د.حسين علي شعبان

المخيمات الفلسطينية في لبنان

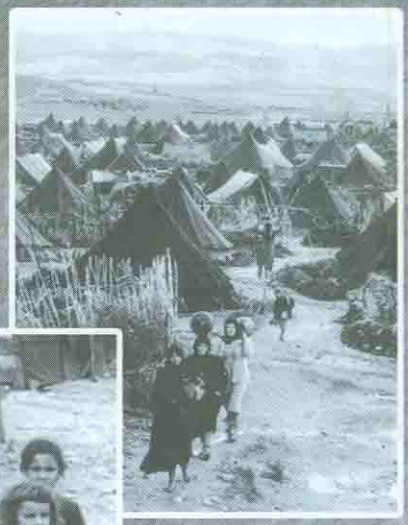

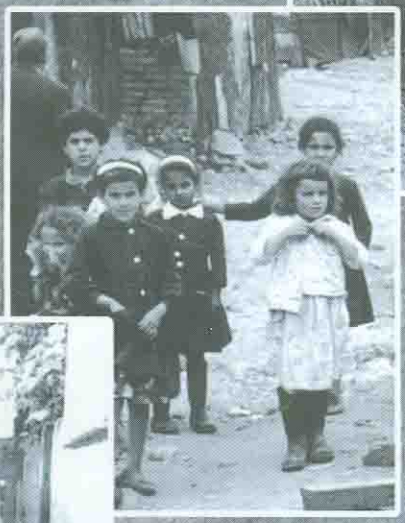

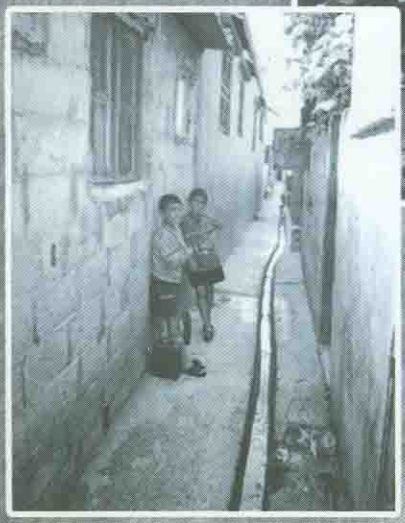

من الضيافة
إلى التمييز

PASSIA

المخيمات الفلسطينية في لبنان

من الضيافة إلى التمييز

د. حسين علي شعبان

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية في القدس **PASSIA**، مؤسسة أكاديمية أهلية مستقلة لا تسعى للربح أو التجارة أو المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية أو حزبية أو تنظيمية أو طائفية، وتهدف إعداد بحوث وعقد ندوات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني وإطارها القومي وأبعادها الدولية، والإسهام في توظيف هذا الجهد الأكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية.

إن ما ورد في هذا الكتاب من أراء وأفكار، يعبر عن اجتهاد ووجهة نظر الباحث الشخصية، ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية **PASSIA**، أو العاملين فيها، وقد قام الباحث الفلسطيني حسين شعبان بتقديم هذا البحث ضمن برنامج البحوث والدراسات في الجمعية، والذي يساهم في ابرز التعددية الفكرية والمنهجية في إعداد البحوث، وتدعمه مؤسسة فريدريخ ايبرت الألمانية (FES) في القدس.

جميع الحقوق © محفوظة للجمعية

(الطبعة الأولى) كانون ثاني ٢٠٠٢

Palestinian Refugee in Lebanon
From Hosting through Discrimination
(First edition, January 2002)

مطبوعات **PASSIA**

هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦ / ٦٢٨٦٥٦٦-٢-٩٧٢، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢

بريد إلكتروني: E-mail: passia@planet.com

صفحة الإنترنيت: http: //www.passia.org

ص.ب: ١٩٥٤٥- القدس

المحتويات

- الإهداء ..... ث
- كلمة شكر ..... ج
- مقدمه ١
- الفصل الأول: أين يعيش اللاجئون الفلسطينيون وكيف ١١
  أولاً: المخيمات الرسمية ١١
  ثانياً: المخيمات غير الرسمية ٤٤
  ثالثا: المخيمات الهامشية ٥٦
  رابعاً: التجمعات ٦٩
  خامساً: سكان المدن ٧٤
  سادساً: المخيمات المدمرة ٨١

الفصل الثاني: سياسة حكومات الدولة المضيفة مراحلها
وآليات تطبيقها ٨٧

الفصل الثالث: منظمات الإغاثة الدولية والمحلية وخدمتها ١٣٥
أولاً: المنظمات الدولية ١٣٦
ثانياً: المنظمات المحلية ١٧٦

الفصل الرابع: مظاهر وانعكاسات الأزمة الاجتماعية على
اللاجئين الفلسطينيين ٢٢١
الاستنتاجات ٢٤٤
ملاحق:ملحق الفصل الثاني ٢٤٩
ملحق الفصل الثالث ٢٨٢

الإهـــــداء

إلى جيل ورث حب الوطن مغموسا بعرق ودم ودموع لاجئين فقـراء إلا مـن الإيمان والشجاعة المفعمة بالكرامة والتحدي.

إلى جيل جعلت منه دماء شهداء الثورة الفلسطينية المعاصرة أكثر أقرانه فـي محيطه علما وثقافة، جيل يعتز بانتمائه إلى منظمة التحرير الفلسطينية ويكبـر بها.

إلى جيل لا يجد أطيب وألذ مذاقا من زيتون وتين وقمح وبرتقال بلاده دون أن يتذوقه إلا بلسان أهله ومن حكاياتهم عن البيت والبيدر ساعات المساء في شتاء بارد حول بابور كاز في كوخ لجوء بائس.

إلى جيل اللجوء الأول، إلى منظمة التحرير، شهداءً ومناضلين وقيادةً، إلى بناة دولة فلسطين.

إلى روح معروف سعد وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وكل شـهداء فلسـطين اللبنانيين.

إلى السيدة فيروز ومارسيل خليفة والأسير المحرر سليمان رمضان.

إلى كل لبناني شَاطرَ وشارك اللاجئين الفلسطينيين لحظات الحزن والفرح أهدي هذه الكلمات.

حسين شعبان

كلمـــة شكـــر

هذه الكتاب نتاج جهد مشترك لعشرات من أصحاب الضمائر الحية، البعض قدم المعلومة والبعض الآخر قدم الدعم والمســاندة الماديــة والمعنويــة وبحســب الإمكانيات. إني ممتن لكل من ساهم في إخراج هذه المخطوطة إلى النور، مع الشكر والإمتنان الخاص إلى كل من :

وزارة الخارجية السويدية والمعنيين في معهد "سياد" اللذين تولوا تمويل تغطيــة نفقات المنحة الدراسية في جامعة أوكسفورد لكتابة هذه المخطوطة.

جامعة أوكسفورد وخصوصاً برنامج دراسات اللاجئين في بيت الملكة إليزابيث ورئيسه د. ديفيد تورتون والعاملين فيه لما قدموه من مساعدة وتسهيلات إدارية وفنية.

د. يوسف صايغ الذي كان لمساعدته الدائمة ونصائحه العلمية وتزكيته لي إلــى جامعة أوكسفورد كما لملاحظاته النقدية لهذا الكتاب أثراً بارزاً.

د. أسعد عبد الرحمن عضو اللجنة التنفيذية في منظمــة التحريــر الفلســطينية الصديق الودود الذي تكرم بقراءة مسودة الكتاب الأولــى وتقــديم ملاحظــات مكتوبة سلهمت في إغناء الكتاب.

د. أنطوان حداد الذي وإلى جانب تزكيته لي إلى جامعة أوكسفورد فإنه تكــرم في تقديم الاستشارات التي كنت أحتاجها.

المجاهد حسن أحمد أبو العينين أمين سر حركة فتح وممثــل الــرئيس ياســر عرفات في لبنان الذي تفضل بتغطية النفقات المالية لاستكمال الكتاب وإنجــاز الفصلين الأخيرين منه.

الأستاذ محمود دكْوَر مؤسس اللجنة الفلسطينية للثقافة التــراث الــذي علمنــي القراءة والكتابة مغموسين بحب الوطن عندما كنت تلميــذاً، و تفضــل بقــراءة مسودة هذا الكتاب وتقديم ملاحظات قيمة.

الأستاذين أحمد مفلح وحسن حسن الذين تكرما بـــالتنقيح والتحريـــر اللغـــوي للمخطوطة.

الأستاذ سليمان شمالي في الأوقات الحرجة التي فرضت علي بســـبب أرائـــي وكتاباتي، لم ينج أصدقائي من مضايقات وإتهامات أصحاب النفوذ والســـيطرة على الرغم من كل ذلك بقي أبو علي شمالي أخاً وصديقاً.

د. أمنة عثمان لم ترضخ لكل أشكال الإتهام والإبتزاز التي تعرضت لهـــا فـــي عملها كطبيبة أخصائية لدى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني فرع لبنان، بكونها زوجتي، فتحملت وشاطرتني اللحظات الصعبة.

اللاجئ الفلسطيني بالوراثة

حسين علي شعبان

مقدمة

لا زالت معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان "مجهولة" لدى نسبة لا يستهان بها من الحكوميين والمختصين المعنيين، ليس في الخارج وحسب بل وفي لبنان أيضاً. تعليق وزير الداخلية البريطانية جاك سترو مطلع العام ٢٠٠١ على أوضاع هؤلاء اللاجئين في لبنان نموذج صارخ على هذا الجهل. في كل مرة يستمع فيها أحد المعنيين أو المهتمين إلى واحدة من قصص هذه المعاناة، يعبر عن إستهجان يمتقع معه وجهه وتتور عضلاته تعبيراً عن ألمه لحال هؤلاء البؤساء.

ما إن يستفيق المستمع من صدمته حتى يُلقي بسيل لا نهاية له من الأسئلة الإستيضاحية: إذا كان الفلسطيني ممنوع عليه حق العمل، من أين يعيش هؤلاء الناس إذن ؟ هل أصحاب الكفاءات: أطباء ومهندسين وصحافيين وحقوقيين وفنانيين ورياضيين وأساتذة جامعيين وغيرهم ممنوع عليهم ممارسة مهنهم؟ هل بعض المخيمات محاصرة وممنوع الدخول إليها إلا من طريق واحدة؟ وهل حقاً يمنع رجال الجيش المرابطين عند نقاط التفتيش المتمركزة عند مداخل تلك المخيمات إدخال مواد البناء إليها، ويقومون بتفتيش الداخل إليها والخارج منها؟ هل ممنوع حقاً على الفلسطينيين تشكيل أحزابهم السياسية أو نقاباتهم أو حتى منظماتهم الأهلية والخيرية أو أنديتهم الثقافية؟ هل ممنوع حقاً على الفلسطيني تملك عقار حتى لو كان شقة متواضعة؟ وعندما يأتي الرد بالإيجاب يشعر السائل بحرج شديد وعجز عن الرد أو الحوار.

كان من الممكن فهم جهل أصحاب الشأن في الحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي وغيرهم لمعاناة الفلسطينيين في لبنان لو لم تكن الأمم المتحدة في حال حضور دائم في تلك المخيمات عبر برامج مختلف

منظماتها المختصة وخصوصاً وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

كان بالإمكان تحميل الفلسطينيين مسؤولية التقصير عن عدم إيصال معاناتهم إلى الحكومات الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لو لم تكن المخيمات قد تحولت إلى مزارات لا ينقطع عنها مختلف الممثلين الدوليين وخصوصاً رئيس لجنة اللاجئين المتعددة الأطراف المنبثقة عن مفاوضات مدريد وموسكو وأوتاوا في حين أن حضور مراسلي وكالات ووسائل الإعلام الغربية وممثلو منظمات الإحسان الدولية شبه دائم فيها، هذا عدا عن وفود الإتحاد الأوروبي وحكوماته المختلفة.

كان بالإمكان قبول التبرير الرسمي المقدم من الحكومة اللبنانية لو لم تؤدي سياسة الاضطهاد والتمييز إلى تشتت عشرات آلاف العائلات الفلسطينية في قارات العالم الخمس هرباً من الظلم وجوره.
كان بالإمكان أخذ تصريحات الرسميين في مؤسسات الدولة اللبنانية الثلاث (رئاسة الجمهورية ومجلس النواب والحكومة) على محمل الجد لو لم يكن أحدهم زعيم مليشيا خاضت حروب إبادة ضد المدنيين الفلسطينيين في المخيمات.

في لبنان، لا يوجد قَضاء (مؤسسة مستقلة) إنما قُضاة، هذا ما قاله القاضي وليد عيدو في أول خطاب له أمام المجلس التشريعي (مجلس النواب) في تشرين الثاني العام ٢٠٠٠، بعد أن انتخب عضواً إلى هذا المجلس. هذه الحقيقة فرضها وكرّسها السياسيون وخصوصاً الرسميين لهدف وحيد، هو تسخير عمل القضاة وفق توافق مصالحهم الشخصية والطائفية. واتفقت مصالح هؤلاء جميعاً على اعتبار الفلسطيني أجنبي لا ينطبق عليه مبدأ "المعاملة بالمثل"؛ لأن لا دولة

ترعى مصالحه. أما القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة والمعنية بحقوق الإنسان واللاجئين فلا تعني لهؤلاء شيئاً، وهم الذين بادروا إلى مساواة م.ت.ف. بإسرائيل حين ألغوا "إتفاق القاهرة" و"إتفاق ١٧ أيار" في جلسة واحدة وفي قرار واحد.

ويتخذ واضعوا سياسية التمييز هذه من فقرة عامة في الدستور اللبناني تقضي برفض التوطين ذريعة وتبريرا لتمرير كل تلك المظالم في حين يتجرأ البعض على تأكيد أن الاضطهاد والحرمان هما خدمة للفلسطينيين أنفسهم، على اعتبار أن حرمانهم من الحياة الكريمة يزيد من إصرارهم على حق العودة إلى وطنهم...!!!.

بعض الشطار في الحكومة ومؤسسات الدولة يبررون سياستهم التميزيّة أمام نظرائهم الغربيين بمقولة سوء الأوضاع الإقتصادية ومعدلات البطالة المرتفعة بين اللبنانيين أنفسهم، وهذه بدورها مغالطة مبيتة سلفاً لا تدين إلا أصحابها مالكي قصور البذخ وناهبي أموال الدولة والفقراء.
تؤكد التجربة أن أكثر رؤساء الجمهورية اللبنانية حرصاً على منع التوطين (كميل شمعون وإلياس الهرواي)، كانوا أكثرهم إصداراً لمراسيم تجنيس الفلسطينيين، بمراسيم خاصة وفردية في مرات كثيرة ومرة واحدة على الأقل بمرسوم جماعي. وطال التجنيس في الحالتين عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين. هذا مع الملاحظة أن كل عمليات التجنيس كانت تتم على أسس دينية وطائفية.

إضطهاد الفلسطينيين لم يتوقف عند حد القرارات الوزارية أو التشريعات النيابية لحرمانهم من حقوقهم الإنسانية، بل طال المؤسسات التمثيلية والخدماتية الفلسطينية التي كانت قد أنشأت إستناداً إلى "إتفاق القاهرة". فبعد عام ١٩٨٢

تعرضت مؤسسات م.ت.ف. الإنسانية وخلال فترات مختلفة للسلب والمصادرة على يد وحدات عسكرية "نظامية" أو مليشيات حزبية.

"مركز الأبحاث الفلسطيني" الذي كان واحداً من أهم مراكز الدراسات العلمية في لبنان تعرض في العام ١٩٨٣ لتفجير مدبر أدى إلى تدميره كلياً وقتل وجرح جميع العاملين فيه. في حين أن الحكومة اللبنانية رفضت إعادة فتح مكتب م. ت.ف. في بيروت بعد أن اقتحمته في العام ١٩٨٢ القوات الإسرائيلية وأغلقته.
كل هذه الأعمال لم تكن إلا تمهيداً من جانب الحكومة اللبنانية لإقدام مجلس النواب (البرلمان) في العام ١٩٨٦ على إلغاء "إتفاق القاهرة" من طرف واحد وإصرار الحكومة اللبنانية على إبقاء مكتب المنظمة في بيروت مغلقاً.

في مرحلة ما بعد "إتفاق الطائف" في العام ١٩٨٩ تفاقمت معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كماً ونوعا. فقد عمل كل من رئيس الجمهورية إلياس الهراوي ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ميشال المر على "خنق" الفلسطينيين بقرارات وزارية مرات كثيرة وتجنيس عشرات الآلاف منهم في العام ١٩٩٤ بمرسوم جمهوري، هذا مع العلم أن كلا الرجلين جاهر وفي أكثر من مناسبة بحقده وعدائه للفلسطينيين.

عهد الرئيس إميل لحود الذي بدأ خريف العام ١٩٩٨ كشف الكثير من الحقائق لناحية عدم صدق التصريحات التي دأب على تكرارها منذ مطلع العقد التاسع للقرن العشرين، كل من رئيس الحكومة رفيق الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري أمام الوفود الفلسطينية المحلية التي كانت تزورهم وتسمع منهم كلاما معسولاً ووعودا أكدت الممارسة نقيضها.

جهود رئيس الجمهورية إميل لحود الذي عمل بعد انتخابه مع حكومته الأولى برئاسة د. سليم الحص لوضع نهاية لقرارات التمييز ضد الفلسطينيين وصلت إلى طريق مسدود. فبعد عودة السيد رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة في نهاية العام ٢٠٠٠، عادت دوامة القرارات "العنصرية" التي أُلبست – كما في حال تعديل قانون الملكية – قناعاً قانونياً شرعه مجلس النواب.

فهم التمييز ضد الفلسطينيين في لبنان يقدمه الحكومة وأهل الدولة أنفسهم. فخلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠ رد الرئيس سليم الحص سبب رفضه المصادقة على حكم قضائي بإعدام مرتكب جريمة، بأن في مؤسسات الدولة والحكومة مجرمين لم يحاكموا. في وقت لاحق وبعد تحرير جنوب لبنان كتب أحد الأسرى المحررين من سجن الخيام بعد أن أخلّت الحكومة بوعودها تجاه الأسرى، وضمانها لسلامة العملاء الذين خانوا وطنهم، أنه كان يتمنى لو كان عميلاً لإسرائيل بدل أن يكون مقاتلاً من أجل وطنه!.

كشفت النقاشات في مجلس النواب خلال تموز ٢٠٠١ أن عدداً معتبراً من الوزراء وأعضاء مجلس النواب لا يسددون رسوم الطاقة الكهربائية التي يستهلكونها لشركة كهرباء لبنان وهي مؤسسة مملوكة للدولة، هذا مع العلم أن الشركة تعاني من أزمة مالية خانقة كان يلقى بحلولها على المواطنين العاديين. قبل ذلك وبسبب الخلافات والصراعات بين أقطاب الرئاسات الثلاث وجدت الحكومة نفسها مضطرة لإغلاق محطة التلفزة المملوكة للدولة وصرف جميع الموظفين الذين فاق عددهم الحاجة أضعاف المرات.

في حمى الصراع بين الرئاسات الثلاث، وبعد أن أخذ تبادل الإتهامات والدفاع عن الذات بعداً نوعياً، نقلت جريدة النهار البيروتية بتاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر

٢٠٠١ عن مسؤول حكومي تعليقه على ما يجري من سجال بالقول "الكذب سيد الموقف".

طائفية مؤسسة الدولة أو بتعبير أدق دولة الطوائف المتناحرة في لبنان، جعلت من اللاجئين الفلسطينيين الضحية الوحيدة التي يمكن لأي زعيم طائفة أن يتطاول على حقوقها ومصالحها دون أن يعترضه أي من أمراء الطوائف الأخرى شركائه في الحكم. أكثر من ذلك فإن بعض زعماء الطوائف كانوا يصلون إلى مناصبهم في الحكومة أو مؤسسات الدولة عبر تشديد إضطهاد الفلسطينيين كشهادة حسن سلوك لنيل موافقة معارضيهم في الطوائف الأخرى.

من اجل "تسهيل" العمل وتجنب مواجهة الحكومة وأجهزتها الأمنية، عمل الطاقم الدولي المسؤول عن أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على تجنب إثارة خروقات الحكومة اللبنانية لحقوق الإنسان واللاجئين الفلسطينيين. أكثر من ذلك فقد أكد في مطلع العام ٢٠٠١ أحد المسؤولين الحكوميين اللبنانيين أن اتفاقاً غير مكتوب (اتفاق شرف) بين مسئولي الوكالة والحكومة على عدم تدخل كل منهما في أعمال الآخر. ولعل تورط أكثر من موظف دولي كبير وعلى مستوى مدير عام كالة الاونروا في لبنان في أنشطة فساد وسوء تصرف بأموال اللاجئين ما يشير إلى ذلك التفاهم. ويعتبر توقيع الاتفاق بين مدير عام الوكالة ليونيل بريسون ورئيس الحكومة رفيق الحريري في النصف الأول من العام ١٩٩٥ المتعلق بإخلاء الوكالة لمستودعاتها في وسط بيروت نموذجاً حاضراً.

معظم مدراء المنظمات غير الحكومية العاملة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وبذريعة تسهيل أعمال وأنشطة منظماتهم "يتعاونون" عن طيب خاطر مع الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية. لكن الحقيقة غير ذلك؛ فالاستقواء على

الآخرين وتحصين الذات من كل أشكال الرقابة وحماية النعيم الذي يعيشون فيه بغير وجه حق هي الأسباب الحقيقية لكل تلك التصرفات غير المسؤولة. وكثيرا ما لا يكتفي هؤلاء بتجاهل إجراءات وقرارات المنع واضطهاد الفلسطينيين، بل يتبنون ويروّجون وجهة النظر الرسمية للحكومة اللبنانية. في حين أن غالبية أعضاء "اللجان الشعبية" في جميع المخيمات التي تسيطر عليها قوى مناوئة لمنظمة التحرير الفلسطينية هم من المخبرين المتطوعين لدى الأجهزة الأمنية ذاتها.

بناءاً على ما تقدم فإن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو وضع حد لكل التبريرات والذرائع التي يسوقها كبار المسؤولين الدوليين القائلة بعدم معرفتهم بخرق الحكومة اللبنانية لأبسط الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين المقيمين على أراضيها. ولتحقيق هذه الغاية فقد ضم هذا البحث مجموعة من الوثائق التي تُنشر للمرة الأولى، وعدد لا يستهان به من الحقائق المثبتة. ولتحقيق الغاية أعلاه فقد عمدت إلى تقسيم البحث إلى أربعة فصول جاءت كالأتي:

الفصل الأول: أين يعيش اللاجئون الفلسطينيون وكيف؟. خصص هذا الفصل لمعرفة الأماكن التي يعيش فيها الفلسطينيون وتوضيح كيفية العيش ومصادر الحياة في تلك الأماكن. وتظهر الدراسة أن أماكن العيش هذه موزعة على الشكل التالي: المخيمات الرسمية، المخيمات غير الرسمية، المخيمات الهامشية، التجمعات والقرى والمدن. ويشمل البحث الموقع الجغرافي، المساحة، عدد السكان، مراكز خدمات الإغاثة لمختلف المؤسسات الإنسانية (التعليم والصحة وغيرهما)، ومصادر المياه والبنية التحتية وكذلك الأعمال والوظائف ومصادر الدخل الرئيسية لسكان كل من تلك المخيمات والتجمعات والأماكن.

الفصل الثاني: إجراءات الدولة المضيفة: يدرس هذا الفصل بشيء من السرد المنهجي التاريخي السياسة الرسمية اللبنانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. كما نتوقف بشيء من التفصيل أمام أهم مواقف وتصريحات شخصيات رسمية ومفكرين لبنانيين تجاه العلاقة مع الفلسطينيين.

الفصل الثالث: خدمات منظمات الإغاثة الدولية والمحلية: أعرض في هذا الفصل وبشيء من التفصيل والشمولية خدمات مختلف منظمات الإغاثة الدولية والفلسطينية و"اللبنانية" غير الحكومية من خلال تقديم صورة هي الأقرب إلى الدقة عن تلك، كمية وكيفية تلك الخدمات في المخيمات وأماكن السكن الأخرى، هذا مع العلم أن المعلومات التي تقدم من تلك المنظمات وإلى جانب شحتها فإنها لا تحمل في أغلب الأحيان الشفافية والصدق.

الفصل الرابع: مظاهر وانعكاسات الأزمة الاجتماعية على اللاجئين الفلسطينيين: يُعالج هذا الفصل أهم مظاهر الأزمة الحياتية واليومية للاجئين الفلسطينيين؛ البطالة، الفقر، الأمية ،الهجرة، الأمراض، إختلال تركيبة المجتمع لصالح الإناث، وتراجع معدلات الزواج بين الفتيات. ويخلص الباحث إلى تشخيص أسباب المعاناة وآثارها الاجتماعية الحالية والمستقبلية. وقد حرصنا على إعطاء أهمية قصوى للاقتراحات ومشاريع الحلول خصوصاً وأن معظم المنظمات والهيئات الدولية لا تأخذ بعين الإعتبار وجهات نظر الباحثين المحليين لأسباب أصبحت معروفة لقطاع واسع من أهل الإختصاص.

محتويات الفصل الأول

أين يعيش اللاجئون الفلسطينيون

أولاً المخيمات الرسمية ١١

١- الرشيدية ١٥

٢- البرج الشمالي ١٩

٣- البص ٢٢

٤- عين الحلوه ٢٤

٥- الميه وميه ٢٨

٦- شاتيلا ٢٩

٧- برج البراجنه ٣٣

٨- مار الياس ٣٥

٩- ضبيه ٣٦

١٠- ويفل (الجليل) ٣٦

١١- البداوي ٣٧

١٢- نهر البارد ٣٩

ثانياً: المخيمات غير الرسمية ٤٤

١- المعشوق ٤٧

٢- شبريحا ٤٩

٣- القاسمية ٥٠

٤- كفربدا (أبو الأسود) ٥٢

٥- عدلون (العرش) ٥٣

٦- شحيم ٥٤

ثالثاً: المخيمات الهامشية ٥٦
١- جل البحر ٥٩
٢- البرغلية ٦١
٣- الواسطه ٦٢
٤- العيتانية ٦٢
٥- السكة (صيدا) ٦٣
٦- البركسات (صيدا) ٦٤
٧- بستان اليهودي (صيدا) ٦٤
٨- الهمشري (صيدا) ٦٤
٩- غزه ٦٤
١٠- الطريق الجديدة ٦٥
١١- مخيم الأرامل ٦٥
١٢- المهجرين (نهر البارد) ٦٦

رابعاً: التجمعات ٦٩
١- الغازية ٦٩
٢- وادي الزينه ٧٠
٣- الناعمه ٧٠
٤- برالياس ٧١
٥- ثعلبايا ٧٢

خامسا: سكان المدن ٧٤
سادسا: المخيمات المدمرة ٨١

الفصل الأول
أين يعيش اللاجئون الفلسطينيون
وكيف[1]

استنادا إلى الظروف التاريخية والخصائص المشتركة لكل من أماكن سكن اللاجئين المنتشرة في المحافظات اللبنانية الخمس، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع القانوني لكل من أماكن السكن ومصادر الدخل التي تشكل كيفية العيش، تقسم أماكن السكن هذه إلى ما يلي[2]:

أولا: المخيمات الرسمية[3]

بلغ عددها عندما أنشأتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (سنستخدم في هذه الدراسة مصطلح الوكالة أو الأونروا للدلالة على هذه المنظمة الدولية) ١٦ مخيماً. تتولى الوكالة إلى جانب المسؤولية المادية المباشرة عن هذه المخيمات، الإشراف وتقديم كافة أشكال خدمات الإغاثة وكل ما له علاقة بحاجات اللاجئين اليومية. ومن الناحية القانونية، تقع هذه المخيمات تحت الإشراف والإدارة المباشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتابع وبشكل دائم، أوضاع المخيمات واللاجئين من خلال

---

[1] تعود جميع الأرقام والإحصاءات الواردة في هذا الفصل (عدد السكان والتلاميذ المدارس وغيرها باستثناء مساحة كل مخيم وما أشير إلى تاريخه في مكان آخر من الدراسة) إلى النصف الأول من العام ٢٠٠١.

[2] بحسب الدراسة الحالية يعتبر لاجئا فلسطينيا كل من يحمل بطاقة تسجيل (كرت إعاشة) صادرة عن قسم التسجيل في وكالة الاونروا.

[3] يعني مصطلح "مخيم" في الدراسة الحالية كل قطع الأرض والأبنية التي أنشأت خصيصا لإسكان اللاجئين الفلسطينيين بشكل مؤقت إلى حين عودتهم إلى وطنهم أو حيث كانوا يقيمون قبل التهجير الناتج عن الحرب اللبنانية، بغض النظر عن كون تلك الأماكن تدار من قبل الاونروا أو أي جهة أخرى.

التقارير الدورية التي يرفعها المفوض العام للوكالة إلى الاجتماعات السنوية للجمعية العامة مستعرضا فيها أنشطة الوكالة.

يدير كلاً من هذه المخيمات موظف خاص يعينه المكتب الإقليمي للوكالة في بيروت. تشمل مهمة "مدير المخيم" Camp Officer تلبية الحاجات الإدارية للاجئين المقيمين في المخيم (بطاقات التسجيل وتسجيل الولادات والوفيات والضم والفصل وغير ذلك) والإشراف على حسن سير أعمال مراكز الإغاثة الصحية البيئية والوقائية التي تشمل تأمين المياه، وصيانة البنية التحتية، ورفع النفايات، والعيادات الطبية، والمدارس الابتدائية والمتوسطة، ومراكز الشؤون الاجتماعية المسؤولة عن توزيع حصص التموين،و بناء المساكن وتقديم القروض لحالات العسر الشديد، ومراكز التأهيل المهني للفتيات ومراكز الشباب والمعاقين. مختصر القول أن مدير المخيم هو المنسق والمشرف الميداني وحلقة الوصل بين اللاجئين في المخيم ومدير المنطقة Officer. Area الذي يدير وينسق بدوره مختلف أعمال الإغاثة في مجموع المخيمات في المنطقة ويرفع التقارير عن أنشطته وحاجات اللاجئين في المنطقة وينفذ أوامر وتوجهات المكتب الإقليمي الذي يشرف على عمل مجموع المخيمات الموزعة على مختلف المحافظات في لبنان. وتميز الوكالة سكان كل من هذه المخيمات من خلال أرقام بطاقات التسجيل الممنوحة والمصنفة بحسب المنطقة والمخيم.

منذ العام ١٩٦٩ بعد توقيع "اتفاق القاهرة" بين م. ت. ف. والدولة اللبنانية، تتولى هيئات محلية إدارة هذه المخيمات والإشراف على تنظيم العلاقة بين اللاجئين أنفسهم وبين اللاجئين ومنظمات الإغاثة الإنسانية، ومختلف مؤسسات البلد المضيف، وذلك من خلال ما اصطلح على تسميته "اللجان الشعبية" وأداتها الأمنية "الكفاح المسلح"، أي الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من أبناء المخيم لتتولى أيضا التنسيق والتعاون مع الشرطة اللبنانية لملاحقة المطلوبين وتسليمهم للعدالة.

من الناحية العملية لم يؤثر إلغاء مجلس النواب اللبناني لاتفاق القاهرة في العام ١٩٨٦ على الواقع أعلاه، إذ بقيت المخيمات تدار بالطريقة نفسها مع بعض التغيرات الشكلية وفترات الانقطاع المؤقتة التي تأثرت بغزو إسرائيل للبنان في العام ١٩٨٢، ثم المستجدات التي تلتها لناحية استعداء معظم "فصائل المعارضة" لمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) ومحاولتها (الفصائل) الحلول مكان م.ت.ف. ومصادرة المؤسسات الخدماتية الفلسطينية.

بسبب مختلف أنواع الحروب التي تعرّض لها اللاجئون الفلسطينيون خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي، تراجع عدد هذه المخيمات من ١٦ إلى ١٢ مخيما، وذلك بعد تدمير وإزالة أربعة مخيمات وتهجير من بقي حيا من سكانها . وتتوزع المخيمات القائمة في مختلف المحافظات اللبنانية كالتالي: محافظة الجنوب ٥ مخيمات، جبل لبنان٣، بيروت ١، البقاع ١ومحافظة الشمال ٢. وهناك خصائص مشتركة للمخيمات الرسمية من أهمها الأمور التالية:

أولا: لا وجود لأي شكل من أشكال البنية التحية بمعناها التقليدي أو المعاصر، فمياه الشرب والاستخدام اليومي لم تصل بعد إلى داخل الكثير من البيوت ناهيك أنها غير كافية بسبب عدم تطوير الشبكات المخصصة لذلك. وما زالت طريقة التوزيع تقوم على النظام القديم للخزانات التي لا تراعى في تصميمها وبنائها إجراءات الوقاية، الأمر الذي يضطر السكان إلى شراء مياه (الشفة). وكذلك فإن قنوات تصريف المياه الثانوية ما زالت بدائية وفوق سطح الأرض في أغلبية المخيمات الإثني عشر. وشبكة الكهرباء العامة ما زالت غير منتظمة. وعلى الرغم من أن اللاجئين ومن يمثلهم بذلوا جهودا لدفع الرسوم المالية المتوجبة، فإن القائمين على الشركة، وبعد أن قبضوا الأموال وباشروا العمل في أكثر من مخيم، لم يكملوه ولم يطبقوا حتى الآن النظام المعمول به في مختلف الأراضي اللبنانية.

شبكة الهاتف الثابت لا تزال منذ ما قبل خمسينات القرن الماضي من الممنوعات على الفلسطينيين، إذ لا وجود لهذه الشبكة في المخيمات، كما أن الشركة لا تنوي بناء مثل هذه الشبكة على الرغم من خصخصتها. أما الطرقات العامة، فقد تحولت إلى ممرات ضيقة (زواريب) ولم يبق في أي من المخيمات بفعل التكاثر الطبيعي للسكان وثبات الرقعة الجغرافية للمخيم إلا عدد قليل من الطرقات التي يمكن لسيارة صغيرة المرور من خلالها. وفي مخيم واحد على الأقل ليس بإمكان سيارة إسعاف الوصول إلى وسط المخيم أو إلى كل أحيائه الداخلية. اكثر من ذلك، فإن ما تبقى من تلك الطرقات مليء بالحفر بسبب انعدام أعمال الصيانة، إذ لا تسمح السلطات اللبنانية بدخول مادتي الإسفلت أو الأسمنت وغيرهما إليها.

ثانيا: ضيق الرقعة الجغرافية لهذه المخيمات بسبب عدم توسيع أو إضافة مساحات جديدة إليها منذ إنشائها جعل من الازدحام السكاني الهائل واحدا من الخصائص الملازمة لتلك المخيمات، الأمر الذي أدى إلى استهلاك جميع المساحات والساحات العامة التي كانت مخصصة للعب الأطفال. وقد توسع بعض هذه المخيمات بمبادرة من اللاجئين الذين أجبرتهم الحاجة على شراء أراض ملاصقة لمخيمهم.

ثالثا: يخضع معظم هذه المخيمات للعزل والحصار من قبل وحدات الجيش اللبناني التي أقامت تحصينات ومراكز لها حول تلك المخيمات، وتفرض رقابة صارمة على الداخلين إليها والخارجين منها عبر ممر رئيسي واحد أو اثنين في أحسن الحالات، أكثر من ذلك، منعت هذه الوحدات منذ مطلع العام ١٩٩٧ دخول كل ما له علاقة بمواد البناء إلى هذه المخيمات.

رابعا: إن عدداً لا يستهان به من هذه المخيمات معرّض للإزالة بفعل مشاريع البنية التحتية وشبكة المواصلات التي وضعتها حكومة البلد المضيف، في حين أن الكثير من مالكي الأراضي الواقعة فيها هذه المخيمات أو في جوارها تقدموا إلى القضاء بدعاوى لإجلاء اللاجئين عنها.

خامسا: من الناحية التاريخية أنشئت جميع هذه المخيمات باستثناء المخيمات التي كانت قائمة والتي كانت مخصصة للاجئين من غير الفلسطينيين في مناطق نائية ومعزولة بمقاييس الخمسينات، في حين أن قطع الأرض المخصصة لها كانت وعرة تقع في أودية أو على سفوح صخرية غير ملائمة.

سادسا: إن الكثير من اللاجئين نقلوا من المناطق الحدودية المحاذية لوطنهم وأرضهم إلى تلك المخيمات رغما عنهم، وبالقوة في كثير من الحالات، من قبل وحدات وآليات عسكرية نظامية، ونتج عن هذا الأمر تشتيت شمل الكثير من العائلات وأبناء القرية أو المدينة الواحدة.

فيما يلي استعراض لهذه المخيمات وواقع حالها حتى النصف الأول للعام ٢٠٠١، من الجنوب إلى الشمال:

١- الرشيدية

هو أقرب المخيمات إلى فلسطين، ويقع على شاطئ البحر جنوبي مدينة صور على بعد ٧ كم منها. أنشئ عام ١٩٣٩ من قبل الحكومة الفرنسية لاستيعاب اللاجئين الأرمن. وفي العام ١٩٤٨ بدأ المخيم يستقبل اللاجئين الفلسطينيين ثم نقل هؤلاء إليه بشكل كثيف في العام ١٩٦٤بعد أن رُحل سكان مخيم غورو

(ثكنة عسكرية قديمة أخلاها الجيش الفرنسي) من منطقة البقاع، الأمر الذي دفع مسئولي الوكالة إلى توسيعه بإضافة مساحة جديدة، أو ما يعرف بالمخيم الجديد لترتفع مساحته الإجمالية من ٢٠٠،١٠٠م^{٢} عند الإنشاء إلى ٢٧٦,٢٠٠م^{٢}

بلغ عدد اللاجئين المقيمين فعليا في المخيم ما يقارب ١٥,٥٤٧ نسمة أو ٢,٥٦٦ عائلة. ويشكل هؤلاء ما نسبته ٧٠,٢٧% من عدد "المسجلين" Registered في لوائح قيد الوكالة الذين بلغ عددهم ٢٢,١٢٢ نسمة في العام ١٩٩٧. وبلغ عدد من هم من فئة "غير المسجلين" (Not Registered NR) في سجلات الوكالة (أي أولئك الذين لجأوا إلى لبنان بعد موجة اللجوء الأولى) المقيمين في المخيم ٢,٠٣٠ نسمة[٤].

ويساوي متوسط عدد أفراد العائلة الواحدة في المخيم ٦,٠٥ فردا. ويشكل عدد اللاجئين "المسجلين" في المخيم حوالي ٤٨% من سكان المخيمات الثلاثة في منطقة صور، أما المقيمون في المخيم فيشكلون ما نسبته ٣٦,٣٤% من إجمالي السكان المقيمين في المخيمات المشار إليها.

يوجد في المخيم أربع مدارس تابعة لـ "برنامج التعليم"[٥] في الوكالة، أربعة مدارس[٦] واحدة منها ثانوية[٧]. بلغ في مطلع العام ٢٠٠١ عدد تلاميذ المرحلتين

---

[٤] المقيمون الفعليون؛ هم اللاجئون الذين يقيمون في المخيم بغض النظر عن مكان تسجيلهم في سجلات الاونروا. الأرقام والمعطيات المتعلقة بمساحة المخيمات وعدد المقيمين فيها إستندت بعد تحديثها إلى الإحصاءات الواردة في تقرير وكالة الاونروا Propgramme Planning & Evaluation Office ذات الرمز PE/٧/EVAL/CS/٢٨٢ تاريخ ١٨ حزيران / يونية ١٩٩٥، عمان (تقرير غير منشور). واعتمدنا الزيادة الطبيعة للسكان المقدرة بـ ٣,٥ % سنوياً، لمعرفة عدد سكان كل مخيم حتى العام ٢٠٠١ بعد تدقيقها مع الإحصاءات المتوفرة لدى مصادر معروفة في كل مخيم وخصوصاً عدد تلاميذ المدارس.

[٥] إستعاضت رئاسة الأونروا منذ العام ١٩٩٤ عن تسمية "دائرة" التي كانت تطلق على أعمال الإغاثة الرئيسة (الصحة، التعليم والإغاثة والشؤون الإجتماعية" بتعبير "برنامج"، وتزامن هذا التغيير مع تحضير مفوض عام الاونروا لخطة تسليم مهام وكالة الأمم المتحدة لجهات محلية أو إنهاء الخدمات.

الابتدائية والمتوسطة ٢,٣٤٤ تلميذا منهم ١,٨٩٧ تلميذا في المرحلة الابتدائية (٩٩٠ صبيا و٩٠٧ بنتاً) و٤٤٧ تلميذا في المرحلة المتوسطة (١٩٩ صبيا و٢٤٨ بنتاً).

يدير "برنامج الصحة" في الوكالة مركزا صحيا يتألف من عيادة طب عام وعيادة طب أسنان ومختبر وصيدلية. ويبلغ متوسط عدد الحالات التي تزور الطبيب يوميا ٩٥ حالة للطب العام و٣٩ لطب الأسنان، و٦٥ للتحليل المخبري. بسبب العجز المالي أغلقت الوكالة مطلع العام ٢٠٠٠ مركز المعاقين والمركز النسائي التابعين لبرنامج الإغاثة والشؤون الاجتماعية في المخيم.
يوجد في المخيم مراكز خدمات مختلفة أهمها تلك التابعة لـــ م.ت.ف. ومنها مستشفى "بلسم" التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وروضة أطفال تابعة لاتحاد المرأة الفلسطينية، وناد رياضي، ومركز للمعاقين هذا إضافة إلى عدد من رياض الأطفال التابعة لمنظمات "لبنانية" غير حكومية.

على الرغم من الأحداث المتلاحقة وما نتج من مغادرة السكان للمخيم، فقد حافظ المخيم على هيكليته السكانية الأساسية لناحية توزّع المقيمين بحسب قراهم ومدنهم في فلسطين، حيث أن ما يزيد عن ٩٠% من المقيمين والمسجلين في المخيم هم من مدينة صفد وقضائها، ويليهم من هم من مدينة حيفا وقضائها بنسبة تقل عن ٦%، وعدد قليل من العائلات من مدينة جنين، حيث لا يتجاوز عددهم ٤٠ عائلة.

---

[٦] إستندت جميع الأرقام عن عدد التلاميذ في مدارس الاونروا إلى وثائق (غير منشورة) حصلنا عليها من مصادرها وهي من إعداد "برنامج التعليم" في الوكالة / لبنان تحمل تاريخ أيار /مايو ٢٠٠١.

[٧] بلغ عدد طلبة المدرسة الثانوية ٥٥٣ طالبا (٢٣٨ شاباً و٣١٥ فتاة) ، وهي مخصصة لجميع الفلسطينيين في منطقة صور.

البنية التحتية: يتألف المخيم من حوالي ٣,١٠٠ وحدة سكنية ويقسم إلى جزأين: جزء قديم أنشئ للاجئين الأرمن الذين غادروه في وقت لاحق، وجزء جديد قامت الوكالة ببنائه بمحاذاة القديم وعلى الساحل مباشرة، لاستيعاب القادمين الجدد خلال الفترة المذكورة سابقا. حتى مطلع العقد الحالي بقي المخيم واحدا من المخيمات القليلة التي لا تعان من مشاكل قانونية بشأن مساحتها وحدودها، والتي بدأت بالظهور مؤخرا اثر التحضير لمشاريع "السلام". وقد جعل موقع المخيم القريب من منابع رأس العين ومن البحر سكان المخيم لا يعانون من أية مشاكل في المياه لناحية الكمية، على الرغم من أن شبكة المياه قديمة ولا تتلاءم والحاجات المتزايدة للسكان. أما شبكات تصريف المياه الثانوية فهي بدائية، وما زالت في غالبها فوق سطح الأرض وبقنوات مكشوفة أو شبه مكشوفة.

العمل ومتوسط دخل الفرد: شهد سكان المخيم تراجعا في مستوى دخلهم خلال العقد الأخير فأغلبية المقيمين في المخيم يعتمدون في أشغالهم على الأعمال الزراعية كعمال موسميين بأجر يومي، حيث تراجع الأجر اليومي إلى ١٠,٥٠٠ ليرة لبنانية (يساوي سعر الصرف في العام ٢٠٠١ للدولار الأمريكي الواحد ١٥٠٠ ليرة لبنانية) في الزراعة وحوالي ١٢,٠٠٠ ليرة (ثمانية دولارات) في البناء. وتشكل هذه الأعمال مصدر الدخل الرئيسي للأغلبية الساحقة من أبناء المخيم، في حين أن جزءا آخر من هؤلاء يعتمد على الأعمال الزراعية الموسمية، ولا سيما الخضار، من خلال استئجار الأراضي المجاورة والعمل فيها بشكل جماعي أو أسري[٨].

[٨] المعطيات كما الأرقام عن العمالة والدخل والبنية التحتية والأوضاع الصحية جمعها الباحث الحالي بالتعاون مع باحثين اجتماعيين يعملون في المخيمات ، هذا إلى جانب المقابلات واللقاءات المباشرة مع لاجئين يقيمون في تلك المخيمات.

خلال السنوات الأخيرة، وبسبب تراجع فرص العمل التقليدية، لجأ البعض إلى إنشاء حوانيت خاصة لبيع المواد الاستهلاكية والخضار وورش عمل مثل صيانة السيارات وغيرها. وتعتمد الكثير من العائلات على مساعدة أبنائها في الخارج، خاصة أن نسبة كبيرة من أبناء المخيم انتقلت إلى مناطق لبنانية أخرى أو لجأت إلى البلدان الأوروبية أو غيرها. لا يزيد متوسط دخل العائلة التي يعمل فيها شخص واحد عن ٢١٥ ألف ليرة شهريا، ولا يتجاوز ٤٠٠ ألف ليرة للعائلة التي يعمل فيها شخصان. وفي العام ١٩٩٩ بلغ عدد حالات "العسر الشديد" المسجلة لدى قسم الشؤون الاجتماعية في الوكالة ٧٢٥ حالة (الحالة أو القضية يمكن أن تكون عائلة بمجموع أفرادها أو شخصاً بمفرده).

منذ مطلع العقد الأخير للقرن الماضي، والمخيم يعيش حالة حصار تفرضها وحدات من الجيش اللبناني التي أغلقت جميع الطرقات المؤدية إليه بوحدات عسكرية، وأبقت على المدخل الرئيسي الخاضع لرقابتها بشكل صارم بحيث أصبح الدخول إلى المخيم أشبه بالانتقال أو العبور من دولة إلى أخرى، لا تتسم العلاقة بينهما بالود وحسن الجوار. ومنذ مطلع العام ١٩٩٧ شددت وحدات الجيش من حصارها للمخيم ومنعت إدخال كل ما يشتبه بأن له علاقة بمواد البناء.

٢- البرج الشمالي

يقع على بعد ثلاثة كيلو مترات إلى الشرق من مدينة صور، وبمحاذاة الطريق الدولي الذي يربط المدينة بالداخل اللبناني. أنشأ في العام ١٩٥٥ على منحدر صخري وعر مساحته ١٣٤,٦٠٠ م^2. يعتبر من أفقر مخيمات اللاجئين في لبنان، إن لم يكن أفقرها على الإطلاق. ويؤكد هذا الواقع وجود مرض فقر الدم (الأنيميا) وخصوصاً ذلك المنتقل بالوراثة (التلاسيميا) بين الأطفال الذين بلغ عدد الحالات المسجلة منهم حتى خلال العام ٢٠٠٠ ما يزيد عن ٦٠ حالة، في

حين أن الأمراض الخطرة الأخرى سجلت ارتفاعا ملحوظا بين السكان بحيث جاء توزعها على الشكل التالي: القلب ٨٠، السكري ٩٠، أمراض عصبية ٥٥، الربو ٢٦، فقر الدم ١٧، الضغط ٧٠ حالة مرضية، إضافة إلى قصور أداء الكلى وغيرها. من الأمراض الخطيرة مثل السرطان.

بلغ عدد سكان المخيم ١٤,٩٣٠ نسمة يشكلون ٢,٢٩٥ عائلة. دفعت الحروب المتتالية والبطالة المتزايدة الكثير من الشباب إلى مغادرة المخيم إلى البلدان الأوروبية وخصوصاً ألمانيا والدول الاسكندنافية، اكثر من ذلك فإن حوالي ٦٠% من أبناء المخيم هم من القرى الثماني عشرة التي اعتبرت لبنانية ومنح أبناؤها الجنسية اللبنانية خلال العام ١٩٩٤.

يوجد في جوار المخيم ثلاث مدارس تابعة لـــ "برنامج التعليم" في الوكالة، وقد بلغ عدد التلاميذ المسجلين فيها ٢,٢٩٢ تلميذا (١,١٦٣فتى و١,١٢٩ فتاه) منهم ١,٧٩٢ تلميذا في المرحلة الابتدائية (٩٢٩فتى و٨٦٣ فتاه) و٥٠٠ تلميذا في المرحلة المتوسطة (٢٣٤فتى و٢٦٦ فتاه).

في العام ١٩٩٧ افتتح "برنامج الصحة" في الوكالة مركز عياداتها الجديد وسط المخيم بتمويل ياباني، وشارك السفير الياباني في لبنان إلى جانب المدير العام للوكالة في افتتاح المركز الذي يضم عددا من العيادات وأهمها الطب العام والأسنان، إضافة إلى الأطباء المختصين الذين يداومون بنظام محدد وبحسب برنامج وضعه "برنامج الصحة". لكن تبقى هذه العيادة عاجزة عن تلبية الحاجات الصحية للاجئين، خاصة أنها تؤمّن طبيب صحة عامة واحداً يتولى علاج الحالات المرضية التي تستقبلها العيادة بما معدله مائة حالة في اليوم الواحد.

إلى جانب عيادة الوكالة يوجد في المخيم عدة مراكز صحية وتربوية واجتماعية بعضها تديره مؤسسات م.ت.ف. وأهم هذه المراكز مستشفى الجليل التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وروضة أطفال أنشأها اتحاد المرأة الفلسطيني. وهناك أيضا مراكز تابعة لمنظمات غير حكومية، أهمها جمعية النجدة الاجتماعية ومؤسسة أبناء الصمود وغيرهما.

ازدادت مساحة المخيم بنسبة ٢٠% تقريبا، بسبب النمو الطبيعي للسكان وبفعل امتلاك أو شراء اللاجئين لقطع أرض محاذية لبيوتهم الواقعة على أطراف المخيم أو الإقامة على أملاك الغير بعد الاتفاق مع أصحابها على دفع أجرة سنوية. وتقدّم الكثير من مالكي الأراضي الواقعة داخل المخيم أو إلى جواره بدعاوى قضائية لدى المحاكم بهدف إجلاء اللاجئين، كما يدور حديث عن مشاريع طرق يجري الإعداد لشقها بمحاذاة المخيم وخاصة باتجاه الشرق، حيث تسري شائعات بأن بعض البيوت ستهدم.

الأوضاع المعيشية والسكنية لسكان المخيم لم تتحسن على الرغم من تحوله إلى مركز استقطاب واهتمام الكثير من الشخصيات اللبنانية في أثناء الحملات الانتخابية النيابية والبلدية. وشأنه شأن باقي المخيمات الأخرى في هذه المنطقة، لا يمكن الدخول والخروج منه إلا عبر طريق واحدة، إذ وضعت نقطة عسكرية لوحدات من الجيش للتدقيق في هوية الداخلين والخارجين. كما منع دخول مواد البناء إليه، الأمر الذي زاد في حدة الأزمة السكنية، وخصوصا بالنسبة إلى الشباب والأسر الجديدة.

وأدت الأوضاع المذكورة أعلاه إلى تفشي البطالة بعد تدهور الطلب في قطاع البناء الذي يعتبر واحدا من القطاعات الهامة التي تستوعب اليد العاملة في المخيم، وتشكل مصدر دخلها الوحيد. ويعمل معظم أبناء المخيم في الأعمال

الزراعية في البساتين المجاورة،, ويحصل جزء قليل من السكان على دخله من حوانيت صغيرة تبيع مواد استهلاكية. وبشكل عام يبقى متوسط دخل العائلة أقل منه في مخيم الرشيدية.

يعتبر نقص مياه (الشفة) وتلوثها من أهم المشاكل التي كان سكان المخيم وما زالوا يعانون منها؛ فالمياه الثانوية يجري تصريفها بطريقة بدائية لانعدام شبكة لهذا الغرض، وكثيرا ما تختلط بمياه (الشفة) فتسبب أمراضاً للأطفال، وخاصة التيفوئيد الذي يعتبر من الأمراض الشائعة في المخيم. وهناك نسبة لا بأس فيها من بيوت المخيم ما زالت من طين وأسطح من المعدن الرقيق (زينكو).

٣- البص

يعتبر هذا المخيم الذي يقع على مثلث طرق رئيسية، عند المدخل الشرقي لمدينة صور وعلى مسافة ١,٥ كم منها من اكثر المخيمات تنظيما ومن أكبرها مساحة من حيث نصيب الفرد الواحد من الأمتار. وقد أنشأ عام ١٩٣٩ بمبادرة من الحكومة الفرنسية لاستيعاب اللاجئين الأرمن، ثم تحول تدريجيا إلى مخيم للاجئين الفلسطينيين.

بلغت مساحته عند الإنشاء ٨٠،٠٠٠ م^{٢} ، وطرأ عليها بعض التعديلات بعد التمدد السكاني الذي طال حرم خطة سكة الحديد الذي كان يقسم المخيم إلى جزأين شرقي وغربي، الأمر الذي يعتبر واحدا من القضايا القانونية الهامة التي ستواجه الوكالة وسكان المخيم في حال أثير الموضوع بشكل رسمي أو بدأ التفكير جديا بإعادة بناء خط سكة الحديد، كما أن بعض أجزاء المخيم ستكون عرضة للزوال في حال نفذت الخطة الموضوعة لتحسين مدخل مدينة صور وواجهتها البرية.

بلغ عدد السكان المقيمين في المخيم ٩,١٧٣ نسمة يشكلون حوالي ١,٥٦٠ عائلة. وفي المخيم نسبة لا بأس فيها من غير اللاجئين وفيه المستشفى الحكومي التابع لوزارة الصحة اللبنانية، علاوة على بعض الأملاك والممتلكات الخاصة.

يوجد في المخيم أربع مدارس تابعة "لبرنامج التعليم" في الوكالة، اثنتان ابتدائيتان واثنتان متوسطتان. بلغ عدد تلامذتها ١,٨٢٢ تلميذا (٨٩٣ فتى و٩٢٩ وفتاه)، منهم ١,٠٣٨في المرحلة الابتدائية (٦٠٦ فتى و٤٣٢ وفتاه)، و٧٨٤ تلميذا في المرحلة المتوسطة (٢٨٧فتى و٤٩٧ فتاه).
إضافة إلى عيادة "برنامج الصحة" في الوكالة، يوجد في المخيم عدد من المراكز التابعة لكل من م.ت.ف. ومنظمات غير حكومية، مع الملاحظة أن عدد هذه المراكز اكثر من سواه في المخيمات الأخرى، وذلك يعود إلى موقع المخيم الجغرافي. وأهم هذه المراكز عيادة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني, ومركز للتدريب المهني تديره "الجمعية الأهلية للتأهيل المهني والخدمات الإجتماعية" ويوفر التدريب المهني لنحو ٥٠ للشباب والشابات من أبناء المنطقة سنويا. وتدير جمعية إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) ناديّ ثقافيا وروضة أطفال كما تقدم بعض المساعدات المادية للأيتام، وتقدم مراكز كل من النجدة الاجتماعية واتحاد المرأة عددا من الخدمات للأطفال وبعض المساعدات المالية لعائلات فقيرة.

منذ مطلع العقد التاسع أغلقت وحدات الجيش جميع منافذ المخيم بسواتر ترابية، وسمح بالدخول إليه والخروج منه عبر طريق واحدة قبل أن يتدخل المدير العام السابق للوكالة جلبير سيرفيرا في العام ١٩٩٢ لدى الأجهزة المختصة لفتح طريق آخر خصص للخروج من المخيم في حين أن الطريق السابق بقي

للدخول. ومنذ زمن بعيد منع السكان من إدخال مواد البناء إلى المخيم، كما في حال المخيمين الأنفي الذكر.

البنية التحتية: الطرقات وشبكة المياه أفضل من سواها في المخيمات الأخرى، لكن على الرغم من ذلك تعاني من المشاكل التقليدية لا سيما أن قنوات صرف المياه الثانوية هي على سطح الأرض ومكشوفة في كثير من الحالات، أما الطرقات فهي اكثر تنظيما واتساعا من طرقات مخيمات المنطقة وخاصة مخيم البرج الشمالي.

الوضع المعيشي ومتوسط الدخل: يبقي الوضع الاقتصادي لسكان المخيم أفضل نسبيا من سواه في المخيمات المجاورة؛ إذ انه في حالات قليلة بل نادرة، غادر المخيم أولئك الذين تحسنت أوضاعهم المالية أو يعملون موظفين ليعيشوا في أحياء المدن أو في الشقق خارج المخيم، ولهذا الوضع تفسيره المرتبط بطبيعة المنازل والمساحات الواقعة عليها وأمامها. إضافة إلى ذلك، فإن وضع المخيم وقربه من المدينة ووقوعه عند مثلث الطرق وما يرافقها من حركة تجارية واقتصادية تؤمن للكثير من أبناء المخيم فرص عمل غير تلك المتوفرة في الزراعة والبناء.

٤- عين الحلوة

هو اكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان على الإطلاق سواء من حيث المساحة أو من حيث عدد السكان. يقع على بعد ١,٥ كم إلى الجنوب الشرقي من مدينة صيدا. أنشأ في العام ١٩٤٩ بمبادرة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ثم انتقلت إدارته في العام ١٩٥٠ إلى الأونروا بعد توليها مهامها. تبلغ مساحته الرسمية ٢٩٠,٠٠٠ م^2، لكن هذه ارتفعت لتتجاوز ٣٥٠,٠٠٠ م^2، بفعل النمو الطبيعي للسكان والمهجرين القادمين من مخيمات أخرى.

وصل عدد سكان المخيم إلى ٤٣,٢٤١ نسمة يشكلون حوالي ٦,٨٥٨ عائلة. يقسم المخيم إلى ٨ أحياء رئيسية حملت جميعها أسماء القرى الفلسطينية التي ينتمي إليها أبناء الحي أو الغالبية منهم، وهي كما أوردها الباحث عبد اللطيف عيسى في دراسته الميدانية "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية في مخيم عين الحلوة"، على الشكل التالي: السميرية: ١,٢٤٤ عائلة, صفورية: ١,٠٥٢, عكبرة وطيطبا وعرب الملاحة:٩٢٣ ، حطين ولوبية: ٨٧٠ الزيب: ٧٣٦ ، الصفصاف وشعب ٦٤٢، الطيري: ٣٧٧ ونمرين والغوير: ٢٩١ عائلة[٩].

يبلغ عدد مدارس "برنامج التعليم" في الوكالة تسعة مدارس (واحدة ثانوية)[١٠] في خمسة مبان. بلغ عدد التلاميذ المسجلين فيها ٧,٠٣١ تلميذا (٣,٦٦٩ فتى و٣,٣٦٢ فتاه). وبلغ عدد تلامذة المرحلة الابتدائية ٥,٦٦٣ تلميذا (٢,٩٢٤ فتى و٢,٧٣٩ فتاه) والمرحلة المتوسطة ١,٣٦٨ تلميذا (٧٤٥ فتى و٦٢٣ فتاه).
يشكل عدد تلاميذ مدارس المخيم ما نسبته ٥١,٥٤ % إلى إجمالي عدد الأطفال الذين يرتادون مدارس الوكالة في منطقة صيدا التي تمتد حدودها بحسب الوكالة، من قرية عدلون جنوبا إلى حدود الناعمة في ضواحي بيروت شمال وبلدة شحيم شرقاً. واستنادا إلى عدد التلاميذ في مدارس الوكالة وتوزعهم على مدارس المنطقة، يتبين أن ما يزيد عن ٥٢% من اللاجئين المقيمين في المنطقة عينها يقيمون في المخيم أو في جواره.

ما يزيد عن ٩٠ % من الفلسطينيين المسجلين والمقيمين في المخيم وجواره هم من أبناء شمال فلسطين وخاصة مدينة صفد وقضاؤها، تليها مدينة حيفا

---

[٩] عيسى ، عبد اللطيف ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية في مخيم عين الحلوة, أطروحة ماجستير قدمت في الجامعة اللبنانية ، صيدا، لبنان, ١٩٩٧، ص ١٩.

[١٠] بلغ عدد طلبة المدرسة الثانوية ٨٨٦ طالباً (٣٦٠ فتى و٥٢٦ فتاة) وهي مخصصة للفلسطينيين في منطقة صيدا.

وقضاؤها, الرملة وجنين وبئر السبع وأقضيتها بأعداد قليلة لا يتجاوز كل منها بضع عائلات.

أوضاع المخيم الصحية والبنية التحتية هي أفضل من سواها في المخيمات الأخرى لناحية الكمية؛ فإضافة إلى المركزين الصحيين التابعين لـــ "برنامج الصحة" في الوكالة ومستشفى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (الهمشري)، هناك العديد من العيادات والمراكز الصحية التابعة لبعض المنظمات الأهلية. وبغض النظر عن التفاوت في كمية ونوعية الخدمات الموفرة من مختلف المؤسسات والمراكز الصحية إلا أنها تؤمن الحد الأدنى الضروري لمختلف أشكال الطب الوقائي (الطب العام والأسنان والتصوير الأشعة والمختبرات)، لكنها في الوقت عينه تفتقر إلى خدمات الطب العلاجي، وخصوصاً العمليات الجراحية المتوسطة والمعقدة التي يجري معظمها مستشفى الهمشري وبحسب الإمكانيات.

أنشأت في المخيم أقسام خاصة بالمعاقين إما لمعالجتهم، كما في حالة القسم الفيزيائي التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مستشفى الهمشري قبل إغلاقه مؤخرا، وإما لتدريبهم في مركز تدريب المعاقين التابع للوكالة وغيره من المراكز.

فيما يتعلق بالأوضاع السكنية التي لا بد من ربطها مباشرة بمتوسط حجم الأسرة في المخيم البالغ ٦,٣ أشخاص, فإن متوسط حجم المنزل غرفتان ومرافقهما أي بمساحة لا تزيد عن ٤٥ م^{٢}.

العمالة والبطالة ومتوسط الدخل: باستثناء العاملين في الأونروا والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات م.ت.ف., فإن العمل الموسمي وبأجر يومي هو السائد في هذه المنطقة. وبفعل تراجع المساحات المزروعة في المنطقة تراجع

عدد التلاميذ، الأطفال القادمين من المخيمات الأخرى والأحياء المجاورة للمخيم حيث لا مدارس للوكالة.

ثانيا: المخيمات غير الرسمية[١٣]

أنشأت هذه المخيمات في الغالب بفعل الحاجة إلى اليد العاملة كما في الزراعة والبناء كذلك في الصناعة حيثما وجدت، والعطف الإنساني أحيانا نادر. لذلك نجد أن هذا النوع من المخيمات تركز في منطقتي صور والأحياء الشرقية لمدينة بيروت. ففي جنوب لبنان، وبمبادرة من كبار ملاك الأراضي المحليين الذين كانوا في أشد الحاجة إلى يد عاملة رخيصة، بادر آل الخليل، إلى دعوة اللاجئين الفلسطينيين إلى التوجه إلى الهضبة الواقعة في منطقة شبريحا للإقامة هناك وإنشاء مخيم مستقل في المنحدر المقابل القرية. وكذلك فعل آل عسيران في منطقة القاسمية حيث أنشأ مخيم القاسمية للاجئين. لذلك، لم يكن من قبيل الصدفة أن تتركز المخيمات غير الرسمية في منطقة صور على الخط الساحلي بموازاة الطريق الدولي الذي يمتد من شمال مدينة صور إلى تخوم منطقة عدلون وبشريط يبلغ طوله ١٧ كم. أما في منطقة بيروت، وباستثناء مخيم الداعوق الذي أنشئ في منطقة صبرا على قطعة أرض وهبها مالكها من آل الداعوق للاجئين، فان بقية المخيمات كان بعضها موجودا ويقطنه اللاجئين الأرمن، في حين كانت البقية عبارة عن أكواخ قليلة يقطنها قادمون من الضواحي اللبنانية.

خضعت نشأت وتطور هذه المخيمات لعدة عوامل اختلفت مع اختلاف الظروف التي أدت إلى نشأتها, والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل أبرزها التالية:

---

[١٣] كافة المعلومات كما المعطيات الواردة في هذا القسم من الدراسة جمعها وأعدها الكاتب الحالي من خلال العمل الميداني المباشر، أما أرقام عدد تلامذة مدارس وكالة الاونروا فقد أخذت من تقرير " برنامج التعليم" في الوكالة لشهر أيار/مايو ٢٠٠١

جدول رقم ٢

عدد سكان المخيمات الرسمية وعدد تلاميذ مدارس الاونروا في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وتوزعهم بحسب المرحلة، في النصف الأول من العام ٢٠٠١

الرقم	المخيم	عدد السكان	عدد التلاميذ	إبتدائي	متوسط
١	الرشيدية	١٥,٥٤٧	٢,٣٤٤	١,٨٩٧	٤٤٧
٢	البرج الشمالي	١٤,٩٣٠	٢,٢٩٢	١,٧٩٢	٥٠٠
٣	البص	٩,١٧٣	١,٨٢٢	١,٠٣٨	٧٨٤
٤	منطقة صور	٣٩,٦٥٠	٦,٤٥٨	٤,٧٢٧	١,٧٣١
٥	عين الحلوة	٤٣,٢٤١	٧,٠٣١	٥,٦٦٣	١,٣٦٨
٦	المية ومية	٤,٤٢٤	٨٤٥	٦٩٩	١٤٦
٧	منطقة صيدا	٤٧,٦٦٥	٧,٨٧٦	٦,٣٦٢	١,٥١٤
٨	شاتيلا	٨,٠٧٤	١,٢٠٤	٨٨٧	٣١٧
٩	البرج البراجنة	١٥,٨٩٦	٠	٠	٠
١٠	مار الياس	١,١٠٢	٤٢١	٤٢١	٠
١١	ضبية	٢,٦٠٠	٠	٠	٠
١٢	منطقة بيروت	٢٧,٦٧٢	١,٦٢٥	١,٣٠٨	٣١٧
١٣	ويفل (البقاع)	٧,٥٣٨	٧٩٥	٦٠٤	١٩١
١٤	البداوي	١٥,٠٨٥	٢,٧٦٧	١,٨٧٦	٨٩١
١٥	نهر البارد	٢٩,٥٢٩	٥,٣٨٧	٤,٢٠٤	١,١٨٣
١٦	منطقة الشمال	٤٤,٦١٤	٨,١٥٤	٦,٠٨٠	٢,٠٧٤
	المجموع	١٦٧,١٣٩	٢٤,٩٠٨	١٩,٠٨١	٥,٨٢٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث الحالي؛ جري تحديث عدد السكان إستناداً إلى تقرير مكتب برنامج التطوير والتخطيط في الأونروا تاريخ ١٨ حزيران / يونيو ١٩٩٥. عدد التلاميذ في مدارس الوكالة أخذ من إحصاءات برنامج التعليم في الوكالة، لبنان أيار /مايو ٢٠٠١. يشمل

جدول رقم ١

المخيمات الرسمية: عدد سكانها في النصف الأول من العام ٢٠٠١، موقعها الجغرافي، والمساحة الأصلية لكل منها) كما استأجرتها أو تسلمتها الوكالة منذ مطلع خمسينات القرن الماضي (١)

الرقم	اسم المخيم	المنطقة	المساحة	سنة الإنشاء	الجهة المؤسسة
١	الرشيدية	صور	٢٧٦,٢٠٠	١٩٣٩	الحكومة الفرنسية
٢	البرج الشمالي		١٣٤,٦٠٠	١٩٥٥	غير متوفر
٣	البـــص	=	٨٠,٠٠٠	١٩٣٩	الحكومة الفرنسية
٤	عين الحلوة	صيدا	٢٩٠,٠٠٠	١٩٤٩	جمعية الصليب الأحمر
٥	المية ومية	=	٥٤,٠٤٠	١٩٣٩	البعثة الأرمنية
٦	شـــاتيلا	جبل لبنان	٣٩,٥٦٢	١٩٥٩	غير متوفر
٧	برج البراجنة	=	١٠٤,٢٠٠	١٩٤٨	جمعية الصليب الأحمر
٨	مار الياس	بيروت	٥,٤٠٠	١٩٥٢	دير مار الياس
٩	ضـبـيـة	جبل لبنان	٨٣,٥٧٦		غير متوفر
١٠	ويفل (الجليل)	البقاع	٤٢,٣٠٠	١٩٤٨	= =
١١	البداوي	طرابلس	٢٠٠,٠٠٠	١٩٥٥	الوكالة
١٢	نهر البارد	=	١٩٨,١٢٩	١٩٤٩	جمعية الصليب الأحمر
	المجموع	-------	١,٤٢٤,٤٣١	---------	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث الحالي إستناداً إلى تقرير مكتب برنامج التطوير والتخطيط في الأونروا تاريخ ١٨ حزيران / يونيو ١٩٩٥ (مصدر سابق).

ملاحظة: المساحة الأصلية للمخيم هي تلك البقعة الجغرافية التي استأجرتها الوكالة من مالكيها أو تلك التي انتقلت إليها من الحكومة الفرنسية أو الصليب الأحمر الدولي. ومن وجهة نظر الحكومة اللبنانية تعتبر كل أشكال التمدد الجغرافي للمخيمات مخالفة للقوانين، ويواجه الكثير من سكان المخيمات دعاوي قضائية من أشخاص يدعون أن بيوت اللاجئين في المخيمات تقع على أملاكهم.

العمل الوحيدة المتوفرة، خاصة بعد تراجع المساحات المزروعة لصالح البناء. ويساهم بعد المخيم عن المدينة في زيادة حدة البطالة التي ترتفع بين أصحاب الكفاءات والمهارات، ولا فرص عمل أمام هؤلاء سوى وظائف في الوكالة وفي مجالات محددة لدى بعض المنظمات غير الحكومية.

١٢ سنة ٩ أشخاص، أما متوسط عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة فيزيد عن ٥ أشخاص.

يوجد في المخيم ٧ مدارس تابعة لـــ "برنامج التعليم" في الوكالة، بلغ عدد التلاميذ فيها ٥,٣٨٧ تلميذاً (٢,٧٣٢ فتى و٢,٦٥٥ فتاه)، تضم المرحلة الابتدائية ٤,٢٠٤ تلميذاً (٢,١٣١ فتى و٢,٠٧٣ فتاه) والمرحلة المتوسطة ١,١٨٣ تلميذا (٦٠٠ فتى و٥٨٣ فتاه).

يعاني سكان المخيم نقصاً حاداً في الخدمات التي تقتصر على مراكز الوكالة المختلفة وخاصة المراكز الصحية، حيث يوجد عيادة طب عام، طب أسنان، مختبر وقسم أشعة ومركز للمعاقين وآخر للشباب. أما المنظمات غير الحكومية فأنشطتها مشتتة وتستثنى منها" الجمعية الأهلية للتأهيل المهني والخدمات الإجتماعية" التي تدير معهدا للتدريب المهني يعتبر واحدا من أهم المراكز في المنطقة.

يواجه المقيمون في المخيم عدة مشاكل مستعصية أبرزها قنوات تصريف المياه التي بنيت بشكل بدائي فوق سطح الأرض، بحيث أن المارة يجدون في كثير من الحالات صعوبة في السير بسبب تدفق مياه القنوات في الأزقة والأخطر من ذلك هو أن هذه القنوات تتحول في كثير من الأحيان إلى مكان للعب الأطفال. ويؤكد أحد الأطباء المختصين لدى الوكالة أن هذه المشكلة تعتبر مصدراً لجميع الأمراض المعدية للأطفال، وخاصة التيفوئيد.

العمالة والدخل: أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بآلاف الشباب إلى اللجوء إلى بلدان أخرى خلال السنوات الماضية كان حالة البطالة المتفشية؛ فأشكال العمل الرئيسي المتوفرة هي أعمال المياومة التي لا تحتاج إلى أية كفاءات أو مهارات. ويعتبر البناء وفروعه المختلفة كما أعمال صيانة السيارات بكل مشتقاتها فرص

البنية التحتية والطرقات لا تختلف عن وضع مثيلاتها في مخيم نهر البارد المجاور، في حين أن المياه تؤمن من الشبكة العامة ومن آبار ارتوازية وخزانات مياه تدار من قبل "اللجنة الشعبية" ومسئولي الأونروا في المخيم.

العمالة والدخل: البطالة شبه مطلقة والأجور متدنية بحيث جعلت من اللجوء إلى البلدان الأوروبية واحدا من أحلام الشباب. ويصعب على المرء أن يجد عائلة واحدة لا يوجد لها ابن أو اكثر في الدانمارك أو السويد، وبالتالي فان نسبة مرتفعة من العائلات تعتمد على ما يأتيها من مساعدات من أبنائها في الخارج. وباستثناء فرص العمل التي تؤمنها الوكالة وبعض المنظمات غير الحكومية، فإن المشاريع (الدكاكين وورش الصيانة المختلفة) تعتبر مصدر الدخل الرئيسي للاجئين، الأمر الذي يبقي متوسط دخل العائلة أقل من ٣٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية شهريا.

١٢- نهر البارد

أنشأته لجنة الصليب الأحمر الدولي في العام ١٩٤٩ على مقربة من الشاطئ بمحاذاة الطريق الدولي وعلى بعد ١٦ كم إلى الشمال من مدينة طرابلس. بلغت مساحته عند الإنشاء ١٩٨,١٢٩ م^{٢} لكن هذه المساحة ازدادت بفعل شراء المقتدرين من سكان المخيم قطع صغيرة من الأراضي الملاصقة للمخيم بهدف البناء والسكن إلى ما يزيد عن ٢٧٧,٣٨٠ م^{٢} أي بزيادة قدرها ٤٠% .

بلغ عدد السكان ٢٩,٥٢٩ نسمة، يشكلون ٤,٥٤٢ عائلة. ويعتبر هذا المخيم أكثر المخيمات الفلسطينية ازدحاما بالسكان، ويوجد فيه شارع وحيد كان حتى وقت قريب طريقا دوليا يصل بين مدينة طرابلس والحدود السورية. أما طرقات المخيم الداخلية فإنها ممرات ضيقة (زواريب) كثيرا ما يكون بعض أجزائها مسقوفا فلا يصل إليها النور. النمو الطبيعي للسكان في المخيم هو الأكثر بين المخيمات كافة، ويبلغ متوسط حجم الأسرة الشابة التي زادت مدة الزواج فيها عن

الوكالة بإعادة إسكان العائلات مهجرة بعد تشييد مبنى خاص لهم بتمويل كندي في إطار" برنامج السلام "وضمن برنامج إعادة تأهيل المدارس هناك.

يدير "برنامج التعليم" في الوكالة خمس مدارس ابتدائية ومتوسطة تضم ٢,٧٦٧ تلميذا (١,٣٥٨ فتى و١,٤٠٩ فتاه)، منهم ١,٨٧٦ تلميذا (٩٦٥ فتى و٩١١ فتاه) في المرحلة الابتدائية و٨٩١ تلميذاً (٣٩٣ فتى و٤٩٨ فتاه) في المرحلة المتوسطة.

إضافة إلى عيادة "برنامج الصحة" التابع للوكالة (طب عام وعيادة أسنان ومختبر طبي) يوجد في المخيم مستشفى "الناصرة" التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. ولا يختلف وضع هذه المراكز عن أمثاله في المخيمات الأخرى. وقد أدار "قسم الشؤون الاجتماعية" في الوكالة قبل إغلاقه في نهاية العام ١٩٩٩ مركزا نسائيا وآخر للمعاقين. يوجد في المخيم العديد من رياض الأطفال، وأهمها تلك التابعة لكل من مؤسسات"غسان كنفاني" و"بيت أطفال الصمود" و"النجدة الاجتماعية"، وغيرها.

يبلغ متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة من بيوت المخيم ٤ أشخاص، في حين أن متوسط عدد غرف البيت الواحد هو غرفتان ومنافعهما وبمساحة لا تزيد عن ٤٧ م^{٢} في المتوسط. وقد دفع الاكتظاظ والازدحام المقتدرين والمضطرين من اللاجئين إلى شراء بيوت خاصة لهم في مبان مجاورة للمخيم شيدها في الغالب لاجئون عادوا بأموالهم من الخارج[١٢].

---

[١٢] توقفت منذ مطلع شهر نيسان ٢٠٠١ كل عمليات شراء الأراضي أو الشقق السكنية من قبل اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بعد أن شَرع مجلس النواب اللبناني تعديل قانون تملك الأجانب (نص القانون في مكان آخر) الذي منع بموجبه الفلسطينيين من أي حق لتملك عقاري.

جميع اللاجئين إلى لبنان، ليس بسبب الأوضاع السكنية الرديئة فحسب بل أيضا بسبب الطقس البارد جدا خلال فصل الشتاء، إذ أنه أدى إلى وفاة مئات الأشخاص خلال السنوات الأولى من اللجوء وإلى انتشار الأمراض، وفوق هذا كله البطالة وقلة الأعمال. بلغ عدد سكان المخيم ٧,٥٣٨ فرداً يشكلون حوالي ١,٤٢٩ أسرة. يدير "برنامج التعليم" في الوكالة مدرستين ضمتا ٧٩٥ تلميذ (٣٨٨ فتى و٤٠٧ فتاه) منهم في المرحلة الابتدائية ٦٠٤ تلميذا (٢٩٩ فتى و٣٠٥ فتاه) في المرحلة الابتدائية و١٩١ تلميذاً (٨٩ فتى و١٠٢ فتاه) في المرحلة المتوسطة. ويدير "برنامج الصحة" في الوكالة مركزاً صحيا يتألف من عيادة طب عام ومختبر، وعيادة طب أسنان. كما أن "قسم الشؤون الاجتماعية" في الوكالة أدار مركزاً نسائياً حتى نهاية العام ١٩٩٩ قبل أن تغلقه رئاسة الوكالة، أما المنظمات غير الحكومية (الأهلية) فوجودها متواضع.

يسجل هذا المخيم أعلى نسبة هجرة بين جميع المخيمات مجال البحث، ويمكن القول إنه في وضعه الحالي أشبه بمخيم العجائز والفقراء، إذ إن معظم أسره تعتمد على مساعدات أبنائها المهاجرين في حين أن الأسر الشابة تعيش أوضاعا معيشية وسكنية قاسية.

١١- البداوي

أنشأ في العام ١٩٥٥ من قبل الوكالة على قطعة أرض مساحتها ٢٠٠,٠٠٠ م^2. يقع إلى الشمال من مدينة طرابلس وعلى بعد ٥ كم منها. وقد وصل عدد سكانه إلى ١٥,٠٨٥ نسمة يشكلون ٢,٣٢٠ عائلة، وكان العدد قد ازداد خلال السنوات الأخيرة بفعل حركة التهجير.

يتألف المخيم من ٣,٣٠٠ وحدة سكنية وما زالت أسطح ١٥% منها من المعدن الرقيق "زينكو". منذ العام ١٩٩٧ بدأ "برنامج الإغاثة والشؤون الاجتماعية" في

خدماتها على أبناء المخيم من اللاجئين الفلسطينيين، بل تقدم خدماتها لسواهم من حملة الجنسيات الأخرى والمقيمين في الجوار.

٩- ضبية

أنشأت الوكالة هذا المخيم الذي يقع على بعد ١٢ كم إلى الشمال من العاصمة بيروت في العام ١٩٥٢ على قطعة أرض بلغت مساحتها ٨٣،٥٧٦ م٢.
بلغ عدد سكان المخيم ٢,٦٠٠ نسمة يشكلون ٥٠٨ عائلة. ويضطر أبناء المخيم إلى إرسال أطفالهم إلى مدرسة "برنامج التعليم" التابعة للوكالة في منطقة برج حمود في حين أن الخدمات الصحية تقدمها عيادة "برنامج الصحة" في الوكالة التي تعمل بنصف دوام.
معاناة سكان هذا المخيم لم تختلف عن تلك التي عاشها سكان مخيم مار إلياس إلا من حيث الشكل، حيث جرى تهجير معظم سكانه منذ أواسط العقد الثامن، ولم يسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم إلا بشكل محدود وفي وقت متأخر من عقد التسعينات. وفي إثر عمليات التهجير لم تعد الوكالة تعتبره ضمن مسؤولياتها المباشرة لناحية تقديم الخدمات وأعمال الإغاثة، وخاصة المدارس والعيادات الطبية.

١٠- ويفل (الجليل)

بمبادرة من الحكومة الفرنسية ولجنة الصليب الأحمر الدولي، تحولت في العام ١٩٤٨ الثكنة العسكرية الفرنسية الواقعة على بعد ٩٠ كم إلى الشرق من العاصمة بيروت إلى مخيم للاجئين الفلسطينيين، وتبلغ مساحة الثكنة/ المخيم ٤٢,٣٠٠ م٢.

في البداية أقام اللاجئون بشكل جماعي داخل عنابر الثكنة، ثم جرى تقسيم تلك العنابر على مراحل؛ الأولى كانت بالبطاطين والأقمشة وفي وقت لاحق بنيت الجدران الأسمنتية. كانت حياة اللاجئين ومعاناتهم في هذا المخيم الأسوأ بين

العمل والدخل: لا يختلف وضع العمالة هنا عن ذلك القائم في مخيمات بيروت الأخرى، وخاصة شاتيلا، لكن المساعدات المالية المتدفقة من الخارج تخفف من حدة الأزمة المعيشية لدى عائلات كثيرة. ومع ذلك يبقى متوسط دخل الأسرة الواحدة المؤلفة من ستة أشخاص أقل من ٣٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية شهريا. فأبناء المخيم يعتمدون بدرجة رئيسية على أعمال المياومة أو الخاصة في المشاريع الصغيرة، في حين أن البطالة تعتبر مشهدا ومظهرا عاديين بين الشباب والرجال والنساء على السواء.

٨- مار الياس

هو الأصغر مساحة والأقل سكاناً بين جميع المخيمات مجال البحث، وكثيرا ما واجه سكانه معاناة مزدوجة قل نظيرها في تاريخ اللجوء الفلسطيني، الأمر الذي دفع الغالبية الساحقة من سكانه الأوائل إلى مغادرته بشكل نهائي إلى القارة الأميركية، وخاصة كندا منذ أواسط العقد الثامن.

بلغت مساحة المخيم الذي أنشأ في العام ١٩٥٢ بمساعدة إحدى المؤسسات الدينية ٥,٤٠٠ م^2. أما عدد سكانه فلم يزد عن ١,١٠٢ نسمة يشكلون ١٨٩ عائلة غالبيتهم من المخيمات التي دمرت ولم يتمكن سكانها من العودة إليها.

يوجد في المخيم مدرسة تابعة لـــ "برنامج التعليم" في الوكالة تؤمن التعليم الابتدائي. وبلغ عدد تلامذتها ٤٢١ تلميذاً (٢٢٣ فتى و١٩٨ فتاه). يوجد في المخيم العديد من رياض الأطفال وأهمها الروضة التابعة لـــ "مؤسسة غسان كنفاني" و"إنعاش المخيم" و" بيت أطفال الصمود". كما يوجد فيه عدد معتبر من المكاتب الرئيسية لمنظمات غير الحكومية تعمل في الوسط الفلسطيني.

إضافة إلى عيادة "دائرة الصحة" في الوكالة، يوجد في المخيم عيادة تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وأخرى للعلاج الفيزيائي تابعة لـــ "جمعية المساعدات النرويجية". وجميع هذه العيادات، باستثناء تلك التابعة للوكالة، لا تقتصر

على الرغم من تواضع الإمكانيات والشح في الميزانية، لعب مستشفى حيفا دورا إستثنائياً في الحفاظ على المخيم وأبنائه، إما لناحية علاجهم وقت الحروب أو لناحية تعزيز صمودهم وقت الحصارات. هذا دون الانتقاص طبعا من دور عيادات ومستشفيات هذه الجمعية في المخيمات الأخرى، وخاصة في مخيمي شاتيلا والرشيدية. وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي يعانيها سكان المخيم في عدم وجود أية مدرسة للوكالة داخل المخيم، وهو ما يعتبر استثناءاً على هذا الصعيد.

برز خلال السنوات الأخيرة التي تلت العام ١٩٩٤، العديد من المشكلات المتعلقة بحدود المخيم ووجوده، خاصة بعد أن تأكد أن مشروع بناء الطريق الدولي (الاوتستراد العربي) سيزيل ٣٧٠ بيتا من بيوت المخيم الواقعة على الطرف الشمالي المقابل للمدرسة العاملية.

يواجه المقيمون في المخيم وضعا سكنيا مترديا؛ فبيوت المخيم تصدعت كثيرا بسبب الحروب الماضية، حيث لم ينج بيت واحد من الإصابة المباشرة أو غير المباشرة. على الرغم من أن هذا المخيم أقل كثافة وازدحاما من مخيم شاتيلا، إلا أن متوسط عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة يبقى مرتفعا ويتجاوز حدود ٣,٥ أشخاص.

نقص المياه، الاكتظاظ السكان وتردي البنية التحتية، وخصوصاً شبكة تصريف المياه الثانوية، وضيق الطرقات التي هي عبارة عن ممرات ضيقة (زواريب) تعتبر من المشاكل التي تحمل في ثناياها أخطارا تهدد مستقبل السكان، وكما في مخيم شاتيلا كذلك في هذا المخيم، قامت اليونسيف (صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة) بإنشاء خزانين للمياه لمد المخيم بمياه الشفة ومياه الاستخدام اليومي.

٧- برج البراجنة

يقع على بعد ٦ كم إلى الجنوب من العاصمة بيروت وعلى مقربة من مطارها الدولي. وقد أنشأ في العام ١٩٤٨ بمبادرة من الصليب الأحمر الدولي، وبلغت مساحته عند الإنشاء ١٠٤,٢٠٠ م^{٢}. طرأت على مساحته زيادة طفيفة خلال العقدين الماضيين بسبب النمو الطبيعي للسكان وبسبب تدفق المهجرين الفلسطينيين إليه، وتقدر نسبة هذه الزيادة بـــ ١٠% إلى إجمالي المساحة الأصلية.

ارتفع عدد سكان المخيم إلى ١٥,٨٩٦ نسمة يشكلون ٢,٦٨٢ عائلة، بعد أن توجه إليه عدد كبير من المهجرين الفلسطينيين من المخيمات المدمرة والتي منع سكانها من العودة إليها. على العكس من مخيم شاتيلا، حافظ أهالي هذا المخيم على تركيبتهم السكانية، ومرد ذلك إلى عوامل عديدة أهمها توزع السكان في الأحياء بحسب قراهم في فلسطين، مع العلم بأن عدد تلك الأحياء قليل إرتباطاً بعدد تلك القرى، وقد لعبت هذه العوامل دورا إيجابيا في الحفاظ على المخيم وبقاءه رغم كل الشدائد التي واجهها سكانه. لا يوجد لـــ "برنامج التعليم" في الأونروا أي مدرسة في المخيم.

عيادة المخيم التابعة لـــ "برنامج الصحة" في الوكالة تعتبر واحدة من أكبر وأفضل عيادات الوكالة في لبنان (لناحية البناء والتصميم)، ويعود الفضل في بناء هذه العيادة والمبنى إلى المدير العام السابق للوكالة في لبنان جلبير سيرفيرا. وتقدم العيادة لأبناء المخيم مختلف الخدمات الصحية في الطب الوقائي إضافة إلى عيادات طب الأسنان والمختبر وبعض العيادات التخصصية التي تعمل بنظام محدد، وإلى جانب هذه العيادة يوجد في المخيم مستشفى حيفا التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الذي يقدم خدمات معتبرة للفلسطينيين ولأبناء المنطقة من حاملي مختلف الجنسيات.

لتجميع المياه ليلا واستخدامها نهارا. هذا بالنسبة إلى مياه الاستخدام اليومي, أما بالنسبة إلى مياه الشفة، فيتم شراؤها من دكاكين تكرير المياه التي انتشرت داخل المخيم مؤخرا بشكل واسع.

أما مشكلة البنية التحتية وقنوات تصريف المياه الثانوية فإنها لا تقل أهمية عن سابقاتها. لقد أصبحت صيانتها وتوسيعها مهمة متواصلة لا نهاية لها, ومع كل صيف تنفجر تلك القنوات لضيقها وعدم قدرتها على الاستيعاب فتنتشر الروائح الكريهة والمياه القذرة على الطرقات،حاملة معها الأمراض للكبار عموما وللأطفال خصوصا.

العمالة والدخل: وجد الكثير من أبناء المخيم فرصا للعمل في شركات البناء خلال السنوات الأخيرة بسبب حركة البناء والعمران العامة التي كانت تدفع للواحد منهم في مطلع تسعينات العقد الماضي ما يتراوح بين ١٨ – ٢٥ ألف ليرة. ونتيجة لتغير حركة العرض والطلب لصالح الأولى، تراجعت هذه الأجور خلال سنوات النصف الثاني من العقد نفسه بما نسبته ٣٠% مقارنة بالعام ١٩٩٢. وبفعل ازدياد حركة العرض في اليد العاملة تراجعت أجرة العامل في هذه الشركات إلى ما يتراوح بين ١٢– ١٥ ألف ليرة لبنانية يوميا. وتعمل نسبة عالية من الشباب والرجال الفلسطينيين المقيمين في المخيم باعة متجولين أو ثابتين، حيث يبيعون الخضار ومختلف المواد الاستهلاكية في سوق صبرا الشعبي. ولا يستغرب المرء أن يلتقي بائع خبز متجولاً على دراجة هوائية.

إن الوضع المعيشي لأبناء المخيم والمناطق المجاورة تتحدث عنه الأسواق المجاورة في ضاحية صبرا حيث يباع اللحم المجمد بمختلف أنواعه، وخصوصاً السمك والدجاج، والمعلبات بأسعار "شعبية"، مع العلم بأن جميع هذه البضائع لا تخضع لأية رقابة صحية. ويخرج المراقب المحايد بقناعة أو استنتاج مفاده أن تلك اللحوم المجمدة والمعلبات التي انتهت صلاحيتها غير صالحة للآدميين.

لم يسمح لهم بالعودة إلى مخيماتهم الأصلية، إضافة إلى المهجرين اللبنانيين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى قراهم في الشريط الحدودي أو أولئك الذين حصلوا على تعويضات لا تكفي ثمن شقة أو حتى بدل إيجار لمدة عام واحد في بيروت.

وقد أدى الاكتظاظ والازدحام السكاني الهائل إلى تفاقم معاناة المقيمين في المخيم من المشاكل المستعصية التي أهمها شح المياه وتردي البنية التحتية والنقص الحاد في النظافة البيئية، وخصوصا مكبَات النفايات عند مدخلي المخيم الشرقي والجنوبي. وإذا كانت النفايات تُرفع بين وقت وآخر وبشكل غير منتظم، عند المدخل الجنوبي, فإن أحدا لا يهتم بالنفايات المتراكمة على المدخل الشرقي منذ عدة أعوام, الأمر الذي يدفع الأهالي إلى إحراقها بطريقة بدائية بين الحين والأخر للتخلص من الروائح المنبعثة منها. ويعجز طاقم التنظيفات التابع للوكالة عن القيام بجمع النفايات من جميع أنحاء المخيم بسبب النقص في عدد الموظفين المختصين وبسبب أنظمة عمل الأونروا التي لا تقدم الخدمات لغير اللاجئين.

تركت الحروب والمجازر المتتالية بصماتها على هذا المخيم، الذي تغيرت تركيبته السكانية بعد أن هجرته الغالبية الساحقة من سكانه الأصليين بعد مقتل الآلاف منهم في المجازر التي ارتكبت أكثر من مرة، أو بفعل حركة التهجير الداخلي واللجوء إلى البلدان الأوروبية نتيجة لتلك المجازر والحروب التي شهدها المخيم.

شح المياه مشكلة قديمة في المخيم؛ فالمياه التي مصدرها الشبكة العامة لم تعد بحجمها القديم وأنابيبها الضيقة قادرة على تلبية حاجات السكان، الأمر الذي دفع بالكثير أو معظم المقيمين في المخيم إلى ابتداع طرق وأساليب لحل هذه المشكلة، ومن بينها شراء الماء من الخارج أو إنشاء خزانات تحت الأرض

فتاه)، منهم ٨٨٧ تلميذا في المرحلة الابتدائية (٤٢٤ فتى و٤٦٣ فتاه)، وفي المرحلة المتوسطة ٣١٧ تلميذا جميعهم من الذكور.

إضافة إلى عيادة "برنامج الصحة" التابعة للوكالة، يوجد في المخيم عيادة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومراكز لعدد من المنظمات غير الحكومية، وأهمها "جمعية المساعدات الشعبية النرويجية"، "النجدة الاجتماعية" و"مؤسسة أطفال الصمود"، وغيرها من المراكز التي تقدم مختلف الخدمات.

بيوت المخيم التي تضاعف عددها عدة مرات إن لم نقل عشرات المرات، بفعل التمدد الأفقي مبنية بطريقة وأسلوب بدائيين. يتألف كل بناء من ست أو سبع طبقات، ولا يزيد عمق أساسه في الأرض عن المتر الواحد في احسن الحالات، وهو ما جعلها تتعرض للتفسخ والتصدع بفعل الهزة الأرضية التي وقعت خلال النصف الأول من العام ١٩٩٧, وكذلك بفعل التقادم. وتتسم البيوت بضيق مساحتها ،إذ إن الرقابة على نوعية البناء لناحية الالتزام بمعايير السلامة والصحة ما زالت معدومة ، الأمر الذي أجبر الكثير من اللاجئين الذين توفرت لديهم الإمكانيات المالية على الرحيل وشراء منازل في أحياء بيروت.
يزيد متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة في المخيم عن ٤ أشخاص. وكثير من البيوت مظلم ويفتقر إلى مواصفات الأمان للأطفال، الذين يفتقرون أيضا إلى ساحات وأماكن عامة للعب، الأمر الذي يدفعهم للعب في الشوارع بما يحمله ذلك من خطر عليهم بسبب انتشار أسلاك الكهرباء بطريقة عشوائية.

تحول المخيم منذ مطلع العقد الأخير للقرن العشرين إلى مركز استقطاب لكل أنواع المهجرين الذين جرى إجلاؤهم من أحياء العاصمة والمناطق المحيطة بها. نسبة معتبرة من هؤلاء الوافدين هم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من مخيمات تل الزعتر وجسر الباشا والداعوق وحرش شاتيلا وغيرها، والذين

٦٩٩ تلميذاً في المرحلة الابتدائية (٣٥٢ فتى و٣٤٧ فتاه)، و١٤٦ تلاميذ (٦٩ فتى و٧٧ فتاه)، في المرحلة المتوسطة.

بلغ عدد سكان المخيم بما فيهم المهجرون المقيمون على أملاك الغير ٤,٤٢٤ نسمة يشكلون ٦٨٨ عائلة. وتتولى عيادة "برنامج الصحة" في الوكالة تقديم الخدمات الصحية لأبناء المخيم. كما أن بعض المنظمات غير الحكومية تقدم خدماتها المختلفة. وفيما يتعلق بالعمل والدخل والأوضاع السكنية، فإن هذه لا تختلف عن تلك القائمة في مخيم عين الحلوة الذي لا يبعد عنه أكثر من ٢ كم.

٦- شاتيلا

تبلغ مساحة المخيم، الذي أنشأته الوكالة في العام ١٩٥٩ على الطرف الشرقي الموازي للمدينة الرياضية ٣٩,٥٦٩ م^{٢} ،لكن هذه المساحة تراجعت ١٠% تقريبا في إثر إقدام الجهات اللبنانية المختصة على شق طريق يفصل بين المدينة الرياضية والمخيم. وتشكل عقب ذلك ما يعرف بالحي الغربي، الذي هجر سكانه ومنعوا من العودة إليه بعد العام ١٩٩٠ بعد تعرضه للدمار شبه التام جراء الحروب المتتالية في العام ١٩٨٥.

بلغ عدد سكان المخيم من الفلسطينيين ٨,٠٧٤ نسمة يشكلون حوالي ١,٢٣٧ عائلة. ويعيش في المخيم حوالي ٢٥٠٠ نسمة من اللبنانيين وما يزيد عن ١,٧٥٠ نسمة من جنسيات أخرى.

تراجع عدد مدارس "برنامج التعليم" في الوكالة في المخيم من ثلاث مدارس كل منها مستقلة في مبنى خاص مطلع العقد الثامن (الجليل, أريحا, المنشية) إلى مدرستين في مبنى واحدة تعملان بنظام الفترتين، ويتعلم فيها أطفال المخيم والأحياء المجاورة. بلغ عدد تلامذة المدرستين ١,٢٠٤ تلميذا (٧٤١ فتى و٤٦٣

في أكثر من حالة اضطر مهندس أو حامل شهادة جامعية إلى العمل كبائع خضار أو مراقب عمال أو أمين مستودع، في حين أن الأقلية من هؤلاء تحولوا إلى أعمال خاصة مثل السمسرة والوظائف في المكاتب العقارية، وغيرها من الأعمال ذات الطابع التجاري وبشكل يخالف أو يلتف على قرارات وزارة العمل اللبنانية.

٥- المية ومية

إثر الغزو الإسرائيلي في العام ١٩٨٢، أزيل الجزء الأكبر من هذا المخيم الذي بلغت مساحته ٥٤,٠٤٠ م٢ من الوجود على أيدي مليشيات لبنانية متحالفة مع إسرائيل، وذلك بإحراقه ومن ثم جرفه على رأس سكانه ليلا بآليات استقدمت لذلك الغرض.

لدى متابعة مدير الوكالة الإقليمي جلبير سيرفيرا موضوع إعادة إعمار المخيم في العام١٩٩٢، تجاهلت وزارة الداخلية اللبنانية الأمر متذرعة بالواقع الجديد الذي فرضته المليشيات المعتدية المدعومة من أعلى المسؤولين في الدولة[١١]، الأمر الذي دفع المدير العام إلى الكف عن متابعة الموضوع لدى الجهات الرسمية اللبنانية التي لم تبد أي تعاطف مع اللاجئين أو مع الموضوع برمته. هذا الواقع دفع أبناء الجزء القديم والمتبقي من المخيم إلى التمدد في اتجاهات ثلاثة والبناء على أملاك الغير، في حين أن مكتب مدير المخيم في الأونروا، إضافة إلى المدرسة، بقيا على الجزء المتبقي من المخيم القديم.

يدير "برنامج التعليم" في الوكالة مدرستين في (مبنى واحد) واحدة ابتدائية والأخرى متوسطة. بلغ عدد تلامذتها ٨٤٥ تلميذاً (٤٢١ فتى و٤٢٤ فتاه)، منهم

---

[١١] برغم مواقفه المؤيدة لحقوق الفلسطينيين الإنسانية إلا أن (بشارة مرهج) الذي تولى مهام وزير الداخلية في حكومة (رفيق الحريري) الأولى عجز عن تحريك القضاء أو إجبار المحتلين على إخلاء المخيم الذي يقع تحت حماية وإدارة الأمم المتحدة ووكالتها الأونروا.

عدد العاملين في هذا القطاع ليتوجهوا إلى قطاع البناء وغيره من قطاعات الخدمات.

تعتبر البطالة مظهرا ملازماً لسكان هذا المخيم مثلما هو الأمر لسكان باقي المخيمات. أما الأجور فلا تبتعد كثيراً عن الحد الأدنى للأجور المعمول به في لبنان، ولا تزيد أجور العمال الموسميين في مختلف القطاعات عن ١٢ ألف ليرة لبنانية يوميا. ولتحسين أجورهم يسعى الشباب القادرون جسديا إلى العمل الإضافي بعد انتهاء يوم العمل ليصل إجمالي يوم العمل إلى ١١ ساعة في البناء, أما باعة الخضار، الذين يشكلون نسبة لا بأس بها من أبناء المخيم، وأصحاب الورش الصغيرة، فيطول يوم عملهم خلال فصل الصيف ليصل إلى ١٢ ساعة.

جزء يسير من العائلات تعتمد على المساعدات المرسلة من الأبناء المقيمين أو العاملين خارج لبنان أو في الوكالة ومؤسسات م.ت.ف. ويمكن القول أنه لولا هذه المساعدات لواجه الكثير من كبار السن المجاعة الحقيقية، إذ أن رواتب معظم المنظمات غير الحكومية، مثلا باستثناء عدد محدود منها، لا يزيد كثيرا عن ٣٠٠ ألف ليرة لبنانية في المتوسط، بغض النظر عن الكفاءة والمهارة والخبرة.

غالبية الرجال في هذا المخيم عاطلون عن العمل بسبب الأزمة الاقتصادية ومنافسة اليد العاملة الوافدة. وبالمعايير المحلية المبسطة تزيد نسبة العاطلين عن العمل بين هؤلاء عن ٨٠% في حين أن أصحاب الكفاءات من أطباء ومهندسين وغيرهم من أصحاب الاختصاصات يعيشون حالة بطالة مطلقة إن لم يجدوا فرصة للعمل في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أو بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في المخيم، الأمر الذي يدفع هؤلاء إلى البحث عن أعمال أخرى لتأمين قوتهم وقوت أولادهم وأسرهم.

الأولى: امتدت منذ مطلع الخمسينات وحتى منتصف السبعينات، وانقسمت هذه المخيمات خلالها إلى نوعين، الأول في منطقة الجنوب، وخاصة ضواحي مدينة صور، حيث بلغ عدد هذه المخيمات ثمانية، أنشأت جمعيها إلى جانب قرى لبنانية وبشكل منفصل ومستقل بحيث يسهل التمييز بين القرية والمخيم.

كانت مخيمات شبريحا والقاسمية الأكبر والأهم بين مثيلاتها في هذه المنطقة. وأغلبية المقيمين فيها من بدو فلسطين (العرب) الذين إعتادوا حياة الترحال لإرتباط حياتهم بتربية الماشية، مع الإشارة إلى إنقطاعهم عن ممارسة هذا النشاط الاقتصادي في مخيمات اللجوء وتحولهم إلى عمال زراعيين. وارتبط نشوء هذه المخيمات بعاملين رئيسيين إلى جانب ما أسلفنا، الأول تأخر إنشاء المخيمات الرسمية، والثاني عدم كفاية المساحات التي قامت عليها تلك المخيمات في وقت لاحق.

على الرغم من عدد السكان المعتبر في بعض هذه المخيمات وبعدها عن المخيمات الرسمية ومراكز خدمات الوكالة فإنها لم تحظ باهتمام مسئولي الأونروا ورعايتهم، ولم يحصل اللاجئون فيها على خدمات الإغاثة التقليدية التي تؤمنها مراكز خدمات الوكالة في المخيمات الرسمية؛ المدارس، الصحة البيئية والوقائية ، البنية التحتية، مياه الشرب وبناء المساكن وغيرها، في حين أن سكانها أجبروا على الانتقال إلى المخيمات الرسمية الأقرب إليهم لتلقي خدمات الإغاثة الرئيسية (التعليم الابتدائي والمتوسط والصحة الوقائية والمساعدات التموينية الشهرية) وغيرها من الخدمات.

أما المخيمات التي أقيمت في منطقة بيروت، وخاصة في أحيائها الشرقية، فقد كان البحث عن فرص عمل السبب الرئيسي لتشكلها. وضمت هذه إلى جانب

اللاجئين الفلسطينيين أعداداً من الأرمن، وهم أول الوافدين إضافة إلى الفقراء اللبنانيين القادمين من القرى والضواحي إلى المدينة.

بدأ عدد اللاجئين الفلسطينيين في هذه المخيمات بالارتفاع وبشكل متسارع منذ نهاية الخمسينات ومطلع الستينات، حيث إن مشاريع البنية التحتية لمدينة بيروت بتمويل أمريكي أو ما عرف بمشروع " النقطة الرابعة" شكلت عامل جذب لليد العاملة بمختلف كفاءاتها ومن مختلف المخيمات التي كان العمل الزراعي هو النشاط الأبرز فيها والذي لم يكن قادرا لا على استيعاب اليد العاملة ولا على دفع أجور مناسبة، ناهيك عن يوم العمل الذي كان يمتد إلى ١٢ ساعة [١٤].

في البداية تشكلت مخيمات منطقة بيروت (باستثناء مخيم الداعوق)، من الرجال الذين ظلوا على ارتباط بالمخيمات الرسمية وعائلاتهم الباقية هناك، ليس بسبب العمل والوضع السكني فحسب بل وقبل ذلك بسبب إجراءات الوكالة المنسقة مع الأجهزة الأمنية للدولة المضيفة التي كانت تحظر على اللاجئين حرية التنقل بلا إذن مسبق، وتعاقب كل من يخالف ذلك.

الثانية: امتدت من منتصف السبعينات حتى نهاية الثمانينات. وتميزت هذه المرحلة بالتناقضات وتأثرها بالعوامل الأمنية وحالة عدم الاستقرار، حيث إن التدمير والتهجير كانا الصفة الملازمة لمخيمات بيروت الشرقية وأحيائها، في حين أن التوسع وازدياد عدد السكان في

---

[١٤] تؤكد التقارير السنوية للمدير العام لوكالة الأونروا خلال النصف الأول من عقد الخمسينات أن أحد أهداف برامج البنية التحتية وإستصلاح الأراضي الزراعية التي مولتها الولايات المتحدة في البلدان المضيفة للاجئين الفلسطينيين يتمثل في تشغيل اللاجئين الفلسطينيين تمهيداً إلى دمجهم في مجتمعات تلك البلدان.

المخيمات القائمة ونشوء أخرى جديدة، وخاصة في ضواحي مدينتي صيدا وصور الجنوبيتين، كان نتيجة طبيعية للوضع الجديد.

منذ النصف الثاني للعام ١٩٧٥ بدأ سكان مخيمات برج حمود والنبعة والمسلخ بمغادرة بيوتهم بسبب الأوضاع الأمنية واشتعال الحرب الأهلية اللبنانية. منتصف العام ١٩٧٦ كان سكان هذه المخيمات من اللاجئين الفلسطينيين قد هجروا بشكل نهائي، مثلهم مثل المخيمات الرسمية المجاورة (ضبية، الدكوانة – تل الزعتر وجسر الباشا).

في الجنوب، وبفعل الحروب المتتالية، كانت هذه المخيمات تتوسع بفعل ازدياد عدد اللاجئين فيها. بعض هذه المخيمات لم ينشأ على الأملاك العامة أو الأرض التي سمح بالبناء عليها بعض الأثرياء للاجئين، بل نشأ حين أقدم اللاجئون على شراء مساحات صغيرة من الأرض وبنوا عليها بيوتهم أو حين اشتروا مساكنهم الخاصة في الأبنية القائمة في ضواحي المدن الكبرى.

الثالثة: وتمتد منذ مطلع التسعينات حتى يومنا هذا وقد تكرس خلالها العديد من هذه المخيمات بعد أن أقدمت الوكالة على إنشاء مدارس ابتدائية أو متوسطة بحسب الحاجة فيها. وبما أن عدد هذه المخيمات كبير، ومن الصعب معالجته بدقة، فإن دراستنا هذه ستنحصر في تلك الكبيرة منها،والتي أنشأت فيها الوكالة مدارس وعيادات مؤقتة أو متنقلة . أما أهم هذه المخيمات، من الجنوب إلى الشمال، فهي كالأتي:

١– المعشوق

يقع على منتصف الطريق بين مخيمي البص والبرج الشمالي وعلى بعد ٢،٥ كم إلى الشرق من مدينة صور. وقد أنشئ منذ سنوات اللجوء الأولى، حيث استقر فيه عدد قليل من العائلات . منذ النصف الثاني لسبعينات القرن الحالي، بدأ عدد سكان المخيم يزداد بشكل متسارع بسبب النمو الطبيعي وبسبب عمليات

التهجير المتواصلة من المخيمات المجاورة نتيجة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية التي كانت تطال الأبرياء في المخيمات الرسمية.

بلغ عدد سكان المخيم ٣,٤٤٧ نسمة يشكلون ٥٤٣ عائلة وقراهم الأصلية هي قديثا والغابسية والشيخ داوود – دنون وتربيخا والدامون في شمال فلسطين. ويعتمد سكان المخيم على العمل في قطاع الزراعة والبناء كعمال موسميين بأجر يومي، إضافة إلى ممارسة بعض المهن المرتبطة بمختلف أعمال الصيانة للسيارات.

بسبب الحاجة المتزايدة، قام "برنامج التعليم" في الوكالة في العام ١٩٩٢ بافتتاح مدرسة ابتدائية في المخيم. بلغ عدد تلامذتها الموزعين على ثمانية صفوف ٢٩٢ تلميذا منهم ١٥٤ فتى و١٣٨ فتاه.

يوجد في المخيم مستوصف تابع لـ "برنامج الصحة" في الوكالة يستقبل المرضى يومين أسبوعيا. وبسبب الحاجة المتزايدة للسكان أنشأت م.ت.ف. مستوصفا يقدم الخدمات للبنانيين والفلسطينيين على السواء لقاء رسوم رمزية.

يضم هذا المخيم مكتبة ومتحفا فلسطينيين يعتبران تجربة فريدة من نوعها في تاريخ اللجوء الفلسطيني. فمنذ العام ١٩٨٩، وبمبادرة وإمكانيات فردية، قام المربي الفاضل الأستاذ محمود دَكّوَر بجمع ما يزيد عن ١,٠٠٠ قطعة عينية مختلفة تعود أصولها إلى فلسطين قبل النكبة. وفي موازاة ذلك، أنشأ مكتبة عامة متخصصة بفلسطين والفلسطينيين تضم ما يزيد عن ١٠,٠٠٠ كتاب ومخطوطة. وكان دَكّور قد عمل مدرساً لدى "برنامج التعليم " في الأونروا ثم مدير مدرسة لمدة تزيد عن أربعة عقود.

لا يوجد في المخيم أي بنية تحتية بالمعنى التقليدي للكلمة، في حين أن المياه تؤمن بواسطة بئر إرتوازية حفرتها م.ت. ف. وآبار إرتوازية أخرى حفرها السكان في منتصف سبعينات القرن الماضي.

٢- شبريحا

أنشأ في العام ١٩٤٨ بمحاذاة الطريق الدولي بتشجيع من آل الخليل وهو يقع على سفح صخري وعر قرب قرية شبريحا، ويبعد ٥ كم إلى الشمال من مدينة صور. ومنذ نشأته وحتى النصف الثاني من العام ١٩٦٩ اتسمت حياة اللاجئين فيه بالصعوبة، إذ أنهم كانوا ملزمين بتقديم يوم عمل مجاني في بساتين الليمون المجاورة والعائدة ملكيتها للعائلة المذكورة أعلاه.

بلغ عدد سكان هذا المخيم حوالي ٤,٨٩٢ نسمة يشكلون ٨٠٨ عائلة كانت ولا تزال الأعمال الزراعية بالمياومة في البساتين المجاورة مصدر الدخل الوحيد تقريبا للاجئين فيه، الأمر الذي جعل من الهجرة واللجوء إلى البلدان الأوروبية منذ منتصف السبعينات الحل الأمثل للمعضلة الاقتصادية والاجتماعية.

ينتمي سكان المخيم الأوائل والحاليون إلى بدو وقرى شمال فلسطين، الذين ينتمون إلى عشائر المواسي والسمنية والسويطات، وقرى صلحا وديشوم. أما بيوت المخيم فتحسنت بشكل ملحوظ من حيث الحجم والنوعية، وأصبحت البيوت ذات الأسطح المعدنية قليلة العدد. كل ذلك نظراً لحصول بعضهم على الجنسية اللبنانية واندماجهم في الحياة العامة السياسية والاقتصادية مضافاً إليه نجاح أبناء المخيم بفضل الشهادات العالية والكفاءات العلمية التي حققوها.

في العام ١٩٥٧ قام "برنامج التعليم" في الوكالة بإنشاء مدرسة ابتدائية في المخيم. بلغ عدد تلامذتها ٣٢٢ تلميذا بينهم ١٧٦ فتى و١٤٦ فتاه.

٣- القاسمية

أنشأ هذا المخيم في مطلع خمسينات القرن الماضي إلى الشمال من مدينة صور وعلى بعد ١٤ كم منها، بعد أن لجأ إليه بدو من عشيرتي الهيب والحمدون، إضافة إلى بعض أبناء الخالصة قضاء صفد في فلسطين.
منذ سنوات اللجوء الأولى أقام اللاجئون الأكواخ المعدنية وبيوت الشعر على أملاك خاصة بآل عسيران (حسيب) على سفح صخري لم يكن استصلاحه ممكنا حينذاك، وذلك لقاء إيجار شهري بلغ ٥ ليرات لبنانية لكل عائلة علاوة على أعمال السخرة التي كان يجبر اللاجئون على تقديمها في البساتين المجاورة وبقي الأمر كذلك حتى نهاية الستينات[١٥].

بلغ عدد سكان المخيم ٢,٦٤٣ نسمة يشكلون حوالي ٤٣٨ عائلة. ويعملون جميعهم في البساتين بأجور يومية لا تتعدى ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية للرجال ونصف المبلغ المذكور للنساء. وأصبح إنعدام فرص العمل في السنوات التي تلت خروج قوات م.ت.ف. في العام ١٩٨٢ من لبنان الظاهرة الأكثر بروزا والشكوى التي تلازم الشباب والمسنين على السواء.

بلغ عدد تلامذة المدرسة التابعة لـــ "برنامج التعليم" في الوكالة ٥٢٧ تلميذا (٢٦٠ فتى و٢٦٧ فتاه). المرحلة الإبتدائية بلغ عدد تلامذتها٣٩٦ تلميذاً (٢٠٦ فتى و١٩٠ فتاه) و١٣١ تلميذا (٥٤ فتى و٧٧ فتاه) في المرحلة المتوسطة. وتعتبر المدرسة مركزا لأطفال اللاجئين في المخيمات المجاورة والأصغر حجما .

---

[١٥] توقفت منذ العام ١٩٦٩ وبعد دخول قوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى المخيمات كل أشكال الإضطهاد والملاحقة التي كان يتعرض لها سكان المخيمات بشكل خاص والفلسطينيين بشكل عام، لكن الأمور عادت إلى سابق عهدها بعد أن خرجت قوات المنظمة في العام ١٩٨٢ من لبنان

يوجد في المخيم روضة أطفال تابعة لـ"جمعية الإرشاد الديني"، كما أن لكل من "اتحاد المرأة الفلسطينية " و"النجدة الاجتماعية" مراكز يدير بعض صفوف التقوية لتلامذة المرحلة الابتدائية.

قام خلال السنوات الأخيرة، وتحت تأثير الحاجة والمطالبة، "برنامج الصحة" في الوكالة بافتتاح عيادة تستقبل المرضى يومين في الأسبوع.
ما يزيد عن ٧٥ % من بيوت المخيم عبارة عن أكواخ ذات أسطح معدنية (زينكو). ولا وجود لبنية تحتية فيه؛ فمياه الشرب تؤمنه البئر الإرتوازي وخزان المياه الذي أنشأته م. ت. ف. في سبعينات القرن الماضي. أما الطرقات والممرات الداخلية فلم تغط بالإسفلت إلا بشكل محدود في أثناء الحملة الانتخابية النيابية اللبنانية في العام ١٩٩٦ وفي الحي الذي تقطنه بعض العائلات الفلسطينية التي جرى تجنيسها (منحها الجنسية اللبنانية) في العام ١٩٩٤.

لم تنج بعض بيوت المخيم، التي يزيد عددها عن ٣٥ بيتا، من الملاحقة القضائية من جانب مالكي الأرض والتي قد يعرضها لخطر الهدم لأسباب عديدة أقلها أن هؤلاء اللاجئين فقراء معدمون، ولا يكفي الأجر السنوي لكل المقيمين في تلك البيوت لتغطية تكاليف محام.

منذ مطلع العقد التاسع للقرن الماضي منعت الشرطة اللبنانية جميع أشكال البناء بصورة تامة في المخيم. ويتعرض كل من يخالف الأمر للسجن ويرغم على أن يهدم بنفسه ما بناه. ويذكر أن في المخيم مخبرين يبلغون السلطات المختصة عن "المخالفات" ....!!!

يعتبر اللجوء إلى بلد أوروبي ظاهرة واسعة الانتشار. ولا يتوقف الأمر عند حدود الشباب بل إن الكثير من العائلات غادرت المخيم ومن بقي من اللاجئين

يعتبر الوصول إلى البلدان الأوروبية الطريق الوحيد للخلاص من المعاناة، لا سيما أن جميع العائلات التي لها أبناء في تلك البلدان تتلقى مساعدات مالية غالبا ما تعتبر مصدر الدخل الوحيد لها.

٤ – كفربدا (أبو الأسود)

يقع إلى الشمال من مدينة صور، على بعد ١٦ كم منها وعلى مقربة من الطريق الدولي، ويتألف من تجمعين متقاربين هما أبو الأسود وجمجيم. بلغ عدد سكان المخيم ٨١٣ نسمة، يشكلون حوالي ١٣٥ عائلة ينتمي معظمهم إلى عرب السمنية والسويطات والطوقيين الذين كانوا أول الوافدين إلى المخيم منذ مطلع الخمسينات بعد أن انتشروا في المنطقة بدءا من الساحل وصولا إلى المرتفعات والموقع الحالي للمخيم.

يتلقى أطفال المخيم تعليمهم الابتدائي والمتوسط في المدرسة التي افتتحها "برنامج التعليم" في الوكالة في العام ١٩٧٣. وبلغ عدد تلامذتها في الفترة مكان البحث ٥٣٨ تلميذا (٢٧٩ فتى و ٢٥ فتاه). بلغ عدد تلامذة المرحلة الإبتدائية ٣٩٠ تلميذاً (٢٠٧ فتى و١٨٣ فتاه) والمرحلة المتوسطة ١٤٨ تلميذاً (٧٢ فتى و٧٦ فتاه). أما تلامذة المرحلة الثانوية فيتوجهون إلى المدرسة الواقعة في مخيم الرشيدية.

تدير جمعية "إنقاذ الطفولة" Save the Children -UK البريطانية روضة للأطفال يرتادها حوالي ٣٥ طفلا، وتؤمن "هيئة الإغاثة الشعبية" مستوصفا لتقديم الخدمات الصحية يومين أسبوعيا، وسيارة لجمع النفايات من المخيم والمخيمات المجاورة في مقابل رسوم تدفعها كل عائلة مقدارها ٤٠٠٠ ليرة شهريا باستثناء شبكة المياه التي أنشأتها الدولة، لا وجود هنا للبنية التحتية. وبسبب المعاناة والبطالة لجأ إلى البلدان الأوروبية ما يزيد عن ٤٠% من المقيمين في المخيم

وخاصة الشباب، في حين أن الأعمال المتوفرة، على قلتها، تنحصر في مواسم قطاع الزراعة.

٥- عدلون "العُرش"

على الرغم من أن هذا المخيم أقيم منذ سنوات اللجوء الأولى (١٩٥٢) ويبعد عن مدينة صيدا ٢٢ كم؛ إذ أنه يقع في منتصف الطريق بينها وبين مدينة صور، إلا أنه الحق لناحية خدمات الإغاثة التي تقدمها الوكالة بمنطقة صيدا.

بلغ عدد سكان المخيم بالإضافة إلى الفلسطينيين المقيمين في كل من بلدة عدلون وأنصارية المجاورة، ١,٤٤٨ نسمة يشكلون ٢٦٤ عائلة، ويتوزعون على النحو التالي: "العرش" ١٣٩ عائلة، عدلون البلد والسهل ٢٩ عائلة، أنصارية ٩٦ عائلة، جميعهم تقريبا من القرى الفلسطينية المعروفة بالسبع، وخاصة صلحا وتربيخا والمالكية، والقسم الآخر من قريتي علما ودلاثا. لجأ إلى هذا المخيم الكثير من العائلات التي هجرت في العام ١٩٧٦ و١٩٧٨ من القرى الحدودية التي احتلتها إسرائيل.

بسبب الحاجة المتزايدة وسع "برنامج التعليم" في الوكالة المدرسة التي أنشأت منذ تأسيس المخيم لتشمل المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بعد انتقالها إلى مبنى جديد أنشأته الوكالة منذ النصف الثاني لعقد السبعينات. تضم المدرسة ٣٧٣ تلميذا (١٧٧ فتى و١٩٦ فتاه)، منهم ٢٤٥ تلميذاً في المرحلة الابتدائية (١١٦ فتى و١٢٩ فتاه)، و١٢٨ تلميذاً في المرحلة المتوسطة (٦١ فتى ٦٧ فتاه).
يظهر توزع التلاميذ بحسب الجنس، أن عدد البنات في المرحلة المتوسطة يفوق عدد الصبيان، في حين أن المعادلة تبدو مقلوبة في المرحلة الابتدائية، التي فاق عدد الصبيان فيها عدد البنات.

٦- شحيم

أقيم هذا المخيم الذي ضم عدة عائلات لاجئة وفدت إليه منذ العام ١٩٥٠، في وسط مدينة شحيم الواقعة في قلب إقليم الخروب وعلى مسافة ٣٠ كم من مدينة صيدا. وقد بلغ عدد سكانه ما يزيد عن ١,٩٧٨ نسمة يشكلون ٣٦٥ عائلة (٥٦ عائلة منها تقيم في قرية مزبود المجاورة).

في المخيم مدرسة تابعة لـــ "برنامج التعليم" في الوكالة، وقد أنشأت في العام ١٩٩٥. بلغ عدد تلامذة المدرسة ٣٠٣ تلميذاً (١٥٧ فتى و١٤٦ فتاه)، منهم ٢٠٥ تلميذاً (١١٣ فتى و٩٢ فتاه) في المرحلة الإبتدائية و٩٨ تلميذاً (٤٤ فتى و٥٤ فتاه) في المرحلة المتوسطة.

عاش المهجرون الوافدون من مخيم النبطية وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية في بيوت بائسة وغير صحية. وعلى الرغم من شكواهم المتواصلة ومطالبتهم الوكالة بحل مشكلتهم، أصرَ مدير الوكالة السابق في لبنان ليونيل بريسون (١٩٩٣ – ١٩٩٨) على تجاهل مأساتهم، الأمر الذي أجبر بعضهم إلى الاستمرار في استئجار بيوت وأقبية غير صحية، في حين اضطر بعضهم الآخر إلى حرمان أنفسهم وأطفالهم من اجل شراء منزل متواضع.

جدول رقم ٣

المخيمات غير الرسمية عدد سكانها؛ عدد مدارس الوكالة فيها وعدد التلاميذ و توزعهم حسب الجنس

الرقم	اسم المخيم	عدد السكان	عدد التلاميذ	الإبتدائي	المتوسط
١	المعشوق	٣,٤٤٧	٢٩٢	٢٩٢	٠
٢	شبريحا	٤,٨٢٩	٣٢٢	٣٢٢	٠
٣	القاسمية	٢,٦٣٤	٥٢٧	٣٩٦	١٣١
٤	كفر بدا	٨١٣	٥٣٨	٥٣٨	٠
٥	العرش	١,٤٤٨	٣٧٣	٢٤٥	١٢٨
٦	شحيم	١,٩٧٨	٣٠٣	٢٠٥	٩٨
	المجموع	١٥,١٤٩	٢,٣٥٥	١,٩٩٨	٣٥٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث الحالي، عدد السكان جرى تقديره من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات مع بعض العاملين بين اللاجئين من مختلف المنظمات، ومرجعيات محلية. أما عدد مدارس الوكالة وتلامذتها فاستند إلى أرقام "برنامج التعليم" الوكالة – لبنان في أيار/مايو ٢٠٠١.

ثالثا: المخيمات الهامشية[١٦]

هي تلك المخيمات غير القانونية أو بتعبير أدق مخيمات الأمر الواقع، التي نشأت خلال مراحل اللجوء المختلفة بصورة عفوية حيناً، كحل سريع مؤقت كما في بداية عقد الخمسينات نتيجة عدم كفاية مساحة المخيمات الرسمية، ومرة أخرى بسبب تدمير المخيمات الرسمية وتلكأ مسئولي الاونروا عن إسكانهم، وحيناً آخر بسبب تواصل أعمال تهجير اللاجئين منذ مطلع السبعينات وحتى نهاية تسعينات القرن الماضي.

وكانت وزارة المهجرين قد نفذت عمليات إخلاء أملاك مشغولة بصورة غير قانونية، وطبقت منذ العام ١٩٩٢ قرار الحكومة بشأن "حق العودة" لكل مهجر إلى مكان إقامته قبل التهجير مع التعويض المالي واستعادة بيته وممتلكاته. لكن هذا القرار لم يشمل المهجرين الفلسطينيين ومخيماتهم وممتلكاتهم. ولذلك، ما زال الكثير من اللاجئين المهجرين يقيمون على أملاك الغير، الأمر الذي جعل من أماكن إقامتهم مخيمات هامشية دائمة تنقصها كل مقومات الحياة الإنسانية. من الناحية التاريخية عرف نشوء هذه المخيمات وتطورها ثلاث مراحل:

الأولى: امتدت من العام ١٩٥٥ حتى منتصف السبعينات, وأنشأت خلالها مخيمات على الأملاك العامة (المشاع) في منطقة الجنوب، وخاصة مدينة صور وقضائها. وبلغ عدد المخيمات ٥ مخيمات .
خلال هذه الفترة لم تعرف هذه المخيمات أي نوع من أشكال البنية التحتية. وكانت مياه الشفة والاستخدام اليومي تجلب على رؤوس الفتيات من البساتين المجاورة. ويحصل المقيمون في المخيم على

[١٦] المعطيات والأرقام الواردة عن هذه المخيمات مصادرها وكالة الاونروا، حيث أشرف الكاتب الحالي على "برنامج إعادة إسكان المهجرين الفلسطينيين" عامي ١٩٩٣- ١٩٩٥، الذي أدارته الوكالة بالتنسيق مع الصندوق المركزي ووزارة المهجرين في الجمهورية اللبنانية.

خدمات الوكالة من مخيم البص، الأمر الذي زاد في معاناتهم المادية لما في ذلك من تبعات التوقف عن العمل ودفع بدل مواصلات، والخطر المحدق بالأطفال خلال تنقلهم من وإلى مدارسهم في مخيمات أخرى، إضافة إلى العقبات الطبيعية خلال فصل الشتاء حيث يتعرض الأطفال للإصابة بالأمراض.

وبقي مصدر الدخل للعائلات هو مزاولة الرجال أعمال الزراعة في البساتين المجاورة كأجراء موسميين. ولأن الأجور متدنية اضطرت النساء إلى العمل في القطاع ذاته وبأجور زهيدة تبلغ نصف أجر الرجل، مع العلم أن الأعمال التي ينجزنها تتسم بالصعوبة مثل حمل روث الماشية على رؤوسهن لمسافات طويلة في ممرات ضيقة لتوزيعه على أشجار الليمون أو الموز، ويمتد يوم العمل خلال فصل الصيف إلى ما يزيد عن ٥ ساعات.

الثانية: امتدت من منتصف سبعينات القرن الماضي حتى العام ١٩٨٩، حيث ازداد عدد هذه المخيمات وسكانها بشكل ملحوظ. وبسبب التدفق المتواصل للمهجرين، تشكلت مخيمات "الأبنية" في المناطق كافة ليرتفع عددها إلى ما يزيد عن ٣٠ مخيما.

الجزء الأكبر من مخيمات "الأبنية" عبارة عن أبنية من عدة طبقات بعضها لم يكتمل بناؤه أو ما زال في مراحل البناء الأولى، ومنها فنادق فارغة ومدارس وأبنية عامة أو خاصة، وما إلى ذلك، حشر فيها المهجرون بشكل عشوائي. ويمكن القول إن هذه المرحلة اتسمت بالتعقيد وتزاحم الأحداث التي تركت أثرها على هذه المخيمات وأدت إلى إعادة تشكيلها وتغير موقعها بسبب عمليات التهجير المتواصلة.

على الرغم من أن هذه المرحلة سجلت معدلات بطالة مرتفعة جدا بين اللاجئين المهجرين, مضافا إليها الانهيار المالي الذي تعرضت له

العملة الوطنية، فكان تدفق المساعدات المالية والعينية على كل من الوكالة وبرنامجها الاستثنائي، المنظمات الأهلية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المختلفة دور حيوي ساهم إلى حد بعيد في التخفيف من حالة البؤس التي بدأت مخاطرها الاجتماعية بالبروز. ثم جاء اللجوء شبه الجماعي إلى البلدان الأوروبية كأحد الحلول أو المخارج الرئيسية لها.

الثالثة: امتدت من العام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥، حيث شهدت بدايتها إغلاق الكثير من المخيمات الهامشية الواقعة على الشريط الساحلي بين مدينتي بيروت وصيدا، بعد أن قامت الوكالة ضمن برنامج "دعم السلام" بإعادة بناء مساكن وإسكان المهجرين من مخيمات صور. وقد تطور البرنامج في وقت لاحق إلى نوع من التنسيق بين الدولة المضيفة والوكالة لإعادة إسكان المهجرين الفلسطينيين من المخيمات المدمرة في المخيمات الرسمية القائمة التي لم تكن قادرة على استيعاب تلك الأعداد الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى جانب عوامل أخرى إلى فشل التجربة قبل أن تحقق أهدافها.

ويذكر أن الإجراءات التي اتبعتها وزارة المهجرين وصندوقها لحل مشكلة المهجرين الفلسطينيين من منطلق مساواة المهجر الفلسطيني باللبناني من حيث التعويض المالي فقط مقابل الإخلاء بقيت ناقصة، فمبلغ التعويض المالي الذي لم يتجاوز ٥,٠٠٠ دولار أمريكي للعائلة الواحدة لم يكن وحده كافيا لحل مشكلة السكن لهؤلاء، الأمر الذي دفع بالمهجرين إلى البحث عن مكان تهجير جديد.

وفي بداية منتصف العام ١٩٩٥ توقفت جميع عمليات إخلاء المهجرين في شقها الفلسطيني بشكل نهائي تقريبا، وبقي ما يزيد عن

١٧,٠٠٠ لاجئ بحسب تعريف الوكالة، مهجرين في محيط مدن صيدا وبيروت وطرابلس، ويتوزعون على ١٣ مخيما.

ما زالت حياة سكان هذه المخيمات هي الأسوأ مقارنة بالمخيمات الأخرى، فإلى جانب انعدام البنية التحتية وبدائيتها وشح مياه الشرب، فإن سكان هذه المخيمات لا يحظون بالاهتمام الكافي من قبل الوكالات والمنظمات الدولية أو غير الحكومية المولجة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين, مع ملاحظة أن معاناة هؤلاء المهجرين تحولت خلال العقد الحالي (مرحلة "السلام") إلى مصدر رزق وإثراء للبعض. وكمثال لا حصراً، فان مخيم المهجرين في مبنى مستشفى غزة في بيروت تحول إلى "مزار" لكل الباحثين والمهتمين في المنظمات "الإنسانية" الأجنبية، لكن معاناة سكان هذا المخيم تفاقمت لدرجة يمكن الادعاء معها أن تواصل هذه المعاناة أصبحت ضرورة حيوية لهؤلاء الزوار وشركائهم المحليين.

إن معظم المخيمات الهامشية الثلاثة عشر تقع إلى جانب المخيمات الرسمية أو الأحياء "الشعبية" الفقيرة وهي موزعة على المحافظات اللبنانية على الشكل التالي: الجنوب: ٨، بيروت: ٣، طرابلس: ٢، وهي من الجنوب إلى الشمال على الشكل التالي:

١- جل البحر

يقع هذا المخيم الذي أنشأ منذ العام ١٩٥٤ على الشاطئ الشمالي لمدينة صور، وعلى بعد أقل من كم واحد منه، وعلى الطرف الغربي لخط سكة الحديد الدولية. وقد أقيم بمبادرة من أفراد عشائر السويطات والسواعد وبموافقة عائلة الخليل التي كانت صاحبة النفوذ والسلطة في المدينة ومحيطها.

بسبب موقعه على الشاطئ، اعتمد سكانه لعدة عقود على مياه الآبار التي كان الوصول إليها لا يحتاج إلى حفر أكثر من عدة أمتار في الأرض الرملية، في حين أن المياه الثانوية ما زالت تصرف في الحفر الرملية التي كان يحفرها صاحب كل بيت بشكل مستقل. ولم تتوقف معاناة سكان هذا المخيم عند حدود انعدام أية مراكز إغاثة واضطرارهم إلى تلقي خدماتهم المختلفة من مراكز الوكالة في مخيم البص، بل إن بيوتهم معرضة على الدوام لخطر الإنجراف والإنهدام كل شتاء بسبب المد البحري والأمواج العاتية.
وعلى الرغم من أن الكهرباء أصبحت متوفرة في بيوت هذا المخيم منذ ١٩٧٤، ومياه الشفة جرَت في العام ١٩٧٦ إلى الأبواب الخارجية لمنازلهم، فإن هذه العائلات تدفع بدل اشتراك سنوي للمياه تبلغ قيمته ١٣٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، وهو مبلغ مرتفع قياسا بأجرهم أو دخلهم.

ويضاف إلى الأخطار الناتجة من البحر وأمواجه أخطار الطريق الدولي الذي شق بمحاذاة البيوت في مطلع عقد التسعينات بدون أي رصيف أو عازل يقي اللاجئين وبيوتهم أخطار السيارات المسرعة. منذ إنشاء هذا الطريق وحتى مطلع العام ١٩٩٩، بلغ عدد اللاجئين الذين قتلوا تحت عجلات سيارات مسرعة ١٦ شخصا وعدداً مماثلاً من الجرحى. علاوة على هذا كله، فان هناك بعض الجهات التي تسعى لإزالة المخيم في إطار تحسين الواجهة البحرية لمدينة صور دون أن يقدموا أي حل عادل يضمن لهؤلاء اللاجئين الانتقال إلى أماكن سكن لائقة.

بلغ عدد اللاجئين المقيمين في المخيم ٩٠٨ نسمة يشكلون ١٨٥ عائلة معظمهم من كبار السن الذين لجأ أبناؤهم الشباب وأسرهم الفتية إلى البلدان الأوروبية . أما الشباب الباقون، فإنهم يعيشون حالة من البطالة التي تدفعهم للتفكير بالالتحاق بأشقائهم وأقاربهم في تلك البلدان. ويلاحظ المراقب أن ما يشغل بال

هؤلاء الشباب هو البلدان الأوروبية وسبل الوصول إليها. أما فرص العمل المتوفرة فتنحصر في الأعمال الزراعية التي لا يزيد الأجر اليومي متضمناً المواصلات فيها عن ١١,٠٠٠ ليرة لبنانية أي ما يساوي ٧,٣٣ دولارات.

٢- البرغلية

أنشأ خلال النصف الأول لعقد خمسينات القرن الماضي إلى جوار قرية البرغلية الواقعة على بعد ٨ كم إلى الشمال من مدينة صور وعلى بعد أقل من كيلو متر واحد من مخيم القاسمية. وتعود ملكية الأرض التي يقوم عليها المخيم لعائلة شموط، ولا يدفع السكان أي نوع من بدل الإيجار.

تعود جذور سكان المخيم إلى عرب الزبيدات وقرى القباعة والعلمانية قضاء صفد في شمال فلسطين. وبلغ عددهم حوالي ١٢٨ نسمة يشكلون ٢٦ عائلة. أكواخ المخيم في غالبيتها الساحقة ذات أسطح من المعدن الرقيق (زينكو) تنفيذا لأوامر مالكي الأرض. ومنذ فترة ليست بالقريبة، منعت كافة أشكال البناء والترميم في المخيم. ويتلقى أطفال المخيم تعليمهم الابتدائي والمتوسط في مدرسة الوكالة في مخيم القاسمية. أما خدمات الإغاثة الأخرى فيتلقاها اللاجئون من مراكز الوكالة في مخيم البص ومدينة صور، وليس في المخيم أنشطة لمنظمات غير حكومية. ولا تقتصر معاناة العائلات المقيمة في هذا المخيم على أشكال المعاناة التقليدية، بل تتجاوزها إلى متطلبات الحياة الرئيسية، فلا شبكة مياه ولا آبار ارتوازية فيه. وخلال فصل الصيف تعتبر قناة المياه (المشروع) المجاورة مصدرا للاستخدام اليومي. وفي فصل الشتاء تفي بالغرض مياه الأمطار، في حين أن مياه الشفة تجلبها النساء على رؤوسهن من الآبار المحفورة في البساتين المجاورة.

٣- الواسطة

يقع على بعد ١ كم فقط إلى الشمال من مخيم القاسمية، على مقربة من نهر الليطاني. أنشأ خلال النصف الثاني لعقد خمسينات القرن الماضي من عائلات عشائر الهيب والحمدون والسمنية الذين وصل عددهم إلى ٧٠٨ نسمة يشكلون حوالي ١١٦ عائلة. ويتلقى الأطفال تعليمهم الابتدائي والمتوسط في مدرسة الوكالة في مخيم كفر بدا. أما خدمات الوكالة الصحية والإغاثة، فيتلقاها سكان المخيم من المراكز الموجودة في مخيم البص ومدينة صور.

وما زالت نسبة عالية من بيوت المخيم بأسطح معدنية رقيقة (زينكو). باستثناء الطريق الرئيسي، فإن الطرقات والممرات الأخرى غير معبدة. المياه يؤمنه البئر الإرتوازي الذي حفرته م. ت.ف. خلال عقد السبعينات. وتدير "هيئة الإغاثة – المساعدات الشعبية" بالتعاون مع "جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني" مستوصفا في المخيم، كما تقوم سيارة تابعة لهيئة الإغاثة بجمع النفايات في مقابل دفع كل عائلة مبلغ ٤٠٠٠ ليرة شهريا.

٤- العيتانية

يقع على بعد كيلو متر واحد إلى الشمال من المخيم السابق. وتعود ملكية الأرض المقام عليها لعدد من الأثرياء اللبنانيين أهمهم سلهب والسيد حيدر، ولا يتقاضى هؤلاء أي رسوم أو بدل أيجار أو أية أعمال سخرة من اللاجئين.
بلغ عدد سكان المخيم حوالي ٢٦٩ نسمة يشكلون ٤٥ عائلة. ولا يختلف وضع المخيم وسكانه عن وضع المخيم السابق، حيث لا وجود لمراكز خدمات الوكالة. وتتكرر معاناة الكبار والصغار على السواء؛ فتلامذة المدارس من الأطفال يضطرون مثلا إلى الانتقال إلى مدارس المخيمات المجاورة. في حين أن المحتاجين للخدمات الصحية والتعليمية والإغاثة يضطرون إلى الانتقال إلى مخيم البص أو المخيمات المجاورة. والبنية التحتية للمخيم يتحدث عنها الطريق

الرئيسي غير المعبد والذي لا تستطيع السيارات المرور عليه بسهولة خلال فصل الشتاء.

بالانتقال إلى دراسة أوضاع المخيمات الهامشية الأخرى، لابد من الإشارة إلى أن هذا النوع من المخيمات في المناطق الأخرى تشكل نتيجة عمليات التهجير من المخيمات الرسمية منذ العام ١٩٧٤ وما تلاها من حروب، وهي التالية:

٥- السكة (صيدا)

سمي هذا المخيم بالسكة نسبة إلى خط سكة الحديد الدولي الذي أنشأ المخيم في حرمه عام ١٩٧٦ بفعل تدفق المهجرين من مخيمات بيروت وصور. وفي مطلع العام ١٩٩٤ كان المخيم قد احتل مساحة تزيد عن ٥٠,٠٠٠ متر مربع، وبازدحام سكاني ليس أقل من المخيمات الرسمية، حيث بلغ عدد سكانه حسب إحصاءات الوكالة ٧,٩٥٠ نسمة يشكلون ١,٢٦٢ عائلة .

بعد عمليات الإخلاء الجزئية التي قامت بها وزارة المهجرين وصندوقها في أواسط العام ١٩٩٤، حيث تقاضت العائلة الواحدة مبلغ ٥٠٠٠ دولار أمريكي كتعويض, بحثت الغالبية من العائلات عن مكان جديد تُهجَر إليه خاصة أن برنامج الوكالة لإعادة إسكان المهجرين توقف خلال الفترة عينها، في حين أن التعويض المالي لم يكن كافيا لتأمين سكن بديل[١٧].

بسبب أعمال الإخلاء تقلصت مساحة المخيم وتراجع عدد سكانه إلى حوالي ٦٦٠ نسمة، يشكلون ١١٢ عائلة فقط. يقيم سكان المخيم في أكواخ هي أقرب إلى البدائية بكل ما للكلمة من معنى، حيث لا شبكة مياه أو شبكة كهرباء قانونية ولا صحة بيئية إطلاقا.

---

[١٧] مطلع العام ٢٠٠٠ أزالت جرافات تحرسها وحدات من الجيش اللبناني حوالي ٢٠ بيتا من هذا المخيم دون أن يدفع لسكانها أي تعويضات مالية.

٦- البركسات (صيدا)

أنشأ في العام١٩٧٥، من مهجري مخيم النبطية وتل الزعتر. باستثناء الوضع القانوني لناحية تعرض سكانه للإخلاء والحالة المتردية للأكواخ التي يقيم فيها اللاجئون المهجرون، فان الحياة هناك لا تختلف عن الحياة مخيم السكة. بلغ عدد سكانه ٢,٥٣٥ نسمة يشكلون حوالي ٤٢١ عائلة، ويتلقون خدماتهم الصحية والتعليمية من المراكز الموجودة في مخيم عين الحلوة والجوار.

٧- بستان اليهودي (صيدا)

لا يختلف عن حال اللاجئين المهجرين في المخيمات الأخرى من حيث الوضع القانوني والخدمات والبنية التحتية، وقد بلغ عدد سكانه ١,٢١٠ نسمة يشكلون ٢١٢عائلة.

٨- الهمشري (صيدا)

أنشئ في العام ١٩٨٥، على أملاك الغير بعد تهجير سكان مخيمات بيروت وصور. بلغ عدد سكانه ١,٢٠٠ نسمة يشكلون ١٧٨ عائلة ويتلقون خدمات الإغاثة من مخيم عين الحلوة ومراكز الإغاثة في الجوار. وقد أجّلت الجهات اللبنانية المختصة تنفيذ العديد من أحكام القضاء المتعلقة بإخلاء المخيم من سكانه لأسباب إنسانية بانتظار حلول تقدمها الجهات المعنية باللاجئين، وخاصة الوكالة.

٩- غـــزة

يقع في ضاحية صبرا وعلى مقربة من مخيم شاتيلا في بيروت. أنشأ في العام ١٩٨٣ لعاملين رئيسيين كان الأول إغلاق مستشفى غزة التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بعد أن قامت قوات مسلحة تضع شارات الجيش اللبناني

بالاستيلاء على محتوياته ومعداته قبل إغلاقه، وكان الثاني الأعداد الكبيرة من المهجرين الذين توافدوا على العاصمة بحثا عن الأمان.

بلغ عدد سكان هذا المخيم المبنى حوالي ٩٥ عائلة أو ٦٠٠ نسمة وهؤلاء جميعهم يعيشون في مبنيين متلاصقين يتألف كل منهما من ٩ طبقات. وأجرت العائلات المهجرة تعديلات لأجزائه وغرفه الداخلية لتتلاءم مع حاجة السكن والإقامة.

١٠- الطريق الجديدة

أنشأ هذا المخيم من عدة أبنية منفصلة يشغلها المهجرون في حي "الطريق الجديدة" بقايا مخيم الداعوق ويضم أبنية عكر(تم إخلاؤه نهاية العام ١٩٩٩) ورحمة و م.ت.ف. (المبنى الثاني غير صالح للسكن ومعرض للانهيار نتيجة للأضرار الجسيمة التي أوقعتها غارات الطائرات الحربية الإسرائيلية في العام ١٩٨١)، في حين أن المبنى الأخير، والذي يعرف شعبيا باسم بناية سلوى الحوت، يعاني من ازدحام سكاني ومشكلات جدية في الشبكة الداخلية للمياه والكهرباء. وعلى الرغم من أن وزارة المهجرين وصندوقها قاما بعدة عمليات إحصاء متتالية منذ العام ١٩٩٤ تمهيدا لإخلاء الأبنية بعد دفع تعويضات لساكنيها، فإن شيئا من هذا القبيل لم يحدث حتى الآن. بلغ عدد المقيمين في مختلف الأبنية ٢٥٧ نسمة, أي ٤٧ عائلة. إلى جانب هذه المخيمات هناك عدد من العائلات الفلسطينية معظمها مهجرة تقيم في ضاحيتي بئر حسن والجناح (الشاليهات والسان سيمون).

١١- مخيم الأرامل

يقع إلى جوار مخيم البداوي على قطعة أرض تعود ملكيتها لـــ م.ت.ف. بعد أن أنشأه في العام ١٩٧٦ مهجرو مخيم الكوانة (تل الزعتر) وما لبث أن تدفق عليه المهجرون من مختلف المخيمات.

بلغ عدد سكان هذا المخيم حوالي ٨٦٧ نسمة يشكلون حوالي ٢٠٤ عائلة. ولأن غالبية المقيمين فيه هم من الزوجات اللواتي توفي أزواجهن تغيرت تسميته الشعبية من مخيم "المهجرين" إلى مخيم "الأرامل"، ولهذا أكثر من دلالة أولها حالة التردي والبؤس التي يعاني منها سكانه.

باستثناء الطريق التي تفصل المخيم إلى قسمين، لا يوجد طرق أخرى، ولا يمكن الوصول إلى البيوت الداخلية إلا بمشقة بسبب ضيق الممرات التي هي عبارة عن زواريب تمر في وسطها بشكل مكشوف قنوات صرف المياه الثانوية.

وتتوقف الحياة المعيشية للأغلبية الساحقة من المقيمين في هذا المخيم بالدرجة الأولى على المساعدات المالية التي يرسلها أبناؤهم اللاجئون في البلدان الأوروبية مضافا إليها مساعدات الإغاثة المتواضعة التي يقدمها قسم الشؤون الاجتماعية في الوكالة والمنظمات غير الحكومية.

جميع بيوت المخيم أكواخ متصدعة آيلة إلى الانهيار وذات أسطح معدنية رقيقة (زينكو)، وقد فشلت كل محاولات إقناع الوكالة بإعادة إسكان هؤلاء المهجرين. وكانت مشاريع "السلام" التي شملت خلال النصف الثاني للعقد الحالي إعادة بناء المدارس المجاورة وبمساعدات سخية وتكاليف مرتفعة، قد اكتفت بإعادة إسكان المهجرين الذين كانوا يقيمون في بيوت ملاصقة لتلك المدارس.

١٢- المهجرين(نهر البارد)

أنشأ هذا المخيم في العام ١٩٧٦ إلى الشمال من مخيم نهر البارد. سكانه من مهجري مخيمات بيروت بالدرجة الأولى, لكنه ما لبث أن توسع وازداد كثافة سكان في الفترة التي تلت العام ١٩٨٢ عندما تدفق إليه المهجرون من مخيمات صور.

بلغ عدد سكانه ١,٠٢٩ نسمة أي حوالي ١٦٥ عائلة. وينقسم هؤلاء وبشكل حاد، بين عائلات فتية كثيرة العدد (يزيد عدد أفراد الواحدة منها عن ثمانية أشخاص) وعائلات شاخت ولم يبق منها إلا الزوج والزوجة أو أحدهما. كما

في حال المخيم المجاور الذي تديره الوكالة، لا مكان هنا للبنية التحتية حيث إن مياه الصرف تجري في قنوات فوق سطح الأرض. والبيوت عبارة عن أكواخ متصدعة غالبا ما يلجأ سكانها إلى تغطية أسطحها وشقوق جدرانها بمواد بلاستيكية (نايلون) لمنع تسرب المياه والهواء إلى داخل بيوتهم.

جدول رقم ٤

المخيمات الهامشية: عدد سكانها وعدد العائلات في النصف الأول من العام ٢٠٠١ وسنة الإنشاء

الرقم	اسم المخيم	عدد السكان	عدد العائلات	المنطقة	سنة الإنشاء
١	جل البحر	٩٠٥	١٨٥	صور	١٩٥٢
٢	البرغلية	١٢٨	٢٦	-	١٩٥٢
٣	الواسطة	٧٠٨	١١٦	-	١٩٥٢
٤	العينانية	٢٦٩	٤٥	-	١٩٥٢
٥	السكة	٦٦٠	١١٢	صيدا	١٩٧٦
٦	البركسات	٢,٥٣٥	٤٢١	-	١٩٧٤
٧	بستان اليهودي	١,٢١٠	٢١٢	-	١٩٧٦
٨	الهمشري	١,٢٠٠	١٧٨	-	١٩٨٥
٩	مستشفى غزة	٦٠٠	٩٥	بيروت	١٩٨٢
١٠	الطريق الجديدة	٢٥٧	٤٧	-	١٩٨٢
١١	الأرامل	٨٦٧	٢٠٤	طرابلس	١٩٧٦
١٢	المهجرين	١,٠٢٩	١٦٥	-	١٩٧٦
	المجموع	١٠,٣٦٨	١،٨٠٦	---	---

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات "برنامج الإغاثة والشؤون الإجتماعية" في الأونروا التي جري تحديثها بالعمل الميداني.

رابعاً: التجمعات

تتميز التجمعات الفلسطينية عن المخيمات بكون البيوت القائمة عليها ملكية خاصة لأصحابها بعد أن قام هؤلاء بشراء تلك العقارات (قطع أرض صغيرة المساحة أو شقة في بناية) لغرض السكن. إكتظاظ المخيمات وحالة البؤس الشديد فيها، ومختلف أشكال الحروب والتهجير التي عرفها الفلسطينيون في لبنان، مضافاً إليهما النمو الطبيعي للسكان وتحسن الحالة المادية للعاملين في بلدان النفط العربية، كانت السبب الرئيسي لقيام الكثير من هذه التجمعات. أنشأت هذه التجمعات في الغالب في مناطق بعيدة عن المدن بالمعايير المحلية، حيث كانت أسعار الأراضي رخيصة ومشجعة. كما أنها قامت في مناطق يشعر اللاجئون الفلسطينيون فيها بنوع من الأمان والاستقرار بفعل خصائص التوزيع السكاني في لبنان الذي غالباً ما يقوم على أساس ديني وطائفي.

عمليات البناء هذه لم تكن تستند إلى أي تخطيط مدني، لذلك فإن غالبية تلك التجمعات إن لم نقل جميعها تنقصها كل أشكال البنية التحتية وخاصة شبكات الصرف الصحي والهاتف الثابت. في النصف الأول من العام ٢٠٠١ بلغ عدد هذه التجمعات خمساً، وهي من الجنوب إلى الشمال كما يلي:

١- الغازية

يقع على الطرف الجنوبي لمدينة صيدا، وعلى بعد ٣ كم منها. أنشأ منذ السنوات الأولى للجوء بعد أن وفد إليه العديد من العائلات الفلسطينية من قرى شمال فلسطين، ولا سيما قَدسّ والمالكية. بلغ عدد سكانه ١,٣٠٥ نسمة يشكلون حوالي ٢٣٩ عائلة. تضم المدرسة الابتدائية التابعة لـــ "برنامج التعليم" في الوكالة ٩ صفوف يتلقى التعليم فيها ٣٤٣ تلميذا (١٨٩ فتى و١٥٤ فتاه).

٢- وادي الزينة

يقع إلى الشمال من مدينة صيدا وعلى بعد ٧ كيلو مترات منها. وقد أنشأ بمبادرة القطاع الخاص الفلسطيني بعد أن بدأت ظاهرة الطلب على البيوت والشقق السكنية المتواضعة والرخيصة تزداد منذ النصف الأول لعقد السبعينات، وانتقل للإقامة في تلك المنطقة، التي كانت تعتبر مقفرة ولم يكن فيها أي بنية تحتية، العائلات المهجرة من المخيمات الفلسطينية التي دمرت سواء في الجنوب أو بيروت .

مع تزايد أعمال الهجرة والتهجير، كان المزيد من الفقراء الفلسطينيين، القادرين على تأمين الدفعة الأولى لشراء بيوت بأقساط "ميسرة" ولفترات زمنية طويلة نسبيا بالمقاييس المحلية، يفدون إلى هذا التجمع ليرتفع عدد سكانه إلى ما يزيد عن ٨,٨٢٥ نسمة. غالبيتهم من سكان المخيمات المدمرة.

تضم مدرسة "برنامج التعليم" في الوكالة التي أنشأت في العام ١٩٨٥ المرحلتين التعليميتين الابتدائية والمتوسطة، يتلقى التعليم فيهما ١,٠٧٤ تلميذا (٥١٤ فتى و ٥٦٠ فتاه). وقد بلغ عدد تلامذة المرحلة الابتدائية ٧٨٥ تلميذا (٣٩٣ فتى و٣٩٢ فتاه)، أما المرحلة المتوسطة التي بلغ عدد تلامذتها ٢٨٩ (١٢١ فتى و١٦٨ فتاه).

٣- الناعمة

بدأ هذا المخيم بالنشوء خلال النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي. ويقع على بعد ١٤ كم إلى الجنوب من مدينة بيروت ويضم مهجري المخيمات المدمرة أو الهاربين من الازدحام في تلك القائمة، وخاصة مخيم شاتيلا، وذلك بعد أن قام الكثير من هؤلاء المهجرين بشراء شقق سكنية لإيواء أطفالهم

وأسرهم الذين كانوا عرضة للمزيد من التهجير بسبب إقامتهم على أملاك الغير وبطرق غير قانونية.

بلغ عدد سكان المخيم ٤,٤٨٠ نسمة، غالبيتهم الساحقة من المهجرين الذين دمرت الحرب بيوتهم في مخيمات بيروت والجنوب. وكانت الحاجة الماسة، مضافا إليها الأسعار الرخيصة مقارنة بتلك المتداولة في مدينة بيروت، هي التي دفعت بالكثير من اللاجئين والفقراء من اللبنانيين إلى القبول بالإقامة في هذه المنطقة التي لم تتوفر فيها مقومات البنية التحتية.

منذ العام ١٩٨٥ عمل "برنامج التعليم" في الوكالة على حل معضلة تعليم أطفال اللاجئين بإنشاء مدرسة تضم المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة . بلغ عدد الملتحقين بها في الفترة محل البحث ٤١٩ تلميذاً (٢٠٨ فتى و ٢١١ فتاه)، وبلغ عدد تلامذة المرحلة الإبتدائية ٣١٠ تلميذاً (١٦٢ فتى و١٤٨ فتاه) و١٠٩ تلميذاً في المرحلة المتوسطة (٤٦ فتى و٦٣ فتاه).

٤- برالياس

يقع هذا المخيم بمحاذاة طريق بيروت – دمشق الدولي وعلى مسافة ٣كم من بلدة شتورا البقاعية. أما تاريخ إنشائه فيعود إلى مطلع الخمسينات، حيث وجد الكثير من اللاجئين الذين نقلوا إلى منطقة البقاع صعوبة في التأقلم والعيش في مخيمي عنجر وويفل. على العكس من معظم المخيمات الأخرى في الجنوب، يعيش سكان هذا المخيم بشكل مشترك ومتداخل مع أبناء المنطقة بحيث يصعب التمييز بين بيوت اللبنانيين وبيوت الفلسطينيين. وخلال عقد الثمانينات ارتفع عدد سكان هذا المخيم بشكل ملحوظ بعد توافد المهجرين من مناطق أخرى[١٨].

[١٨] بشكل الإنتماء الديني والطائفي أحد أسباب عملية التداخل بين الفلسطينيين واللبنانيين في التجمعات الثلاثة أعلاه؛ حيث أن سكان كل من برلياس وتعلبايا وسعدنايل اللبنانيين هم من الطائفة السنية الإسلامية كما هو حال الفلسطينيين.

بفعل الزيادة المتسارعة للسكان، الذين بلغ عددهم حوالي عن ٢،٩٤٩ نسمة. ارتفع عدد مدارس "برنامج التعليم" في الوكالة في المخيم إلى اثنتين توفران التعليم الابتدائي والمتوسط . بلغ عدد تلاميذ المرحلتين ٦٧٢ تلميذاً (٣٦١ فتى و٣١١ فتاه)، الملتحقين في المرحلة الإبتدائية بلغ عددهم ٥١٨ تلميذاً (٢٣٤ فتى و٢٨٤ فتاه)، أما المرحلة المتوسطة فبلغ عدد تلامذتها ١٥٤ تلميذا (٧٧ فتى و ٧٧ فتاه).

منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، قامت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بافتتاح مستشفى يضم عيادات طبية تؤمن الخدمات الصحية لأبناء المنطقة بغض النظر عن جنسيتهم. وعلى غرار أبناء المنطقة، يعتبر العمل في الزراعة مصدر دخل هذه العائلات، إضافة إلى أعمال البناء. ويلاحظ أن نسبة عالية من الشباب وأخرى معتبرة من العائلات الشابة غادرت المخيم وقصدت البلدان الأوروبية.

٥- ثعلبايا

يقع على الطريق الدولي الذي يصل بلدة شتورا بمدينتي زحلة وبعلبك الداخليتين وعلى بعد ٢ كم من بلدة شتورا، وضعه لا يختلف عن وضع المخيم السابق. وقد ارتفع عدد سكانه بشكل متسارع خلال العقدين الأخيرين ليبلغ (إضافة إلى اللاجئين المقيمين في حي سعد نايل المجاور) حوالي ٤،١٤٠ نسمة.

يدير "برنامج التعليم" في الوكالة مدرستين إحداهما ابتدائية والأخرى متوسطة. بلغ عدد المنتسبين إليها ٧٠٨ تلميذا (٣٦٩ فتى و٣٣٩ فتاه)، المرحلة الإبتدائية بلغ عدد تلامذتها ٥١٣ تلميذاً (٢٩٠ فتى و٢٢٣ فتاه)، وفي المرحلة المتوسطة ١٩٥ تلميذاً (٧٩ فتى و١١٦ فتاه) .

يعتبر البناء والعمل الزراعي الموسمي النشاط الاقتصادي الأبرز لأبناء هذا المخيم، مع الإشارة إلى أن المساعدات المالية الخارجية التي يتلقاها الأهل، وخاصة كبار السن، واحدة من أشكال الدخل الرئيسية.

جدول رقم ٥

التجمعات عدد سكانها خلال النصف الأول من العام ٢٠٠١، عدد مدارس الوكالة فيها وعدد التلاميذ وتوزعهم حسب الجنس

الرقم	التجمع	عدد السكان	عدد التلاميذ	الإبتدائية	المتوسطة
١	*الغازية*	١,٣٠٥	٣٤٣	٣٤٣	٠
٢	وادي الزينة	٨,٨٢٥	١,٠٧٤	٧٨٥	٢٨٩
٣	الناعمة	٤,٤٨٠	٤١٩	٣١٠	١٠٩
٤	بر الياس	٢,٩٤٩	٦٧٢	٥١٨	١٥٤
٥	ثعلبايا	٤,١٤٠	٧٠٨	٥١٣	١٩٥
	المجموع	**٢١,٦٩٩**	**٣,٢١٦**	**٢,٤٦٩**	**٧٤٧**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث الحالي، حيث جرى تقدير عدد السكان إستناداً إلى عدد تلاميذ المدارس والعمل الميداني المستند إلى مقابلات مع عاملين في منظمات محلية، وأشخاص محليين. أما عدد مدارس الوكالة وتلامذتها فاستند إلى معطيات برنامج التعليم في الوكالة- لبنان أيار / مايو ٢٠٠١.

خامساً: سكان المدن

تشمل هذه الفئة اللاجئين الذين عاشوا منذ بداية اللجوء في المدن أو القرى وأولئك الذين غادروا المخيمات وتوجهوا للإقامة في المدن في وقت لاحق لأسباب كثيرة أهمها:

١- الانتقال للعمل في المدينة: غالبية هذه الفئة استأجروا في البداية بيوتا في مناطق عملهم ثم قام بعضهم بشراء الشقة التي يقيم فيها.
٢- تحسن الأحوال المالية: غالبية هؤلاء من الذين تقاضوا رواتب عالية بالمقاييس المحلية من خلال العمل في الوكالات الدولية، وخاصة الاونروا، م.ت.ف.، المنظمات الأهلية، مشاريع خاصة، في بلدان النفط العربية وفي بلدان أوروبية وقد ابتاع هؤلاء لأنفسهم أو لذويهم أو أقاربهم شققا سكنية أو عقارات قاموا ببناء مساكنهم عليها.
٣- المهجرون: الذين تلقوا في العام ١٩٩٢ والسنوات التالية تعويضات مالية من الصندوق المركزي للمهجرين مقابل إخلاء البيوت التي كانوا يحتلونها.

خلال عقد الستينات، كانت ظاهرة الانتقال من المخيم إلى المدينة نادرة وغير محبذة من الأهل والأقارب[١٩]، لكن الصورة انقلبت منذ السبعينات، إذ ازداد عدد اللاجئين الذين فضلوا حياة المدينة، حتى إذا أطل عقد التسعينات أصبحت مغادرة المخيم هدفا بحد ذاتها.

---

[١٩] إعترض بشدة أهل وأقارب لاجيء فلسطيني من مخيم ويفل بعد أن قام الأخير بشراء قطعة أرض صغيرة في منطقة سعدنايل أواسط الستينات، معتبرين أن هذا العمل يفكك العائلة. وبرر البعض إعتراضة بالقول أنه لن يكون لديهم متسع من الوقت للإتصال به وإبلاغه في حال تلقوا خبر العودة إلى فلسطين. خلال تسعينات القرن الماضي كان جميع أفراد العائلة وفروعها قد إلتحقوا بقريهم بعد إن إشتروا في جواره عقارات للغاية نفسها.

خلال النصف الأول من العام ٢٠٠١، بلغ عدد سكان المدن من الفلسطينيين ٣٩,٧٩٥ نسمة كما يظهر الجدول رقم ١. وتتركز هذه الفئة من اللاجئين في مدن صيدا بالدرجة الأولى ثم بيروت، حيث يقدر عدد المقيمين في الأولى بحوالي ١٧,٣٣٦ نسمة وفي الثانية حوالي ١٣,٨١٧ نسمة، في حين أن عدد المقيمين في مدينتي صور وطرابلس لا يزيد عن ٤,٩١٦ و٣,٧٢٦ نسمة على التوالي.

أوضاع هؤلاء الاقتصادية والاجتماعية أفضل بكثير من أوضاع أشقائهم في المخيمات، فغالبيتهم من أصحاب الكفاءات والوظائف ذات الدخل الثابت والمرتفع نسبيا. وتقتصر معاناتهم كلاجئين على الجوانب القانونية للدولة المضيفة.

جدول رقم ٦

عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المدن وأحيائها وعدد مدارس الوكالة وتلامذة كل منها بحسب المدن كما في النصف الأول من العام ٢٠٠١ .

الرقم	المدينة	عدد السكان	عدد التلاميذ	الإبتدائية	المتوسطة
١.	صور	٤,٩١٦	٠	٠	٠
٢.	صيدا	١٧,٣٣٦	٣,٥١٥	٢,٤٢٤	١,٠٩١
٣.	بيروت*	١٣,٨١٧	٤,٧٦٣	٣,٤٣٧	١,٣٢٦
٤.	طرابلس	٣,٧٢٦	٧٣٥	٥٤٠	١٩٥
	المجموع	٣٩,٧٩٥	٩,٠١٣	٦,٤٠١	٢,٦١٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث الحالي بالاستناد إلى معطيات برنامج التعليم في الوكالة في أيار /مايو ٢٠٠١ واللقاءات مع مختصين من اللاجئين الفلسطينيين في المدن نفسها

* إلى جانب المدارس الإبتدائية والمتوسطة يدير برنامج التعليم في الأونروا مدرسة ثانوية هي مدرسة "الجليل" في منطقة بئر حسن في الضاحية الجنوبية للمدينة وهي مخصصة للطلاب الفلسطينيين في منطقة لبنان الوسطى. بلغ عدد طلبتها في أيار/ مايو ٢٠٠١، ٥٥٣ طالباً (٢٣٨ شاباً و٣١٥ فتاة).

جدول رقم ٧

توزع اللاجئين الفلسطينيين ومدارس الوكالة وتلامذتها والنسبة المئوية لكل منها بحسب أماكن السكن، في النصف الأول من العام ٢٠٠١.

الرقم	نوع السكن	عدد السكان	النسبة %	عدد التلاميذ	النسبة %
١	مخيم رسمي	١٦٧,١٣٩	٦٣,٩١	٢٤,٩٠٨	٦٣,٠٧
٢	مخيم غير رسمي	١٥,١٤٩	٥,٧٩	٢,٣٥٥	٥,٩٦
٣	مخيم هامشي	١٠,٣٦٨	٣,٩٦	٠٠	٠٠
٤	التجمعات	٢١,٦٩٩	٨,٢٩	٣,٢١٦	٨,١٤
٥	المدن والقرى	٣٩,٧٩٥	١٥,٢١	٩,٠١٣	٢٢,٨٢
٦	أماكن لم تذكر	٧,٣٤٥	٢,٨٠	٠٠	٠٠
	المجموع	٢٦١,٤٩٥	٩٩,٩٦	٣٩,٤٩٢	٩٩,٩٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحث الحالي بالاستناد إلى المصادر المذكورة في أماكن سابقة.

الجدول رقم ٨

توزع اللاجئين الفلسطينيين وتلاميذ المدارس بحسب المحافظات اللبنانية في النصف الأول من العام ٢٠٠١

الرقم	المحافظة	عدد السكان	نسبتهم %	عدد التلاميذ	نسبتهم %
١	*الجنوب*	١٤٢,٥٢٤	٥٤,٤٩	٢١,٦٢١	٥٤,٧٤
٢	بيروت والجبل	٤٦,٨٢٦	١٧,٩٠	٦,٨٠٧	١٧,٢٣
٣	البقاع	١٤,٦٢٧	٥,٥٩	٢,١٧٥	٥,٥٠
٤	الشمال	٥٠,٢٣٦	١٩,٢٠	٨,٨٨٩	٢٢,٥٠
٥	غير ذلك	٧,٣٤٥	٢,٨٠	٠٠٠	٠٠
	المجموع	٢٦١,٥٥٨	٩٩,٩٨	٣٩,٤٩٢	٩٩,٩٧

المصدر: من إعداد الباحث الحالي بالاستناد إلى المصادر السابقة.

الصورة العامة لحياة اللاجئين في مختلف المخيمات تبدو ناقصة إن لم نتوقف، وبشيء من التفصيل أمام حقيقتين؛ **الأولى:** هي الأكواخ التي تسمى بيوتا والتي تعتبر صفة مشتركة لكل أنواع المخيمات، فهذه لا ينطبق عليها مفهوم " البيت" بمعناه التقليدي ولا يمكن مقارنته من قريب أو بعيد بالصورة المجردة للبيت أو للمنزل كما يتخيله كل مدافع عن الإنسانية وقيمها. البيوت التقليدية غالبا ما يجري تصميمها وبناؤها وفق متطلبات التطور والمرحلة التاريخية المحددة والتي يجب أن تلبي متطلبات الأمان والراحة إلى جانب عوامل أخرى من نمط عدد أفراد الأسرة وحاجاتهم, هذا إضافة إلى المنتفعات الأخرى وما يرافقها من مستلزمات ضرورية من ماء(ساخن وتدفئة) وكهرباء وهاتف وكل ما له علاقة بالبنية التحتية، إضافة إلى الحدائق العامة أو على الأقل ملاعب الأطفال ومدارسهم.

"بيوت" المخيمات، حتى تلك التي قام "برنامج الإغاثة والشؤون الاجتماعية" في الوكالة ببنائها، هي أكواخ غالبا ما لا تراعى فيها المتطلبات البديهية، فهذه البيوت ضيقة المساحة وتبنى على مراحل وبحسب الحاجة التي تفرضها الضرورة[٢٠].

لقد أظهرت الدراسة الحالية في اكثر من مكان أن متوسط مساحة البيت الواحد، الذي تعيش فيه عائلة متوسط عدد أفرادها سبعة، لا يزيد عن ٥٠ م^{٢} موزعة إلى غرف متماثلة من حيث الحجم والمقاييس، أما المنتفعات (المطبخ والحمام)، فهي صغيرة المساحة ولا تزيد عن ١٠ أمتار مربعة، ولا مكان لغرفة الطعام، في حين أن غرفة الاستقبال هي غرفة النوم في آن، مع الإشارة إلى أن نسبة تقارب ٢٠% من تلك البيوت ما زالت أسطحها من المعدن الرقيق (زينكو) أو

---

[٢٠] في العام ١٩٩٥ اعترض متعهد بناء لزمته الوكالة بناء مساكن للمهجرين الفلسطينيين في مخيم برج الشمالي على تشدد كاتب هذه السطور في تطبيق المعايير لناحية نوعية المساكن بقوله "كانت الوكالة على الدوام تبني بيوتا سيئة للاجئين فلماذا التشدد الآن في تطبيق المعايير".

من حجر الطوب أو الاثنين معا، مع ما يسببه ذلك من إزعاج ومتاعب وخوف للقاطنين فيها صيفا وشتاءً، لا من عوامل المناخ فحسب بل أيضا من الزواحف السامة في حالات عديدة[٢١]. الوحدات السكنية التي شيدها قسم الهندسة في الوكالة في المخيمات الرسمية لإعادة إسكان المهجرين، قاربت تكلفة الوحدة الواحدة منها في المتوسط عشرة آلاف دولار أمريكي واعتُبرت نموذجية بحسب معايير الوكالة، كانت مساحاتها وتوزيع غرفها على الشكل التالي:
من شخص إلى اثنين غرفة واحدة وتوابعها (المطبخ والحمام) بمساحة ٢٥ م^{٢}، من ٣ – ٥ أشخاص غرفتان وتوابعهما بمساحة ٣٥ م^{٢}، من ٦ – ٩ أشخاص ثلاث غرف وتوابعها بمساحة ٤٥ م^{٢}. أما البيوت التي تبنى لإسكان حالات العسر الشديد فتقل مساحتها بشكل ملحوظ، حيث لا تزيد مساحة الغرفة الواحدة عن ٩ أمتار مربعة في أحسن الحالات. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن عدد أفراد الأسرة مدار البحث ٦،٥ أشخاص للعائلة الواحدة في المتوسط، فإن هذه البيوت لا تنطبق عليها تسمية البيوت لا للأسباب المذكورة أعلاه فحسب، بل أيضا بسبب المشاكل التقليدية المزمنة ونظام المنع المطبق على المخيمات.

ثانياً: وحول كيفية عيش اللاجئين الفلسطينيين ومصادر دخلهم تبدو الصورة غاية في التعقيد. فإذا كان حصول اللاجئ على وظيفة من ٧٢ مهنة استثناء نادر التحقيق، فإن شروط وظروف عمل اللاجئين تتسم بالقسوة ولا تراعي أبسط متطلبات أو قوانين العمل، وهو ما سنتوقف أمامه بشيء من التفصيل في الفصول القادمة.

---

[٢١] في محاولة لإقناع العاملين في "برنامج الإغاثة والشؤون الإجتماعية" بإعادة بناء بيتها القديم، أحضرت في العام ١٩٩٤ أرملة فلسطينية من مخيم الرشيدية إلى مكتب الاونروا الرئيس في بيروت ثعباناً ميتاً كانت قد دخل بيتها المبني من حجارة صخرية وطين وقصب.

سادساً : المخيمات المدمرة

الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين، وعن المخيمات على وجه الخصوص، لا يكتمل من دون التوقف عند المخيمات المدمرة والمجازر التي كان الأبرياء ضحاياها. على صعيد المخيمات التي أزيلت بعد تدميرها، لا بد من القول إن هذه العملية لم تكن وليدة المصادفة أو نتيجة طبيعية للحرب، العكس تماما صحيح كما سيتبين في مكان آخر من هذه الدراسة، فجميع الحروب والمجازر التي استهدفت الفلسطينيين في لبنان كانت المخيمات هدفها وموضوعها في آن. أما المخيمات التي أزيلت فيمكن تصنيفها (استنادا إلى التقسيم المتبع في هذا الفصل) إلى رسمية وغير رسمية، وهي على الشكل التالي:

المخيمات الرسمية: وهي أربعة مخيمات تناوب على تدميرها كل من الآلة العسكرية الإسرائيلية والمليشيات اليمينية اللبنانية المتحالفة معها. وكان مخيم النبطية أول المخيمات التي تعرضت للإزالة، بعد أن دمرته الطائرات الحربية الإسرائيلية في العام ١٩٧٤. في وقت لاحق، وفي العام ١٩٧٥، ومع بداية الحرب الأهلية، قامت المليشيات المسلحة للأحزاب اليمينية بتهجير اللاجئين الفلسطينيين من مخيم ضبية واحتلال منازل هؤلاء. وفي مطلع العام ١٩٧٦ دمرت المليشيات عينها مخيم جسر الباشا بعد أن اضطر سكانه إلى مغادرته ولجوء من تمكن منهم إلى مخيم الدكوانة (تل الزعتر)، الذي كان أكبر مخيمات ما عرف ببيروت الشرقية أو جبل لبنان بتعبير أدق.

وفي أثناء الغزو الإسرائيلي في العام ١٩٨٢، تولت المليشيا المسلحة التابعة لـ "القوات اللبنانية" بتنفيذ المهام "القذرة"، حيث قامت بمهاجمة الأبرياء في مخيم المية ومية (في منطقة صيدا) ليلا وأزالت المخيم من الوجود كما ذكرنا في مكان آخر. والجدول رقم ٨ يوضح تاريخ إزالة المخيمات وتهجير من بقي حيا من سكانها.

المخيمات غير الرسمية والهامشية: ٨ مخيمات وهي وفق التسلسل الزمني لتدميرها: المسلخ ،النبعة وبرج حمود (وجميعها كانت واقعة في الضاحية الشرقية لمدينة بيروت ومنطقتها الصناعية) وقد دمر الأول بشكل نهائي في حين إحتلت بيوت الفلسطينيين في المخيمين الآخرين بعد أن هجر من بقي منهم حيا)، حرش شاتيلا (حيث أحرقت بيوت الفلسطينيين أو احتلت) والحي الغربي لمخيم شاتيلا (حيث نسفت البيوت) والداعوق (الذي نسفت بيوت اللاجئين فيه اكثر من مرة) . في هذه الحالات جميعا، كان خطف الأبرياء والعزل من الرجال والشباب ثم قتلهم وإخفاء جثثهم صفة ملازمة لأعمال العنف لكونهم لاجئين فلسطينيين لا أكثر

جدول رقم ٩

المخيمات الرسمية التي دمرت بفعل الحروب والتي لم تعد قائمة

الرقم	اسم المخيم	المساحة م٢	عدد السكان	سنة التدمير	الجهة التي دمرت المخيم
١	النبطية	١٠٣,٤٥٥	٦,٥٠٠	١٩٧٤	إسرائيل
٢	ضبية(١)	٨٣،٥٧٦	٥,٥٠٠	١٩٧٥	مليشيا الأحزاب اليمينية
٣	جسر الباشا	٢٢,٠٠٠	٣,٠٠٠	١٩٧٦	=====
٤	الدكوانة (تل الزعتر)	٥٦,٦٤٦	١٥,٥٠٠	١٩٧٦	======
٥	المية ومية	٥٤,٠٤٠	٤,٥٠٠	١٩٨٢	القوات اللبنانية
	المجموع	**٣١٩,٧١٧**	**٣٥,٠٠٠**	--	---

المصدر: الجدول من إعداد الباحث الحالي بالاستناد إلى أعداد سكان تلك المخيمات سنة التهجير كما أوردتها مصادر الوكالة، وشهادات لاجئين، أما مساحة المخيمات فمصدرها سمير أيوب، البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان، بيروت ،١٩٧٨، ص ١٥٨ – ١٦١.

(١) بعض من بقي من سكان هذا المخيم في لبنان عاد إلى المخيم خلال النصف الثاني من عقد تسعينات القرن الماضي، لكن نسبة كبيرة من بيوت المخيم محتلة من قبل غير اللاجئين.

جدول رقم ١٠

المخيمات غير الرسمية والهامشية التي دمرت بفعل الحروب والتي لم تعد قائمة.

الرقم	اسم المخيم وموقعه	عدد السكان	سنة التدمير	الجهة التي دمرت المخيم
١	المسلخ/بيروت الشرقية	١,٢٥٠	١٩٧٥	مليشيا الأحزاب اليمينية
٢	برج حمود/بيروت الشرقية	٤,٥٠٠	١٩٧٦	====
٣	النبعة/بيروت الشرقية	١,٤٥٠	١٩٧٦	===
٤	حرش شاتيلا/بيروت الغربية	٣,٦٠٠	١٩٨٥	حركة أمل
٥	الحي الغربي- شاتيلا/بيروت الغربية	١,٤٥٠	١٩٨٥	حركة أمل
٦	الداعوق/ بيروت الغربية	٣,٢٥٠	١٩٨٥	حركة أمل
٧	الشواكير/صور	٨٢	١٩٨٦	حركة أمل
٨	رأس العين/صور	٧٥	١٩٨٦	حركة أمل
	المجموع	١٥,٦٥٧	----	-----

المصدر: الجدول من إعداد الباحث الحالي بالاستناد إلى التقارير السنوية لمفوض عام وكالة الاونروا, وأشخاص عاشوا في المخيمات المذكورة.

محتويات الفصل الثاني

سياسة حكومات الدولية المضيفة: مراحلها وآليات تطبيقها

* الإجراءات الحكومية ومراحلها ٨٩
المرحلة الأولى ٨٩
المرحلة الثانية ٩١
المرحلة الثالثة ٩٤
المرحلة الرابعة ٩٦
المرحلة الخامسة ٩٩
المرحلة السادسة ١٠٥
المرحلة السابعة ١١٣

* مواقف متناقضة في الموضوع الفلسطيني ١١٩
أ- المواقف الرسمية ١١٩
ب- مواقف مفكرين ومثقفين ورجال دين لبنانيين ١٢٣

* مظاهر التناقض في تصرفات الحكومة ١٣٠

الفصل الثاني
سياسة حكومات الدولة المضيفة: مراحلها وآليات تطبيقها

جميع التفسيرات التي قدمتها مختلف الجهات المحلية والدولية ذات العلاقة باستبعاد اللاجئين الفلسطينيين من حماية مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين **UNHCR** ما زالت غير مقنعة للمختصين. إن أشباه الحلول الإنسانية، أي أعمال الإغاثة التي قدمتها تلك الجهات، بدءاً من الجمعية العامة للأمم المتحدة ووكالتها المختصة، وصولاً إلى "لجنة اللاجئين" المتعددة الأطراف المنبثقة عن مفاوضات مدريد خريف ١٩٩١، فشلت في وضع حد للمشكلة الإنسانية بجانبها المعيشي اليومي، في حين أن معظم المسؤولين عن أعمال تلك الوكالات واللجان تغاضوا عن عدم احترام وتطبيق حكومات البلد المضيف الحقوق الإقتصادية السياسية والأمنية للاجئين الفلسطينيين وخرق العديد منهم القواعد الأساسية لحقوق الإنسان وفي مقدمتها الحماية بكل معانيها السياسية والأمنية والقانونية[١].

يؤكد العديد من المختصين الغربيين أن عملية الاستبعاد هذه زادت من معاناة اللاجئين الذين استثنوا من تعريف اللاجئ بمعناه الدولي العام، فحُرموا بالتالي من طلب الحماية أو اللجوء إلى بلد آخر كمثال لا للحصر. هذا الواقع تؤكده مجموعة العقبات المهينة التي يواجهها اللاجئ الفلسطيني المسجل في لبنان كلما

---

[١] في تصريح لوسائل الإعلام المحلية أيد مدير عام الأونروا في لبنان ليونيل بريسون (يشغل منذ العام ١٩٩٧ وظيفة منسق عمليات الأونروا في الأقطار الخمسة" أوامر وزير الداخلية ميشال المر في أواسط أيلول ١٩٩٥ القاضية بمنع الفلسطينيين (حملة وثائق سفر لبنانية) المطرودين من ليبيا من دخول الأراضي اللبنانية، هذا مع العلم أن أوامر المر أحرجت الحكومة اللبنانية، إلى حد دفع وزير الخارجية فيها فارس بويز إلى التأكيد أن من حق كل من يحمل وثيقة سفر صادرة عن "الأمن العام اللبناني" من العودة إلى لبنان.

توجه إلى سفارة بلد أوروبي للحصول على تأشيرة دخول إلى ذلك البلد.[٢] أما تقطيع أوصال هؤلاء اللاجئين من خلال الهجرة واللجوء ومن خلال ما يعرف بـــ "المتحركين غير القانونيين" "Irregular Movers" خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي، فقد حدثت تحت تأثير مصالح سياسية لحكومات ديمقراطية. . . ![٣]

في كل الأحوال يمكن الإدعاء أن غياب مثل هذه الحماية شكل أرضية صالحة للكثير من أصحاب القرار، أفراداً ومؤسسات وأجهزة في حكومة الدولة المضيفة في لبنان، ليس فقط لحرمان هؤلاء اللاجئين من حقوقهم الأساسية كبشر بل أيضا لإعاقة مختلف أعمال الإغاثة التي تقدمها لهم مختلف منظمات المجتمع الدولي والمحلي، وذلك من خلال القرارات والإجراءات غير المكتوبة التي كانت تتبدل وتتغير بحسب الأشخاص والمصالح والظروف والحاجات.[٤]

---

[٢] في مرة واحدة على الأقل طلب موظف القسم القنصلي في سفارة المملكة المتحدة من لاجئ فلسطيني جاء يطلب تأشيرة دخول إلى المملكة بدعوة من جهة معترف بها أن يحضر جميع أبنائه إلى مبنى السفارة ليتأكد الموظف من أنهم جميعاً في لبنان. معاملة موظفي القسم القنصلي في السفارة الفرنسية ليست أفضل حالا إن لم نقل اكثر تعقيدا، حيث أبلغ العاملون هناك لاجئاً فلسطينياً موظفاً لدى إحدى وكالات الأمم المتحدة أن ينتظر عدة أشهر قبل الحصول على الرد على طلبه. هذا مع العلم أن هدف زيارة فرنسا كان لأسباب إنسانية بحته وأن جميع شروط طلب التأشيرة متوفرة ومرفقة بكشف حساب مالي بنكي مرموق.

[٣] إثر زيارة رئيس الوزراء الكندي إلى إسرائيل خلال العام ٢٠٠٠ ولقائه مع رئيس وزرائها اياهود باراك، سربت معلومات شبه رسمية مفادها أن الأخير طلب من الأول استقبال ١٥،٠٠٠ لاجئ فلسطيني من لبنان في كندا. قبل ذلك أكد مصدر صحفي موثوق شارك في اجتماعات البنك الدولي المنعقد في القاهرة مطلع نيسان العام ٢٠٠٠ أن هناك توجها لدي البنك لزيادة مساعداته للحكومات التي تبدي استعدادا لاستقبال لاجئين فلسطينيين.

[٤] معاناة اللاجئين ونظرة الدونية إليهم كثيرا ما عبرت عنها أحداث تحولت دعابات شائعة، أولها دعابة انتشرت قبل العام ١٩٦٩ وتقول: فلسطيني وعنده بنطلونين ؟..!!! وذلك بعد أن قال أحد اللاجئين عند حاجز تفتيش للجيش اللبناني أنه نسي بطاقته في بنطلونه الثاني حيث فوجئ الجندي بأن هذا اللاجئ يملك بنطلونين. وغالبا ما يتندر اللاجئون أنفسهم بهذه الحادثة تعبيرا عن معاناتهم أو للتهكم. إثر خروج القوات الفلسطينية من لبنان صيف العام ١٩٨٢، كانت الدعابة التحريضية على الفلسطينيين هي السائدة بعد العام ١٩٩٥، وإثر حصول عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين على الجنسية اللبنانية، انتشرت عشرات الدعابات، التي تتناول الفلسطينيين المجنسين بالسخرية.

في لبنان ترتبط حياة اللاجئين الفلسطينيين اليومية وطريقة معيشتهم ومعاناتهم كما يرتبط حجم أنشطة ودور مختلف المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية، بالإجراءات والقوانين المرعية وشفافية تطبيقها. ولأن مثل هذه القوانين أو التشريعات الخاصة غير موجودة، فإن الكثير من تلك الإجراءات أخضعت، شأنها شأن مؤسسات الدولة ذاتها، لمقاييس اختلفت باختلاف الديانة والطائفة والفرد التي كانت صورة معظم الأحزاب في البلد المضيف نسخة عنها.

الإجراءات الحكومية ومراحلها

يمكن من الناحية التاريخية تقسيم إجراءات الحكومات اللبنانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلى أربع مراحل على الشكل التالي:

المرحلة الأولى: تمتد من صيف عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢، على الرغم من قصر هذه المرحلة، فإن تعبيراتها لم تتوقف عند حدود حسن الاستقبال الشعبي الذي لقيه الكثير من المشردين الفلسطينيين في العديد من القرى الجنوبية. بل إن ما قاله رئيس الجمهورية بشارة الخوري في استقبال هؤلاء، حين خصهم بزيارة في مدينة صور، "أهلا بكم في بلدكم"، كان قد استبق ببرامج وخطط عملية للمساعدة.

في نيسان ١٩٤٨ أنشأت لجنة برئاسة المدير العام لمكتب رئيس الجمهورية، ضمت في عضويتها ممثلين من مختلف الوزارات المعنية. وقد تولت اللجنة الإشراف على تقديم مساعدات إغاثة مباشرة للفلسطينيين بلغت قيمتها ٥,٢ مليون ليرة لبنانية قدم الجزء الأكبر منها على شكل مساعدات مالية، في حين أن "مكتب فلسطين الدائم"، وهو منظمة خاصة، قدم مساعدات بقيمة مليون ليرة

لبنانية[٥]. والأكيد أن مبادرة رئيس الجمهورية شكلت حافزا وعززت خطوات الزعماء التقليديين في الجنوب من أمثال أحمد الأسعد في مرجعيون، وآل الخليل، الشموط والسيد حيدر في صور، معروف سعد في صيدا والداعوق في بيروت، وغيرهم لمساعدة الفلسطينيين[٦].

في شهادة حية عن تلك المرحلة، قال اللاجئ عبد الله ط. إنه فوجئ بعد تعرضه مطلع الخمسينات للتوقيف من قبل الدرك في مخفر صور، بدخول صلاح الخليل إلى السجن يسأله عن سبب توقيفه. وبعد الاستيضاح شتم الخليل رجال المخفر وفتح باب السجن وطلب من عبد الله الخروج والذهاب إلى بستانه في منطقة شبريحا تجنبا لملاحقة الدرك له.في حادثة ثانية قال اللاجئ أحمد ش. إنه قصد في الفترة عينها عبد الرحمن الخليل ناقلا إليه شكواه عن سوء معاملة موظفي الأونروا له ورفضهم تسليمه إعاشته (الحصة التموينية الشهرية)، وكيف أن هذا الأخير رافقه إلى مركز الوكالة حيث لم يكتف بتوبيخ الموظفين والحصول على الإعاشة, بل قام أيضا بتحميل التموين في سيارته ونقله إلى منطقة تسهل عليه الانتقال إلى مكان إقامته في إحدى قرى الجنوب.

لاجئ ثالث لم يتوقف عن الحديث، وبنوع من الشغف عن حسن الاستقبال والثقة اللذين حظي بهما في قرية عيثرون الجنوبية في بيت رجل من آل الأخرس، وكيف أن هذا الأخير كان يستقبله في بيته الضيق على اعتبار أنه أحد أبنائه، ويؤكد اللاجئ نفسه أن مختار قرية أخرى، حيث كان يقيم وعائلته،

---

[٥] Report Of The Director Of The United Nations And Relief Works Agency For Palestine Refugees in The Near East, General Assembly, Official Records, Sixth Session, Supplement No. 16(A/1905) Paris, 1951, p 6.

[٦] شارك معروف سعد في حمل السلاح ومحاربة الصهاينة في فلسطين، هذا دون أن نغفل دور أبنائه وخاصة مصطفى في الدفاع عن الشعب الفلسطيني وقضيته. ومن ناحية أخرى، ما زال مخيم غير رسمي أنشئ منذ سنوات اللجوء الأولى في بيروت يحمل اسم الداعوق نسبة إلى العائلة البيروتية العريقة التي تبرع أحد أفرادها بأرضه لإسكان الفلسطينيين.

حاول إقناعه بالتقدم للحصول على بطاقة هوية لبنانية مقابل الرسوم البالغـــة آنذاك ربع ليرة لبنانية.

من الناحية الرسمية، أنشأت الحكومة اللبنانية في العام ١٩٥٠ "اللجنة المركزية لشؤون الفلسطينيين في لبنان" برئاسة جورج حَيْمَري، الذي لم تتجاوز محادثاته مع المدير العام للوكالة (تسمية المفوض العام لم تكن قد استحدثت بعد) البحث في إمكانية تشغيل اللاجئين في المشاريع الخاصة في مناطق الجنوب والبقاع وعكار،[٧] مع الإشارة إلى أن برامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وبناءً على توجهات البعثة الاقتصادية التي أوفدها الأمين العام للجمعية العامة، قد أولت موضوع "تأهيل" اللاجئين الفلسطينيين ودمجهم في المجتمعات المحلية التي لجأوا إليها أولوية قصوى، الأمر الذي سنعالجه في مكان آخر. ومن الناحية العملية انتهت هذه المرحلة مع نهاية ولاية رئيس الجمهورية بشارة الخوري.

المرحلة الثانية (١٩٥٣ – ١٩٥٨): هي فترة ولاية الرئيس كميل شمعون، الذي يعتبر عهده من أقسى العهود على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لا بسبب إجراءاته القاسية إتجاههم فحسب بل لأنه وضع الأساس النظري والعملي لسياسة التمييز ضدهم والتي تجلت بعض مظاهرها الصارخة في :

١- **التضييق على الاونروا:** كتب المدير العام للوكالة في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٨ عن الصعوبات القانونية التي تواجهها وكالته في لبنان، كما أن المشكلات المرتبطة بالأرض المقامة عليها مخيمات اللاجئين أصبحت أيضا أكثر تعقيدا، ففي حين

---

[٧] الناطور، سهيل محمود، **أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان**، الطبعة الأولى، كانون الأول ١٩٩٣، بيروت، لبنان، ص ١٠٢ .

أن جميع المخيمات في البلدان المضيفة أنشئت على أراض قدمتها حكومات تلك البلدان، فإن إجراءات الحكومة (اللبنانية) مع المالكين الخاصين لم يجر تنظيمها في جميع الحالات. وقد لجأ بعض المالكين إلى المحاكم لإرغام عائلات اللاجئين على إخلاء قطع الأرض الواقعة ضمن حدود مخيمات الوكالة. وعلى الرغم من طلبات الوكالة المتكررة، فشلت الحكومة (اللبنانية) في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحل هذه العقبات التي بقيت معضلة جدية مقلقة. وطلبت الحكومة نفسها إعادة مواقع بعض المخيمات، كما طلبت نقل بعض اللاجئين الذين أقاموا بشكل غير مناسب في محيط المخيمات بالقرب من بيروت، من دون تقديم الأرض الضرورية لإنشاء هكذا مخيمات." [٨]

٢ - **أكواخ ذات أسطح من معدن الزينك** (صفائح معدنية رقيقة متعرجة السطح): إضافة إلى إذن البناء الذي كان يجب أن يحصل عليه اللاجئ في مخيمات الوكالة لبناء كوخه، اشتُرط أن تكون أسطح هذه الأكواخ من المعدن الرقيق.

٣ - **منع التنقل والحركة:** كانت أشكال الانتقال إلى خارج المخيم أو استقبال ضيوف من خارج المخيم ممنوعة على اللاجئين من دون الحصول على إذن خطي أو شفهي من الجهات الأمنية. فمثلا، كان على اللاجئ الفلسطيني الحصول على إذن مسبق بعد الخضوع لاستجواب إذا احتاج إلى مغادرة المخيم أو أراد أن يستقبل شخصاً ما

---

[٨] Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestinian Refugees in the Near East ١ July ١٩٥٨ – ٣٠ June ١٩٥٩, General Assembly, Official Records: Fourteenth Session Supplement No ١٤ (A/٤٢١٣), New York, ١٩٥٩, p ٣٣.

في بيته بغض النظر عن صلة العلاقة أو القرابة، وإلا اعتبر الأمر مخالفة قانونية تعرض مرتكبها للعقاب.

لم تترك هذه الإجراءات أثرها على حياة اللاجئين فحسب، بل أيضا على الاونروا التي كانت تتولى تشغيل اللاجئين إلى جانب إغاثتهم. وقد كتب المدير العام في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٥٨: "إحدى العقبات القانونية التي برزت إثر الأزمات اللبنانية، نتجت عن القيود التي فرضتها الحكومة اللبنانية على تنقلات اللاجئين الفلسطينيين ومن ضمنهم الفلسطينيين العاملين في طاقم الوكالة....."[٩]

٤- **القمع السياسي والاجتماعي:** اعتُبرت جميع أشكال إنشاء الأندية أو النقابات أو ممارسة العمل السياسي أو الحزبي من الممنوعات على اللاجئين. ويمكن الجزم باختصار، بأن اللاجئين الفلسطينيين حرموا من أبسط الحقوق الإنسانية، وكان الخوف والرعب ينتشران بين اللاجئين بسبب الإجراءات القاسية للأجهزة الأمنية. والنتيجة الأولية لحالة القهر والظلم التي عاشها اللاجئون كانت البحث عن منافذ للخلاص، وكانت ثورة العام ١٩٥٨ من أبرز مظاهرها، حيث انخرط الشباب الفلسطيني وبفاعلية، في تلك الثورة إلى جانب اللبنانيين.

٥- **منح الجنسية اللبنانية لبعض الفئات من اللاجئين:** تمثل هذا في منح الجنسية اللبنانية خلال العامين ١٩٥٧ و١٩٥٨ لما يزيد حينذاك عن ١٠ % من اللاجئين الفلسطينيين الذين قدرت بعض الأوساط عددهم ب ١٢ ألف نسمة.[١٠]

---

[٩] Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works - Agency for Palestinian Refugees in the Near East, General Assembly, Official Records A/٣٣٩١, ١٩٥٧, New York, p. ٤٠.

[١٠] "مجلة الأحداث"، العدد الأول، كانون الثاني ١٩٩٣، بيروت - لبنان، ص ٤٨ -٥١.

وتؤكد الحقائق كافة أن إعطاء الجنسية اقتصر على أبناء الديانة المسيحية والأثرياء من اللاجئين.[11]

المرحلة الثالثة (١٩٥٩- ١٩٦٨): عمل الرئيس فؤاد شهاب في بداية عهده على سن التشريعات والقوانين الكفيلة بتنظيم وجود اللاجئين الفلسطينيين والعلاقة مع الوكالة أيضا.

بتاريخ ١٣ آذار ١٩٥٩، اتخذت الحكومة الخطوة الأولى على هذا الصعيد، عندما وقع الرئيس المرسوم الأول رقم ٤٢ لإنشاء "المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين"[12] التابعة لوزارة الداخلية. وتقتصر مهمات هذه المديرية على تنظيم القضايا الإدارية المتعلقة بالتسجيل والشطب وإصدار بطاقات الهوية وإخراج القيد الفردي والعائلي للاجئين وكذلك التصديق على الوثائق الثبوتية الأخرى الصادرة عن دوائر وجهات محلية أخرى.

بتاريخ ٢ آب ١٩٦٢، أصدر وزير الداخلية اللبنانية كمال جنبلاط قراره رقم ٣١٩، الذي اعتبر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أجانب من فئة خاصة، لهم الحق في الحصول على بطاقة هوية ووثائق ضرورية أخرى. وخلال عمله كوزير للداخلية، أدخلت الكثير من التعديلات على توجهات الوزارة تجاه اللاجئين والتي أدت إلى تحسين أوضاعهم، وخاصة لناحية الحركة والتنقل داخل البلد وسمح للفلسطيني بالتنقل بين لبنان وسوريا ببطاقة الهوية من دون الحاجة إلى "وثيقة السفر"، التي كان الحصول عليها عملية معقدة وصعبة.

---

[11] أكد الكثير من اللاجئين المسيحيين أن بعض رجال الدين كانوا يراجعون ويلحون في الطلب إليهم في أثناء توجههم إلى الكنائس للصلاة يوم الأحد للتقدم بطلب الجنسية اللبنانية، على اعتبار أن ذلك واجب ديني.

[12] لمزيد من المعلومات راجع د. سمير أيوب. **التركيب الطبقي للفلسطينيين**، بيروت ، دار الحداثة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤،ص٢٢٢.

الفترة الممتدة من العام ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨ والتي تسلم خلالها شارل الحلو مقاليد الرئاسة، ازدادت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين تعقيدا لأسباب سياسية ارتبطت بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية واعتراف جامعة الدول العربية بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وقد سعت الحكومة اللبنانية، التي كان موقفها ومعاملتها للاجئين مغايرين لاتخاذ إجراءات للحد من مفاعيل القرار المذكور وتطبيقه على اللاجئين المقيمين على أراضيها.

وفي ربيع العام ١٩٦٥، دخلت وحدات من الشرطة السرية المعروفة باسم "المكتب الثاني" إلى مخيمات اللاجئين كافة وأنشأت فيها مكاتب لها إلى جانب مكاتب "الأمن العام" التي كانت قائمة، وذلك بهدف منع اللاجئين من ممارسة الأنشطة السياسية. واستخدم على نطاق واسع التوقيف والسجن غير القانوني والتعذيب الجسدي ضد اللاجئين الذين كان يشك في انتمائهم إلى حركات سياسية، وخاصة حركة القوميين العرب. وكان الاستماع إلى محطات البث الإذاعية العربية، وخاصة "صوت العرب " التي تبث من القاهرة، ممنوعا، وكذلك اعتبر اللقاء بين أكثر من ثلاثة أشخاص مخالفا للنظام العام، كما اعتبر استقبال الزوار من خارج المخيم، بغض النظر عن صلة القرابة بمضيفهم في المخيم، إخلالا بالنظام العام. وكان يطلب من كل لاجئ يعتقد رجال "المكتب الثاني" في المخيم أنه خالف الإجراءات أعلاه التوجه صباح اليوم التالي إلى أقرب ثكنة عسكرية في المنطقة، حيث كان يخضع للتحقيق والتعذيب.[١٣]
وقد استعان أفراد الشرطة السرية بمخبرين من أهل المخيم (تعارف أبناء المخيمات على تسميتهم بـــ "العملاء") كانوا يتولون تزويدهم بالمعلومات والتنصت على اللاجئين في بيوتهم، لا سيما أثناء الليل. ولم تكن معاملة رجال

---

[١٣] في وصفه لتلك المرحلة، قال فلسطيني كان تلميذا حينذاك إنه لا يتذكر موظف دائرة التعليم في الوكالة الأستاذ وليد الحاج من مخيم نهر البارد إلا وهو حليق الرأس ، إذ كان الحاج لا يكاد يغادر السجن حتى يعاد إليه على اعتبار أنه من النشيطين سياسيا في المخيم.

الشرطة أو الدرك للاجئين في المخيمات أفضل حالا إلا في ما ندر، حيث كان هؤلاء يتجولون نهارا في أزقة المخيم حاملين سياطا أو قضبان خيزران لإجراء محاضر مخالفات بحق اللاجئين، فكانوا مثلا، ينظمون محاضر ضبط بحق كل عائلة كانت قناة صرف المياه الثانوية أمام بيتها غير نظيفة، وكانوا لا يتورعون عن ضرب لاجئ أمام زوجته وأطفاله.

وكانت نهاية هذه المرحلة مأساوية بالنسبة إلى أجهزة الدولة المضيفة في المخيمات، وخاصة مراكز "المكتب الثاني" والدرك والعاملين فيها، حيث هوجمت تلك المراكز بعد دخول وحدات عسكرية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لمساندة النواة العسكرية التي كانت قد أنشئت في كل مخيم منذ العام ١٩٦٥. ولاذ رجال "المكتب الثاني" والدرك بالفرار من جميع المخيمات مخلفين وراءهم متاعهم ومكاتبهم التي التهمتها النيران بعد تكسير محتوياتها.

من الناحية الإنسانية المجردة، شكل ربيع العام ١٩٦٩ نهاية للكابوس الذي عاشه اللاجئون على مدى الفترة الممتدة من بداية اللجوء حتى دخول قوات م.ت.ف. إلى المخيمات.

المرحلة الرابعة (١٩٦٩ – ١٩٨١): شهدت بداية هذه المرحلة توقيع الاتفاق الشهير بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الاتفاق الذي عرف "باتفاق القاهرة" بعد تدخل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لإنقاذ الحكومة اللبنانية من مأزقها، خاصة بعد فشل وحدات الجيش اللبناني في اقتحام المخيمات أو عزلها عن محيطها، بعد أن بدأت ظاهرة انتفاضة المخيمات بالانتقال إلى القرى اللبنانية الجنوبية التي كانت تعيش حالة حرمان اقتصادي إلى جانب تجاوز الشرطة السرية "المكتب الثاني" للقوانين في ملاحقة المواطنين العاملين في السياسة والأحزاب.

ثمة مشهدان حيان يختصران تلك المرحلة، الأول: تمثل في الرسم الكاريكاتيري الذي حملته إحدى الصحف المحلية والذي كان يصور الرئيس شار الحلو غارقا في البحر والرئيس جمال عبد الناصر يمسك بعجلة إنقاذ وقد كتب عليها "اتفاق القاهرة". المشهد الآخر في توجه أحد المواطنين من قرية لبنانية جنوبية وبعد إقدام وحدات الجيش على محاصرة القرية ووضع نقاط تفتيش على الطرقات المجاورة لتقييد حركة الفدائيين الفلسطينيين ومؤيديهم من أبناء القرية إلى مسجد القرية للدعوة إلى مواجهة الجيش من خلال ترديد القول التالي:" ليكو (انظروا) الحكومة حطت (وضعت) مدافع على الدروب، الله أكبر بأرخص الأثمان باعوا هالجنوب".

كان "اتفاق القاهرة" (راجع ملحق الوثائق رقم ١)، الذي وقّع بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين قائد الجيش اللبناني اميل البستاني والرئيس ياسر عرفات، مؤلفاً من جزأين، الأول حمل عنوان "الوجود الفلسطيني" والآخر "العمل الفدائي". وكان الجزء الأول يشتمل على أربع مواد عملت على تنظم حياة اللاجئين في المخيمات.

لم تجد بنود هذا الاتفاق طريقها إلى التطبيق في الحياة العملية، وذلك لسببين رئيسيين الأول تمثل في فقدان الثقة المتبادلة بين الفلسطينيين والجهات صاحبة القرار في الحكومة اللبنانية، وخاصة الرئاسة الأولى (الجمهورية) والمؤسستين العسكرية والأمنية. وتمثل الثاني في أن توقيع الاتفاق جاء نتيجة هزيمة الجيش اللبناني الذي كان توقيع قائده على الاتفاق بمثابة استسلام لشروط الطرف الآخر المدعوم شعبيا من فئات واسعة من الفقراء اللبنانيين.

خلال السنوات التي تلت "اتفاق القاهرة" وحتى النصف الأول من العام ١٩٧٣، بقي التوتر والصدام المسلح بين وحدات الجيش التي كانت تحاصر المخيمات والفدائيين سيد الموقف. هذا إلى جانب الغارات المتواصلة للطائرات الحربية

الإسرائيلية على المخيمات، والتي أدت فيما أدت إلى تدمير مخيم النبطية للاجئين التابع لوكالة الأمم المتحدة. وكانت "حرب تشرين" العربية – الإسرائيلية نقطة حاسمة في هذه المرحلة، حيث وجدت مؤسسات الدولة نفسها مهزومة عسكريا ومعزولة شعبيا.

على الرغم من اندلاع " الحرب الأهلية" في العام ١٩٧٥، بعد أن أطلقت شرارتها الأولى الأحزاب اليمينية المتحالفة مع إسرائيل والتي كانت ترفض من حيث المبدأ عروبة لبنان، فقد عاش الفلسطينيون نوعا من البحبوحة الاقتصادية والحرية التي انتظروها طويلا، والتي تركت أثرها على الاقتصاد اللبناني الذي بدأ من مطلع السبعينات يواجه أزمة اقتصادية عبرت عنها حركة التظاهرات العمالية والطلابية المتواصلة وأدت في حالات كثيرة إلى الصدام مع الشرطة[١٤]. فالبطالة تراجعت بين الفلسطينيين واللبنانيين إلى أدنى مستوياتها، سواء في صفوف أصحاب المهارات والكفاءات العالية (أطباء، مهندسين، أساتذة ، كتّاب وصحافيين) أو في صفوف العمال غير المهرة، حيث وجد جميع هؤلاء فرصا للعمل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي مؤسسات فلسطينية أخرى أنعشت الدورة الاقتصادية بفعل تدفق الأموال والمساعدات على لبنان من خلال المنظمة وفصائلها والأحزاب الوطنية اللبنانية المؤيدة لعروبة لبنان على السواء.[١٥]

---

[١٤] لم تكن حادثة قتل ثلاثة من عمال مصنع غندور في العام ١٩٧٤ إثر تدخل الشرطة لقمع إضرابهم ووقوع صدام ومواجهات بينهم وبين العمال المضربين، معزولة، بل شهد العام نفسه أيضا تظاهرات طلابية متواصلة أمام مقر البرلمان جابهها رجال الشرطة بالقوة لتفريق المتظاهرين.

[١٥] إضافة إلى "مركز الأبحاث الفلسطيني" ومختلف المراكز الإعلامية الفلسطينية، عملت منظمة التحرير على إنشاء مؤسسات اقتصادية إنتاجية من نمط "مؤسسة صامد" التي أنشأت مركزين صناعيين في بيروت، الأول في محيط الجامعة العربية والآخر في محيط مخيم برج البراجنة، وأخرى للخدمات، وخاصة الصحية، حيث أنشأت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مراكز ومستشفيات لها في المخيمات كافة، مع الإشارة إلى أن هذه المراكز والمؤسسات قدمت خدماتها للفلسطينيين واللبنانيين بشكل متساو بلا تمييز.

بيد أن الحرب الأهلية التي اندلعت في ١٣ نيسان ١٩٧٥ أدت (إلى جانب تدمير عدد من المخيمات وإزالتها عن الأرض كما أسلفنا في الفصل الأول) إلى مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين وتهجير عشرات الآلاف منهم داخل الأراضي اللبنانية وأيضا إلى البلدان المجاورة، وخاصة سوريا والبلدان الأوروبية.

المرحلة الخامسة (١٩٨٢ - ١٩٨٨): وهي الفترة الفاصلة بين الغزو الإسرائيلي للبنان، وإقرار مجلس النواب اللبناني اتفاق " الطائف" في المملكة العربية السعودية. ويذكر أن غزو القوات الإسرائيلية للبنان وخروج القوات الفلسطينية منه في صيف العام ١٩٨٢ لم يؤد إلى وضع حد للحرب الأهلية اللبنانية، مع العلم أن دور العامل الفلسطيني تراجع مؤقتا خلال الفترة الأولى، خاصة بعد اعتقال عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين من الرجال والشبان وزجهم في معتقل أنصار، الذي أنشأته القوات الغازية، وارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا.

شهدت هذه المرحلة منذ بدايتها، عودة كابوس الظلم والقمع ضد اللاجئين في المخيمات، كسياسة رسمية لعهد أمين الجميل[١٦]، الذي انتخب رئيسا للبلاد إثر مقتل أخيه بشير الجميل الذي كان البرلمان قد انتخبه رئيسا تحت حراب الاحتلال. وطال كابوس الانتقام وقمع الأحزاب والمناطق اللبنانية التي اعتبرت حليفا للفلسطينيين، حيث عاث مسلحو مليشيا "القوات اللبنانية"، باسم أجهزة

---

[١٦] على الرغم من أن الموت منع الرئيس بشير الجميل من تنفيذ خططه في القضاء على الفلسطينيين ومخيماتهم، إلا أن أخيه امين الجميل الأكثر إعتدالاً وقع خلال ولايته كرئيس للجمهورية ما يقارب ٢٥٠ مرسوماً جمهورياً، هدفت جميعا إلى خنق الفلسطينيين، وكانت "حرب المخيمات" التي أشعل فتيلها وزير العدل في حكومة أمين الجميل دليلاً لا يحتاج إلى برهان.

ومؤسسات الدولة، فسادا في البلاد والعباد بعد أن زيفوا ملابس وشارات وآليات ومعدات المؤسسات الأمنية وخاصة الجيش والأمن العام[١٧].

تسارعت الأحداث بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٤ وأثرت على الفلسطينيين والمخيمات باتجاهين، الأول: تمثل في التخفيف من المعاناة عقب اندلاع "حرب تحرير الجبل" التي استطاعت خلالها الوحدات العسكرية للأحزاب الوطنية اللبنانية بقيادة الحزب التقدمي الاشتراكي المتحالف مع القوات الفلسطينية أن تسحق مليشيا "القوات اللبنانية" في معركة عسكرية خاطفة، كادت أن تبلغ بيروت لولا التدخل المباشر لوحدات البحرية الأمريكية المرابطة في البحر قبالة الشواطئ اللبنانية، وإعلان البيت الأبيض مدينة سوق الغرب خطا أحمر بالنسبة لمصالحها. وكان انكفاء القوات المتعددة الجنسيات، بعد تدمير مقر قوات البحرية الأمريكية (المارينز) ومقتل ما يقارب ٢٥٠ من أفرادها في محيط مطار بيروت ومقر القوات الفرنسية في قلب العاصمة، استكمالا لهزيمة مشروع "القوات اللبنانية" وممثلها الرئيس أمين الجميل.

وكان الاتجاه الثاني حركة ٦ شباط ١٩٨٤ التي هاجمت خلالها وحدات عسكرية من الأحزاب الوطنية اللبنانية، بدعم ومساندة من المقاتلين الفلسطينيين، وحدات من الجيش الفئوي وأخرجتها من أحياء بيروت الغربية، ووضعت حدا لاستباحة "القوات اللبنانية" لكرامة وحياة المواطنين واللاجئين على السواء في هذه المنطقة. وقد أدت حوادث ٦ شباط إلى بروز حركة أمل ورئيسها نبيه بري كقوة تعبر عن مصالح الفقراء والمظلومين. وكانت نشأة "حزب الله" اللبناني من

---

[١٧] قال أحد اللاجئين وكان قد نجا من الموت بأعجوبة بعد امتلاء الشاحنة العسكرية بالموقوفين الفلسطينيين إثر توقيفه ووالده على إحدى نقاط التفتيش العشوائية والتي كانت تعرف بـ "حاجز طيار" من قبل وحدة عسكرية ارتدى أفرادها زي وشارات الجيش اللبناني ووضعوا لوحاته على آلياتهم، إن والده لم يَعُدْ حتى الآن، مع العلم أن جميع من أوقفتهم وحدات الجيش الرسمي أو سواها من الأجهزة الأمنية المختصة عادوا إلى بيوتهم بعد فترات اعتقال.

الأحداث الهامة التي ميزت هذه المرحلة والمراحل التالية من الأحداث والتقلبات التي عصفت بلبنان، وباللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص.

وأفضت إعادة تشكيل خطوط التماس، بعد سلسلة الهزائم التي لحقت بـــمليشيا "القوات اللبنانية"،إلى تغيرات درامية ذات طابع إنقلابي في قيادة "القوات اللبنانية"، أدت فيما أدت إلى نشوب صراعات داخلية بين حلفاء الأمس. ولم تكتمل فرحة المناطق "المحررة" إذ لم يكن بروز قوى وأحزاب جديدة في صف التحالف الوطني المنتصر اكثر من بداية لإعادة ترتيب الأدوار القيادية من جديد، وحسب توازن القوى الذي كانت الغلبة فيه للطائفية.

وكان لرئيس حركة أمل مشروعه الخاص الذي لم يراع دور حلفائه فسعى للتخلص من هؤلاء الحلفاء واحدا تلو الآخر، لكن تحقيق ذلك الأمر لم يكن سهلا في ظل وجود فلسطيني قوي يمتلك إلى جانب الحجم البشري كفاءات ومهارات عسكرية. وفي إثر انتفاضة ٦ شباط، عملت حركة أمل على فرض سيطرتها على مخيمات صور وبيروت على وجه التحديد، وأخذت تحد من حركة المقاتلين الفلسطينيين الذين انتدبتهم فصائلهم لمساعدتها.[١٨]

وفي المخيمات، وخاصة مخيمات بيروت، تصرف مقاتلو الحركة بطريقة هدفت إلى إخضاع اللاجئين وهدر كرامتهم، الأمر الذي أوجد حالة من الاحتقان أدت في مساء ١٨ أيار ١٩٨٥ إلى اندلاع حرب دامت خمس سنوات وعرفت بـــ "حرب المخيمات".

وفشلت جميع المساعي التي بذلتها الفصائل الفلسطينية، والوساطة العربية، وخاصة الجزائرية والإسلامية التي رعتها حكومة الجمهورية الإسلامية في

---

[١٨] في اكثر من مرة قام مقاتلو الحركة على خطوط التماس خلال العام ١٩٨٤ بتجريد المقاتلين الفلسطينيين من أسلحتهم وإهانتهم، مع العلم بأنه لولا وجود المقاتلين الفلسطينيين لما كان بإمكان مقاتلي الحركة مواجهة "القوات اللبنانية".

إيران، إلى جانب العديد من رجال الدين الذين جاءوا من إيران خصيصا لهذه الغاية؛ إذ لم تستطع إقناع نبيه بري بوقف حصار مليشيا حركة أمل لمخيمات الرشيدية في صور وعين الحلوة في صيدا وشاتيلا وبرج البراجنة في بيروت، هذا إلى جانب استباحة أموال وممتلكات ودماء الفلسطينيين في المخيمات وفي جميع المناطق وأحياء المدن التي كانت خاضعة لسيطرة هذه المليشيا،[١٩] وقد لحقت بالفلسطينيين الخسائر التالية:

١- مقتل عدة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين، معظمهم من الأطفال والنساء والمسنين الأبرياء، إضافة إلى مئات الشباب الذين إختُطفوا على الطرقات وما زالوا مفقودين حتى اليوم.[٢٠] وبلغت سادية القتلة أن رموا بشاب فلسطيني واحد على الأقل من الطبقة الأخيرة لـ "برج المر" الذي يزيد ارتفاعه عن ٤٢ طبقة في وسط بيروت، حيث كانت مليشيا أمل قد أقامت مركزا للتحقيق مع الفلسطينيين المعتقلين قبل قتلهم أو مبادلتهم بعناصر لهما كانوا يستسلمون للمقاتلين الفلسطينيين في المعارك.

٢- تدمير خمسة مخيمات في محيط مدينة بيروت واثنين في منطقة صور.

---

[١٩] أحد المقربين من داود داود ، مسؤول حركة أمل في الجنوب، أكد أن الثقة المفرطة في الذات حالت دون تعقله قبل أن تسحق قواته على أبواب تلك المخيمات. ويؤكد ذلك بسرده الواقعة التالية: بعد اندلاع معركة شاتيلا مساء ١٨ أيار ١٩٨٥، إثر رفض أبناء مخيم شاتيلا تسليم فلسطيني متهم بمحاولة اغتيال مسؤول محلي في حركة أمل، أرسل داود داود مسلحيه لمحاصرة مخيم الرشيدية، وتوجه صباح اليوم التالي إلى الشاطئ بالقرب من المخيم حيث انتظر هناك أن يأتي أبناء المخيم ليلقوا أسلحتهم عند قدميه مستسلمين. يضيف المصدر أنه وبعد انقضاء ساعات الإنذار، بقي داود داود منتظرا إلى أن ألهبت الشمس رأسه بحرارتها وأشعتها الحارقة فغادر خائبا ولم يتمكن من دخول المخيم لا حربا ولا سلما وأحرق في وقت لاحق داخل سيارته بقذيفة صاروخية أطلقت عليه عند مدخل بيروت الجنوبي.

[٢٠] روى شاهد عيان لبناني من آل سلامة كيف كان عناصر الحواجز الطيارة التي تضعها مليشيا حركة أمل على طريق كورنيش المزرعة تنزل الرجال الفلسطينيين من السيارات أو توقف المارين بطريق الصدفة أو المتوجهين إلى أعمالهم، وتأمرهم بالسير كالحيوانات على أربع قبل أن تنظم لهم عمليات إعدام كما في الأفلام السينمائية، ويضيف الشاهد، الذي عمل في إحدى المنظمات الفلسطينية زمنا طويلا،قائلا: لم استطع أن احتمل المشهد المتكرر فتقدمت بطلب إجازة من رب عملي وتوجهت إلى مدينة صيدا حيث بقيت هناك حتى نهاية الحرب الأولى.

٣- تدمير ٩٠ % من مخيمات شاتيلا وبرج البراجنة والرشيدية، ومصادرة شقق وممتلكات مئات العائلات التي كانت تقيم في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، وحارة صيدا وغيرهما من الأحياء والمناطق.

٤- تهجير عشرات آلاف العائلات من المخيمات وأحياء المدن وإبقاؤهم بلا مأوى.

٥- تعرض أحياء مخيم عين الحلوة للقصف، وكذلك تعرض مخيمات مدينة صور ومنها البص والبرج الشمالي للحصار بحيث أصبحت المخيمات أقرب إلى معسكرات النازية.

٦- لجوء عشرات آلاف اللاجئين إلى البلدان الأوروبية الاسكندنافية، وخاصة الدانمارك والسويد.

٧- تحول مئات الأبرياء، وخاصة الأطفال، إلى معاقين بعد تعرضهم لإصابات خلال الحصار والحرب.

لقد داست هذه الحرب الهمجية على كل القيم والحدود، وامتدت أيدي مرتكبيها لتطال العاملين في المنظمات الإنسانية التي كانت تسعى لتقديم خدماتها للمخيمات أو للفلسطينيين بشكل عام، فإلى جانب اغتيال نبيلة برير، مديرة البرنامج الفلسطيني في صندوق منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف)، قتل العديد من موظفي الوكالة من الفلسطينيين على أيدي مسلحين في المناطق التي كانت خاضعة لمليشيا حركة أمل. واستولى هؤلاء المسلحون على الكثير من قوافل المساعدات التي كانت ترسلها الوكالة إلى المخيمات.

صمود المخيمات المحاصرة والمهجرين من اللاجئين عززه الموقف الإنساني المشرف لفئات واسعة من اللبنانيين والكثير من القيادات الحزبية والسياسية والدينية، ويعتبر الدور الذي لعبته قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي مشرفا إذ جعلت مناطق نفوذها في بيروت وخاصة حي وطى المصيطبة "محمية" إنسانية

وفرت الحماية الجسدية للمهجرين الفلسطينيين، كما شكلت قاعدة لانطلاق المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين إلى المخيمات المحاصرة لتدعيم صمودها.[٢١]

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ساهمت خطب الكثير من رجال الدين في المساجد ولا سيما خطبة مفتي الجمهورية اللبنانية الشهيد الشيخ حسن خالد في صلاة العيد في مسجد الإمام علي في منطقة الطريق الجديدة في بيروت، في وقف تلك الحرب.خلال هذه المرحلة، وبتاريخ ١٨ آذار ١٩٨٦، ألغى مجلس النواب اللبناني من طرف واحد وفي جلسة واحدة كلا من "اتفاق القاهرة" الفلسطيني – اللبناني (راجع ملحق الوثائق رقم٢) و"اتفاق ١٧ أيار" الإسرائيلي – اللبناني. واحتجاجاً على عملية الخلط أعلاه، والتي وضعت الفلسطينيين والإسرائيليين في موقع متساو، تغيب رئيس الحكومة رشيد كرامي وجميع نواب الطائفة السنية المسلمين عن حضور الجلسة أو المشاركة في التصويت.

على الصعيد الاقتصادي، شهدت حياة اللاجئين إنهيارا لم يسبق له مثيل، بعد أن أبقت المؤسسات الدولية، وخاصة الوكالة، خدماتها والعاملين فيها على حالهم، على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي سببها إنهيار سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي الذي ارتفع سعر صرفه من ٣,٤٥ ليرة إلى ما يزيد عن ٣٠٠٠ ليرة لكل دولار، الأمر الذي أدى إلى

---

[٢١] خلال الأيام الأخيرة لحرب المخيمات الأولى وفي الثلث الثاني من شهر حزيران ١٩٨٥، تحركت مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، وعلى رأسها القائد علي أبو طوق وفي مؤخرتها البطل اللبناني محمود الحريري وهم يرتدون ملابس ويضعون شارات مليشيا متوجهين إلى مخيم شاتيلا بعد أن أوهموا عناصر أمل التي تحاصر المخيم انهم جاءوا من البقاع لنجدتها ودخول المخيم،وعندما كاد أن ينكشف أمر الخطة، بعد أن كان اكثر من نصف القوة قد دخل المخيم وعمل عناصر أمل في الموقع المجاور على التدخل، أقنعهم محمود الحريري بلهجته اللبنانية بأنه من أمل، وتأكيدا لذلك عاد باتجاههم ليلقوا القبض عليه وبذلك حمى دخول جميع رفاقه سالمين إلى المخيم وهم محملون بالذخائر والعتاد.

إفلاس المدخرين الصغار وتلاشي الفئة المتوسطة أو الميسورة؛ خاصة بعد إفلاس بنك واحد على الأقل. وتراجعت أجور العاملين إلى أدنى مستوى لها ولم تعد كافية لثمن الخبز اليومي للعائلة في كثير من الحالات، بعد أن ارتفعت أسعار البضائع، وخاصة الاستهلاكية التي ربطت بالدولار، إلى معدلات جنونية.

المرحلة السادسة (١٩٩٠ – ١٩٩٨): كنتيجة لـ "اتفاق الطائف"، أعيد بناء مؤسسات الدولة اللبنانية على أسس جديدة بدأت معها إعادة البناء الشامل لكل من الحكومة والبلد، أو ما عرف بإعادة بناء "البشر والحجر". وقد بادر الفلسطينيون في المخيمات في العام ١٩٩١، وتنفيذا لبنود اتفاق الطائف مثلهم مثل الأحزاب والمليشيات اللبنانية، إلى تسليم أسلحتهم الثقيلة والمتوسطة إلى وحدات الجيش اللبناني التي كلفت بالأمر. خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٢، إستدعي الثري رفيق الحريري، الذي كان يقيم خارج البلاد والذي عمل لفترة من الزمن كمبعوث للملك فهد، ملك المملكة العربية السعودية التي رعت إجتماع أعضاء مجلس النواب الذين توصلوا إلى الإتفاق أعلاه، لتشكيل حكومة جديدة عرفت بحكومة "الوحدة الوطنية".

وكانت توجهات العهد والحكومة تجاه اللاجئين الفلسطينيين غير متجانسة، لقد كانت متناقضة بتعبير أدق، وكان من نتائجها مجموعة جديدة من إجراءات التضييق والحصار إضافة إلى التنكر للحقوق الإنسانية لهؤلاء والتي يمكن أن تلحظ من خلال التالي:

١- منع المهجرين من العودة إلى مخيماتهم المدمرة ومنع البناء في المخيمات القائمة: شهدت بداية هذه المرحلة سعي الحكومة لمعالجة معضلة التهجير التي اعتبرت واحدة من أعقد المعضلات التي أنتجتها الحرب الأهلية،

لما ارتكب خلالها من أعمال "تطهير" ديني وطائفي طال جميع المناطق والمدن اللبنانية، وكانت المخيمات والفلسطينيون أول ضحايا عمليات "التطهير" هذه.

وتمثل أحد أهم قرارات حكومة الحريري في إنشاء وزارة للمهجرين توفيرا لحق كل مهجر في العودة إلى مكان سكنه وفي استعادة جميع ممتلكاته المصادرة أو المحتلة من الغير، مع حق التعويض المالي ليتمكن من بناء أو إعادة ترميم منزله.

في العام ١٩٩١ بلغ عدد المهجرين الفلسطينيين[٢٢]، بحسب دراسة إحصائية أعدتها دائرة الإغاثة والشؤون الاجتماعية في الوكالة، ٣,٠٠٠ عائلة أو ١٩,٥٠٠ نسمة، منها ١,٦٧٥ عائلة أو ١٠,٨٨٧ نسمة في مدينة بيروت وحدها.[٢٣]

وقضت تشريعات الحكومة بشأن اللاجئين الفلسطينيين بأن يخلي هؤلاء (حالهم حال المهجرين اللبنانيين) ممتلكات الغير التي كانوا يشغلونها بغير وجه حق في حوالي ٢٥ مبنى في وسط بيروت وأحيائها الراقية، ولكن هل تمتع الفلسطينيون بنفس حقوق اللبنانيين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم في مخيماتهم وسواها من الأماكن الأخرى التي هجروا منها؟

من جهته، ولناحية الإخلاء والتعويض المالي المقدم من "الصندوق المركزي للمهجرين" عمل وزير المهجرين وليد جنبلاط على حل هذا الموضوع بمساواة الفلسطيني باللبناني ودون تمييز أو تفرقة، ولذلك تراوح التعويض المالي خلال

---

[٢٢] المعايير التي طبقتها الوكالة في تعريفها للمهجر الفلسطيني لم تأخذ بعين الاعتبار التهجير بمعناه الحرفي، أي كل من تعرض للتهجير وأجبر على مغادرة منزله الواقع في المخيم أو أحد أحياء المدن أو القرى أو البساتين مخلفا وراءه محتوياته وممتلكاته التي تعرضت للنهب أو الإحراق والتدمير على يد عناصر مسلحة.

[٢٣] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، دائرة الإغاثة والشؤون الاجتماعية، ١٩٩١ (إحصائية غير منشورة).

الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٥ بين ٢,٠٠٠ و ٧,٥٠٠ دولار أمريكي للعائلة الواحدة. ولم يكن هذا المبلغ كافيا، الأمر الذي دفع الوكالة للتحرك وبالتنسيق مع وزارة المهجرين في مسعى لإعادة بناء المخيمات المدمرة. وكانت المفاجأة حين أبلغت الحكومة الوكالة أن عودة اللاجئين إلى مخيماتهم المدمرة غير ممكنة وأن على الوكالة واللاجئين أن يجدوا حلا آخر[٢٤].

نتيجة للقرار الحكومي أعلاه، وبعد تعقد واستعصاء إخلاء المهجرين من وسط بيروت منتصف العام ١٩٩٣، حيث كانت تحرص الحكومة على إنجازها على وجه السرعة كأولوية ملحة، وبعد وصول محاولات إعادة إسكان المهجرين في المخيمات القائمة إلى طريق مسدود بسبب ضيق الرقعة الجغرافية، تقدم الوزير وليد جنبلاط، مدعوما من رئيس الحكومة رفيق الحريري بمشروعه لحل المشكلة الإنسانية للمهجرين والاكتظاظ السكاني في المخيمات، وخاصة بيروت. وقضى ذلك المشروع بمنح الوكالة قطعة أرض في إقليم الخروب (القريعة) لبناء مخيم عليها للمهجرين واللاجئين الفلسطينيين.

شنت الجهات المعادية للفلسطينيين داخل الحكومة وخارجها حملة على المشروع، باعتباره توطيناً للفلسطينيين، وخروجا على الدستور، وتهديداً لوحدة لبنان. وتشير المعطيات إلى أن تراجع رئيس الحكومة والوزير جنبلاط عن المشروع، كان مرده انحياز رئيس الجمهورية وتصدره معارضة المشروع. وبعد نقاشات حادة داخل الحكومة وحق النقض الذي وضعه بعض الوزراء، وكمخرج يحفظ ماء وجه رئيس الحكومة ووزير المهجرين، أحيل مشروع "القريعة" على لجنة وزارية خاصة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير

---

[٢٤] انظر جريدة "السفير" ، تاريخ ١٩٩٥/٧/١، بيروت، لبنان.

الداخلية ميشال المر، لكن المشروع ما زال في الأدراج حتى اللحظة[٢٥]. منذ النصف الثاني للعام ١٩٩أوقف مدير عام الوكالة ليونيل بريسون جميع مشاريع إعادة إسكان المهجرين الفلسطينيين، مؤكدا أنه أبلغ من ممثلي الحكومة بمنع البناء في المخيمات.[٢٦]

٢- **التضييق على عمل اللاجئين:** عملت حكومة الرئيس رفيق الحريري على تطبيق قرار وزير العمل عدنان مروة، الصادر في العام ١٩٨٣، والقاضي بمنع الأجانب من العمل في ٧٢ مهنة (راجع ملحق الوثائق رقم٣)، مع الإشارة إلى أن وزير العمل عبد الله الأمين حرص على تطبيق القرار بشكل حازم وصارم على الفلسطينيين دون سواهم من الأجانب. وذلك من خلال جولاته الميدانية على بعض المؤسسات، وخاصة محطات وقود وغسيل السيارات، وطرد الفلسطينيين العاملين فيها بشكل "غير قانوني" لأنهم لم يحصلوا على إذن عمل مسبق من وزارته. لاحقا، وبعد تشكيل حكومة الحريري الثانية، قام وزير العمل الجديد أسعد حردان بتحديث قرار سلفه بإصداره القرار رقم ٦٢١/١ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٨ (راجع ملحق الوثائق رقم٤).

لم يجد القرار طريقه إلى التطبيق العملي عندما تعلق الأمر باللاجئين الفلسطينيين المتقدمين الحصول على ترخيص عمل، وبقي عدد من الفلسطينيين الحاصلين على الترخيص أقل من ٤٠٠ شخص سنويا. أما شروط الحصول على الترخيص فقد بقيت في زمن حكومة الحريري على تعقيدها وصعوبتها (راجع ملحق الوثائق رقم ٥).

---

[٢٥] لمزيد من المعلومات، أنظر جريدة "السفير" بتاريخ ٢٦ و٣١ آب، وجريدة "النهار"،١ أيلول وجريدة "الديار"، ٢٨ آب ١٩٩٤، بيروت، لبنان .

[٢٦] كتبرير رسمي لوقفه برنامج إسكان المهجرين الفلسطينيين، ابلغ بريسون مسؤولي الفصائل الفلسطينية وممثلي اللجان الشعبية في المخيمات أن الأمر مرده قرار صادر عن الجهات الرسمية اللبنانية.

في العام ١٩٩٥، وفي إطار التضييق على أصحاب الكفاءات والمهارات العالية من الفلسطينيين قامت نقابة الأطباء اللبنانية برفع دعوى قضائية على أطباء فلسطينيين كانوا قد افتتحوا عياداتهم الخاصة في منطقة البقاع. ولدى مثول أحد هؤلاء أمام القاضي تحت قوس المحكمة في مدينة زحلة، طلب القاضي إلى الطبيب التعهد بإغلاق عيادته وعدم مزاولة المهنة، ولما سأل الطبيب القاضي بلهجة تطلب الرحمة والتسامح سائلاً: سيدي القاضي لقد قضيت ٧ سنوات من شبابي لأصبح طبيبا فهل تقبلون أن أعمل بائع خضار على عربة متجولة أو بسطة، هنا رد القاضي بلهجة حازمة وصارمة: من قال لك بأنه مسموح لك ممارسة هذه المهنة ؟

٣- **التضييق على حركة تنقل اللاجئين:** تواصل تقييد حرية تنقل اللاجئين خلال هذه المرحلة، سواء من وإلى المخيمات أو من وإلى خارج البلاد وذلك على النحو التالي:

أ- **داخل البلاد:** كما أشرنا في الفصل الأول، لم تقتصر عملية تقييد حركة اللاجئين من وإلى داخل المخيمات الرسمية، على إنتشار وحدات الجيش اللبناني حول المخيمات وإغلاق المنافذ والطرقات المؤدية إليها، والإبقاء على واحد أو أكثر من المداخل التي أقيمت عليها نقاط تفتيش صارمة وحازمة، والتي أدت وما زالت إلى ازدحام واختناق حركة السير عند مداخل المخيمات، حيث نقاط وحدات الجيش تقوم بالتدقيق في بطاقات المارة وتفتيش سياراتهم. وفي اكثر من مناسبة امتد خط السيارات على مدخل مخيم الرشيدية على سبيل المثال إلى عدة كيلومترات. أما الدخول ليلا إلى أحد هذه المخيمات، فهو أشبه بالانتقال بين دولة وأخرى، حيث يعمد العسكريون عند تلك النقاط إلى طلب وثائق التعريف بالمارة وآلياتها

وتدوّن أسماؤهم في سجلات خاصة، ولدى المغادرة تجري عملية مماثلة تدون فيها الأسماء وأرقام الآليات.

ب- المغادرة إلى الخارج والعودة إلى البلد: أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر منتصف أيلول ١٩٩٥، وإثر إقدام الحكومة الليبية على إنهاء عقود ما يزيد عن ١٥,٠٠٠ لاجئ فلسطيني كانوا يعملون على أراضيها، بينهم ٦,٠٠٠ شخص من المسجلين رسميا في لبنان، أوامره إلى موظفي "الأمن العام" على نقاط الحدود البرية والبحرية والجوية بمنع العائدين من دخول الأراضي اللبنانية.

وعلى الرغم من تأكيد وزير الخارجية فارس بويز أن جميع حملة وثائق السفر اللبنانية من الفلسطينيين سيسمح لهم بالدخول إلى الأراضي اللبنانية، إلا أن وزارة الداخلية وأجهزتها على الحدود لم تلتزم بذلك وأعادت جميع حملة وثائق السفر اللبنانية من الفلسطينيين الذين وصلوا إلى تلك النقاط على أعقابهم، وذلك في خرق فاضح لالتزامات الحكومة اللبنانية للأعراف والقوانين الدولية المتعارف عليها، وأمرت بمنع دخول أكثر من باخرة ركاب آتية من ليبيا وعلى متنها فلسطينيون من حملة وثائق سفر لبنانية رسمية وسارية المفعول.[٢٧]

بتاريخ ٢٣ أيلول، وحسما للجدل وحال الارتباك داخل الحكومة أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر، وبموافقة رئيس الحكومة قراره رقم ٤٧٨ (أنظر ملحق الوثائق رقم٧) الذي فرض بموجبه حصول الفلسطينيين حملة الوثائق اللبنانية، على موافقة جهاز "الأمن العام" كشرط لمغادرة ودخول البلد في كل مرة يرغب فيها الفلسطيني السفر إلى الخارج أو العودة إلى لبنان (محلق الوثائق رقم٨). لم يكن التبرير

---

[٢٧] انظر جريدتي "السفير"، بيروت تاريخ ٨ و٩ و١٢ و١٣ و١٤ ١٥ و١٦ أيلول ١٩٩٥، و"النهار"، تاريخ ٨ و١٥ أيلول ١٩٩٥، بيروت، لبنان.

الحكومي للقرار (تنظيم دخول وخروج الفلسطينيين من وإلى لبنان) أي أساس قانوني أو منطقي لسببين اثنين؛ **الأول**: أن وثائق السفر اللبنانية، وقبلها أعمال التسجيل الغير قانونية التي حصل على أثرها فلسطينيون وسواهم من العرب والأجانب على وثائق سفر مزيفة أو جوازات سفر مزورة، كانت من صلب أعمال وأنشطة مسؤولين وموظفين يحتلون مراكز في مؤسسات وأجهزة حكومية لبنانية مختصة مقابل مبالغ مالية تدفع عبر سماسرة وسطاء بحيث أن كل وثيقة أو معاملة أصبح لها سعر محدد.

والثاني: جعل قرار التأشيرة أو سمة الدخول إلى لبنان، وخاصة لأولئك القادمين من ليبيا، موضوع صفقات تجارية يحدد سعرها في بورصة السماسرة والوسطاء الذين كانوا يتحركون بحرية تامة داخل مراكز الجهاز الأمني المختص. (الأمن العام) وبتنسيق مع كبار موظفيه. وقد وصل سعر التأشيرة الواحدة للفلسطيني الراغب في العودة من ليبيا إلى ما يتراوح بين ٢٥٠٠ – ٥٠٠٠ دولا أمريكي للشخص الواحد، وبحسب العرض والطلب. ولم ينج الفلسطينيون المقيمون في لبنان من هذه المخالفات، وأصبح الحصولُ على سمة "خروج وعودة" من "الأمن العام" لا يتم إلا عبر السماسرة بحيث تراوح ثمن التأشيرة بين ١٠٠ ــ ٢٥٠ دولاراً أمريكياً للشخص الواحد، وكثيرا ما يعتمد سعر السمة على البلد الذي يرغب الفلسطيني في السفر إليه وعلى مدى الحاجة، إذ كانت الأسعار تصل إلى حدها الأعلى خلال فصل الصيف بالنسبة إلى الفلسطينيين العاملين في بلدان الخليج العربي أو بالنسبة إلى المقيمين في بلدان أوروبية لم يحصلوا على جنسيتها بعد[٢٨].

---

[٢٨] لمزيد من المعلومات أنظر جريدة "السفير" ، ١٦ أيلول ١٩٩٨، الصفحة ما قبل الأخيرة مقالة "صيف الفلسطينيين الحار أمام السلطات اللبنانية" للباحث الحالي .

ج- منع إدخال مواد البناء إلى المخيمات: اتسعت مطلع العام ١٩٩٧، إجراءات التضييق على سكان المخيمات الجنوبية، عندما شددت الوحدات العسكرية المرابطة حولها، ونقاط التفتيش عند مداخلها إجراءات التدقيق ومنع إدخال كل ما له علاقة أو يشتبه فيه على أنه من مكونات بناء أو تشييد المساكن، بدءا من الرمل والبحص والأسمنت مرورا بالسيراميك والبلاط والصفائح المعدنية والأسلاك الكهربائية، وصولا إلى المسامير وقضبان الستائر المعدنية. وصنفت في كثير من الحالات مواد لا علاقة لها بالبناء مطلقا على أنها مواد بناء ومنع أصحابها من إدخالها إلى المخيم. وفي أكثر من حالة، تعرض لاجئون للتوقيف والسجن لمحاولتهم إدخال هذه المواد إلى المخيم عبر ممرات جانبية.[٢٩]

د – تجنيس الفلسطينيين: شهد عهد الرئيس إلياس الهراوي أكبر عملية تجنيس للاجئين فلسطينيين منذ العام ١٩٥٨، وتمثل ذلك في إعطاء الجنسية اللبنانية لفلسطينيين من حوالي ٢٤ قرية فلسطينية إدعت الحكومة أنها كانت لبنانية حتى العام ١٩٢٣ [٣٠]. اكثر من ذلك، فإن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين من القرى والمدن البعيدة عن الحدود التي لا ادعاءات لبنانية بشأنها حصلوا على الجنسية اللبنانية ضمن الفئة التي صنفت تحت فئة "مكتوم". وفي عملية التجنيس الأولى في العام ١٩٩٤، حصل ما يقارب ١٧,٠٠٠ نسمة على الجنسية[٣١]. في حين أن

---

[٢٩] في صيف العام ١٩٩٨، أخبر أبو لحمد، الرجل الستيني من مخيم برج الشمالي، الباحث الحالي أنه وأثناء عودته من العمل في البساتين المجاورة للمخيم، أوقفته دورية من الجيش بعد أن عثرت على كيس إسمنت في أحد البساتين على مقربة من المخيم وحققت معه قبل أن تتأكد من أنه عائد من عمله ولا علاقة له بما وجدته الدورية.

[٣٠] بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية تنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٢٥ ، وقيام فريق الأمم المتحدة بترسيم الحدود اللبنانية أو ما عرف لاحقا بالخط الأزرق، لم تعتبر الحكومة أو أي جهة حزبية لبنانية القرى الفلسطينية الـ ٢٤ التي منح سكانها الجنسية اللبنانية موضوع نزاع مع الحكومة الإسرائيلية وحصر النزاع بمزارع شبعا فقط.

[٣١] جريدة "النهار"، ٢٢ حزيران ١٩٩٤، بيروت، لبنان.

عدد الفلسطينيين الذين شملهم المرسوم " الملحق" الذي رفع إلى الرئاسة الأولى ولم يوقعه رئيس الجمهورية في العام ١٩٩٨ بلغ ١٢,٠٠٠ فلسطيني[٣٢]. اللافت للنظر أن أبناء بعض القرى الفلسطينية الأقرب إلى الحدود اللبنانية لم تدرج أسماؤهم ضمن لوائح المجنسين على الرغم من أن بعض المختصين يؤكدون أن تلك القرى لبنانية.[٣٣]

استنتاجا يمكن القول إن معاناة الفلسطينيين خلال هذه المرحلة كان مردها موقف رئيس الجمهورية، الياس الهراوي. وهو موقف عززته طريقة الحكم والعلاقة القائمة بين الرئاسات الثلاث والمرتكزة على التوافق والإجماع وحق النقض (الفيتو) لكل منها في حال الاختلاف، أي ما عرف بنظام "الترويكا" الذي جعل رئاسة الحكومة مثلا تتجنب مواجهة رئيس البلاد في مواضيع تتعلق باللاجئين الفلسطينيين، كما جرى في مشروع "القريعة" المشار إليه آنفا.

المرحلة السابعة: وتمتد من النصف الثاني للعام ١٩٩٨ حتى اليوم: بدأت هذه المرحلة مع انتخاب قائد الجيش السابق إميل لحود لرئاسة الجمهورية. يُشهد للرئيس لحود منذ أن كان في قيادة الجيش مواقفه الإنسانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، فللمرة الأولى في تاريخ المؤسسة العسكرية في لبنان، حصل الفلسطينيون على نفس المعاملة التي يلقاها اللبناني من قبل المؤسسة العسكرية. وفي هذا الصدد يمكن التأكيد بأن الرئيس لحود هو رئيس الجمهورية الأول الذي كانت له توجهات مفعمة بالإنسانية نحو الفلسطينيين بعد الرئيس السابق بشارة الخوري كما سبق وأسلفنا.

بينت السنوات الأولى من عهد الرئيس لحود تناقضات النظام السياسي اللبناني، كما أنها كشفت حقيقية مواقف كل من رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة

---

[٣٢] جريدة "النهار" ، ٣١ آب ، بيروت، لبنان.١٩٩٨.

[٣٣] لمزيد من المعلومات أنظر جريدة "السفير"، تاريخ ٢٨ آذار ٢٠٠٠، بيروت ، لبنان .

تجاه الفلسطينيين في لبنان. وعبر هذا التناقض عن نفسه في فترتين الأولى إيجابية والثانية سلبية.

الإيجابية بدأت مع تكليف الرئيس د. سليم الحص لرئاسة الحكومة (النصف الثاني للعام ١٩٩٨ – النصف الثاني للعام ٢٠٠٠). بشكل عام بدأ العهد مسيرته بإلغاء نظام "الترويكا" وباشر عملية إصلاح إداري شامل لعمل مؤسسات الدولة، كان من ضمنها محاكمة وسجن العديد من كبار المسؤولين في الحكومة والعهد السابق بتهم الفساد وسوء استخدام السلطة والتي كان وزير النفط السابق أحد أبرز ضحاياها. كان لا بد للوضع العام أن يترك أثره على توجهات العهد وطريقة تعامله مع اللاجئين الفلسطينيين، ويسجل للعهد على هذا الصعيد الإنجازات التالية:

١- **إلغاء العمل بنظام سمة الدخول والخروج:** بتاريخ ١٢ كانون الثاني صدر قرار لم يعرف مصدره قضى بإلغاء العمل بنظام سمة الدخول والخروج (التأشيرة) للفلسطينيين من حملة الوثائق اللبنانية. وعلى الرغم من أن جدلا دار بين مكتب رئيس الحكومة وقيادة "مديرية الأمن العام"، إلا أن الأول أصدر بيانا جاء فيه: "نتيجة للتشاور الذي تم بين رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ورئيس مجلس الوزراء – وزير الخارجية الدكتور سليم الحص، قررت المديرية العامة "للأمن العام" إعتبار وثائق السفر اللبنانية المعطاة للفلسطينيين المقيمين في لبنان بمثابة جوازات سفر والتعامل مع حامليها على هذا الأساس، ووفق ما هو حاصل مع حاملي جوازات السفر من اللبنانيين". وفي وقت لاحق من نفس التاريخ، جرى تداول بيان صادر عن قيادة

"الأمن العام" نفى بيان مكتب رئيس الحكومة.[٣٤] وبغض النظر عن حالة الجدل والأخذ والرد بين مختلف مراكز القرار جري تطبيق التوجه الجديد وتجميد قرار التأشيرة في الممارسة العملية من دون أي إلغاء رسمي لقرار وزير الداخلية رقم ٤٧٨ المشار إليه سابقا.

٢- **"حق العودة" يمنع التوطين:** في خطوة هي الأولى من نوعها في تاريخ لبنان الحديث، وخاصة ما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أقدم رئيس الجمهورية إميل لحود في خطابه أمام القمة الثامنة للفرنكوفونية في مونكتون - كندا في ٣ أيلول ١٩٩٩ على طرح توجهات العهد ورؤيته لشروط السلام العادل في المنطقة الذي لن يتحقق بدون ضمان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.[٣٥] وأهمية هذا الطرح، وما تلاه من التوجهات الجديدة المترتبة عليه، تتمثل في أنها أوقفت موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على رجليه بعد أن بقي ما يقارب النصف قرن من الزمن يقف مقلوبا على رأسه، وجعل رفض التوطين الذي نص عليه الدستور اللبناني اكثر واقعية.

٣- **بيان رئاسة الجمهورية بشأن اللاجئين الفلسطينيين:** في خطوة متناسقة مع توجهات العهد، صدر عن رئاسة الجمهورية بتاريخ الثامن من آذار العام ٢٠٠٠ البيان الذي أكد أن الحكومة اللبنانية تتمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وأنها لن تكون حارسا لقوات الاحتلال بعد انسحابها من الجنوب اللبناني ولن تمنع

---

[٣٤] لمزيد من المعلومات أنظر جريدة "السفير" ، تاريخ ١٩٩٩/١/١٣، بيروت، لبنان.
[٣٥] لمزيد من المعلومات أنظر جريدة "النهار"، تاريخ ٤ أيلول ١٩٩٩، بيروت، لبنان.

هؤلاء من محاربة إسرائيل، كما أنها لن تعمد إلى محاربتهم أو اقتحام مخيماتهم.[٣٦]

٤- **العلاقة مع السلطة الفلسطينية:** وجدت توجهات الرئيس لحود الجديدة ترجمتها العملية من خلال استقبال العديد من الشخصيات الرسمية الفلسطينية، بدءا من المسؤول عن ملف اللاجئين عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. د.أسعد عبد الرحمن، لأكثر من مرة، والتنسيق مع ممثلي الحكومة من خلال اللقاءات المتتالية مع الوزير عصام نعمان ومحاولة تشكيل لجنة مشتركة لبنانية – فلسطينية لمعالجة المتطلبات والحاجات المباشرة للاجئين الفلسطينيين في لبنان.[٣٧] في وقت لاحق، قام في نهاية آذار ومطلع نيسان العام ٢٠٠٠، وفي وقت واحد وزيران فلسطينيان بزيارة رسمية إلى لبنان وإجراء محادثات رسمية مع نظيرهما اللبنانيين. وأكثر من ذلك، سُمح للوزيرين الفلسطينيين بزيارة المخيمات الفلسطينية للاطلاع على المعاناة الحياتية للفلسطينيين.[٣٨]

هذه الخطوات الإيجابية والمتقدمة للعهد ممثلاً برئيس الجمهورية والحكومة لم تجد طريقها إلى التنفيذ أو التطبيق العملي في جميع مؤسسات وأجهزة الدولة ذات الصلة، وذلك لعدة أسباب؛ أبرزها صعوبة التخلص من التوجهات القديمة التي بقى رموزها في مناصبهم، هذا إضافة إلى الدور السلبي الذي مارسته

---

[٣٦] لمزيد من المعلومات أنظر جريدتي "النهار" و"السفير" ، تاريخ ٩ آذار ٢٠٠٠ ، بيروت، لبنان.

[٣٧] نتيجة لزياراته المتتالية إلى لبنان منذ مطلع العام ١٩٩٩ توصل أسعد عبد الرحمن ومعه الوزير عصام نعمان إلى تشكيل لجنة لبنانية – فلسطينية برئاسة المدير العام لمديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين لدى وزارة الداخلية اللبنانية، مهمتها معالجة الحاجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، لكن اللجنة لم تر النور.

[٣٨] لمزيد من المعلومات أنظر جريدة "السفير"، تاريخ ٢٠٠٠/٤/١ ،بيروت، لبنان.

فصائل المعارضة الفلسطينية التي تدخلت لعرقلة دور مؤسسات منظمة التحرير وهيئات السلطة الفلسطينية .[٣٩]

شكلت العقبات أعلاه الأرضية الصالحة للفترة السلبية التي عادت مع عودة رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة نهاية العام ٢٠٠٠. حيث أقر مجلس الوزراء بناءاً على اقتراح رئيس الحكومة في إجتماعه المنعقد نهاية شهر شباط ٢٠٠١، مشروع تعديل القانون المنفذ بالمرسوم ١١٦١٤ تاريخ ١٩٦٩/١/٤ المتعلق باكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان أي تملك الأجانب ورفعه إلى مجلس النواب لتشريعه. بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠١ شرع مجلس النواب القانون الجديد الذي أولت "المادة ١ الجديدة" و"المادة ٣ الجديدة" و"المادة ٥ الجديدة" منه بعد أن صيغت جميعها بطريقة منع بموجبهما الفلسطيني ليس فقط من التملك العقاري عن طريق الشراء بل وكذلك حرمانه من هذا الحق بالوراثة في حال كانت والدته لبنانية[٤٠] (أنظر المحلق رقم ١٣) . على الصعيد غير الرسمي والإعلامي منه على وجه الخصوص وخلال الفترتين أعلاه، بقي التحريض على الفلسطينيين متواصلاً بشكل منظم من قبل مسئولين حزبيين وطائفيين. ولا يفرق التحريض الذي بلغ في كثير من الحالات حد القدح والذم بين الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية. أكثر من ذلك فقد أصبحت "الفلسطينية" تهمة يلقى بها على كل لبناني يدافع عن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين[٤١].

---

[٣٩] لمزيد من المعلومات عن زيارة وفد لجنة المتابعة الفلسطينية إلى بيروت بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٩٩ ومقابلة رئيس الجمهورية الرئيس إميل لحود ، أنظر جريدة "السفير"، تاريخ ٢٤ نيسان ١٩٩٩، بيروت لبنان

[٤٠] لمزيد من المعلومات أنظر جريدة النهار، تاريخ ٦ نيسان ٢٠٠١ بيروت، لبنان.

[٤١] إثر تطرق مدير مؤسسة الدراسات الفلسطينية محمود سويد خلال شهر تشرين ثاني أثناء برنامج تلفزيوني (أنظر جريدة السفير ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٩) إلى المعاناة الحياتية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، رد محاوره المحامي كريم بقرادوني سبب ذلك إلى كونه فلسطيني حصل على الجنسية اللبنانية مؤخراً (مجنس). هذا مع العلم أن بقرادوني هو في الأصل لاجئ من ارمينا. قبل ذلك ولسبب مشابه طلب رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني الحكومة بطرد مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الأستاذ شفيق الحوت من

شكلت الحملة الإعلامية التي شنتها بعض الصحف اللبنانية، وخاصة جريدة "النهار" خلال النصف الثاني من آب وحتى تشرين الثاني من العام ١٩٩٩، والتي انشغل فيها الكتّاب الرئيسيين في الجريدة، بمثابة مقدمة لما أقدمت عليه مؤسسات الدولة لناحية إصدار حكم الإعدام الصادر بشكل مفاجئ بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٧ بحق أمين سر حركة فتح في لبنان، وتوقيف عدد من قيادات الحركة بتاريخ ١٤و٢٠٠٠/١/١٥، وتقديمهم للمحاكمة كدليل آخر على مساعي المتضررين من توجهات العهد.

بشكل عام، يمكن القول إن الخطوات الإيجابية التي كان قد بدأها الرئيس لحود، قد انقلبت إلى نقيضها مع عودة رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة، خصوصاً أن الاتجاهات والجهات التي لا مصلحة لها في وضع الوجود الفلسطيني في لبنان ولا العلاقة اللبنانية - الفلسطينية في إطارهما الصحيحين القائمين على وحدة المصير والأهداف المتمثلة في رفض التوطين، والتطبيق الأمين لقرارات الشرعية الدولية، ما زالت الأحقاد بوصلتها الوحيدة لتحديد الأشياء[٤٢].

بيروت على اعتبار أنه فلسطيني تجاوز حدود وظيفته وصلاحياته، هذا مع العلم بأن الحوت من عائلة لبنانية عريقة.

[٤٢] لمزيد من المعلومات أنظر رد "التيار الوطني" على البيان الرناسي. جريدة "النهار"، ٢٠٠٠/٣/١٠ بيروت ، لبنان.

مواقف متناقضة في الموضوع الفلسطيني

استنتاجاً، ساد الاختلاف وعدم الانسجام مواقف مختلف الاتجاهات والشخصيات، وكذلك أقوال وأفعال المسؤولين الحكوميين بشأن الموضوع الفلسطيني في لبنان، وخاصة في مرحلة ما بعد "إتفاق الطائف" وإطلاق ما سمي ورشة إعادة الإعمار ويظهر ذلك كله في ما يلي:

أ- **المواقف الرسمية:** تتمثل هذه في التصريحات التي أدلى بها مسؤولون حكوميون في الفترة التي تلت اتفاق الطائف منذ العام ١٩٩٢ على وجه التحديد والتي يمكن اختصارها على الشكل التالي:

- **الياس الهرواي، رئيس الجمهورية السابق:** على الرغم من أن زوجته فلسطينية الأصل فقد تجاهل الحاجات الحيوية الإنسانية للاجئين، في حين أن مواقفه اتسمت بالكراهية والحقد على الفلسطينيين، حيث حَملهم في اكثر من مناسبة، ومن دون ذكرهم، مسؤولية ما جرى للبنان خلال عقدي سبعينات وثمانينات القرن الماضي من خلال مقولة محببة إليه لازمت مناسباته العامة وتصريحاته: "حرب الآخرين على الأرض اللبنانية". في لقاء له مع طلاب الجامعة اللبنانية الأمريكية، قال الهراوي: "ثم نتحدث عن الفلسطينيين... هذا البلد الذي فتح ذراعيه للاجئين ثم تباهى ياسر عرفات بأنه حكم لبنان ١٥ عاما، وانه يريد تحرير القدس من جونية، هل هذا يجوز؟ نحن لا نستطيع أن نتحمل وجود ٤٠٠ ألف لاجئ على أرضنا، يرتكبون جرائم ويلجأون إلى المخيمات، "يقتلوني" أربعة قضاة ويلجأون إلى المخيم. وكيف نطلب إلى الأمم المتحدة دخول المخيمات، فلنعطهم إنذارا كما تعاملنا مع المليشيات ونتخذ الإجراءات اللازمة".[٤٣]

---

[٤٣] جريدة "النهار"، ١٣ نيسان ٢٠٠٠، بيروت، لبنان.

• **نبيه بري**، رئيس مجلس النواب: بعد تسلمه مذكرة من وفد فلسطيني (الملحق وثيقة رقم ١٠) واستماعه إلى مطالبهم بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٢ قال "موقفي معلن ومعروف بأنني مع إعطاء الشعب الفلسطيني في لبنان هذه الحقوق. وسجلوا ذلك لديكم عندما تصرحون للصحافة على لساني، باستثناء الجنسية والوظائف العامة. فرفضي للجنسية ينبع من التمسك بحق العودة لشعبنا الفلسطيني، ورفض الوظيفة العامة ينبع من معضلات التركيبة الطائفية اللبنانية... سوف ابلغ قيادة حركة أمل بأن يعلنوا في مواقفهم بشكل دائم علانية دعم مطالبكم بالحقوق المدنية والاجتماعية، خاصة بعد ما سمعته منكم من موقف رئيس الوزراء". وأضاف بري معلقا على ما سمعه من الوفد نقلا عن الرئيس الحريري قوله: " ما طرحه الحريري يمثل رأيه الخاص. لم يطرح أي شيء عن أوضاع الفلسطينيين في لبنان لا في مجلس الوزراء، ولا في المجلس النيابي. وما كان طرحه جنبلاط حول المهجرين الفلسطينيين فكان خلال تقديم عرض عام." (ملحق رقم ١١).

• **رفيق الحريري**، رئيس الحكومة: لدى استقباله لوفد من المخيمات الفلسطينية في العام ١٩٩٤ ، قال "أنا عندما أتناول موضوع التوطين، أرفض التجنيس ولكني مع إعطاء الحقوق المدنية والاجتماعية ومساواة الفلسطيني باللبناني، باستثناء الجنسية والوظائف العامة ولكن لا إمكانية الآن لإقرار الحقوق المدنية والاجتماعية لأسباب سياسية ومالية (الحقوق السياسية لي رأي آخر فيها) . والأسباب السياسية، أنه في ظل المفاوضات الحالية قد يفسر إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية بأنه توطين وتستفيد إسرائيل من ذلك، وأسباب مالية، أن الوضع الاقتصادي اللبناني لا يحتمل الآن إقرار الحقوق". وعندما سأل أحد أعضاء الوفد الحريري: يبدو أن المسألة طويلة الأمد،أجاب "لا، فيمكن إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية خلال هذا العام، وبعد وضوح المفاوضات. أنا مع إعطاء الفلسطينيين كامل حقوقهم باستثناء الجنسية" (ملحق رقم ١٢)

• **فارس بويز**، وزير الخارجية السابق[٤٤]: لدي استقباله في العام ١٩٩٥ وفد م.ت.ف. برئاسة رئيس الدائرة السياسية في المنظمة فاروق القدومي، نقل مصدر دبلوماسي لبناني شارك في المحادثات ما يلي: "كان البحث قد توقف، وتوقفنا عن تدوين المحضر، وأقفلنا الدفاتر ووضعنا الأقلام على الطاولة وهمّ المشاركون بالوقوف عندما طرح رئيس مكتب م.ت.ف. في بيروت شفيق الحوت – وليس القدومي – موضوع توسيع المخيمات، وما كاد يفرغ من طرح سؤاله الاستيضاحي حتى بادره الوزير بويز موضحا أن هذا الموضوع غير قابل إطلاقا للبحث والنقاش، هناك قرار سياسي متخذ على أرفع المستويات يقضي برفض الخوض بهذا الموضوع، ويمنع منعا باتا أي بناء أو توسيع في المخيمات نظرا لوجود محاذير كثيرة لا مجال الآن للخوض في تفاصيلها. وأضاف الوزير بويز: "هناك نواح إنسانية لا يمكن تجاهلها والدولة لا يمكن أن تتساهل بشأنها كترميم جدار مدرسة هدمته القذائف لدرء أمطار الشتاء عن التلاميذ، أو إصلاح قسطل مياه، أو ما شابه ذلك فإن هذه الأمور لا يمكن أن يصار إلى غض الطرف عنها ، أما ما يقال عن توسيع وإقامة أبنية جديدة أو ما شابه ذلك، فإن هذه الأمور مرفوضة وبقرار سياسي واضح وصريح ."[٤٥]

• **ميشال المر**، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير داخلية سابق[٤٦]: يصعب على الباحث المختص أن يجد للنائب والوزير ميشال المر كلاما مجردا من الإنفعالات والأمنيات الشخصية التي عبرت عن نفسها في قرارات هدفت إلى خنق الفلسطينيين والتي تطرقنا إليها سابقا.

---

[٤٤] متزوج من ابنة رئيس الجمهورية الأسبق الياس الهراوي.

[٤٥] جريدة "السفير"، مقالة بعنوان " توسيع المخيمات في لبنان مرفوض بقرار سياسي كبير"، ١٩٩٥/٩/٨، بيروت لبنان.

[٤٦] هو الوزير الوحيد الذي بقي في منصبه بعد انتخاب الرئيس لحود وتشكيل حكومة د. سليم الحص.و هو الوزير الوحيد في لبنان الذي تمكن من توريث وزارته لإبنه.

في أول يوم له في وزارة الداخلية، اجتمع المر إلى المدير العام لشؤون اللاجئين الفلسطينيين بالوكالة نايف حجار ثم صرح بعد الاجتماع " ... انتقلنا إلى إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين المعنية بأمور جميع الفلسطينيين الموجودين على الأرض اللبنانية والمرتبطة بوزارة الداخلية. وباستثناء أنهم يعملون وثائق قيد للمواليد، فكل المهمات المنوطة بهذه الإدارة لم يعمل فيها أي شيء، إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين متروكة وهي غير تابعة للدولة اللبنانية، تاركين جزءا منها لـــ "الاونروا" وجزءا لا يهتمون به بتاتا. فبدأت دراسة هذا الملف لأنه ملف دقيق جدا ويقتضي معالجته وتنظيمه ، لأن المخيمات لم تعد معسكرات ولن تبقى معسكرات. وفي كل الحالات حتى لو بوجود بعض الأسلحة، ستعود إلى وضعها المدني الطبيعي وتخضع للقانون اللبناني الذي يرعى إدارة شؤون اللاجئين..".[٤٧]

في أثناء زيارته للعاصمة الفرنسية باريس في العام ١٩٩٧، وبعد لقائه وزير الداخلية الفرنسية جان بيار شوفمان، صرح المر قائلا: "لقد أوضحت له الأمور على الساحة اللبنانية بصراحة من دون إخفاء أي شيء، وقلت أن لبنان ينعم بالأمن والاستقرار، وأن في لبنان أخطاراً عديدة وسأتكلم أولا في الأخطار: فالخطر الأول هو الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب...أما الوضع الأمني الثاني الذي تحدثت عنه خلال الاجتماع، فهو ناتج عن وجود ثلاثمائة ألف فلسطيني على أرض لبنان، منهم عشرون ألف مسلح داخل المخيمات، وكل من يفتعل مشكلة على الأرض اللبنانية يلجأ إلى المخيمات، وقوانا الأمنية لا يمكنها الدخول لملاحقته، ليس عن ضعف أو عجز بل لأن القرار الدولي يمنع عليها ذلك."[٤٨]

---

[٤٧] جريدة "النهار"، ٩ أيلول ١٩٩٤، بيروت، لبنان.
[٤٨] جريدة "النهار"، ١٩٩٧/٩/٢٦،بيروت، لبنان.

ب– مواقف مفكرين ومثقفين ورجال دين لبنانيين: على الرغم من أنه من الصعب حصر وتسجيل جميع هذه المواقف في هذا الفصل إلا أننا سنتوقف عند أهمها :

- **نسيب لحود**، عضو برلمان: في مقالة له بعنوان " في مواجهة التوطين: تعزيز سيادة لبنان وقيام دولة فلسطين" كتب لحود: "إذا ما صفت النوايا وأخرجنا هذا الملف من دائرة مزايدات السياسة اليومية وارتقينا إلى مستوى التحديات المستقبلية، نكتشف أن بين المصلحة اللبنانية العليا ومصلحة فلسطينيي الشتات قاعدة مشتركة واسعة. هذه القاعدة ذات محوريين: رفض التوطين والتجنيس واحترام دقيق لسيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها وصون الحقوق الاجتماعية والمدنية لفلسطينيي لبنان من منطلق احترام الكرامة الإنسانية والطابع المؤقت للإجراءات في المحور الأول، والنضال للوصول إلى الدولة الفلسطينية العتيدة والتمسك بحق العودة المجسد بالقرار ١٩٤ وبذراعه المؤسسي "الاونروا" ورفض تحويل قضية لاجئي الشتات إلى ملفات ثنائية في المحور الثاني."[٤٩]

- **طلال سلمان**، رئيس تحرير جريدة السفير: ردا على الحملات ضد الفلسطينيين في لبنان كتب سلمان في مقالة افتتاحية له في "السفير" متسائلا: "ما مناسبة هذا الكلام الذي يبدو وكأنه يجيء خارج السياق؟ مناسبته هذه الموجة "العنصرية" القاتلة التي عبرت عن نفسها بأكثر من لسان في لبنان، وأحيانا بمواقف رسمية أو شبه رسمية، إزاء بعض الفلسطينيين المطرودين من ليبيا، والذين يحملون وثائق سفر غير مزورة! فثمة من يكاد ينكر على هؤلاء حقهم، وقد طردوا طردا من حيث كانوا ينتجون ويعيلون أسرهم، في العودة

[٤٩] معلومات، "الفلسطينيون في لبنان" ، العدد ١٥، مصدر سابق، ص ٤.

إلى البلد الذي ولدوا فيه ولم يعرفوا غيره، والذين يحملون وثائق سفر رسمية منه تمنحهم – أقله!- فرصة الإقامة والحياة والموت فيه.[٥٠]

- **غسان تويني**، وزير سابق ومدير جريدة "النهار": في مقالة له تحت عنوان "... وللفلسطينيين أيضا استحقاق دستوري"! كتب تويني يقول: "وبعد ثم بعد ... إذا كان الأمر كذلك، فما هو المطلوب لبنانيا" ؟ أمور ثلاثة ليست كثيرة على حكم يريدنا أن نصدق انه راشد وقادر (ولو كان طروبا).

أولا: على الصعيد الأمني إخضاع المخيمات الفلسطينية والولاء للسيادة اللبنانية دون سواها، وفق بقايا "اتفاق القاهرة" (رزق الله على اتفاق القاهرة ومشتقاته، ألغيت كلها من غير أن تطبق!!!).وهذا معناه نزع أسلحة المخيمات كما نزعت أسلحة المليشيا وإقامة المخافر الأمنية والعسكرية اللبنانية (نعم العسكرية، فلأية مهمة هيأنا الجيش؟) حيث كان "الأمن الذاتي" قد تحول اغتيالات متبادلة وما إلى ذلك من أشكال الإرهاب لمجرد الإرهاب.

ثانيا: على الصعيد السياسي: مع احترام حق كل فلسطيني مقيم على الأرض اللبنانية في التعبير عن رأيه، إنما في حدود القانون اللبناني، منع كل التشكيلات الفلسطينية العاملة على نقل الصراعات الفلسطينية – الفلسطينية إلى الداخل اللبناني وتشجيع الراغبين في القيام بالنشاطات السياسية "العملية" على نقل هذا النشاط والانتقال معها إلى الداخل الفلسطيني،إنما من غير طرد أحد ولا الاعتداء على الحقوق التي يمنحها القانون اللبناني لغير اللبنانيين المقيمين على الأرض اللبنانية أو اللاجئين إليها".[٥١]

---

[٥٠] جريدة "السفير" ، ١٩٩٥/٩/٩ ،بيروت ، لبنان.

[٥١] جريدة "النهار" ١٩٩٥/١٠/٢ ، بيروت، لبنان.

• **رغيد الصلح**، باحث لبناني في جامعة أوكسفورد: في مقالة له تحت عنوان "هل لـ "الطائفة" الفلسطينية من حقوق كتب الصلح: "إن تطبيق السياسة المتشددة تجاه الفلسطينيين كان يختلط أحيانا بموقف بعض الفئات اللبنانية التي لم تكن تستسيغ فكرة عروبة لبنان. بيد أن أساس هذه السياسة كان يعود بالدرجة الأولى كما شرحه رئيس جمهورية لبناني سابق إلى محدودية الإمكانيات اللبنانية على الصعيدين الإداري والاقتصادي... المقارنة بين السياسة التي اتبعتها الدولة اللبنانية تجاه الفلسطينيين وتلك التي اتبعتها الدول الأخرى تجاههم والوقوف على بعض أسباب التشدد اللبناني في بعض المراحل السابقة تجاه الفلسطينيين، ضروريان كمقدمة لفهم السياسة التي يمكن أن تتبعها الدولة على الصعيد نفسه..... من هنا كان على اللبنانيين والعرب عموما الذين يهتمون بمستقبل لبنان وبمصير الفلسطينيين أن يساعدوا الدولة اللبنانية على اتباع سياسة جديدة تجاه الطائفة الفلسطينية في لبنان هذه السياسة تقوم على المبادئ التالية:

– للفلسطينيين المقيمين في لبنان حقوق المواطنين كافة باستثناء حق المشاركة في المؤسسات السياسية اللبنانية مثل حق الانتخاب والترشيح. هذا يعني أن يكون للفلسطيني في لبنان حق العمل والتنقل، وكذلك حرية ممارسة النشاط النقابي والسياسي والسلمي. وهذه الممارسة يمكن تنظيمها على نحو لا يمس السيادة اللبنانية ولا يتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي يؤمن بها اللبنانيون..."[٥٢]

• **خليل أبي نادر**، رئيس أساقفة بيروت للطائفة المارونية: في حديث إذاعي له، قال أبي نادر: "مشاكل لبنان أتت من الفلسطينيين وسلاحهم من اتفاقية القاهرة إلى ١٣ نيسان ١٩٧٥، وكل هذه الحرب المدمرة للبشر

---

[٥٢] "معلومات" العدد ١٥ مصدر سابق.

والحجر والوطن والسيادة والتجنيس اليوم والإسكان غدا، وبعده التوطين يعني التخلي النهائي عن فلسطين رافضا الإسكان والتوطين لمصلحة الفلسطينيين وكرامة وعزة لبنان وسيادته والعيش المشترك". وتابع مخاطبا السياسيين اللبنانيين: " خطيئتكم ستكون مميتة لفلسطين ولبنان. كفانا أخطاء وزعزعة وطن حبيب على قلوبنا. إن الإسكان للمهجر اللبناني قبل أي شيء ولإعادته إلى أرضه وبيته العائلة اللبنانية الواحدة. هذا ما نادى به الطائف. أين أنت يا طائف؟ .... في ليلة من دون قمر تم التجنيس دون مساواة ....." [٥٣]

- **جورج ناصيف، صحافي:** في مقالة له تحت عنوان "كلام صريح حول الوجود الفلسطيني في لبنان"، كتب ناصيف: " لقد قام لبنانيون (أحزابا وأفرادا) بنقد ذاتي لما أتت به أيديهم وأقلامهم خلال الحرب. أليس لدى الفلسطينيين ما يقولون؟.

– في اتجاه الدولة اللبنانية لمطالبتها ببسط سلطتها الأمنية داخل المخيمات الفلسطينية، على ما كان الأمر عليه قبل دخول العمل المسلح إلى لبنان. إن نزع الطابع المسلح عن الوجود الفلسطيني في لبنان، وتكريسه وجودا مدنيا وسياسيا وإعلاميا، أول مدخل لمصالحة من نوع آخر، مع جميع اللبنانيين. ونحن نعرف جيدا أن تنظيمات فلسطينية رئيسة لا تناهض مشروع الدولة المسؤولية الأمنية في المخيمات، نرى لزاما أن تبادر الدولة من جهتها إلى الإقلاع عن سياسة رفض المطالب الشرعية التي صاغها الوفد الفلسطيني الذي كان في بيروت قبل أيام:

---

[٥٣] جريدة "الديار" ٢٨ /٨/ ١٩٩٤،بيروت، لبنان.

١- إعادة فتح مكتب م.ت.ف. في بيروت من اجل تمثيل سياسي شرعي للفلسطينيين.

٢- توفير حقوق العمل للفلسطينيين في إطار القوانين اللبنانية.

٣- إيجاد حلول لمسألة توسيع المخيمات.

فهل نعود لنشرب، لبنانيين وفلسطينيين، من بئر نظيفة بعد سنوات من ورودنا الماء العكر؟.[٥٤]

• **كريم بقرادوني**، محام ونائب رئيس حزب الكتائب: من الناحية التاريخية شغل بقرادوني، ولأكثر من ثلاثة عقود واحدا من اكثر المناصب حساسية في حزب وجبهة لعبتا دورا محوريا ليس فقط في تأجيج العداء للفلسطينيين بل وإطلاق شرارة الحرب الأهلية اللبنانية. أثناء شهادته في كانون الأول ١٩٩٨ أمام المحكمة المخصصة لمحاكمة قائد القوات اللبنانية السابق سمير جعجع، المتهم بالعديد من الجرائم السياسية، إضافة إلى اتصاله بالعدو، جاءت أسئلة القاضي حنين وردود بقرادوني عليها كما يلي:

:القاضي حنين: هل تذكر متى استقال الرئيس كرامي؟

"**بقرادوني**: ٤ أو ٥ أيار ١٩٨٧.

"**حنين**: ذكرت في إفادتك أن وراء عملية الاغتيال حسب معلومات أجهزة الأمن لديكم، فلسطينيين ، نتيجة إلغاء اتفاقية القاهرة ، هل تذكر متى ألغيت هذه الاتفاقية؟

"**بقرادوني**: ٢١ أو ٢٠ أيار ١٩٨٧ .

"**حنين**: هل تذكر متى صدر القانون في الجريدة الرسمية؟

"**بقرادوني**: لا أذكر.

"**حنين**: بعد استقالة كرامي؟

---

[٥٤] جريد "النهار"، ١٩٩٥/٩/٢٦، بيروت ، لبنان.

"**بقرادوني:** نعم.

"**حنين** :هل تعرف عفيف خوري؟

"**بقرادوني:** كلا. والبحرية كانت تابعة للأركان ولا دخل له بجهاز الأمن؟

"**حنين:** بمن يرتبط جهاز الأركان؟

"**بقرادوني:** بقائد القوات اللبنانية.

"**حنين:** هل كان غسان توما في عداد الأشخاص الذين جمعوا المعلومات التي قالت إن الفلسطينيين كانوا وراء عملية الاغتيال؟

"**بقرادوني:** التحليل الذي ورد مجلس القيادة كان نتاج عمل مشترك لكل أجهزة المعلومات، أي جهاز الأمن وجهاز الاستخبارات الخارجية وجهاز الاستخبارات العسكرية. وقد وضعت هذه الأجهزة تقريرا موحدا.

"**حنين** : هل اقتنعت بأن الفلسطينيين كانوا وراء الجريمة؟

"**بقرادوني:** في السياق العام آنذاك كان المحور السياسي المتداول هو إلغاء اتفاق القاهرة. وانطلاقا من هذا الواقع الذي استمر من آذار حتى أيار، حين إقرار الإلغاء، اقتنعت خصوصا بأنهم وجهوا تهديدات علنية لكل المسؤولين اللبنانيين.

"**القاضي المعلم:** في تاريخ تفجير طوافة الرئيس كرامي هل كان يوجد في محيط حالات أو جوارها فلسطينيون يمكنهم تفجير الطوافة بواسطة ريموت كونترول؟

"**بقرادوني:** التقرير الذي وضع كان يوحي بأن المتفجرة كانت موضوعة في الأغراض التي أدخلت إلى الطوافة في طرابلس. والتقرير لم يوضح آنذاك الآلية التي تمت بها عملية الاغتيال، علما بأنه لم يكن هناك على الإطلاق أي قوى فلسطينية في حالات. وبالتالي فإن هذا العمل يكون عملية اختراق فلسطينية.

"**وتدخل الرئيس عضوم سائلا:** عقلانيا، هل يعتقد الشاهد انه لو وضعت المتفجرة ضمن الأغراض التي نقلت إلى الطوافة لكان الأمر اقتصر على الرئيس كرامي أم أدى إلى تفجير الطيارة بكاملها؟

"**بقرادوني:** الصحف في اليوم التالي أكدت أن الطوافة أنقذت بأعجوبة، وكنا كلنا مسرورين بأنه لم يذهب ضحايا اكثر في الطوافة.

"**عضوم:** بما أن الشاهد اطلع على الأعجوبة في الصحف، فلماذا لم يطلع على "السفير" وغيرها وقد أشارت إلى أن المتفجرة وضعت في الطوافة في أدما وأن جهاز الأمن هو المسؤول عن العملية، وقد أكد وزير العدل آنذاك (نبيه بري) هذا الأمر في تصريح نشرته "النهار" في ٤ حزيران" ؟[٥٥]

أظهرت وقائع الشهادة أنه جرى الزج بالفلسطينيين في هذا الموضوع بشكل منظم ومخطط للتغطية على المجرمين الحقيقيين[٥٦].

---

[٥٥] جريدة "السفير" ١٩٩٨/١١/١٢ بيروت، لبنان.

[٥٦] نفس المصدر السابق.

مظاهر التناقض في تصرفات الحكومة

مقارنة سريعة لكل من تصريحات الرسميين والمفكرين والمثقفين ورجال الدين اللبنانيين تؤدي بالمهتم إلى الخلاصة التالية :

أولا: معظم المسؤولين الرسميين، وحتى المفكرين، لا يمتلكون الحد الأدنى من المعرفة أو المعلومات الدقيقة عن معاناة واحتياجات الفلسطينيين بشكل عام، وسكان المخيمات بشكل خاص. إذ لم يقم أي من المسؤولين الحكوميين اللبنانيين بأي زيارة إلى مخيم من المخيمات. وينطبق الوضع عينه على أعضاء مجلس النواب (البرلمان) الذين بدأت اهتماماتهم بالمخيمات منذ العام ١٩٩٦ فقط بحثا عن أصوات انتخابية.

ثانيا: غياب الشفافية لدى نسبة معتبرة من الرسميين الحكوميين، وخاصة الوزراء وإخضاعهم العلاقة مع الفلسطينيين لمنطق يجافي أبسط القيم الإنسانية، في حين أن مسعى هؤلاء إلى إنتاج الأساليب القديمة وإعادة التاريخ إلى ما قبل العام ١٩٦٩ أثبتت عقمه ولن يؤدي الإصرار على فرضها إلا إلى نتائج عكسية.

ثالثا: أدى العاملان أعلاه إلى تشكيل لوبي معاد للفلسطينيين في لبنان تشكل نواته طائفيون من مختلف الفئات والمراكز، وكل ينفذ دوره من موقعه بدءا من دور العبادة مرورا بمراكز الأحزاب وصولا إلى مؤسسات الدولة وأجهزتها. وإلا كيف يمكن لرئيس الجمهورية أن يعرف أن هناك مجرمين يختبئون في المخيمات ولا يعرف أن هناك آلاف الشباب من حملة الشهادات الجامعية في الطب والهندسة، إضافة إلى عشرات آلاف آخرين ممن هم في مقتبل العمر، عاطلون عن العمل لا لسبب إلا لكونهم فلسطينيين تمنع عليهم القوانين اللبنانية حق العمل وحق الحياة. من الذي قدم معلومات مزيفة لرئيس وزراء يُشهَد له بالشفافية والاستقامة والإنسانية المفعمة تجعله يوافق على

مواصلة منع إدخال مواد البناء إلى المخيمات والإبقاء على حصارها، ورشاشات الوحدات العسكرية المرابطة على مدخل مخيم البص موجهة إلى صدور أطفال يرتعون في أزقة المخيم.

رابعاً: المقولات التي تروج عن المخيمات الفلسطينية من نمط "جزر أمنية" و"خارجة عن القانون" و"مراكز للمجرمين" لا أساس لها وتدحضها الوقائع التي تخفى على العهد والحكومة. في المقابل كيف، يحق للحكومة اللبنانية أن تخالف قرارات جامعة الدول العربية،و قبلها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد، وبشكل لا لبس فيه، أن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتصر على إغلاق "سفارة فلسطين" في بيروت والتي يفترض أن تتولى التنسيق مع مؤسسات الدولة في كل ما يتعلق بالفلسطينيين في لبنان؟

خامساً: بأي حق يسمح لصحف وجرائد تطبع وتصدر في بيروت بممارسة قدح وذم بحق الشعب الفلسطيني ورئيسه المنتخب بطريقة ديمقراطية. منذ متى أصبح الخارجون على م.ت.ف. يمثلون الفلسطينيين في بعض المخيمات، وتقوم أجهزة الدولة "بالتنسيق" معهم، من الذي أقنع رئيس الجمهورية إميل لحود، وهو في بداية عهده، باستقبال مناوئين لـــ م.ت.ف. لا صفة تمثيلية لهم. ثم من الذي أمر بحملة اعتقال مسئولي التنظيم الفلسطيني الأكبر في م.ت.ف. بعد أن تمكن وبالتنسيق مع الأجهزة اللبنانية المختصة، من ضبط الأوضاع الأمنية في مخيم عين الحلوة منذ النصف الثاني للعام ١٩٩٩، وإصدار حكم إعدام غيابي بحق المسؤول الأول لذلك التنظيم؟ سيل لا حصر له من الأسئلة بحاجة إلى إجابات من العهد والحكومة. وبقدر ما تراعى الموضوعية والدقة في الإجابة، يمكن إغلاق جميع النوافذ أمام الريح المسمومة، ويمنع التوطين ويتحقق حق العودة.

محتويات الفصل الثالث

منظمات الإغاثة الدولية والمحلية برامجها وخدماتها

أولاً: المنظمات الدولية ١٣٦

١- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين ١٣٧

- هيكليتها ١٣٨
- دورها ١٤٠

أ-مدخل تاريخي ١٤١

ب-برامج الإغاثة ١٤٣

- المرحلة الأولى ١٤٤
- المرحلة الثانية ١٤٩
- المرحلة الثالثة ١٥٢
- المرحلة الرابعة ١٥٤

ت-الأزمة المالية؛ الأسباب والنتائج ١٦٢

ث-مستقبل الوكالة ١٦٤

ج- الأونروا والسياسة ١٦٥

٢- صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ١٦٨

ثانياً: المنظمات المحلية ١٧٦

١- المؤسسات الفلسطينية ١٧٦

- جمعية الهلال الحمر الفلسطيني ١٧٩

٢- المنظمات اللبنانية غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني . ١٩٢

- لمحة تاريخية ١٩٢

- المنظمات غير الحكومية كما جاءت في دليل المنظمات الأهلية... ١٩٤
- واقع وحقيقة المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني١٩٨

١- انعدام التنسيق ١٩٩

٢- غياب التخصصية ٢٠٠

٣- التوزيع العفوي للمراكز والأنشطة ٢٠١

٤- التمويل الخارجي ٢٠٢

٥- عشوائية البرامج والخدمات ٢٠٢

٦- الولاية الأبدية ٢٠٣

٧- الإثراء غير المشروع واستغلال العاملين ٢٠٣

٨- تعميق الفقر والتخلف ٢٠٤

٩- التدخل في السياسة ٢٠٤

٣- اللجان الشعبية في المخيمات ٢١١

- المرحلة الأولى ٢١١
- المرحلة الثانية ٢١٣
- المرحلة الثالثة ٢١٤

الفصل الثالث
منظمات الإغاثة الدولية والمحلية برامجها وخدماتها

من الصعب بل ومن المستحيل، التعرف على مختلف جوانب معاناة اللاجئين الفلسطينيين اليومية، والمستمرة منذ ثلاث وخمسين عاما، بمعزل عن خدمات منظمات الإغاثة الدولية في الدرجة الرئيسية والمحلية في الدرجة الثانية. إن دور هذه المنظمات كان أقرب إلى الدور المنوط بمؤسسات الدولة الخدماتية (القطاع العام) وما زال، خصوصا وأن المؤسسات اللبنانية العامة وبناءاً على أوامر حكومية، تمنع خدماتها عن اللاجئين الفلسطينيين، بإستثناء وزارة التربية التي وفرت مدارسها وجامعاتها وبمعدلات لا تذكر قياساً إلى المقاعد الدراسية والتي بحاجة إليها للتعليم الفلسطينيين[1] .

تقسم منظمات الإغاثة وخدماتها من الناحية التاريخية لنشأتها ودورها إلى نوعين:

الأول: منظمات دولية؛ هي: جمعية الصليب الأحمر الدولي، منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، والتي توقفت أنشطتها المستقلة بحلول ١ أيار / مايو ١٩٥٠ بعد أن أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" الأونروا. في العام ١٩٩٢ أُنشأت "لجنة اللاجئين" المتعددة الأطراف المنبثقة عن مفاوضات مدريد الثنائية العربية – الإسرائيلية، كما أعيد خلال

---

[1] الحقيقة أن هذا الأمر إرتبط بالدور والموقف الشخصي للمسؤولين الحكوميين والمحليين خصوصا مدراء المدارس أو الأقسام في الجامعات والمعاهد خلال تسعينات القرن الماضي تمت إتفاقيات شفهية بين مسؤولين في "برنامج التعليم" في الاونروا ووزارة التربية اللبنانية، قضت بإستقبال أعداد من التلاميذ اللبنانيين في بعض مدارس الوكالة في بعض المناطق، مقابل إستقبال المدارس الرسمية تلاميذ فلسطينيين وبأعداد محددة.

النصف الأول من عقد التسعينات إحياء نشاط صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة/ اليونسيف.

الثاني:"المنظمات المحلية" وتقسم هذه بدورها إلى:

١- "المؤسسات الفلسطينية"؛ أسستها وتمولها اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. وهي: "مؤسسة صامد"، "مؤسسة أسر الشهداء"، "جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني"، و"إتحاد المرأة الفلسطينية".

٢- "المنظمات غير الحكومية اللبنانية العاملة في الوسط الفلسطيني، أو ما يعرف بـــ "الجمعيات الأهلية" وتقسم إلى:

أ – المنظمات (الجمعيات) المرخصة أي المسجلة لدى وزارة الداخلية؛ أو ما يعرف (علم وخبر) ويقارب عددها العشرين منظمة.

ب–المنظمات (الجمعيات) غير المرخصة؛ أي غير المسجلة لدى وزارة الداخلية (بدون علم وخبر) وتستمد قانونية وجودها من فتوى شرعية أو دعم حزبي أو شخصي ويقارب عددها العشرين منظمة أيضا.

أولا: المنظمات الدولية

مع وصول الموجة الأولى من اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان في الربع الأول للعام ١٩٤٨،أولت حكومة البلد المضيف، كما منظمات الأمم المتحدة المختصة، كل الاهتمام والرعاية لهؤلاء اللاجئين. وتتفق الوثائق التاريخية كلها على أن دور جمعية الصليب الأحمر الدولي كان رائداً، إذ لم تتوقف أعمالها عند إطعام وإيواء اللاجئين بل وتسجيلهم في قيود إعتبرت المصدر الأهم للوكالة الأونروا التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق.

أي مؤرخ لتاريخ اللجوء الفلسطيني في لبنان، لا يمكنه إلا أن يقدر جهود الخيرين من مواطني البلد المضيف وزعمائه، الذين سخّروا كل الإمكانيات المتوفرة من أجل تقديم مختلف أشكال الإغاثة المتعلقة بالمأكل والملبس وخدمات الصحة، وإسكان اللاجئين في المخيمات التي كانت قائمة للاجئين من غير الفلسطينيين وإنشاء معظم المخيمات الرسمية التي تتولى الوكالة حاليا الإشراف عليها.

بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٠٢ بتاريخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، أصبحت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى/الأونروا المنظمة الدولية الوحيدة المختصة والمسؤولة عن إغاثة وتشغيل اللاجئين، فنتج عن ذلك انسحاب جميع المنظمات الدولية بعد أن سلّمت مهامها للوكالة، وباتت تقدم بعض خدماتها للاجئين الفلسطينيين من خلال دوائر وأقسام الأونروا.
سيقتصر بحثنا على دراسة تجربة ودور كل من الأونروا لما له من أهمية استثنائية، هذا إلى جانب التوقف أمام أنشطة صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة/ اليونسيف التي شهدت عودة قوية إلى المخيمات الفلسطينية منذ النصف الأول لعقد تسعينات القرن الماضي.

١- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا[٢]

[٢] عمدنا في هذا الفصل إلى معالجة موضوع الأونروا بشكل عام لما له من أهمية، فأنشطة الاونروا في لبنان جزء لا يتجزأ من أنشطتها في الأقطار الخمسة. وسنكتفي هنا بإضافة بعض النماذج التي ميزت أداء مسؤولي الأونروا في لبنان لأسباب تتعلق بخصوصية الوضع المحلي، بعد أن استعرضنا أنشطة الأونروا وخدماتها في لبنان بشكل تفصيلي في الفصول السابقة.

- **هيكليتها:**

بتاريخ الأول من أيار / مايو ٢٠٠٠، أكملت الوكالة عامها الخمسين حيث صنفت إلى جانب كونها من أقدم منظمات الإغاثة الدولية، كأكبر منظمات الإغاثة الدولية في المنطقة العربية على الإطلاق، من حيث عدد المستفيدين من خدماتها، حيث بلغ عددهم مطلع الألفية الثالثة ٣,٦ مليون لاجئ فلسطيني، يتوزعون على خمس مناطق عمليات في أربعة بلدان عربية، هي الضفة الغربية، قطاع غزة، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية.

تتركز خدمات الوكالة منذ عقود عدة، في أربعة أنواع[٣] من الخدمات تقدمها ثلاثة برامج هي:الإغاثة والشؤون الاجتماعية، التعليم، الصحة، إضافة إلى عدد من أقسام الخدمات،كقسم الهندسة، الصيانة والمواصلات، ويقارب عدد مراكز الوكالة التعليمية والصحية والإدارية في مناطق العمليات الخمس ما يربو على ٢٠٠٠ مركز، بعضها مستأجر والبعض الأخر تعود ملكيته للوكالة.

أما ميزانيتها السنوية فقد بقيت حتى العام ١٩٩٢ مقسمة إلى عادية واستثنائية، فرضتها حالة عدم الاستقرار في كل من لبنان والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. وفي العام ١٩٩٣ أضافت الوكالة برنامج "دعم السلام" Peace Implementation Program/ PIP الذي بقيت ميزانيته مستقلة بسبب عدم ثباتها وتبنيها برامج تحسين البنية التحتية في مخيمات اللاجئين؛ إنشاء الأبنية مثل المراكز والعيادات الطبية، المدارس، المساكن وتقديم القروض المالية،

---

[٣] لم تنشأ الأونروا دائرة أو قسماً مستقلاً لـ "التشغيل" الذي إعتبر واحداً من صلب أعمال الإغاثة التي كلفت بها الوكالة .

لمشاريع "تحسين الدخل" أي المشاريع التي يُشاع أنها ذات أفق تنموي (تحقق اندماج اللاجئين في المجتمع المحلي). ويسجل أن برنامج "دعم السلام" استحدث لتطبق مفهوم "إعادة التأهيل" Rehabilitation[٤] الذي أوصت به "لجنة اللاجئين المتعددة الأطراف" التي أنشأت في موسكو عام ١٩٩٢.

بلغ عدد العاملين في الوكالة في جميع مناطق العمليات مطلع العام ٢٠٠١ ما يقارب ٢٢ ألف موظف. وتعتمد جميع برامج الوكالة في وظائفها "المحلية" "Local Staff" على الموظفين والعاملين من اللاجئين الفلسطينيين الذين وحسب إجراءات الوكالة لهم الأفضلية في التوظيف، على اعتبار أن التشغيل يشكل واحداً من أهم أهداف الوكالة منذ تأسيسها. هذا إضافة إلى موظفين من البلدان المضيفة والذين يصنفون في غالبيتهم الساحقة كموظفين محليين، في حين أن الوظائف "الدولية" "International Staff" محصورة بشكل رئيسي بموظفين غير عرب من بلدان الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة وكندا على وجه الخصوص، ويتولى هؤلاء وظائف الدرجة الأولى أي المدراء العاملين في المكتب الرئيسي"Head Quarter" ومدراء المكاتب الإقليمية ونوابهم ومدراء البرامج والأقسام الحيوية "Field & Programme Directors" مثل الإدارة والمالية، الأمن وغيرها.

يتمتع مفوض عام الوكالة، الذي يختاره الأمين العام للأمم المتحدة، بصلاحيات شبه مطلقة، بدءاً من اختيار طاقم الموظفين، مروراً بالاتصال بالدول المعنية لتأمين ميزانية الوكالة السنوية من خلال المساعدات والهبات المالية الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء، وصولاً إلى الإشراف المباشر على برامج

---

[٤] لمزيد من المعلومات أنظر الاونروا، التقرير السنوي، ١٩٩٥/١٩٩٦، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بدون تاريخ ومجهول مكان الإصدار، ص ١٨ - ٢٢

الخدمات، وعلى التنسيق مع حكومات الدول المضيفة. ويختار المفوض العام مدراء مناطق العمليات، كما مدراء "البرامج"[٥] ومساعديه، ويقدم المفوض العام تقريراً دورياً إلى إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوية، بعد موافقة اللجنة الاستشارية للوكالة والحكومة الإسرائيلية على التقرير بصيغته النهائية.

• دورها:

بعد تسلمها ولايتها ميدانياً في الأول من أيار/مايو ١٩٥٠، عملت رئاسة الوكالة على تحديد تعريف من هو اللاجئ[٦]، وتولت تنفيذه والعمل به لجان التحقيق التي شكلت لهذه الغاية وقامت على الأثر بإحصاء اللاجئين وتنظيم المعلومات في سجلات قيد خاصة قام بها، ولا يزال، "قسم التسجيل" التابع لـــ "برنامج الإغاثة والشؤون الإجتماعية"، كما يقوم بتنظيمها وتحديثها إلى جانب إصدار الوثائق الخاصة حسب حاجات اللاجئين[٧]. وللبحث في دور الوكالة وأهمية أعمالها بالنسبة لمجتمع اللاجئين لا بد من التوقف أمام العناوين الفرعية التالية:

أ – مدخل تاريخي.

ب – برامج الإغاثة: مراحلها وتأثّرها بالأحداث السياسية.

ت – الأزمة المالية، الأسباب والنتائج.

ث – مستقبل الوكالة.

ج– الأونروا والسياسة.

---

[٥] في العام ١٩٩٤ استبدلت رئاسة الوكالة لقب "ضابط" Officer والتي كانت تطلق على مدراء الدوائر والأقسام بـ الرئيس chief والدائرة Department بـ برنامج Programme على خدمات التعليم والصحة والإغاثة.

[٦] لمزيد من المعلومات عن مختلف التعريفات للاجئ الفلسطيني أنظر، سهيل الناطور، **أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان**، بيروت، دار التقدم العربي ١٩٩٣، ص ٤ – ٨.

[٧] تعتبر الوثائق التي يصدرها قسم التسجيل في الوكالة كما في حال "بطاقة التسجيل"، أي ما يعرف بـ "كرت الإعاشة" و"إخراج القيد" من الوثائق الضرورية التي يعرف بها اللاجئ الفلسطيني عن نفسه أمام السلطات اللبنانية المختصة، ولا يمكن للاجئ الفلسطيني في لبنان الحصول على وثيقة سفر من دون أن يتضمن طلبه هذه الوثائق.

أ- مدخل تاريخي

إن التفسير المتوفر لسبب إقتصار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ على أعمال الإغاثة المؤقتة للاجئين يرتبط بشكل وثيق بتوجهات وتوصيات لجنة التوفيق لفلسطين United Nations Congliation Commission For Palestine[٨] التي كانت قد أنشئت إستناداً إلى قرار الجمعية العام للأمم المتحدة رقم ٣/١٩٤ كي تستكمل مهام وسيط الأمم المتحدة السابق الكونت برنادوت الذي إغتالته عصابة صهيونية في فلسطين أثناء قيامه بمهمته كوسيط للأمم المتحدة. وكانت هذه اللجنة قد قامت بتشكيل بعثة المسح الاقتصادي The United Nations Economic Survey Mission التي تألفت من :

١- غوردن كلاب Gordon Clapp من الولايات المتحدة الأمريكية، رئيساً.
٢- ايريك لابون Eirik Labonne ، فرنسا، عضواً.
٣- السير ديسموند مورتن Sir Desmond Morton، المملكة المتحدة، عضواً.
٤- جميل غوكسن Djemil Gokcen ، تركيا، عضواً.

اتخذت البعثة التي عرفت لاحقا باسم رئيسها (لجنة كلاب) من بيروت مقراً لها، حيث استعانت بخبراء من الولايات المتحدة في مجالات العلوم الاجتماعية والتربة والمياه، ومختصين في مجال الاستشراق. لم تقتصر مهمة البعثة على البحث في السبل والوسائل لتأمين دمج اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة حيث هم، بل ذهبت طموحاتها أبعد من ذلك حيث أفضت زياراتها وجولاتها الميدانية في بلدان المنطقة إلى دراسات إقتصادية معمقة تقدمت على أثرها باقتراحات محددة لمشاريع تنموية في الزراعة والبنية التحتية.

---

[٨] تشكلت اللجنة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا.

سعى رئيس البعثة إلى ترويج أفكاره ومشاريعه من خلال مقابلته العديد من الرؤساء والملوك العرب، أمثال نوري السعيد في العراق، الملك عبد الله في فلسطين (القدس)، الملك بن سعود في جدة، وسري باشا في القاهرة وغيرهم من الزعماء السياسيين في لبنان وسوريا. وقد اشترطت بعثة المسح تمويل وتنفيذ برامجها التي اقترحتها على البلدان العربية ولو بشكل غير معلن قبول الحكومات المعنية في البلدان المضيفة تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في تلك المشاريع.

وكانت التوصية الرئيسة والأهم التي خلصت إليها اللجنة، كما جاء في تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، هي "أن دمج Integration اللاجئين الفلسطينيين في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى، إما بإعادتهم Repatriation أو توطينهم Resettlement أمر حيوي من أجل الوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية غير متوفرة، ومن أجل تحقيق جو من الاستقرار والسلام في المنطقة"[٩].

وتحولت توصيات بعثة المسح الاقتصادي إلى المحور والأساس النظري الذي استندت إليه حيثيات قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ الذي يقول في مقدمته "**قد بحثت** بتقدير التقرير المؤقت لبعثة الأمم المتحدة لإجراء المسح الاقتصادي للشرق الأوسط وتقرير الأمين العام عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين"[١٠].

---

[٩] Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency For Palestinian Refugees in The Near East, General Assembly, Official Records: Sixth Session, Supplement No. ١٦ (A/١٩٠٥), Paris, ١٩٥١, p٢٠.

[١٠] قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٧٢ ، جمع وتصنيف سامي مسلم، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وأبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات أبو ظبي)، بدون تاريخ، ص ١٨ – ١٩.

أما توصيات بعثة المسح الاقتصادي (لجنة كلاب) فقد تحولت إلى برامج عمل لرئاسة الوكالة شملت إلى جانب أعمال الإغاثة، تشغيل اللاجئين بتأمين فرص عمل لهم في الأونروا وفي البلدان المضيفة من خلال برامج استصلاح الأراضي ومشاريع البنية التحتية التي أوصت بها البعثة وموّلتها البلدان الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص. هذا إضافة إلى برنامج تسهيل هجرة اللاجئين إلى بلدان عربية وأوروبية أو أمريكية. أما برنامج الدعم الذاتي "Self Support Project" فكان من البرامج التي أولتها رئاسة الوكالة الأفضلية خلال السنوات الأولى التي تلت بدء أعمالها[١١].

لتحقيق هذه الأهداف، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة الاستشارية The Advisory Commission Of The United Nations Relief And Works Agency For Palestinian Refugees In The Near East تنفيذا للمادة الثامنة من قرار إنشاء الوكالة من ممثلي كل من: فرنسا، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية مع تفويض هذه اللجنة إضافة ما لا يزيد على ثلاثة أعضاء إضافيين من الحكومات المساهمة بمثابة الوصي والمراقب على أعمال المدير العام للوكالة.[١٢]

ب – برامج الإغاثة: مراحلها وتأثرها بالأحداث السياسية

ارتبطت برامج الإغاثة بدورها بولاية الوكالة التي حددت في قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ بسنة واحدة، بدءا من ١ كانون الثاني/ يناير إلى ٣١ كانون

---

[١١] يستعرض المدير العام للوكالة في تقريره للعام ١٩٥١ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة برامج إستصلاح الأراضي والهجرة بشيء من التفصيل، حيث يلاحظ أن برامج الإغاثة المباشرة جاءت في المرتبة الثانية والأقل أهمية بالنسبة للمدير العام، لمزيد من المعلومات أنظر وثائق الأمم المتحدة للعام ١٩٥١ رقم ١٩ (A/١٤٥١/Rev. ١) ، ص ١٣– ١٩ والوثائق رقم ١٣ (A/٢١٧١) نيويورك،١٩٥١ ص ٦٣ –٦٥ .

[١٢] المصدر السابق نفسه، المادتين ٨ و٢٢ من نص القرار.

الأول/ديسمبر ١٩٥٠، ثم تتالت قرارات الجمعية العامة التمديد لولاية الوكالة وبمعدل مرة واحدة كل ثلاثة أعوام حتى العام ١٩٩٥، حيث وضعت "خطة المرحلة الانتقالية" وحددت المتطلبات المالية للوكالة من ١٩٩٥ - ١٩٩٩. ولقراءة أعمال الإغاثة في سياقها التاريخي يمكن تقسيم برامج الوكالة على الشكل التالي:

المرحلة الأولى: من العام ١٩٥٠ - ١٩٥٦: تركزت أعمال الوكالة خلال هذه الفترة على برامج دمج اللاجئين في مجتمعات البلدان المضيفة، فخلال السنة الأولى لولايتها قسمت الجمعية العامة الأموال المتوافرة التي بلغت ٣٣,٧ مليون دولا أمريكي إلى ميزانيتين؛ واحدة لأعمال "الإغاثة المباشرة" وبلغت قيمتها ٢٠,٢ مليون دولار والثانية لـــ "برامج الأعمال" وبلغت ١٣,٥ مليون دولار؛ يلاحظ أن ٤٠,٥ % من إجمالي الموازنة خصصت لـــ "برامج الأعمال" التي خصصت بدورها لمشاريع تنموية في البلدان المضيفة مثل بناء الطرق، إستصلاح الأراضي، وتطوير الأنهر، كما في حال "مشروع الليطاني" في لبنان.

في وصفه لهذه المرحلة كتب مدير عام الوكالة هاورد كينيدي HOWARD KENNEDY " حدد التقرير النهائي لبعثة المسح الاقتصادي عدداً معتبراً من مشاريع الأعمال في بلدان الشرق الأوسط، وحددت جدولاً زمنياً لانتقال Transference اللاجئين من الإغاثة إلى الأعمال"[١٣]. وأكد كينيدي أن المساعدة التقنية المرتبطة بالمشاريع المختلفة ساهمت بشكل إيجابي في توجيه الرسميين كما في مختلف الحكومات كذلك بالنسبة لأولئك العاملين في الوكالة.

---

[١٣] Assistance to Palestine Refugees, Interim, Report of the Director of the United Nations relief and works Agency for Palestine Refugees in the Near East, General Assembly, Official Records: Fifth Session No. ١٩ (١٤٥١/ rev.١), ١٩٥١, p ١٣.

إلى جانب هذه المشاريع التي نفذتها الوكالة في الدول التي تدفق إليها الفلسطينيون بحكم الموقع الجغرافي والتي كان هدفها الرئيسي إعادة تأهيل Rehabilitation اللاجئين في اقتصاديات تلك الدول كمقدمة ضرورية لوقف المساعدة الدولية، فإن الوكالة، وعملاً بتوجهات بعثة المسح،عملت على تسهيل هجرة الفلسطينيين إلى مختلف الدول الغربية والعربية على السواء، خصوصاً النفطية منها[١٤].

وخصَّ مدير عام الوكالة في تقريره السنوي عام ١٩٥٢ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة،الهجرة Migration بفقرة خاصة، أكد فيها أن سياسة تجريبية قد طبقت على هذا الصعيد حيث قدمت قروض للاجئين الذين تمكنوا من الحصول وبمبادرة فردية على وثائق سفر وتأشيرات دخول إلى بلدان أخرى، لكن نقص الأموال لديهم لناحية تأمين بطاقات السفر دفع الوكالة لتقديم قروض بلغت قيمة الواحد منها ٤٠٠ دولار أمريكي للراشدين و٢٠٠ دولار للقاصرين[١٥]. ويشير التقرير إلى أن ما يزيد على ١٠٠٠ شخص كانوا قد استفادوا من هذا البرنامج في العام نفسه قبل تجميده بناء على رغبة الحكومات المضيفة المعنية[١٦].

بالعودة إلى التجربة الميدانية وبخاصة لبرامج الإغاثة، يلاحظ أن الوكالة عملت خلال هذه المرحلة على اعتماد الحاجة "Needy person" كمعيار أساسي في تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني[١٧]. ولقد أولت رئاسة الوكالة خلال هذه

---

[١٤] تقرير المدير العام للوكالة إلى الجمعية العام للأمم المتحدة للعام ١٩٥٢ مصدر سابق ص ٦٣ ـ٦٤.

[١٥] تظهر تجربة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بأنه كان يحظر على اللاجئ الفلسطيني الحصول على وثيقة سفر قبل أن يحصل على إذن مسبق من الوكالة التي كان يبادر قسم التسجيل فيها إلى وقف إعاشته وكافة أشكال الإغاثة عنه وجميع أفراد أسرته.

[١٦] Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency in The Near East, General Assembly, Official records: Seventh Session, Supplement No: ١٣ (A/٢١٧١), New York, ١٩٥١ p ٦٣ - ٦٤ .

[١٧] لمزيد من المعلومات أنظر United Nations, General Assembly, assistance to Palestine Refugees, Interim Report of the director of the United Nations

المرحلة موضوع التسجيل أهمية قصوى، حيث بلغ عدد موظفي هذا القسم في لبنان وحده ٦٥ موظفاً تولوا التحقيق وتصنيف اللاجئين إلى فئات حسب الأوضاع الاقتصادية والمالية، كما مصادر الدخل، وهكذا فإن أولئك الميسورين منهم أو الذين تمكنوا من تأمين فرص عمل أو دخلٍ ما، صنفوا ضمن الفئة التي عرفت بـــ Not Registered والتي حرم حملتها من الحصول على خدمات الإغاثة وخاصة التموينية والصحية والسكنية. أما اللاجئ الذين صنف كمهاجرين فقد أوقفت مساعدات الإغاثة عنه وسجل تحت فئة "Frozen N"، أي "غير المسجلين المجمدين". بشكل عام صنف اللاجئ بحسب وضعه الاقتصادي أو دخله الشهري إلى سبع فئات.[١٨]

تعثرت خلال هذه المرحلة برامج الوكالة لإعادة تأهيل اللاجئين ودمجهم في المجتمعات المحلية لأسباب مالية وسياسية. فعلى الصعيد المالي كانت برامج التنمية الاقتصادية التي وضعتها بعثة المسح الاقتصادي بحاجة إلى موارد مالية كبيرة دون أن تكون مضمونة النتائج، فعلى سبيل المثال: إن توصية البعثة المتعلقة بالمشروع الزراعي كانت مكلفة جداً وتتطلب أموالا كثيرة، خصوصا أن إستصلاح الأراضي بحسب البعثة يجب أن يتم مناصفة بين مالكي الأراضي واللاجئين بمعدل Acre "أكري" (وحدة قياس تساوي٤,٨٤٠ ياردة مربعة أو نحو أربعة آلاف متر مربع)[١٩]. أما على الصعيد السياسي فقد شهدت المنطقة اكثر من زلزال سياسي بخاصة الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٢، ثم ثورة العراق في عام ١٩٥٨، وثورة لبنان في العام نفسه، وقد عَرضَت هذه الثورات، من وجهة النظر الغربية والأمريكية على وجه

Relief and works Agency in the Near East, Official Records: Fifth Session Supplements No. (A / ١٤٥١/Rev. ١), New York, ١٩٥١ p. ٦.

[١٨] لمزيد من المعلومات أنظر **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٨، (خريف ١٩٩٦)، ص ١٥٠ ، بيروت ، لبنان.

[١٩] لمزيد من المعلومات أنظر Assistance to Palestine Refugees, Ibid , p. ١٥

الخصوص استقرار المنطقة للخطر. بالانتقال إلى دور وأنشطة الوكالة يمكن القول أنها ركزت على التالي:

- **الإغاثة المباشرة وشملت :**

أ- **إنشاء المخيمات وإسكان اللاجئين:** بعد تسلم الوكالة للمخيمات التي كانت قد أنشأتها المنظمات الدولية التي سبقتها، عملت على إنشاء مخيمات جديدة لاستيعاب اللاجئين بالتنسيق مع حكومة الدولة المضيفة ومساعدة هؤلاء في بناء الأكواخ بعد أن أصبح العيش في الخيم أو "الشوادر" بتعبير أدق غير محتمل.

ب- **المساعدة التموينية:** خلال هذه المرحلة وُزعت المساعدات بأشكال عدة، يومية، شهرية وموسمية؛ شملت اليومية وجبات الحليب التي كانت توزع للعائلات حسب حجمها صباحاً وللأطفال في المدارس في أوقات الاستراحة الصباحية، كذلك تولت مراكز الوكالة تقديم وجبات الطعام الساخن مرة واحدة يوميا (وجبة الغداء) للاجئين الأشد فقرا ولأطفالهم. أما الشهرية فشملت الطحين، الحبوب والزيت أو الدهون والمعلبات، التي كان نصيب الفرد منها على الشكل التالي: طحين ١٠ كيلو غرام، حبوب ٦٠٠ غرام, سكر ٦٠٠ غرام، أرز ٥٠٠ غرام، دهون (Margarine) ١٥٠ غرام، زيت نباتي ٢٥٠ غرام وصابون ١٥٠ غرام. وخلال فصل الشتاء كان يضاف ٣٠٠ غ على حصة الحبوب و٥٠٠ غ عجوة. أما الموسمية فشملت البطانيات والملابس والكاز (الكيروسين) الذي كان يستخدم للتدفئة[٢٠].

---

[٢٠] Annual Report of The Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine refugees in the Near East, ١ July ١٩٦٠- ٣٠ June ١٩٦١, General Assembly, Official Records: Sixteenth session, Supplement No. ١٤ (A/٤٨٦١), New York, P ١٧.

ج- **التعليم المدرسي والمهني:** بدأ هذا البرنامج بتأمين مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط إضافة إلى التأهيل المهني منذ العام ١٩٥٠ ، وارتفع عدد تلامذة مدارس الوكالة في مناطق عملياتها الخمس من ١٢٢،٤٢ في العام الدراسي ١٩٥٠/١٩٥١ إلى ٨٤٤،٣٤٥ تلميذا في المرحلتين أعلاه في العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨، في حين أخضع التدريب المهني للتقلبات[٢١].

د- **الصحة البيئية والوقائية:** قدمت هذه الخدمات بشكل مباشر لسكان المخيمات الرسمية من خلال المراكز التي أنشئت في داخلها، ويمكن القول إن الأطفال كانوا من اكثر المستفيدين من هذه الخدمات، وخصوصا لناحية التلقيح من الأمراض التقليدية والمعدية، ويلاحظ أن الإهتمام بالأطفال كان يتم من خلال الزيارات المنزلية من قبل الموظفين المختصين في قسم الصحة وقتذاك.

هـ- **التشغيل والهجرة:** عمد هذا البرنامج إلى تأمين فرص عمل للاجئين في الوكالة نفسها وفي البرامج التنموية، وخصوصا في قطاعي البنية التحتية (الطرقات وشبكات تصريف المياه المبتذلة في المدن الكبيرة)، الزراعة، والمياه، إضافة إلى تأمين فرص عمل لأصحاب الكفاءات في البلدان العربية النفطية والأجنبية وخصوصا ألمانيا[٢٢].

على صعيد التوظيف وخصوصاً في الأونروا لم يعتمد المسؤولين في الوكالة معايير الكفاءة والقدرات والخبرات الفردية للمرشحين للوظائف، بل تدخل

---

[٢١] UNRWA, Department of Education. Statistical Yearbook, ١٩٩٧ – ١٩٩٨, No. ٣٤, Amman, ١٩٩٩, p ٤٧, ٧٠.

[٢٢] شهدت هذه الفترة والتي تلتها "هجرة" الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى المملكة العربية السعودية على وجه التحديد وحصل عدد قليل من هؤلاء على الجنسية السعودية. المانيا الغربية بدورها كانت وجهة الكثير من اللاجئين حيث عمل العديد من هؤلاء كما في الصناعة التقليدية كذلك في مصانع المؤسسة الحربية.

الجهات السياسية "فلسطينية" وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، وكانت هذه التدخلات من اكثر المعايير أهمية إن لم يكن أهمها على الإطلاق.[٢٣]

المرحلة الثانية: ١٩٦٠ – ١٩٨٤: أعادت رئاسة الوكالة النظر ببرامجها وخاصة "التنموية" التي لم يبق منها سوى "أنشطة الدعم الذاتي" self Support Activities، بعد الصعاب المالية والعملية التي واجهتها. وكانت النتيجة تراجع هذه البرامج لصالح أعمال الإغاثة المباشرة وخصوصا دائرة الإغاثة والشؤون الاجتماعية Relief and Social Services Department التي أصبحت أكبر تلك الدوائر على الإطلاق، كما لناحية الميزانية كذلك عدد الموظفين والعاملين فيها، والحقيقة أن كافة خدمات الإغاثة الأخرى وتحديدا الصحة والتعليم لم تتشكل كـ "دوائر" Departments إلا في وقت متأخر من هذه المرحلة.

في الجانب العملي والتنفيذي، واصلت رئاسة الوكالة تقليص عدد المستفيدين من أعمال الإغاثة، مرة لأسباب طبيعية، كما في حال الإسكان، حيث تراجع طلب اللاجئين عن هذه المساعدة بشكل تدريجي؛ وأخرى بسبب إجراءات الوكالة، وثالثة بسبب نقص الموارد المالية. وطال التقليص أعمال الإغاثة والشؤون الاجتماعية، وذلك من خلال الإنقاص المتواصل لفئات اللاجئين الذين تنطبق عليهم معايير الوكالة للحصول على الحصص التموينية بكل أشكالها، والتي تراجعت بدورها كمّا ونوعاً. وتراجعت أيضا خدمات الصحة الوقائية وللأسباب نفسها ولم تعد تلبي الحد الأدنى من حاجات اللاجئين. وبدأت "دائرة التعليم"

---

[٢٣] أكد فلسطيني عايش هذه المرحلة أن التوظيف في الوكالة وحتى العام ١٩٦٩ كان لا يتم بدون الحصول على موافقة مفتي القدس والأراضي المقدسة الحاج أمين الحسيني الذي كان على صلات جيدة مع حكومة الدولة المضيفة.

Department of Education تستحوذ وبشكل تدريجي على النصيب الأكبر من الميزانية السنوية.

ومنذ النصف الثاني لعقد الستينات بدأت أعمال الإغاثة تتراجع بشكل حاد، الأمر الذي دفع المفوض العام للوكالة إلى طرح الموضوع على الجمعية العامة في تقريره السنوي[٢٤]، قائلا "حتى حزيران ١٩٦٧ لم يظهر في الأفق أي تبديل في الميول أو النزعات التي ظهرت في السنوات الأخيرة حيث لم تقدم أي حلول لمأزق الوكالة – اتساع الفجوة بين المصادر والحاجات. تواصل نمو عدد اللاجئين الفلسطينيين، وبحلول العام ١٩٦٧ وصل إلى ٥٧٦,٣٤٤,١ نسمة. وعدد الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على خدمات الوكالة الصحية ازداد تصاعدياً. حتى عدد الأطفال الملتحقين بمدارس الوكالة زاد بنسبة فاقت ٦% خلال السنة الماضية. مخزون المواد الغذائية واصل تراجعه، وأصبحت محصورة بسقف الحصص، بحيث أن عدد الأطفال المسجلين ولكنهم مستثنون من توزيع الطعام وصل إلى ٣٠٤,٢٨٤ طفلاً"[٢٥]. نتيجة هذا الواقع، أقدمت الوكالة خلال هذه الفترة على وقف وجبات الغذاء اليومية التي كانت تقدم للأطفال وكبار السن في مراكز مخصصة لتوزيع الحليب صباحاً ووجبة غداء ظهراً. كما جرى وقف توزيع حصص الحليب التي كانت تقدم لأطفال المدارس في المرحلة الابتدائية.

منذ مطلع عقد السبعينيات، لم يتأثر وبالتالي لم يهتم اللاجئون الفلسطينيون لتراجع خدمات الوكالة، وذلك بسبب الخدمات التي قدمتها مؤسسات م.ت.ف. بشكليها المالي والعيني، ففي لبنان مثلاً لم يعد يقصد الكثير من اللاجئين عيادات الوكالة الصحية، وفضلوا الحصول على تلك الخدمات من عيادات

---

[٢٤] منذ العام ١٩٦١ رقي مدير عام الوكالة إلى مفوض عام الوكالة، مع ما يرافق ذلك من زيادة في الصلاحيات.

[٢٥] Report of the Commissioner – General Of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East,١ July ١٩٦٦ – ٣٠ June ١٩٦٧,New York , ١٩٦٧ p ٣.

ومستشفيات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وكذا الأمر بالنسبة للتشغيل وسواها من الخدمات. ويلاحظ أن العديد من اللاجئين توقف عن استلام حصص الإعاشة الشهرية إما بالتخلي عنها وإهمالها أو ببيعها للمحتاجين في المرحلة الأولى ثم "للتجار" في مرحلة لاحقة، بقي الطلب على التعليم الابتدائي والمتوسط في مدارس الوكالة مرتفعاً على الرغم من التراجع المؤقت للأسباب نفسها.

إذا كان القول، إن هذه الفترة شهدت الانهيار البطيء لتوصيات بعثة المسح الاقتصادي فيه الكثير من الصحة إلا أنه لابد من التأكيد بأن مرحلة جديدة أكثر تعقيداً قد بدأت، متمثلة بالأزمة المالية التي بدأت تواجهها الوكالة والتي عكست نفسها سلباً على خدمات الإغاثة المقدمة للاجئين، والتي بدأت تميل لصالح التعليم والتدريب المهني. في مقدمة تقريره السنوي للعام ١٩٨٤ – ١٩٨٥ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، كتب مفوض عام الوكالة أولف ريدبك "عندما أستعرض الهموم التي شغلت فكري خلال الفترة الواقعة بين ١ تموز/ يوليو ١٩٨٤ و٣٠ حزيران/ يونيو، يبرز اثنان منها: مشكلات العمليات في لبنان، والأزمة المالية للوكالة وسأتحدث بصورة أكثر تفصيلا إلى حد ما عن أزمتنا المالية لأنني أود أن تدرك جميع الحكومات والأفراد مضاعفات هذه الأزمة بالنسبة إلى مستقبل الوكالة. وإذ انتقل إلى سنة ١٩٨٦ لا بد لي أن أعرب عن قلقي البالغ إلى ما يتوقع للوكالة في المستقبل، فنحن نقوم الآن بوضع الميزانية لأساس برنامج لا نمو فيه".[٢٦]

---

[٢٦] تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ١ تموز / يوليو ١٩٨٤ – ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٥، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الأربعون، الملحق رقم ١٣ (٤٠/١٣/ A)، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٥، ص x- xi.

طالت أزمة الوكالة المالية طاقم موظفيها المحليين، الذين يعانون أساساً من عدم مساواتهم بزملائهم الدوليين أو زملائهم في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وقد تفاقمت هذه المعضلة، الأمر الذي دفع بالمفوض العام إلى طرحها في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومما جاء في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٨٤ "ولا بد لي من أن أشدد على أن الاونروا رب عمل عادل ولكنها ليست مفرطة في السخاء، فسلالم الرواتب لدينا تقوم على أساس "المعدلات السائدة" في المناطق التي تعمل فيها وليس على أساس "أفضل المعدلات السائدة" الذي هو المقياس العادي للأمم المتحدة"[٢٧].

المرحلة الثالثة: ١٩٨٥ – ١٩٩١: على الرغم من تحسن وضع الوكالة المالي وتباطؤ الاقتطاع من الخدمات في العام ١٩٨٧، إلا أن الوكالة عاشت خلال هذه المرحلة أصعب سنواتها، إذ لم يتوقف الأمر عند حدود الصعوبات المالية التي واجهتها، بل وقبل ذلك الوضع المأساوي الذي عاشه اللاجئون الفلسطينيون، كما في البقية الباقية من مخيماتهم في لبنان، كذلك في المناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انفجرت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية.

وفي تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام ١٩٨٩، كتب المفوض العام للوكالة جورج جياكوميلي Giorgio Giacomelli يقول: "إن الأحداث التي وقعت قبل الفترة المستعرضة في هذا التقرير، قد أدت إلى احتياجات جديدة في صفوف اللاجئين، مما جعل المجتمع الدولي ينتظر إنجازات جديدة من الوكالة. ولم يكن مدى الاحتياجات في أي وقت مضى بهذا

---

[٢٧] تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ١ تموز / يوليو ١٩٨٣ – ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٤، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ١٣ (A/٣٩/١٣)، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٤، ص xiii.

الاتساع: برامج عادية، مساعدات طارئة وحماية على شكل مساعدة عامة، مهمات اجتماعية وتنموية – إحياء لعنصر "تشغيل" في عنوان الوكالة- وجاءت هذه جميعها تبدو وكأنها متمايزة إلا أنها في الواقع عناصر ضرورية وعلى مستوى واحد من الأهمية في تنفيذ ولاية الوكالة، تجاهد الوكالة بهدف تحقيق تلك التوقعات في ظروف مختلفة وكثيراً ما تكون بالغة الصعوبة. وقد كانت تلك العقبات سياسية أو أمنية أو ما نجم عنها من عدم كفاية الموارد المالية والبشرية"[٢٨].

إن عدم مراعاة الدول المانحة لحاجات الوكالة، بسبب الظروف الاستثنائية والأحداث المأساوية التي كان الفلسطينيون بشكل عام واللاجئون منهم على وجه الخصوص ضحاياها، كان من الطبيعي وأمام الحاجات المتزايدة للاجئين أن تعجز الوكالة عن الوفاء بالتزاماتها.

التعليم المدرسي والمهني في مدارس ومعاهد الوكالة، الذي يستهلك ما يزيد عن ٥٥% من موازنة الوكالة منذ العام ١٩٧٩، بدأ يواجه مجموعة من المشكلات المستعصية التي كان أولها التعليم بنظام الدفعتين. أعمال الإغاثة والشؤون الاجتماعية تراجع نصيبها من ميزانية الوكالة العادية إلى حوالي ٢٥%، في حين أن خدمات الصحة بكل أشكالها تراجع نصيبها من الميزانية إلى حوالي ١٦%.

من الناحية العملية والنظرية فقد كان هناك تدهور متواصل لخدمات الوكالة نتيجة تراجع هبات ومساعدات الحكومات الأعضاء في الجمعية العامة للأمم

---

[٢٨] تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ١ تموز / يوليو ١٩٨٨ – ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٩، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ١٣ (A / ٤٤/١٣) ، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٩، ص ٥.

المتحدة بما يتناسب ونمو الحاجات المتزايدة للاجئين، إما بفعل النمو الطبيعي أو بفعل تزايد الحاجات ضمن الظروف التي عاشتها المنطقة.

المرحلة الرابعة: ١٩٩٢-٢٠٠١: بقدر ما كان المفوض العام جورج جياكوميلي أميناً وشفافاً تجاه مهمته الإنسانية، كان خليفته ألتر تركمان عديم الشفافية بالقدر نفسه، إن لم نقل أكثر، ولم يأبه لا للحاجات الإنسانية للاجئين، ولا لدور الوكالة كمنظمة إنسانية، (وثيقة رقم ١) فتراجعت الخدمات بشكل تراجيدي بحيث أن تقليص الخدمات لم يتوقف عند حدود أعمال الإغاثة التقليدية، فالكثير من تلك الخدمات مثل حصص التموين الشهرية، وعلى أهميتها الحيوية،أصبحت شيئاً من الماضي بعد أن أوقفتها الوكالة عام ١٩٨٢ في جميع مناطق العمليات باستثناء لبنان (أوقفت عام ١٩٨٦) بل أن تلك المقدمة للحالات الأشد فقراً بين اللاجئين والمصنفة حسب الوكالة "حالات عسر شديد" " Special Hardship Cases" لم تشكل الحد الأدنى من حاجاتها الضرورية لمواصلة الحياة حتى إذا جاء العام ١٩٩٨ عملت الوكالة على استبدال جزء من الحصة التموينية للإعاشة بمبالغ مالية بقيمة ٧,٥ دولار للفرد الواحد شهريا.

نتيجة سياسة "التقشف" هذه، كما سماها مُفوض عام الوكالة تراجع النصيب السنوي للاجئ من ٢٠٠ دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٠ دولاراً أمريكي عام ١٩٩٧، هذا إضافة إلى ما أطلق عليه المفوض العام السابق التر تركمان نظام "التبرعات" الذي طور في السنوات اللاحقة إلى "المشاركة" القائمة على تحميل اللاجئ الفلسطيني جزءاً من نفقات الخدمات التعليمية والصحية التي يحصل

عليها[٢٩]. ففرض على اللاجئين وكشرط للحصول على تلك الخدمات دفع مبالغ مالية تزيد في خدمات الاستشفاء في المستشفيات على ٥٠ % ، في لبنان مثلا، تغطي الوكالة ٢٠ ألف ليرة لبنانية فقط من قيمة الليلة السريرية في حين أن الكلفة الإجمالية الليلة الواحدة تزيد في كثير من الحالات على ٥٠٠ ألف ليرة، الأمر الذي يجعل اللاجئ ضحية إبتزاز موظفي برنامج الصحة في الأونروا، في حين أن الكثير من اللاجئين وخصوصا الأطفال وكبار السن كانت حياتهم ثمناً لهذه السياسة[٣٠](وثيقة رقم ٢).

إذا كان من الصعب حصر تقليص خدمات الوكالة التي لامست الإنهيار في كثير من برامج الإغاثة،إلا أن المقدمة لهذه العملية كانت إلغاء نظام الفئات التي تقدم الخدمات على أساسه بعد إستبدال بطاقة التسجيل القديمة بواحدة جديدة لا تأخذ بعين الاعتبار وضع اللاجئ الاقتصادي[٣١]. إضافة إلى ذلك، أدخل إلى نظام التوظيف في الوكالة تعديلات جوهرية لم تحترم معايير الأمم المتحدة ذات الصلة، الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى التدخل شخصياً لإصلاح نظام التوظيف الذي بقي متخلفا عن النظام الأساسي[٣٢]. ففي لبنان أخضع التوظيف لأمزجة ورغبات كبار الموظفين وسيطرت معايير شخصية تحكمت

---

[٢٩] التقرير السنوي للمفوض العام للوكالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (مصدر سابق) لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩، نيويورك، ١٩٩٩، ص ٣. العام ١٩٩٤ -١٩٩٥ ، نيويورك، ١٩٩٥، ص ١٦.

[٣٠] توفيت الطفلة الفلسطينية آية الهندي في مخيم برج البراجنة خلال شهر أيار / مايو ٢٠٠٠ لأن قسم الصحة في الوكالة رفض تغطية نفقات عملية جراحية لها. وكان تقرير صادر عن طبيب في مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٣٠، أن الطفلة بحاجة إلى جراحة طارئة قدرت تكاليفها ب ١٣،٠٠٠ دولار أمريكي.

[٣١] أنظر" توضيح من الاونروا - حول خدماتها وبطاقة التسجيل الجديدة.لم يدون عليها أي تاريخ أو مكان إصدار ،مع العلم أنها وزعت بتاريخ ٤ شباط ١٩٩٣، بيروت ، لبنان.

[٣٢] لمزيد من المعلومات أنظر: UNRWA, Lebanon Field Office, Staff Circular No. ٠٤/٩٧, ٢٨ March ١٩٩٧ Beirut, Lebanon. وكذلك UNRWA, Open Letter to Staff , Signed by Peter Hansen,, Commissioner – General, ١١ August ١٩٩٩, Gaza.

بها أمزجة ومصالح مسئولي البرامج وخصوصا التعليم. وقد أكد هذا الأمر أكثر من مصدر موثوق في البرنامج نفسه، الأمر الذي دفع الكثير من أصحاب الكفاءات إلى تقديم استقالاتهم من مختلف برامج الأونروا بحثاً عن وظائف خارج الوكالة، كما لم يتشجع أصحاب الكفاءات للتقدم بطلب لملء الوظائف الشاغرة. وأدى هذا الواقع إلى تسريع انهيار خدمات الوكالة في لبنان وخصوصا برنامج التعليم الأمر الذي سنعالجه لاحقا.
خلال ولايته سعى الترتركمان إلى الزج بالوكالة في أنشطة سياسية ليست من صلاحياتها كما أمر بوضع الخطط والبرامج لإنهاء خدماتها، هذا عدا عن حالة الفساد التي إستشرت أثناء ولايته وكان هو نفسه ضحيتها في نهاية العام ١٩٩٧.

جاءت الأزمة المالية الخانقة التي عاشتها الوكالة منذ مطلع العقد الأخير للقرن الماضي،مغايرة لوعود راعي العملية السياسية الجارية في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية)،المتمثلة في المفاوضات العربية – الإسرائيلية في مدريد وما تلاها من اتفاقيات. وبدل أن تشهد خدمات الوكالة التحسن والازدهار خدمة ل "السلام" كان العكس صحيحا، ويتمثل هذا الأمر في:

– **وضع البرامج النظرية لإنهاء خدمات الوكالة وبدء تنفيذها:** منذ النصف الأول لعقد التسعينيات بدأت رئاسة الوكالة البحث عن وريث لدورها، وبذريعة التنسيق مع المجتمع المحلي، بدأ مدراء الوكالة في مناطق العمليات، وبخاصة لبنان التأسيس لمنظومة جديدة من العلاقات كانت الفصائل الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني موضوعها ومحورها. وكان إستقدام المدير العام السابق للوكالة جلبير سيرفيرا مؤشراً على ذلك، ليس لكفاءته المهنية بل لخبرته العملية، ونجح سيرفيرا في جانب من المهمة وفشل في الآخر؛ نجح في بناء علاقات تخدم خطط الوكالة المستقبلية بعد أن كسب ود

ورضى المجتمع المحلي، وأصبح المنقذ بالنسبة للكثير من اللاجئين.[٣٣] أما عناصر الفشل فمردها عاملان: الأول تمثل في أن المدير العام الجديد سعى إلى وضع حد لحالة الفساد والفوضى المستشرية في الوكالة، فطرد من طرد من رموز الفساد في الوكالة[٣٤]، ثم قام بإجراء تعديلات على ميزانية الوكالة، فأنشأ أنواعاً جديدة من الخدمات للاجئين وخاصة طب الأسنان والمدرسة الثانوية وكان هذا الأمر ناتجاً عن مبادرة فردية أودت به شخصياً. أما الموظفون الجدد الذين إستقدمهم ولم يكونوا من أصحاب الكفاءات كما في حال مدير برنامج التعليم ومدير منطقة بيروت كمثال، فقد تحول هؤلاء في وقت لاحق إلى رموز للسيطرة وإساءة استخدام الوظيفة لصالح أهداف غير إنسانية[٣٥].

في آذار/مارس ١٩٩٥ وأثناء الاجتماع الدوري لكبار الدول المانحة والدول المضيفة في العاصمة الأردنية عَمان، تقدمت رئاسة الوكالة بوثيقة " **الاونروا والفترة الانتقالية : منظور خمس سنوات لدور الوكالة ومتطلباتها المالية** " كان واضحاً من هذه الوثيقة أن رئاسة الوكالة قد حددت نقطة الانطلاق لوقف خدماتها، وجاء في الوثيقة " للمرة الأولى منذ تأسيس الاونروا في كانون الأول/

---

[٣٣] إلى جانب علاقاته المتينة مع مسؤولي الفصائل الفلسطينية بكل تناقضاتهم أقام سيرفيرا شبكة من العلاقات مع اللاجئين العاديين حيث بدأ باستقبال رسائلهم والرد عليها. وهكذا مثلا وليس على سبيل الحصر بلغت المراسلات بين سيرفيرا ولاجئ فلسطيني من عائلة أبو الشيخ من مخيم شاتيلا مرحلة طلب فيها الأخير إلى سيرفيرا تسهيل هجرته وأسرته إلى فرنسا.

[٣٤] أكدت مصادر مقربة من سيرفيرا أنه وبعد أن شاهد الشقة الفخمة ومحتوياتها في أحد أحياء بيروت الراقية لمسؤول قسم الهنسة والمشتريات في الوكالة علق على الأمر مخاطباً المسؤول بقوله " أنت حرامي كبير" وأقاله على الأثر من منصبه.

[٣٥] في اكثر من مناسبة أثار موظفون في الوكالة التساؤلات حول مدير التعليم وعلاقته بوزارة الخارجية الفرنسية، وعن سبب إستضافته في فندق هذه الوزارة بعد تلقيه دعوات خاصة. هذا عدا عن علاقات المدير السيئة مع كل موظفيه، وبشكل متناوب.

ديسمبر ١٩٤٩ ، يمكن للمرء أن يرى في الأفق نهاية مهمة الاونروا .... وتنشأ الحاجة إلى مناقشة دور الأونروا في الفترة الانتقالية" [٣٦].

وفي الاجتماع التالي خلال النصف الأول من العام ١٩٩٦ ، للدول المذكورة أعلاه نفسها،وفي المكان نفسه تقدمت رئاسة الوكالة بوثيقة "**ورقة للمناقشة، خدمات الاونروا : تحديات ومنجزات** "، يستخلص أن الوثيقة عمدت إلى التالي

١- تشبيه خدمات الوكالة بخدمات القطاع العام في الدول والحكومات ذات السيادة .

٢- الادعاء بأن هدف المواءمة هو تحسين الخدمات للاجئين من خلال منع الازدواجية في الحصول على الخدمات نفسها ومن أكثر من جهة، وهذا أمر غير صحيح في الحالة اللبنانية كمثال وليس حصراً.

٣- الاعتراف والتأكيد بأن مواءمة الخدمات هو ممارسة "قديمة وراسخة" للوكالة .

أخيراً تقول الفقرة ١٣ من الوثيقة "وينطبق مفهوم المواءمة أيضاً على الأطر المرافقة لانتهاء ولاية الوكالة، حين يتم الإتفاق على تحديد خلف للاونروا في الوقت المناسب "[٣٧].

- **الفساد:** لم تشهد الوكالة فساداً من قبل كالفساد الذي عرفته في ولاية التر تركمان، والذي ما زال متجذراً حتى اللحظة. لدى معالجة هذا الأمر لا يحتاج المرء إلى كثير من العناء خصوصاً وأن كبار موظفي الوكالة في

---

[٣٦] الاونروا والفترة الانتقالية: منظور خمس سنوات لدور الوكالة ومتطلباتها المالية، رئاسة الاونروا ، فيينا، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ص ١. (نشرت أجزاء واسعة من الوثيقة في جريدة "النهار" ٢٤ و٢٥ آذار / مارس ١٩٩٥ .

[٣٧] ورقة للمناقشة مواءمة خدمات الاونروا : تحديات ومنجزات ، رئاسة الاونروا (فيينا)، ١ نيسان/ إبريل ١٩٩٦ ص ١ - ٣.

لبنان هم الذين أثاروا هذا الموضوع وعبر وسائل الإعلام في أكثر من مناسبة ومنها:

١- حالة البذخ والإسراف التي يعيشها طاقم الموظفين الدوليين الذين بلغ عددهم عام ١٩٩٩ (١٠٧) موظفا، يختارون في غالبيتهم الساحقة من بلدان غربية كما أسلفنا، إن لناحية الرواتب المرتفعة جداً حتى بمقاييس الدول التي ينتمون إليها والتي تصل في المتوسط إلى ٩٠،٠٠٠ دولار سنوياً، أو لناحية العلاوات الإضافية كما الامتيازات التي لا يتمتع بها الوزراء في حكوماتهم. وهنا بعض النماذج عن حالة البذخ التي عاشها هؤلاء وما زالوا في لبنان:

أ- أقام مدير عام الوكالة السابق جلبير سيرفيرا (١٩٩٢ – ١٩٩٣) في جناح خاص احتل طابقاً بأكمله في أحد فنادق بيروت الراقية إضافة إلى طاقم من المرافقين والحراس الشخصيين.

ب- بلغ بدل العلاوة للموظف الأجنبي عن كل يوم يقوم به بالتوجه إلى جنوب لبنان ٢٠٠ دولار أمريكي.

ج- يحصل كل موظف دولي على سيارة حديثة وبلوحة دبلوماسية تبقى معه وتحت تصرفه على مدار الساعة.

د- تعتبر مكاتب هؤلاء نموذجية بكل معنى الكلمة إما لناحية المساحة أو التجهيزات الداخلية. في حادثة واحدة على الأقل علق المفوض العام في عام ١٩٩٦ على حالة البذخ التي شاهدها في المكتب الجديد لمدير الوكالة في مقر الوكالة الجديد في بيروت ليونيل بريسون بقوله " إن مكتبكم أفسح من مكتبي ومكاتب جميع المساعدين العاملين معي" .

٢- أقدم المدير العام السابق للوكالة في لبنان جلبير سيرفيرا في عام١٩٩٣، وللمرة الأولى في تاريخ الوكالة على الإتصال بوسائل الإعلام وكشف حقيقة

إقالته المفاجأة والمهينة. ففي مؤتمره الصحفي الذي عقده في بيروت وجه سيرفيرا كتاباً مفتوحا إلى المفوض العام للوكالة جاء فيه "أما في مجال العلاقات فأعتبر أني أدخلت في الوكالة خطوة إصلاحية لا سابق لها: وهي المساواة بين الموظفين المحليين والموظفين الدوليين (وثيقة رقم ٣) . ويبلغ عدد الموظفين المحليين ٢٤٠٠ موظف في حين أن عدد الموظفين الدوليين لا يتعدى العشرة، ويخالون أنفسهم مديرين فينادون الموظفين المحليين بأسمائهم أو بأسماء عائلاتهم، في حين أن هؤلاء لا يخاطبون الموظفين الدوليين إلا بلقب "السيد" ... إلا أن للمرء أن يتساءل ما إذا كان هذا الحافز (خدمة قضية اللاجئين) موجوداً حقاً لدى بعض الموظفين الدوليين الذين يمنحون إجازات منتظمة متكررة .. ولأني لا أستطيع أن أوافق على بعض النقاط في سياسة الوكالة وهي استعلاء (أو إبراز) الموظفين الدوليين على حساب الموظفين المحليين"[٣٨].

٣- في نهاية عام ١٩٩٧ أقيل مفوض عام الوكالة السابق ألتر تركمان مع عدد من أفراد طاقمه لأسباب لها علاقة بالفساد وسوء استخدام الأموال (وثيقة رقم ٤).

٤- في عام ١٩٩٨، وفي أثناء أكثر مراحل الأزمة المالية حرجاً حيث استنجد المفوض العام بموظفيه واللاجئين الفلسطينيين على السواء من خلال رسالته الشهيرة (وثيقة رقم٥)، قرر بيتر هانسن وفي خطوة مستهجنة زيادة رواتب كبار موظفيه المحليين رؤساء البرامج والأقسام الحساسة، إضافة إلى المحامي بنسبة ١٠٠%، في حين أن مطالب الموظفين المحليين بزيادة رواتبهم بقيت لا تلقى آذاناً صاغية، الأمر الذي اضطر الموظفين إلى تحميل المفوض العام المسؤولية الشخصية عن معاناتهم (الوثائق رقم ٦ ، ٨ ، ٩ و١١).

---

[٣٨] جريدة "السفير" ، ١٦ تموز ١٩٩٣ ،بيروت ، لبنان.

٥- في عام ١٩٩٨ كشف مدير عام الوكالة في لبنان ولفغونغ بلازا فضيحة فساد في الوكالة كانت هي الثانية خلال أقل من عامين في لبنان. فبعد طرد أربعة موظفين محليين من قسم الهندسة في العام ١٩٩٧، اثنان منهما كانا مساعدين وصديقين شخصيين لمدير قسم الهندسة جاي سيري الفرنسي الجنسية، أصدر المفوض العام أمراً بترقية سيري والمقرب جداً من منسق عمليات الوكالة في الأقطار الخمسة ليونيل بريسون إلى وظيفة نائب المدير الإقليمي في بيروت[٣٩]. تزامنت الترقية مع نتائج عملية التحقيق التي كان قد بدأها ولفغانغ بعد أن استقدم مهندسا ألمانيا للتثبت من مطابقة مواصفات المباني المشادة لتكون مقرا إقليميا للوكالة مع المواصفات المحددة في خرائط العقد. وقد أشارت النتائج بحسب المهندس الألماني إلى احتمال تورط مدير قسم الهندسة سيرى في أعمال فساد أثناء عملية تشييد مقر الوكالة في بيروت. خلاصة الأمر أقيل ولفغانغ بلازا من منصبه بعد أن تدخل المفوض العام بيتر هانسن في مجرى التحقيق لصالح سيري[٤٠].

وعلى الأثر قام بلازا بنقل معركته إلى وسائل الأعلام وجاءت الحقائق لتؤكد أن الوكالة أمام فضيحة فساد أقطابها موظفون دوليون (وثيقة رقم ٧). بالطبع لم يكن للجنة التي أوفدها الأمين العام وقبلها لجنة التدقيق التي أوفدها المفوض العام للوكالة أية مصداقية لأسباب ترتبط بغياب الديمقراطية والشفافية في عمل الوكالة، ثم من يجرؤ على قول الحقيقة في ظل أنظمة عمل بعيدة عن الديمقراطية (وثيقة رقم ١٠) وبعد أن رأى الجميع كيف أخرج بلازا وقبله سيرفيرا من الوكالة[٤١].

---

[٣٩] أنظر "السفير" ١٩٩٧/٣/٢٦ ، بيروت، لبنان.

[٤٠] لمزيد من المعلومات أنظر "السفير" ٩ / ١١ /١٩٩٨ ، وجريدة"The Daily Star"، ١٩٩٨/١٠/١٢، بيروت ، لبنان

[٤١] جريدة "النهار"، ١٥ /٩/ ١٩٩٨، بيروت ، لبنان.

ت- الأزمة المالية: الأسباب والنتائج

من الناحية المالية المجردة، وكما أشرنا في أماكن عدة من الدراسة، كان نقص الموارد المالية واحداً من الصفات الملازمة لها. لكن الأزمة الحالية والتي بلغت منذ عام ١٩٩٦ مرحلة "الإفلاس التقني" ثم إعلان مفوض عام الوكالة في أيار ٢٠٠٠، خلو صندوق الوكالة العامل من أي قرش، وتأكيده بأن لا مخرج من هذا الوضع في القريب العاجل، يشير إلى أن لهذه الأزمة أسباباً غير تلك التقليدية وأهمها التالية:

١- دخول لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف على خط الوكالة كمنافس لا شريك أو مساعد كما تبدو الصورة العامة. يلاحظ المراقب أن ميزانية الوكالة تعيش تناقضين حادين:الأول أزمة خانقة للميزانية العادية، والثاني حالة بحبوحة في ميزانية "برنامج السلام" الذي تؤمن موارده ومصادره المالية لجنة اللاجئين[٤٢]. وتشير الأحداث التالية إلى الأسباب السياسية للأزمة المالية التي تعيشها الإونروا:

الحدث الأول: استبعاد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ وقبله المنظمة الدولية نفسها والأمين العام بطرس غالي من أي دور مقرر أو راعي لمفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية عام ١٩٩١ في مدريد. في وقت لاحق، وفي خطوة مستغربة امتنع المندوب الأمريكي بتاريخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ عن التصويت لصالح إقتراح التجديد لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى رقم A/RES/٥٠/٣٠ المقدم من الأمين العام للمنظمة الدولية إلى الجمعية العامة

---

[٤٢] لمزيد من المعلومات راجع الاونروا - التقرير السنوي ١٩٩٥/١٩٩٦ ، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بدون تاريخ أو مكان إصدار، ص ١٨ - ٢٠

في دورتها الخمسين، وهي المرة الأولى منذ عام ١٩٤٩ (تاريخ إنشاء الوكالة)، التي يتخذ فيها المندوب الأمريكي هذا الموقف. أهمية هذا الامتناع يعكسها حجم المساهمة الأمريكية في ميزانية الوكالة العادية التي تزيد على ٧٠ مليون دولار، أي ما يوازي ٢٥ %.

الحدث الثاني: تحدث في عام ١٩٩٩ مسؤولون في البيت الأبيض والإدارة الأمريكية بصريح العبارة عن إبطال مفعول قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقمي ١٨١ و١٩٤. وفي شهادته أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية (إيباك) أكد نائب الرئيس الأمريكي آل غور أن الولايات المتحدة ترفض قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر في عام ١٩٤٧ والذي يعتبر أساس قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، معتبراً أن القرار لا يصلح أساسا لتسوية سلمية نهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.
وقال المنسق الأمريكي لعملية السلام العربية الإسرائيلية دنيس روس أمام المؤتمر نفسه " إن المرجعية (المفاوضات) كما نصت عليها المحادثات في مدريد وأوسلو هي القراران ٢٤٢ و٣٣٨ والأرض مقابل السلام. وأي أساس غير ذي صلة بالموضوع هو غير مقبول وسنقول ذلك"[٤٣].

الحدث الثالث: قبل ذلك وخلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨، هدد مركز مراقبة آثار السلام في الشرق الأوسط، ومقره الولايات المتحدة، رئاسة الأونروا بحرمانها من المساعدات إن هي استمرت بتدريس الطلاب في مدارسها مناهج تربوية تتضمن آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأبيات شعر تحض على محاربة اليهود[٤٤].

---

[٤٣] جريدة السفير بتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٩٩، بيروت، لبنان.
[٤٤] جريدة السفير بتاريخ ٤ / ١١ /١٩٩٨ بيروت، لبنان.

٣- توجه بلدان الاتحاد الأوروبي لدعم تمويل "برنامج السلام" Peace Implementation Program وعلى حساب مساهماتها المالية للميزانية العادية.

ث- مستقبل الأونروا

قبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من التأكيد أنه وبسبب التراجع الحاد في خدمات الإغاثة والناتج من الأزمة المالية الخانقة التي تعيشها الوكالة منذ عام ١٩٩١، والتي كان أحد أسبابها الرئيسية البيروقراطية المتفشية في الوكالة، إضافة إلى "برنامج السلام" الذي تنفذه الوكالة بناء على توصيات خارجية ذات أفق سياسي، حيث تعطي هذه البرامج الأولوية لمشاريع لا علاقة لها بالإغاثة، والحاجات اليومية والمباشرة للاجئين، يبرز السؤال التالي: إذا كانت الوكالة قد وضعت خططها لإنهاء خدماتها، فما الحاجة إذن إلى بناء المراكز ذات النوعية السيئة والجيدة في نفس الوقت والتي تلتهم الأموال المخصصة للاجئين؟ لماذا كل هذه الأبنية النموذجية لمدارس يقدم طاقمها أسوأ خدمات تعليمية عرفها اللاجئون منذ عقود؟ لماذا بناء مستوصفات وعيادات طبية نموذجية في حين أنه لا أموال متوافرة للأطباء والأدوية[٤٥]؟

مفوض عام الوكالة يعترف بتراجع مستوى خدمات الإغاثة التي تقدمها الوكالة كماً ونوعاً، حتى برنامج التعليم الذي يلتهم النصيب الأكبر من الميزانية السنوية العادية للوكالة، يقدم خدمات غاية في السوء، ونتائج هذا البرنامج في لبنان ماثلة للعيان. إن الحقيقة القائلة بأن خدمات الوكالة لا تزال تشكل حاجة أكثر من ضرورية للاجئين الفلسطينيين هي أمر مسلم به ومتفق عليه من كل أصحاب الشأن؛ اللاجئين الفلسطينيين وحكومات الدول المضيفة، وبالتالي فإن

---

[٤٥] أثناء زيارته إلى عيادة مخيم برج البراجنة في العام ١٩٩٣ وصف مدير عام الوكالة السابق جلبير سيرفيرا هذه المراكز بالقبور «ذلك لأن طلاءها من الخارج جيد وجميل لكنها من الداخل غير ذلك».

كل المعنيين باستقرار المنطقة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عليهم أن يعيدوا حساباتهم ودراساتهم من خلال آراء لخبراء ومختصين أكفاء وأصحاب مصداقية. وقبل هذا وذاك عليهم احترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وكمقدمة لذلك لا بد من إصلاح الوكالة وأنظمة عملها المفرطة في البيروقراطية والديكتاتورية، خصوصاً وأن المفوض العام للوكالة تطرق إلى هذا الموضوع في أكثر من مناسبة، وكان آخرها في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة الذي تحدث عن ضرورة إصلاح الوكالة[٤٦].

ج – الأونروا والسياسة

يمكن القول أن سبب التناقضات والأزمات التي لازمت الأونروا منذ تأسيسها وما زالت تكمن في أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ (قرار إنشاء الأونروا). لقد غُلّفت المصالح السياسية لحكومات الدول الكبرى بقالب إنساني، وسُخّرت جميع أعمال إغاثة اللاجئين الفلسطينيين بطريقة تتناقض وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، (مع العلم أن مشاريع تلك القرارات قدمها أو بتعبير أدق "فرضها" ممثلو تلك الحكومات وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) والتي تجلت في:

– تجاهل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بإنشاء الأونروا الجانب السياسي للقضية الفلسطينية المتمثل، بقرارات المنظمة الدولية نفسها، رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ و١٨٦ بتاريخ ١٤ أيار /مايو ١٩٤٨ و١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ والتي أقر الأخير منها بصريح النص "حق عودة" اللاجئين إلى ممتلكاتهم وقراهم ومدنهم في وطنهم و"التعويض" عنهم لما لحق بهم من خسائر وأضرار مادية ومعنوية. كما غيب النص القرار ٣٠٢ (قرار إنشاء الأونروا) التوصية الرئيسية والأساسية لتقرير

[٤٦] تقرير المفوض العام للوكالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (مصدر سابق) للعام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ ، نيويورك ١٩٩٨، ص ٦.

وسيط الأمم المتحدة لفلسطين The United Nations Mediator On Palestine الكونت برنادوت من السويد Folke Bernadot of Sweden Count، الذي جزم بشكل واضح أن لمأساة اللاجئين الفلسطينيين وجهين Two "aspects" سياسي وإنساني، معتبراً أن الحل السياسي يشكل الشرط الضروري لحل المشكلة بشكل جذري ونهائي.[٤٧]

- وضع قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ الآلية القانونية التي تضمن عدم فتح أي نقاش أو إثارة للجانب السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، بعد أن أستثنى وبصريح النص والعبارة مفهوم "حق العودة" و" التعويض" من ديباجته. وذهب القرار أبعد من ذلك حين استبعد اللاجئين الفلسطينيين من أي اعتراف، وبالتالي حماية مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين United Nations High Commissioner for Refugees/ UNHCR مع العلم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أنشأت هذه المنظمة المختصة باللاجئين قبل نشوء القضية الفلسطينية[٤٨].

وبمقارنة بسيطة بين دور كل من الأونروا والمفوضية العليا للاجئين، يتبين أن الأخيرة تُعنى بالحقوق السياسية للاجئين المعتمدين لديها، وتحفظ لهم حقهم في العودة إلى أوطانهم وإستعادة ممتلكاتهم متى أصبحت الظروف مواتية، كما تضمن لهم حقوقهم الإنسانية المتعلقة بتأمين الحماية القانونية والحياة الكريمة

---

[٤٧] لمزيد من المعلومات أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٧ (الدورة الاستثنائية – ١) بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٧ والقرار رقم ١٨١ (الدورة الثانية) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ – المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٢ الملحق رقم ١١، المجلد الأول – الرابع.أنظر أيضا UNRWA Brief History ١٩٥٠ – ١٩٨٢, Vienna ,Austria, P ١١ – ١٦

[٤٨] في محاضرة له صيف العام ١٩٩٩ لدى "برنامج دراسات اللاجئين" في جامعة أوكسفورد، أكد الباحث المختص د. شتوي Shtawy من الولايات المتحدة أن استبعاد اللاجئين الفلسطينيين من حماية UNHCR مرده دوافع سياسية لدول كبرى وأن ذلك كان ظلما للاجئين الفلسطينيين خاصة، وأن صلاحية وكالة الاونروا لم تتعد أعمال الإغاثة.

في البلدان التي تستقبلهم إلى حين عودتهم إلى وطنهم أو إندماجهم طواعية في المجتمعات الجديدة وتخليهم بالتالي عن حماية المفوضية.

إن "المفوضية العليا للاجئين" UNHCR تؤمّن للاجئ خلال فترة اللجوء، الحماية القانونية والإنسانية بشكل تحترم حقوقه الإنسانية حسب معايير الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظماتها المختصة. في المقابل خلا نص قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ على أي من هذه الأمور على أهميتها.

- من الملفت أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، لم تأخذ برأي الدول العربية المعنية والمتأثرة بشكل مباشر بالصراع الناشئ في المنطقة. هذه الحقيقة تؤكدها نتائج التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وخصوصاً تلك التي تحمل الأرقام ١٨١ و١٩٤، حيث رفضتها جميع الدول العربية الأعضاء في الجمعية العامة آنذاك، وهي مصر، العراق، لبنان، المملكة العربية السعودية، سوريا واليمن، في حين امتنعت هذه الدول عن التصويت على القرار ٣٠٢ القاضي بإنشاء الوكالة.

في الجانب التنفيذي بقيت الأونروا وميزانيتها على الدوام في حالة نقص حاد ولم تلبِ الحاجات الضرورية للاجئين، وهذا الأمر أدى وبحسب حاجة صانعي القرار الدولي إلى دخول أعمال الإغاثة مرحلة الإنهيار وتدني الخدمات إلى مستويات خطيرة تهدد مستقبل اللاجئين وخصوصاً المقيمين في لبنان.

أخيراً، يستخلص من الوثائق التاريخية أن خطط الأونروا، وبرامجها المباشرة والبعيدة، كانت أبعد ما تكون عن الإغاثة الإنسانية بمعناها المجرد، لقد كانت إغاثة سياسية؛ حيث أرادت وما تزال تلك الإغاثة الموت التدريجي ل "حق العودة" و"التعويض"، كما نصت عليها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكثر من ذلك شكل القرار عينه، كما أن الممارسات اليومية لغالبية كبار موظفي

الوكالة، أرضية صالحة للتنكر لحقوق اللاجئين الإنسانية وللمعاملة السيئة والظلم والتمييز بشكله السافر في لبنان. بشكل مختصر ينطبق على برامج الإغاثة والتشغيل التي نفذتها الوكالة المثل القائل "عمل خير يقصد به باطل"، ذلك لأن تلك الإغاثة، وكما بينا هدفت إلى دمج اللاجئين في مجتمعات البلدان التي لجأوا إليها.

٢- صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة / يونيسيف

مع انطلاق مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية في مدريد خريف عام ١٩٩١، عادت معظم المنظمات الدولية، خصوصاً تلك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للعمل بين اللاجئين بطريقة أو بأخرى، مع العلم أن هذه المنظمات كلها كانت ترفض تقديم أي مساعدة للاجئين إلا من خلال برامج الوكالة. ومن أهم منظمات الأمم المتحدة التي عادت وبقوة وإن كانت بميزانية متواضعة هي القسم الفلسطيني The Palestine Division لدى صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في لبنان.

أُدرجت أنشطة صندوق الطفولة المخصصة للاجئين الفلسطينيين ومنذ عودتها خلال الفترة المشار إليها أعلاه ضمن "برنامج دعم السلام" Peace Implementation program. ومن الجدير ملاحظته أن العاملين في هذا القسم والبرنامج عددهم أقل من عدد أصابع اليد الواحدة.

تُنفذ برامج هذا القسم بشكل غير مباشر من خلال "اللجان الشعبية" و"لجان المساجد" في المخيمات، في حين تميزت علاقات مدير البرنامج مع المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني خلال الفترة محل البحث (النصف الثاني من عقد التسعينات) بالسلبية وغياب التنسيق أو التعاون.

تقسم ميزانية الصندوق إلى "رئيسية" و"فرعية"، حيث تعتمد الأخيرة على وفاء المانحين بالتزاماتهم التي قطعوها للصندوق. في عام ١٩٩٨، ووزعت الميزانية السنوية على البرامج التالية[٤٩]:

[٤٩] لم نتمكن من الحصول على تقرير أحدث، وقد شككت جهات مقربة من الصندوق بوجود هكذا تقرير. ولابد من التأكيد إلى أن الهدف من نشر هذه الإحصاءات هو التعرف على آلية العمل والكيفية التي توزع بها الميزانية والجهات التي تتولى تنفيذ البرامج على الأرض.

الرقم	نوع المشروع	موارد أساسية	النسبة %	موارد إضافية	المجموع	النسبة %
١	صحة الطفل	٦٥,٠٠٠	١٨,٥٧	٧٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	١٦,٤٧
٢	حماية الطفل ورعايته	٧٨,٠٠٠	٢٢,٢٨	١٥٠,٠٠٠	٢٢٨,٠٠٠	٢٦,٨٢
٣	الخدمات الإنمائية للمرأة	٥٢,٠٠٠	١٤,٨٥	٣٨,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	١٠,٥٨
٤	موارد المياه وصحة البيئة	٠٠٠	٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٣,٢٩
٥	التخطيط والإشراف والتقييم	٣٣,٠٠٠	٩,٤٢	٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٣,٨٨
٦	دعم المشروع	١٢٢,٠٠٠	٣٤,٨٥	١٢٤,٠٠٠	٢٤٦,٠٠٠	٢٨,٩٤
	الإجمالي	**٣٥٠,٠٠٠**	**٩٩,٩٧**	**٥٠٠,٠٠٠**	**٨٥٠,٠٠٠**	**٩٩,٧٥**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث الحالي بالاستناد إلى المعطيات المقدمة في التقرير السنوي لـــ " منظمة اليونيسيف– المشروع الفلسطيني:١٩٩٨، [د،ن] ، [د، ت] .

كيف تنفق الأموال ومن ينفذ المشاريع في المخيمات؟

في توضيح لطريقة الصرف وتنفيذ المشاريع لعام ١٩٩٧ والتي تركزت جميعها في المخيمات الرسمية، يقسمها التقرير إلى مجموعتين الأولى؛ لائحة المخيمات الرسمية، إستناداً إلى توزعها الجغرافي حسب المحافظات اللبنانية وبالدولار الأمريكي، وهي كما يلي:

١ – لائحة بالمساعدات العينية والمادية لمخيمات الشمال بقيمة ٥٦,٧٧٤ $.

٢- لائحة بالمساعدات العينية والمادية لمخيمات بيروت بقيمة ٤٨,٧٦٠ $.
٣- لائحة بالمساعدات العينية والمادية لمخيمات البقاع بقيمة ١٧,٤٣٠$.
٤ - لائحة بالمساعدات العينية والمادية لمخيمات صور بقيمة ٢٤,١٤٧ $.
٥ - نشاطات ومساعدات عينية ومادية لمجموعة من المخيمات بقيمة ٣٥,٩١١ دولار.

أما اللائحة الثانية فقد توزعت حسب نصيب المنظمات والجهات العاملة في المخيمات وهي كالتالي:
أولاً: الاونروا.
ثانياً: المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني(مقره دمشق)
ثالثاً: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني فرع لبنان.
رابعاً: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية فرع لبنان.
بلغ نصيب المخيمات من البرامج المباشرة ١٨٢,٠٢٢ دولاراً، أي ما يساوي ٢١,٥٣% إلى إجمالي البرامج، في حين أن الجزء الأكبر من الميزانية خصص للمنظمات المحلية التي بلغ نصيبها ٦٦٦,٩٧٨ دولاراً أي ٧٨,٤٧% إلى إجمالي الموازنة. يلاحظ من التقرير أن نصيب المنظمات غير الحكومية (باستثناء ما ورد في البندين الثالث والرابع أعلاه) من أموال ومشاريع البرنامج كان صفراً.

يؤكد التقرير أن ما يسمى ب "اللجان الشعبية و"لجنة المساجد" قد تسلمتا من الصندوق الأموال التالية:
- مخيمات الشمال ٨,٣٥٥ دولاراً، أي ١٤,٧١% من مجموع المساعدات المخصصة لمخيمات المنطقة.

- مخيمات بيروت ٢٢,٠٠٠ دولاراً، أي ٤٥,١١ % من المساعدات المخصصة لمخيمات بيروت[٥٠].
- البقاع، (مخيم واحد) ٢٠,٠٠٠ دولاراً، أي ما يوازي ٥٧,٣٧ % من المساعدات المخصصة للمخيم.
- مخيمات صور ٩,٤٤٠ دولاراً، أي ٣٩,٠٩ % من نصيب مخيمات المنطقة.

بشكل عام يتبين أن ٥٩,٧٩٥ دولاراً ، أي ٣٠,٠٧ % من مجموع الأموال أو المساعدات المخصصة للمخيمات كانت من نصيب اللجان المحلية، كما أشرنا أعلاه. على الجانب الآخر يُظهر التقرير أن قيمة الإشتراك السنوي في مجلة محلية قد بلغ ٥٠٠ دولار أي ٤١,٦٦ دولار لكل عدد من أعداد المجلة[٥١].
إذا ما أخذ بالاعتبار أن جزءاً هاماً من الميزانية يدفع على شكل رواتب ومكافآت ونفقات إدارية وسواها، فإنه يمكن التأكيد بأن حوالي ١٠% فقط من الميزانية يصل إلى اللاجئين في المخيمات،وهكذا مثلا لم يوضح التقرير كيف صرف مبلغ ٢٦٦,٠٠٠ دولار أو ٣١,٢٩ % من إجمالي المبالغ المخصصة لـــ "دعم المشروع"، في حين أن بند " التخطيط، الإشراف والتقييم" بلغ نصيبه ٣٣,٠٠٠ دولار أو ٣,٨٨ من إجمالي الميزانية.

التوقف أمام حصة المنظمات يظهر أن وكالة الاونروا حصلت على ٤٠,١٠٠ دولار أو ٤٠,٧١ % من الميزانية المخصصة للمنظمات في حين أن نصيب

---

[٥٠] في العام ١٩٩٩ خصصت اليونسيف مبلغ ١٤،٠٠٠ دولار أمريكي لبناء خزان للمياه في الحي الشرقي لمخيم شاتيلا. مصادر موثوقة أكدت أن المشروع نفذ بمبلغ ٦،٠٠٠ دولار فقط.

[٥١] لا يمكن اعتبار هذا المبلغ دعما للمجلة ، فالاشتراك له قيمته المحددة سنويا ولا يحق لمدير مؤسسة إنسانية تعنى باللاجئين أن يوزع الأموال بطريقة مفرطة في السخاء على المقربين والمحسوبين.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لم يزد عن ٢٣،٦٦٥ دولار أو ٢٧,٨٤% من حصة المنظمات.

لا داعي للتوقف أمام حصة "اللجان الشعبية" و"لجان المساجد" في المخيمات والتي كان نصيبها وافرا من الميزانية، خصوصا وأن أصغر طفل في هذه المخيمات يعلم أن هذه اللجان لا تملك أية خبرات أو كفاءات، كما تنقص الغالبية الساحقة من مسئوليها الشفافية ونظافة الكف وخصوصا في مخيمات بيروت، البقاع والشمال وهو ما سنتوقف أمامه في مكان آخر.

تدور الكثير من علامات الاستفهام، حول مصداقية وشفافية البرنامج الفلسطيني لدى اليونسيف في بيروت، ومدى إخضاعه لتأثيرات سياسية وتجاذبات حزبية، حيث يتحول البرنامج في نهاية المطاف إلى جوائز ترضية لأفراد ومسئولي منظمات لا علاقة لها بالعمل الإنساني الذي هو أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج إن لم نقل هدفه الوحيد.

في ردها على شخصيات فلسطينية أبدت ملاحظات جدية ليس فقط على طريقة صرف الميزانية المخصصة لأطفال اللاجئين الفلسطينيين بل وقبل ذلك على طريقة أداء مديرة البرنامج نفسه، ردت الأخيرة مبررة سلوكها بالقول: " عليكم أن تعلموا أن لدي ابناً وحيداً،وأتمنى عليكم أن تتذكروا أن المدير السابق للبرنامج قضى إغتيالاً"[٥٢].

اللافت للنظر أن جميع الجهات المنتفعة من البرنامج تدافع عن البرنامج ومديره، وفي كل مرة يزور فيها مدير اليونيسيف الإقليمي أحد المخيمات يسير

---

[٥٢] في عام ١٩٨٦ وفي خضم حرب المخيمات قام مجهولون باغتيال نبيلة برير مديرة البرنامج الفلسطيني في اليونسيف آنذاك.

خلفه موكب من "المسؤولين" أقرب ما يكون إلى تظاهرة[٥٣]. بهدف توضيح الأمور وإفساح المجال أمام القائمين على البرنامج الفلسطيني في اليونيسيف توجهنا بتاريخ ٢١ آب / أغسطس ٢٠٠٠ إلى مدير البرنامج بعدد من الأسئلة تضمنتها الرسالة التالية[٥٤]:

---

[٥٣] خلال الثلث الأخير من العام ١٩٩٧ أوضح لاجئ في مخيم برج البراجنة لكاتب هذه السطور أن سبب الإجراءات الأمنية والحشود التي تسير إلى جانب وخلف المدير الإقليمي لبرنامج اليونسيف في لبنان، مردها بحث "مسؤولي" المخيم من الفصائل واللجان الشعبية وحاشيتهم وأقاربهم من متعهدين وعمال عن سمسرة ما.

[٥٤] لم يرد أي من المسؤولين (مدير البرنامج الفلسطيني في اليونسيف ومدير برنامج التعليم في الوكالة والمنسق العام في هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية اللبنانية العاملة في الوسط الفلسطيني) على الرسائل والأسئلة التي بعثنا بها إليهم .

إلى: مدير البرنامج الفلسطيني في اليونيسيف السيدة ناهية عبد النور المحترمة
من: د. حسين شعبان / باحث مختص بالشأن الفلسطيني / لبنان.
الموضوع: البرنامج الفلسطيني/ اليونيسيف.

عدد الصفحات: ٢

السيده عبد النور،

بعد مراجعة تقرير برنامجكم السنوي للعام ١٩٩٨ لمساعدة الأطفال الفلسطينيين في لبنان لوحظ أن جزءا معتبرا من أموال البرنامج صرفت عبر "اللجان الشعبية" أو "لجنة المسجد" في حين أن نصيب المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني من برنامجكم كان غير ذي بال. بهدف جلاء حقيقة البرنامج ودوركم فيه، تعتبر وجهة نظركم مصدرا مباشرا للحقيقة، شاكرين لكم سلفا توضيحكم للقضايا الهامة التالية:

١- هل تعتقدون أن "اللجان الشعبية" أو "لجان المساجد" في المخيمات الفلسطينية قادرة على إيصال المساعدات لأطفال اللاجئين. وإذا كان رأيكم غير ذلك فما الذي يدعوكم للعمل من خلالهم؟

٢- ما هي أسباب العلاقة المتوترة بينكم شخصياً وبين نسبة معتبرة من مدراء المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني، الذين يحملونكم شخصيا مسؤولية تردي العلاقة، وما هو تقييمكم لدور هذه المنظمات ومسئوليها؟

٣- نُقل عنكم، أنكم تتعرضون وبحكم مسئوليتكم الوظيفية لمضايقات أو ابتزاز من بعض الجهات، وتستشهدون حسب هذه المصادر بجريمة اغتيال المديرة السابقة للبرنامج نبيلة برير، ما مدى صحة ذلك، وهل من جهات فلسطينية تمنع أو تعيق عملكم بحرية وشفافية في المخيمات؟

إننا إذ نتعهد باحترام وجهة نظركم وعرضها إلى جانب وجهات النظر الأخرى فيما يتعلق بهذا الموضوع، فإننا ولحساسية الموضوع نفسه ودقته سنحترم رغبتكم لدى التعامل مع الرد فيما يتعلق بالنشر (الكتابة) كما سنراعي كل ما له صلة بسلامتكم الشخصية التي نعتبرها من مقدسات المهنة التي نعمل فيها.

إن ردكم في الوقت المناسب سيقدر عالياً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

نسخة إلى:- ممثل برنامج اليونيسيف في لبنان السيد إكرين بريردنك.

- مسؤول ملف اللاجئين الفلسطينيين / عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية د. أسعد عبد الرحمن.

ثانيا: المنظمات المحلية

١- المؤسسات الفلسطينية

لمحة تاريخية: بقيت المؤسسات الفلسطينية[٥٥] منذ نهاية ستينات القرن الماضي وحتى عام ١٩٨٢، الجهة الوحيدة بعد وكالة غوث الاونروا، التي تقدم خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ومن البديهي القول إن قرار إنشاء فروع هذه المؤسسات في لبنان جاء تطبيقا للشق الاقتصادي – الاجتماعي لاتفاق "القاهرة"، الموقع عام ١٩٦٩ بين الحكومة اللبنانية و م.ت.ف.

الحقيقة إن خدمات المؤسسات الفلسطينية كانت ولا تزال، الأفضل من تلك التي تقدمها برامج الاونروا وسواها من المنظمات غير الحكومية، ليس في مجال الخدمات الصحية والتشغيل وحسب، بل وفي الطريقة التي قدمت فيها هذه المؤسسات خدمات للمستفيدين منها، هذا مع الأخذ بالاعتبار الاختلاف الجذري لدور وأهداف أنشطة وأعمال هذه المؤسسات عن أهداف برامج الوكالة وخدماتها. فالمؤسسات الفلسطينية لم تكن للإغاثة أو الخدمات الاستهلاكية وحسب، بل أولت اهتماماً خاصاً للجانب التنموي وقطاع الإنتاج على وجه التحديد.

في الجانب السياسي، وعلى العكس من أهداف برامج وكالة الاونروا وسواها من المنظمات اللبنانية غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني كانت ولا تزال، أنشطة المؤسسات الفلسطينية في خدمة رفاه الشعب الفلسطيني بجانبيه اليومي المعيشي والبعيد المدى المتمثل في التمسك والعمل على تحقيق "حق العودة" والحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية.

---

[٥٥] نعني بالمؤسسات الفلسطينية تلك المؤسسات والمراكز التي أنشأتها المؤسسات السياسية(المجلس الوطني واللجنة التنفيذية) لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تمول من الصندوق القومي الفلسطيني.

من الناحية التاريخية والعملية أنشئت المؤسسات الفلسطينية منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي وتطورت بطريقة مذهلة على محوري النوعية والكمية والتشغيل ضمناً، وذلك باستقطاب وجذب مختلف الكفاءات والمهارات الجسدية والفكرية. ولعل السبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو اعتماد هذه المؤسسات بشكل تام في تمويلها وميزانيتها على الصندوق القومي الفلسطيني بالدرجة الأولى، ثم المساعدات غير المشروطة من المؤسسات والمنظمات الدولية المختصة والمحسنين من الأثرياء الفلسطينيين، الأمر الذي مكنها من تأدية دور ومكانة أوسع من دور ومكانة مؤسسات القطاع العام أو الدولة، ذلك لأن خدماتها كانت أوسع من مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وأقل بيروقراطية من المؤسسات الحكومية في البلد المضيف بشكل عام.

لم تترك هذه المؤسسات الفلسطينية مجالاً في الحياة الاقتصادية إلا وقد أولته اهتماماً خاصاً، بدءا من خدمات الصحة (العيادات الطبية والمستشفيات) والتعليم (المدارس والمنح الجامعية) ورعاية أسر الشهداء مرورا بالبحث العلمي (مركز الأبحاث الفلسطيني، مركز التخطيط والموسوعة) والإعلام بمختلف أشكاله (المجلات الأسبوعية والإذاعة)، وصولاً إلى الصناعة الخفيفة (أعمال النجارة والحدادة بفروعها المختلفة، الملابس والأحذية، المواد الغذائية) والثقيلة (صناعة وتطوير الأسلحة) التي أنشأ لها مراكز في العديد من المخيمات ومحيط الجامعة العربية في بيروت.

إن تجاهل الكثير من المحللين السياسيين الرسميين والحزبيين – عن عدم اطلاع في حالات نادرة وعن سابق إصرار في معظم الحالات – لتجربة هذه المؤسسات الفلسطينية وخدماتها، لا يخفي حقيقة جلية مفادها أن تراجع أو انهيار تلك المؤسسات بعد عام ١٩٨٢ أدى إلى انهيار مالي وأزمة اقتصادية

خانقة كان وما يزال الفقراء اللبنانيون والفلسطينيون وأصحاب الدخل المحدود ضحيتها.

لم تقتصر خدمات المؤسسات على مجال بعينه، أو على الفلسطينيين من سكان المخيمات والمدن، على العكس من ذلك فإن اللبنانيين وسواهم من المقيمين على الأراضي اللبنانية حصلوا وبمساواة تامة ودون أي تمييز على الخدمات والتشغيل في جميع المؤسسات الفلسطينية ومن دون استثناء، فعلى سبيل المثال، وليس من قبيل الصدفة أن يكون الطبيب الخاص للرئيس عرفات أثناء وجوده في بيروت لبنانياً، أكثر من ذلك فإن رؤساء العديد من هذه المؤسسات وأقسامها كانوا من اللبنانيين، أو السوريين أو العرب، وليس من قبيل المبالغة القول إن الأفضلية في الخدمات أعطيت في الكثير من الحالات لغير الفلسطينيين وخصوصا اللبنانيين الذين شاركوا في الثورة الفلسطينية[٥٦].
لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فإلى جانب هذه المؤسسات قدمت المنظمات والاتحادات الشعبية الفلسطينية التابعة للمنظمة خدمات مختلفة في مجالات عدة، هذا إضافة إلى مختلف مراكز الخدمات والتشغيل التي أنشأتها الفصائل الفلسطينية الرئيسية لخدمة وتشغيل أعضاء التنظيم والمناصرين وأسرهم.

ليس سهلا على الباحث المختص دراسة دور المؤسسات الفلسطينية خلال الحقبة الماضية، ليس فقط لأن الكثير من أرشيف تلك المؤسسات كما المؤسسات نفسها، كانت عرضة للتدمير والنهب المنظم منذ عام ١٩٨٢، بل ولأن الكثير ممن عاشوا تلك التجربة غيبهم الموت أو غادروا لبنان. ولكن يمكن القول أن آخر وأكبر عمليات النهب العشوائي حصلت عام ١٩٨٨، فبعد سيطرة قوى فلسطينية مناوئة ل م.ت.ف.، قام مسئولي هذه القوى بنهب ما

[٥٦] العديد من المقاتلين اللبنانيين الذين غادروا لبنان في العام ١٩٨٢ مع القوات الفلسطينية يحتلون اليوم مناصب قيادية في سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية. والجدير ذكره أن أحد هؤلاء لم يتمكن من العودة إلى لبنان لزيارة ذويه إلا ضمن وفد رسمي فلسطيني زار لبنان قبل عدة سنوات.

تبقى من موجودات هذه المؤسسات في المخيمات وخارجها[٥٧]. وقام هؤلاء بعد وضعوا يدهم على مراكز المؤسسات الفلسطينية بتصفيتها وبيع كل ما يمكن أن يباع من معدات عمل أو إنتاج وأبنية، وكانت مؤسسة صامد بجميع مراكزها في محيط الجامعة العربية، ومخيم برج البراجنة في ضاحية بيروت الجنوبية وموظفيها وعمالها أول الضحايا، حيث إن الإفلاس والإغلاق كانا النتيجة الطبيعية.

الواقع الراهن للمؤسسات الفلسطينية

لم يبق من المؤسسات الفلسطينية مع بداية العقد الأخير للقرن الماضي سوى ثلاثة هي: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، مؤسسة أسر الشهداء، إضافة إلى مراكز وأنشطة اتحاد المرأة الفلسطينية. في هذه الدراسة، سنتوقف بشيء من التفصيل أمام دور المؤسستين:

١- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

هي واحدة من فروع الجمعية المنتشرة في مختلف الأماكن والتجمعات الرئيسية للفلسطينيين في أقطار الشتات العربية وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. أنشأت الجمعية تنفيذاً لقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة، المنعقدة من ١- ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، كمؤسسة طبية عسكرية تعنى بتقديم الخدمات الطبية لوحدات الفدائيين في القواعد العسكرية قبل أن تتطور في وقت لاحق

---

[٥٧] أبلغني شاب فلسطيني في مخيم برج البراجنة خلال شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ عمل في أحد مشاغل مؤسسة صامد بالأرقام عن كميات وأنواع الماكنات والموجودات التي إختفت من مشاغل المؤسسة في المخيم في العام ١٩٨٨، بعد أن وضع المدعو أبو فادي حماد مسؤول الجماعة المنشقة عن حركة فتح وم.ت.ف. يده عليها. وتتفق كافة المصادر أن حماد هو العقل المدبر لكل عمليات سلب ممتلكات مؤسسات وعقارات المنظمة كما في مخيمات بيروت والشمال كذلك في مدينة بيروت حيث كانت عقارات المنظمة أكثر من أن تحصى. وبعد عملية معقدة إستخدم فيها الإرهاب كوسيلة للحصول على الوثائق والمستندات الضرورية من الأشخاص المؤتمنين على تلك الممتلكات تولى حماد شخصياً بيع تلك الممتلكات والعقارات بعد أن أوجد شركاء يوفرون له التغطية القانونية والأمنية.

وبشكل سريع لتتحول إلى واحدة من أهم مؤسسات الخدمات الرئيسية لـــ م.ت.ف. والتي أصبحت تعنى بتقديم الخدمات الصحية للفلسطينيين ولكل إنسان يحتاج ويطلب خدماتها وبشكل مجاني في كثير من الأحيان أو برسوم رمزية.

تطورت خدمات الجمعية خلال سبعينات القرن الماضي بشكل متسارع، بسبب الحاجة المتزايدة لخدماتها، فتحولت مستشفياتها وعياداتها إلى مراكز رئيسية للخدمات الصحية بالنسبة للفلسطينيين، بغض النظر عن مكان إقامتهم أو وضعهم المالي، واللبنانيين وسواهم من المقيمين إلى جوار تلك المراكز. تحول مستشفى غزة الواقع في ضاحية صبرا في بيروت خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٧٥ – ١٩٨٢ إلى واحد من اكبر المستشفيات في لبنان وأكثرها تطوراً، فإلى جانب المعدات والتقنيات المتطورة فإنه جذب واستوعب طاقماً طبياً ذا مهارة وخبرة عاليتين.

توالت منذ العام ١٩٨٢ الاعتداءات وأعمال السلب المنظم لمراكز الجمعية ومستشفياتها، وخاصة "مستشفى غزة" على أيدي مسلحين من جهات مختلفة، الأمر الذي أدى إلى تراجع خدمات الجمعية، لأن الموظفين أنفسهم لم ينجوا من تلك الأعمال الإجرامية، وخصوصا في السنوات الأولى من عهد الرئيس أمين الجميل، ثم خلال ما عرف بـــ "حرب المخيمات".

كان مطلع العقد التاسع وسنوات نصفه الأول، سنوات التحدي الحقيقية للجمعية والقائمين عليها، ولم يكن من السهل التغلب على تركة سنوات الحرب المريرة، هذا إلى جانب تراجع التمويل وخصوصاً من الخيرين المحليين، عدا الجهات الأجنبية التي كانت ولا تزال واقعة تحت تأثير الوضع الشاذ الذي عاشه لبنان وعاصمته بيروت بشكل خاص خلال سنوات الثمانينيات.

بدأت الجمعية خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات تستعيد عافيتها تدريجياً، بعد أن كانت قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس والإغلاق. فأعيد تأهيل وترميم المستشفيات والعيادات القائمة عمرانيا وتقنيا، كما استحدث العديد من المستشفيات والعيادات وبحسب الحاجة، وذلك بفضل العون المقدم من المؤسسات الإنسانية الأوروبية والدولية والعديد من المحسنين الفلسطينيين مؤسسات وأفراد على السواء.

بلغ عدد المراكز التي تديرها الجمعية عام ١٩٩٩ ١٤ مركزا، تتوزع على ٦ مستشفيات و٦ عيادات، إضافة إلى مركزين خاصين. بلغ عدد العاملين في الجمعية ٥٧٧ موظفاً. والطاقم الطبي ٤٤٤ موظفاً موزعين حسب التخصصات التالية: ١٤١ طبيباً و٢٣ صيدلانياً ومساعد صيدلي، ٦٩ فنياً (أشعة،مختبر،تخدير وغير ذلك ، ٢٠٤ تمريض ، و٧ مختصين علاج طبيعي، أي ٧٦,٩٤ % إلى إجمالي العاملين . أما الباقون من الموظفين، البالغ عددهم ١٣٣ موظفاً أي ٢٣,٠٥ % إلى مجموع الموظفين فيشكلون الطاقم الإداري[٥٨]. إضافة إلى الموظفين[٥٩] يعمل في مراكز الجمعية ١١٦ متطوعاً و"حالة خاصة" منهم ٣٠ طبيباً متطوعا و٧٣ طبيباً أخصائياً "حالة خاصة"[٦٠]. منذ مطلع العام ١٩٩٩، تعاقد برنامج الصحة في الوكالة الاونروا مع العديد من مستشفيات الجمعية لتقديم خدمات الاستشفاء والعلاج للاجئين الفلسطينيين بعد أن كان الأمر مقتصراً منذ سنوات عدة على المستشفيات اللبنانية.أما أهم خدمات مستشفيات الجمعية خلال العام ١٩٩٩ فيمكن إيجازها على الشكل التالي:

---

[٥٨] جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني فرع لبنان، تقرير سنوي للخدمات الطبية في ١٩٩٩، (مكان وسنة الإصدار غير مذكورين)، ص٣.

[٥٩] يقسم الموظفون إلى متفرغين ومتعاقدين، أما الحالات الخاصة فتضم الموظفين العاملين لحسابهم والذين يتقاضون أجورهم حسب الحالة المرضية التي يعالجونها وذلك بحصولهم على نسبة محددة من بدل رسوم الكشف الطبي أو العلاج .منذ مطلع العام ٢٠٠٠ جرى وقف العمل بنظام التطوع في الجمعية.

[٦٠] المصدر السابق نفسه.

- بلغ مجموع المرضى الذين ترددوا إلى مراكز الجمعية وحصلوا على خدماتها ٤٦,٤٢٢ حالة مرضية.
- العمليات الجراحية: بلغ عددها ٥,٣٧٨ عملية، منها ١,٣٧٣ عملية كبرى، أي ٢٥,٥٢ % إلى مجموع العمليات، ٢,٥٠٠ عملية متوسطة أي ٤٦,٤٨% إلى مجموع العمليات.
- بلغ عدد الولادات في مستشفيات الجمعية المتخصصة ٢,٥٨١ عملية، شكل الأحياء منهم ٢,٥٤١ طفلاً،مع العلم أن حالات الولادة القيصرية بلغت ٣٧٤ حالة، أي ما نسبته ١٤,٥١ % إلى مجموع الولادات.
- أجرت مستشفيات الجمعية ٤,٩٧٧ تخطيط قلب و٣,٨٥٦ غسيل كلى[٦١].

بلغ متوسط الرسوم خلال العام ١٩٩٩ وبدل مقابلة الطبيب أو العمليات والعلاج في مستشفيات وعيادات الجمعية مقارنة بالعيادات والمستشفيات الخاصة من الدرجة الثالثة على الشكل التالي:

- رسوم كشفية طبيب الصحة العامة: بين ٥,٠٠٠ – ٧,٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل ١٥,٠٠٠ –٢٥,٠٠٠ ليرة لبنانية في العيادات الخاصة.
- رسوم كشفية طبيب الأخصائي: ٧,٥٠٠ – ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل ٤٥,٠٠٠ – ٧٥,٠٠٠ في العيادات الخاصة.
- بدل خلع الأسنان أو الأضراس : ٥,٠٠٠ – ٧,٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل ١٦,٠٠٠ ليرة لبنانية في العيادات الخاصة.
- متوسط تكاليف الليلية السريرية الواحدة: ٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل ١٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في مستشفى خاص.
- تكاليف العملية الجراحية البسيطة: ٥٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل ٢٠٠,٠٠٠– ٣٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في مستشفى خاص.

---

[٦١] المصدر السابق نفسه ص ٢٥ – ٣٠ .

- تكاليف عملية متوسطة: ٢٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل ٤٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في مستشفى خاص.
- تكاليف عملية معقدة ٥٠٠,٠٠٠ – ٦٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل ١,٥٠٠,٠٠٠ – ٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في مستشفى خاص.
- تكاليف عملية الولادة الطبيعية: ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل ٣٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في مستشفى خاص.
- تكاليف عملية التوليد القيصرية : ٢٠٠,٠٠٠ ليرة مقابل ٧٥٠,٠٠٠ ليرة في مستشفى خاص.

تتوزع مستشفيات الجمعية من الجنوب إلى الشمال على الشكل التالي:

١- **بلسم:** الحاجة الملحة والمتزايدة لأبناء مخيم الرشيدية للخدمات الصحية والاستشفاء جعل من إنشائه حاجة ملحة وضرورية منذ منتصف الثمانينات، حيث باشرت الجمعية بالبناء بمساعدة كل من المنظمة البريطانية "المساعدات الطبية الفلسطينية" MAP و"جمعية المساعدات الشعبية النرويجية" NPA. وبسبب العقبات الظرفية والمحلية لم يستكمل تشييدها إلا في أواخر عام ١٩٩٢ حيث افتتحت في شهر كانون الأول/ديسمبر منه.

هو واحد من المستشفيات الرئيسية الثلاث في الجنوب وأكبر مستشفى فلسطيني في منطقة صور. بعد إجراء التعديلات وأعمال التوسيع خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠ أصبحت تحوي ٢٠ سريراً وتضم الأقسام التالية: الطوارئ، العمليات، الجراحة، الباطنية، العلاج الفيزيائي، العيادات التخصصية، هذا إضافة إلى الأشعة والتصوير، المختبر والصيدلية. تملك المستشفى أربع سيارات، اثنتين للإسعاف، واثنتين أخريين لنقل الموظفين المقيمين خارج المخيم.

بلغ عدد العاملين في المستشفى ٦٠ موظفاً، يتوزعون حسب التخصص، كما يلي: طاقم طبي:٥٢ موظفاً، منهم ٢٦ طبيباً – ١٢ طبيب للصحة العامة، بينهم

٤ أطباء متطوعين و١١ طبيباً اختصاصياً يغطون جميع التخصصات الطبية الرئيسية وطبيبا أسنان يعملون بنظام "حالة خاصة". طاقم التمريض ١٧ ممرضاً وممرضة، ومختبر يضم ٣ متخصصين، وثلاثة عاملين في قسم التصوير والأشعة وصيادلة عدد ٢ وتخدير واحد.

بلغ عدد حالات الدخول من المرضى إلى المستشفى ١,٠٩١ مريضاً خلال العام ١٩٩٩، في حين أن عدد العمليات التي أجريت خلال العام نفسه ٢٦٠ عملية جراحية. نسبة عالية منهم، تقارب ٧٥% أطفال ومسنون، في حين أن النسبة الأكبر من الشباب ومتوسطي العمر تتركز على النساء اللواتي تقارب نسبتهن ١٨%. يضم المستشفى أربعة أسرة للأطفال(غرفتين) .

٢- **الجليل:** أنشأ في مخيم البرج الشمالي عام ١٩٧٠، إثر تدمير مبناها القديم بقصف الطائرات الحربية الإسرائيلية، فجرى نقلها إلى حيث تقع حاليا في وسط المخيم. وهي المستشفى الفلسطينية الوحيدة في منطقة صور التي تضم قسما نسائياً، أي التوليد والأمراض النسائية.
يضم المستشفى عشرة أسرّة، ثلاثة منها للنساء والسبعة الباقية للباطنية. بلغ عدد العاملين فيه ٣١ موظفاً متفرغا، ويضم الطاقم الطبي ٢٣ عاملاً بينهم ١٤ طبيباً، وثلاثة اختصاصي مختبر، أشعة وصيدلية وموظف تخدير في كل تخصص، والتمريض ١٢ ممرضا وممرضة، الطاقم الإداري ٩ موظفين. بلغ عدد حالات الدخول إلى المستشفى عام ١٩٩٩، ١,٢٧٦ مريضا بينها ٢٣٤ حالة ولادة.

٣- **الهمشري:** أنشأ في العام ١٩٧٨، إلى الجنوب الشرقي لمدينة صيدا، على مقربة من مخيمي عين الحلوة والمية ومية، هو مستشفى الجمعية المركزية في لبنان واكبر مستشفيات الجمعية على الإطلاق، لناحية عدد الموظفين والتقنيات

والأجهزة المتوافرة فيه، يضم مدرسة للتمريض وتدريب أطباء الصحة العامة ليصبحوا اختصاصيين. يحوي على ٧٢ سريرا إلى جانب العيادات التخصصية وأقسام الجراحة المختلفة وقسما للعلاج الفيزيائي. أجريت له عام ١٩٩٨ عملية ترميم وإعادة تجديد شملت إلى جانب تحديث المبنى من الداخل تزويده بمعدات وأجهزة طبية حديثة شملت فيما شملت تجهيزات غرف للعناية الفائقة.
منذ عام ١٩٩٨، وفي إطار تعاقده مع المستشفيات المحلية لمعالجة المرضى من اللاجئين الفلسطينيين، قام برنامج الصحة لدى وكالة الأونروا بالتعاقد مع هذه المستشفى الذي يستقبل تحويلات المرضى بناء على نظام خاص.

بلغ عدد موظفيها عام ١٩٩٩، ١٧٥ موظفاً بينهم ١٥ طبيباً متطوعاً و١٥ طبيب حالة خاصة يتوزعون وبحسب التخصص كما يلي: الطاقم الطبي ١١٨ موظفاً منهم ٦٨ طبيباً (١٥ متطوعاً ومثلهم حالة خاصة) منهم ٣٥ طبيباً اختصاصيا و٣٠ طبيب صحة عامة و٣ أطباء أسنان. ويضم قسم التمريض ٦١ ممرضاً وممرضة، إضافة إلى خمسة فنيين أشعة، مختبر٧، تخدير ٢، صيدلية ٣ مهن أخرى ٢٥ موظفاً.
أما عدد حالات الدخول إلى المستشفى فبلغت في العام ١٩٩٩. ٥,٤٣٣ حالة مرضية، في حين أن العمليات التي أجريت للمرضى بلغت ٢,٠١٣ عملية جراحية منها ٧٣٩ حالة ولادة.

٤- **حيفا:** أنشأ عام ١٩٧١ في مخيم برج البراجنة وكان واحداً من عوامل صمود أهالي المخيم خلال الحروب التي تعرض لها هذا المخيم، وخصوصاً خلال ثمانينيات القرن الماضي. أجري للمستشفى العديد من عمليات الترميم والتوسيع التي كان آخرها عام ١٩٩٨، وفي العام التالي فرضت الحاجة المتزايدة للفلسطينيين المقيمين في بيروت للاستشفاء تعاقد برنامج الصحة في الوكالة معها لمعالجة المقيمين منهم في منطقة بيروت.

يتميز المستشفى الذي يعتبر مركزياً في الجمعية بالنسبة لمنطقة بيروت عن سواها بأنه يضم ٤٥ سريراً وقسماً حديثا للطوارئ ومختلف الأقسام الطبية الأخرى، بما فيها العمليات الجراحية وبخاصة التوليد. يصعب الوصول إليه بسبب الطريق الوحيدة الضيقة المؤدية إليه، والتي أصبحت أكثر ضيقا مع الزمن، هذا عدا عن افتقاره لأي موقف خاص للسيارات، علاوة على الازدحام السكاني المجاور، الأمر الذي يجعل من إنشاء مبنى جديدٍ على أملاك م.ت.ف. المجاورة أمراً ضرورياً.

بلغ عدد موظفيه عام ١٩٩٩ ١٢٠ عاملاً، منهم ١٠٦ موظفين و١٠ أطباء حالة خاصة، إضافة إلى أربع متطوعين منهم طبيبان. بلغ مجموع الأطباء ٤٣ طبيباً، منهم ٢٧ طبيباً إختصاصيا، ١٢ طبيب صحة عامة و٤ أسنان، التمريض يضم ٣٠ ممرضا وممرضة، صيدلية ٢، فني أشعة ٢ ومختبر ٤ وتخدير ٣ فنيين أما الموظفون الإداريون والخدمات فيبلغ عددهم ٢٣ موظفاً.
بلغ عدد حالات الدخول إليه خلال عام ١٩٩٩، ٤,٣٧٥ حالة مرضية، في حين أن عدد العمليات التي أجريت في العام نفسه بلغت ١,٥١٩ عملية، بينها ٧٤٨ عملية توليد.

٥- **الناصرة:** يقع في منطقة البقاع، وهو المستشفى الوحيد التابع للجمعية والذي يقع خارج المخيمات وبعيدا عنها، أنشأ عام ١٩٨٦, ويضم ٢٤ سريراً وقسما للطوارئ إلى جانب أقسام العمليات والنسائية والباطنية، إضافة إلى خدمات المختبر والأشعة والصيدلة. المستشفى مجهز لإجراء مختلف العمليات باستثناء القلب والدماغ.
بلغ عدد العاملين في المستشفى وعياداته ٧٨ موظفاً منهم ١٦ طبيبا حالة خاصة وطبيب متطوع، يتوزع هؤلاء حسب تخصصهم كما يلي: أطباء اختصاصيين ٢٨ طبيباً, منهم ١٦ طبيبا حالة خاصة وأطباء صحة عامة بينهم واحد متطوع.

التمريض يضم ٢٦ ممرضاً وممرضة، فني أشعة ٢، مختبر ٤, تخدير ٣ وصيدلية واحدة. وبلغ عدد الموظفين الآخرين ١١ عاملا.
أما عدد حالات الدخول إليها، فبلغت ٢,٠١٣ مريضاً، وأجريت ٥٤٤ عملية جراحية مختلفة بينها ٣١٢ حالة ولادة.

٦- **صفد:** يقع في مخيم البداوي بالقرب من مدينة طرابلس وهو المستشفى الفلسطيني الوحيد في المنطقة، أنشأ عام ١٩٨٣، إثر التراجع الحاد لخدمات وكالة الاونروا الصحية بشكل عام والاستشفاء بشكل خاص. وزاد من الحاجة إليه البعد الجغرافي لمخيم نهر البارد، ثاني أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان عن مركز مدينة طرابلس حيث تقع جميع المستشفيات.
يضم المستشفى ٢٠ سريراً، إضافة إلى قسم الطوارئ الذي يستقبل المرضى على مدار الساعة، والقسم النسائي والباطنية ومختلف خدمات المختبر والأشعة والصيدلة.غرفة العمليات مجهزة بشكل يسمح للأطباء إجراء كافة العمليات المعقدة باستثناء القلب والدماغ.

بلغ عدد العاملين فيه في العام ١٩٩٩، ٩٨ عاملا بينهم ١٥ طبيباً اختصاصياً و١٤ متطوعاً، بينهم ٦ أطباء صحة عامة. بقية الموظفين يتوزعون كالأتي: ١٤ طبيباً منهم ٧ اختصاصين، تمريض ٢٥ ممرضاً وممرضة، فني أشعة ٢، مختبر ٤، وتخدير ٣. أما العاملون من غير الجسم الطبي فعددهم ١٥ موظفا.
بلغ مجموع حالات الدخول إلى المستشفى عام ١٩٩٩ ٣,٨٩٠ مريضاً، وأجريت ٧٦٥ عملية جراحية،بينها ٤٨٩ حالة ولادة.
بلغ عدد العيادات والمجمع الطبي الذي تديره الجمعية والتي هي عبارة عن مراكز تقدم الخدمات الطبية على مدى أيام عمل الأسبوع وبنظام يومي محدد خمس عيادات، ويقع جميعها داخل المخيمات الرسمية باستثناء مجمع عكا الطبي الذي يقع في منطقة بئر حسن.

مجمع عكا الطبي: تكمن أهمية هذا المجمع الذي يضم المستودعات المركزية كما رئاسة الجمعية في:

١- تجاوز كافة المحن بسبب حجم خدماته وشدة الحاجة إليها.

٢- عياداته التخصصية التي يغطى أطباؤها مختلف التخصصات بما فيها الأسنان، تجعله أكبر مجمع طبي في المنطقة إلى جانب مستشفى الساحل مع الفارق الهام في بدل الرسوم عن الخدمات.

٣- يُشهَد لأفراد الطاقم الطبي، كما في عيادات الأسنان وعيادات الاختصاصات الأخرى بكفاءاتهم وخبرتهم وتمرسهم بالعمل.

خلال عام ١٩٩٨، أجري ترميم وتحديث عياداته ومعداته وتجهيزاته. بلغ عدد العاملين فيه عام ١٩٩٩، ٥٢ عاملاً منهم ٢٢ طبيباً يتوزعون كالتالي: اختصاصي ١٠ أطباء، طب عام ٢ وأطباء أسنان ١٠، صيدلي ٢، تمريض ٨، فني علاج طبيعي ٤، أشعة ١، مختبر ٤ مهن إدارية وغير ذلك ١١ موظفا.

وفي العام نفسه بلغ عدد رواد عيادات المجمع ٦,٦٠٣ حالة مرضية، في حين بلغ عدد الحالات التي قصدت عيادات الأسنان ١١,٢٠٥، ومجموع الفحوص وصور الأشعة التي قدمها المجمع لمرضاه ١,٠٢٨ صورة، شملت ٢٠٣ صورة للعمود الفقري، و١٦ صورة للجمجمة، ٣٤ صورة موجات فوق صوتية، وخمسة أخرى من النوع نفسه للقلب. أما مجموع الفحوص المخبرية والتحاليل فبلغت ١٥,٣٤٧ وحدة،هذا إضافة إلى الخدمات الأخرى.

تتميز خدمات هذه العيادات والمراكز عن تلك التابعة لوكالة الاونروا بأنها تقدم الخدمات الطبية في مختلف الاختصاصات، وفي هذا الإطار فإن الأطباء

الاختصاصين العاملين في مستشفيات الجمعية كافة يخصصون أياما وساعات محددة للدوام في تلك العيادات والمراكز[٦٢].

على الرغم من أهميتها وخدماتها تعاني الجمعية ومراكزها مجموعة من الثغرات أو النواقص، إضافة إلى التدخلات السياسية والحزبية في أنشطتها، الأمر الذي يؤثر سلبا ليس فقط في حاضرها بل وقبل ذلك في مستقبل الجمعية والعاملين فيها والمستفيدين من خدماتها ويمكن تقسم الثغرات على الشكل التالي:

أولا – الداخلية: أي تلك المرتبطة بنظام عمل الجمعية، وخصوصا لناحية العلاقة بين الموظفين، رؤساء ومرؤوسين. فحال الجمعية على هذا الصعيد حال جميع المنظمات الدولية والمحلية المختصة بتقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين تعاني خللا بارزاً يتجلى في التالي:

– **انخفاض الرواتب:** إذا كان من الممكن القبول، وإن على مضض، بالتبرير القائل بأن تدني رواتب الموظفين بشكل عام مرده الحالة المالية وعدم اهتمام الممولين بموضوع الأجور بشكل عام إلا أن الأمر ليس منطقياً ولا يمكن أن يكون عقلانياً بالنسبة للأطباء الذين لا يزيد راتب المتفرغ الاختصاصي منهم على ٣٠٠ دولار شهرياً، في حين أن راتب طبيب الصحة العامة يبقى أقل من ذلك بكثير.
تناول هذا الموضوع ومعالجته يفترض الأخذ بالاعتبار التوجه الدولي والمحلي على هذا الصعيد، والذي يعتبر رئاسة الجمعية إحدى ضحاياه من الناحية النظرية، لكن الأمر لا يبدو كذلك من الناحية التطبيقية بالنسبة لموظفي الجمعية العاديين، ويرد لسان حالهم بسؤال منطقي وجيه لا بد

---

[٦٢] لمزيد من المعلومات عن هذه المراكز انظر التقرير السنوي، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني فرع لبنان،١٩٩٩ (مصدر سابق) ص ٣ , ١٧ و١٩ , ٢١ و٢٣.

لرئاسة الجمعية أن تجيب عنه مساهمة منها في توحيد الموقف ونبذ عملية التجاذب أو الصراعات الداخلية؛ إذا كانت لوائح الأجور الأساسية المعمول بها في الجمعية في لبنان واحدة بالنسبة لكل الموظفين، فما هي النسبة التي تشكلها العلاوات الوظيفية التي يحصل عليه كبار الموظفين بدل مسؤولياتهم والمهام المنوطة بهم؟

إن الحقيقة مرة، فغالبية العاملين من أطباء وإداريين وحتى بعض المسؤولين الصغار الذين قابلتهم في إطار الإعداد لهذه الدراسة أكدوا أن شكوى بعض كبار الموظفين من سوء وضعهم المالي ليس إلا طريقة وأسلوباً للالتفاف على الحقائق التي تؤكد بأن الهوة بينهم وبين زملائهم من الأطباء الذين لا يشغلون أية مناصب إدارية واسعة اكثر من اللزوم. يحمل هذا الأمر مخاطر جمة ليس أقلها أن جميع الأطباء الفلسطينيين العاملين في الجمعية يبحثون عن فرص للجوء أو الهجرة إلى بلد غربي، وتؤكد التجربة بأن عدداً من الأطباء الذين انتدبوا لمهمات طبية في بلدان غربية لم يعودوا إلى لبنان بعد أن تخلوا عن الجمعية ووظيفتها.

ينتج هذا الواقع آثاراً سلبية اجتماعية لا يمكن حصرها خصوصاً أن إعداد الطبيب ليس عملية يسيرة بل هي في غاية الصعوبة على الأقل في جانبها المالي بالنسبة للأهل وهكذا تؤدي هذه السياسة وعن غير قصد إلى تلاشي الكفاءات والمهارات الفلسطينية المحلية في مهنة الطب،الأمر الذي يعني أن الجمعية لن تجدد نفسها وطاقمها الطبي خلال السنوات والعقود القادمة.

- **العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين:** تتسم هذه العلاقة في معظم الحالات بالجفاء، إن لم نقل العداء، ولعل السبب الرئيسي هو المردود والمكاسب المالية التي يحققها المسؤولين من خلال مناصبهم التي يشغلونها، يلمس المختص هذا الأمر في كل مركز ومستشفى تابع للجمعية، مع العلم أن هذا الواقع صفة عامة تلازم جميع المنظمات المحلية ووكالة الاونروا.

- **غياب العمل النقابي:** إن غيابه يشكل إحدى العقبات التي تمنع من تقدم عمل الجمعية، خصوصاً وأن العديد من المسؤولين يحولون -وعبر تدخلهم الشخصي وبأساليب منافية للعمل الإنساني- دون تشكيل هذه النقابات لسبب يتمثل في الفهم الخاطئ لدور النقابة.

ثانيا- التدخلات السياسية والحزبية: لم يتعرض القائمون والعاملون في مؤسسة إنسانية في لبنان، للضغط والابتزاز الذي تعرض له أولئك العاملين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وما زالوا. المشكلة كانت وما زالت في أن الطامعين في إرث م.ت.ف. سياسيا ومؤسساتيا لا يألون جهداً إلا ويستخدمونه لابتزاز الجمعية وموظفيها بدءاً من كبار المسؤولين، ووصولاً إلى أدنى موظف في الجمعية، ولعل العلاج والاستشفاء المجاني الذي يحصل عليه هؤلاء من الجمعية قسراً يعتبر أحد المخاطر التي تهدد مستقبل الجمعية في لبنان[٦٣]. إن هذه التدخلات شكلت وما زالت أرضية صالحة لفساد بعض صغار الموظفين والإستقواء ليس على زملائهم وحسب بل وعلى رؤسائهم أيضاً.

ثالثا- تقادم القوانين وأنظمة عمل الجمعية: على الرغم من الخصوصية التي يعيشها فرع الجمعية في لبنان، مضافاً إليها التغيرات والتبديلات الجوهرية الكثيرة التي حصلت خلال العقدين الماضيين والتي تركت أثرها في الجمعية والعاملين فيها. يمكن القول أن الكثير من أنظمة العمل تلك لم تعد فاعلاً، الأمر الذي يتطلب إلغاء بعضها وتجديد الآخر، واستحداث ما يناسب الواقع الراهن، وهذا أمر في غاية الأهمية، فتعريف الموظفين بالقوانين والإجراءات التي

---

[٦٣] تؤكد مصادر محايدة قيام مسؤول في أحد الفصائل المناوئة لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد العام١٩٨٩ بوضع يد تنظيمه وبغير وجه حق على إحدى سيارات إسعاف الجمعية في بيروت، ولا يتورع مسؤولي هذه المنظمات عن التدخل المباشر في شؤون الجمعية الداخلية بأساليب أقل ما يقال فيها إنها ليست من اختصاصهم.

تخصصهم وتخص عملهم في الجمعية سيساهم إلى حد بعيد في تحسين الأداء بكل المقاييس والمعاني.

مختصر القول إذا كانت خدمات الجمعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان هي ذات أهمية بالغة للإنسان الفلسطيني، فإن عملية الإصلاح والتجديد الشاملتين في أنظمة العمل لناحية العلاقة مع المرضى، ولناحية وضرورة العمل بنظام البطاقة الصحية لكل لاجئ فلسطيني، كذلك لطاقم ونظام العمل وتطويرها بما يخدم المجتمع الفلسطيني في لبنان مستقبلا، خصوصا وأن تراجع وانهيار خدمات الوكالة وبرنامج الصحة لديها على شكل الخصوص لا يبشر بالخير، كل هذا التجديد هو أيضا ضرورة ملحة لا بد منها.

٢- المنظمات اللبنانية غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني[٦٤]

لمحة تاريخية:

نشأت النواة الأولى لـــ م.غ.ح. منذ نهاية ستينيات القرن الماضي بعد أن شرعها ضمنياً "اتفاق القاهرة" بين م.ت.ف. والحكومة اللبنانية[٦٥] في البداية أنشئت هذه المنظمات بمساعدة م.ت.ف. وفصائلها الرئيسية وبتوجيه منها. إن الظروف المعيشية والسياسية القاسية التي مر بها الفلسطينيون وسكان المخيمات منهم على وجه الخصوص بعد عام ١٩٨٢، وما شهدته من تدمير للمؤسسات الفلسطينية وما رافقها من اهتمام حكومات الاتحاد الأوروبي تجلت على شكل عمل إنساني لمنظمات غير حكومية في تلك الدول، كل ذلك أدى إلى جعل العمل في هذا القطاع واحدا من أكثر القطاعات رواجاً بعد أن وجدت هذه

---

[٦٤] الجمعيات الأهلية هي التسمية المعتمدة في لبنان. سنعمد في هذه الدراسة إلى استخدام م.غ.ح. للدلالة على هذه المنظمات.

[٦٥] جمعية إنعاش المخيم التي أنشئت بتاريخ ١٩٦٩/١٦/٦ كانت أول منظمة غير حكومية تعمل في الوسط الفلسطيني في لبنان.

المنظمات الغربية ضالتها في النسبة الكبيرة من المتعلمين الفلسطينيين العاطلين عن العمل الذين فقدوا فرص عملهم في المؤسسات الفلسطينية المعطلة[٦٦].

إن التطورات الدرامية التي رافقت إلغاء "إتفاق القاهرة" من طرف واحد، والتي استبقت بأحداث دامية ضد اللاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم في بيروت والجنوب، فرضت نفسها على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وبطريقة التفافية أو "ملتبسة"، كما يسميها الباحث الفلسطيني جابر سليمان[٦٧] عمد جميع القائمين على هذه المنظمات، بإستثناء جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إلى الحصول على تراخيص خاصة "علم وخبر" من وزارة الداخلية اللبنانية، في حين أن م.غ.ح الأجنبية كانت قد حصلت على تراخيص خاصة من الوزارة عينها. ومن جهة أخرى وفي خضم هذه "الفورة" أنشئ خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات الكثير من المنظمات، بعضها يسعى للحصول على "علم وخبر" والبعض الآخر قام وما زال على فتوى دينية أو على أساس الترابط العائلي والقروي الفلسطيني.

أدت الصعوبات والتعقيدات القانونية إلى فرض رئاسة المنظمات، أي واضعي برامج وخطط ومشاريع م.غ.ح. المرخصة على اللبنانيين دون سواهم، في حين أن الوظائف التنفيذية أعطيت للفلسطينيين وهي صورة طبق الأصل لتجربة وكالة الاونروا، مع الاختلاف الشكلي فقط، مع الأخذ بالاعتبار أن

---

[٦٦] في الفترة التي تلت أيار العام ١٩٨٥ تحولت المخيمات إلى مراكز شبه ثابتة لأنشطة المنظمات غير الحكومية وخاصة الاسكندنافية منها، حيث بدأت منظمات غير حكومية من السويد، النرويج والدانمارك أنشطتها من خلال بعثات ووفود طبية تسابق إلى خدمتها الكثير من فلسطينيين ما لبثوا أن تحولوا إلى مدراء لفروع تلك المنظمات في لبنان أو أنهم أنشأوا بعد الحصول على التمويل الأجنبي منظمات غير حكومية محلية.

[٦٧] جابر سليمان ،"الفلسطينيون في لبنان ودور الجمعيات الأهلية"، ورقة عمل مقدمة لـ (مؤتمر) الفلسطينيون في لبنان بتنظيم من مركز الدراسات اللبنانية(و) برنامج دراسات اللاجئين في جامعة أوكسفورد (٢٧ ـ ٣٠) سبتمبر / أيلول ١٩٩٦، ص ٢٧.

الوكالة كانت وما زالت لا تقدم خدماتها لغير اللاجئين، في حين أن م.غ.ح. تقدم في كثير من الحالات الجزء الأكبر من خدماتها لغير الفلسطينيين.

دفعت المنافسة والمزاحمة العشوائية القائمتين على م. غ.ح. منذ عام ١٩٩٣، إلى تشكيل إطار بهدف "وضع" حد للمزاحمة واحتكار هذا المجال فكان تعبير "تنسيق" الجهود و"تطوير" الأداء المدخل للموضوع. أتبعت في عام ١٩٩٤ بتشكيل إطار "هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية" حيث ضمت الهيئة ممثلين عن م.غ.ح. الأجنبية، إضافة إلى مندوب أو ممثل عن كل من المنظمات المرخصة، واتخذت الهيئة لنفسها شعار "التنسيق من أجل التنمية"[٦٨].

من الناحية العملية تعيش هذه المنظمات خللاً قانونياً، فهي من الناحية التطبيقية تحصل على تمويل برامجها من جهات أجنبية، أو فلسطينية، أو عربية على أنها فلسطينية، وتقدم خدماتها للاجئين الفلسطينيين كعاملة في الوسط الفلسطيني، في حين أنها في الجوهر ليست كذلك، هذا عدا عن مخالفتها للقوانين اللبنانية المرعية الإجراء فيما يتعلق بالتشغيل (٨٠ % من الموظفين يجب أن يكونوا من اللبنانيين) أو تقديم الخدمات للبنانيين بالدرجة الأولى لكونها منظمات لبنانية. وعلى كل حال تبقى هذه المخالفات القانونية شوكة في خاصرة هذه المنظمات.

المنظمات غير الحكومية كما جاءت في دليل المنظمات الأهلية:

ارتفع عدد م.غ.ح. العاملة في الوسط الفلسطيني بشقيها المحلي والأجنبي من ١٥ منظمة عام ١٩٩٦، إلى ٣١ منظمة حسب "دليل الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان" خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠ منها ٢٦ منظمة جميعها محلية، باستثناء واحدة أجنبية. و٥ منظمات مانحة تدير أيضاً

---

[٦٨] سليمان ،جابر ، مصدر سابق ،ص ٢٨ – ٣٠.

مراكز للخدمات المباشرة ٤ أجنبية، وواحدة فلسطينية مركزها في بلد أوروبي[٦٩]. بالعودة إلى تاريخ إنشاء المنظمات التي تناولها الدليل يتبين:

١- جميع المنظمات الخمس المانحة بدأت أنشطتها في لبنان خلال الفترة بين عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٥ .

٢- اثني عشرة منظمة، أي ٤٦,١٥ % إلى مجموع المنظمات ألـ ٢٦ المعتمدة في خدماتها على المساعدات والمنح قد أنشئت خلال عقد التسعينات، خمسة منها تشكلت خلال السنوات الأخيرة للعقد نفسه.

٣- ثماني منظمات فقط، أو ٣٠,٧٦ % منها أنشأت خلال عقد الثمانينات، نصفها أنشئ خلال النصف الثاني من العقد.

٤- أربع منظمات فقط أنشأت خلال عقد السبعينيات، وجميعها تقريباً أنشئ من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها.

أما عدد العاملين في هذه المنظمات فموزع على ثلاث فئات، كما أوردها "الدليل"، وهي على الشكل التالي: ٧٠٠ "مفرغين"، ٨٤٦ "غير مفرغين" و٢٨٦ "متطوعاً"، يعملون جميعهم في ١١٢ مركزاً للخدمات منها ٥٤ روضة وحضانتين للأطفال، أي ٥٠% إلى مجموع المراكز. يستفيد من خدمات هذه المراكز مجتمعة حوالي ٩٠ ألف شخص، أما الاحتياجات المالية السنوية لإدامة نشاطات وخدمات هذه المنظمات فتبلغ حسب الدليل ٦ مليون دولار أمريكي[٧٠]. أي تقويم لدور خدمات المنظمات وحجمها وحسب ما أورده الدليل، يظهر أن عدداً من العيوب والشوائب في المعلومات الواردة لا تعطي صورة ناصعة عن هذه المنظمات والتي يمكن اختصارها في التالي:

---

[٦٩] لمزيد من المعلومات انظر دليل الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان، مؤسسة التعاون وجمعية المساعدات الشعبية النرويجية، [د، ن]، [د، ت]، وزع بشكل محدود خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠.

[٧٠] أنظر الدليل (مصدر سابق) ص٧ - ٨.

أولا: عدم التناسب بين المتطلبات المالية وحجم الخدمات المقدمة، حيث يرى واضعو "الدليل" أن إدامة الخدمات لمجموع المنظمات يتطلب مبلغ ٦ ملايين دولار أمريكي، على الجهة المقابلة يبين "الدليل" وفي الصفحة نفسها أن عدد المستفيدين من برامج خدمات هذه المنظمات يقارب ٩٠ ألف نسمة كما أسلفنا، أي بمعدل ١٦ دولاراً للفرد الواحد سنوياً.

إن تحليلاً بسيطا للنفقات السنوية الثابتة ممثلة بالرواتب والنفقات الإدارية الأخرى، تظهر أن هذه النفقات تستهلك ما يقارب ٨٧% إلى حجم الميزانية. الافتراض أن متوسط الراتب الشهري للموظف الواحد "المفرغ" هو ٢٥٠ دولاراً أمريكياً شهريا، يؤكد أن مجموع الرواتب سنوياً هو ٧٠٠متفرغ× ٢٥٠دولار×١٢ شهراً= ٢،١٠٠،٠٠٠ دولاراً. أما إذا حسب متوسط الراتب الشهري لـــ "غير المتفرغين" يساوي ١٥٠ دولاراً شهرياً للفرد يظهر أن مجموع الرواتب هو ٨٤٦ موظفاً× ١٥٠ دولاراً × ١٢ شهراً= ١،٥٢٢،٨٠٠ دولاراً أمريكياً، في حين أن احتساب متوسط الأجر الشهري للمتطوع الواحد هو ١٠٠ دولار فستكون النتيجة ، ٢٨٦ متطوعاً× ١٠٠ دولار × ١٢ شهراً = ٣٤٣,٢٠٠ دولار، أي أن مجموع الرواتب يساوي ٣,٦٩٥,٨٠٠ دولار أو ٦٦,٠٩% إلى مجموع الموازنة السنوية. إذا ما أخذ بالاعتبار أن ما يساوي ٢٥% أي ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار من الاحتياجات يصرف على شكل نفقات إدارية أو ما يتعارف عليه بدعم المشاريع فإن المبلغ المتبقي لن يزيد على ٨٠٤,٢٠٠ دولار أو ١٣,٤٠ % إلى مجموع الموازنة هو عملياً قيمة الخدمات الفعلية التي تصل إلى المستفيدين من الخدمات المختلفة[٧١].

ثانيا: حجم الخدمات الحقيقية: إن إلقاء نظرة فاحصة على عدد المستفيدين ونوعية الخدمات وكميتها ستزيد من التساؤلات حول حقيقة البرامج

---

[٧١] المصدر السابق نفسه.

وفاعليتها، إذ يورد "الدليل" أن عدد الأشخاص المستفيدين من "التكفل الاجتماعي" ب ٣٠٠٠ شخص، الافتراض أن متوسط نصيب الطفل اليتيم هو ٣٠ دولاراً شهرياً يتبين أن المبلغ المطلوب سنوياً يساوي ٧٢٠،٠٠٠ دولار، أي ٨٩,٥٢% إلى إجمالي المبلغ المخصص لأعمال الخدمات المباشرة، وهكذا يبقى لجميع أشكال الخدمات الأخرى ما قيمته ٨٤،٢٠٠ دولار، أي ما يساوي ١١,٤٨ % إلى مجموع المبلغ المتبقي للخدمات المباشرة. الخلاصة أو الاستنتاج المنطقي والموضوعي القائل إن هناك مبالغة وتضخيماً واضحين لدور الخدمات وحجمها.

الحقيقة الأولى والتي لا يحتاج إثباتها إلى عناء شديد تؤكد أن عدد م.غ.ح. العاملة في الوسط الفلسطيني بكل أنواعها هي ضعف ذلك العدد الذي أورده "الدليل" ويفوق الـــ ٥٠ منظمة. فمقابلة ميدانية بسيطة بين المنظمات التي أوردها "الدليل" وتلك الموجودة فعلاً في المخيمات تظهر أن نسبة معتبرة منها لم يأت "الدليل" على ذكرها، وهكذا على سبيل المثال فإن اكثر من نصف المنظمات التي لها ١٤ مركزا للخدمات في مخيم نهر البارد لم يكن لها مكان في "الدليل" ، الأمر عينه ينطبق على مخيم البص الذي يوجد فيه ١٣ مركزاً للخدمات تابعة لـــتسع م.غ.ح. ثلاث منها لم ترد في "الدليل".

قبل هذا وذاك يسجل على المعلومات المقدمة من م.غ.ح. كما أوردها "الدليل" الكثير من الملاحظات الفنية والتقنية التي نورد منها النموذجين التاليين: الأول، في حالة منظمة "العون الطبي الفلسطيني" (المملكة المتحدة)، صفحة ٣٩ من "الدليل"، يلاحظ أن عدد الموظفين لم يتجاوز الشخص الواحد وهو المدير المسؤول، في حين أن ميزانيته تزيد على مليون ونصف المليون دولار أمريكي، في المقابل فاقت الرواتب السنوية للموظفين ألـــ ١٦ المتفرغين في

"مؤسسة نبيلة برير الاجتماعية"، وعملا بالحد الأدنى للأجور، الميزانية السنوية المصرح بها في الصفحة ٢٠ من الدليل[٧٢].

أكد العديد من الموظفين في مناطق مختلفة يعملون في م.غ.ح. أن الأرقام التي يقدمها مسئولوهم عن منظماتهم بطريقة رسمية لا تتسم بالشفافية. أكثر من ذلك فإن العديد من هؤلاء الذين قدموا معلومات دقيقة عن وضع المراكز التي يعملون فيها، خلال لقاءات خاصة بهم، عبروا عن مخاوفهم من التعرض للعقاب من رؤسائهم في حال عرف هؤلاء أنهم قدموا تلك المعلومات لجهة ما.

واقع وحقيقة المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني :

إن دراسة عمل هذه المنظمات غير الحكومية وتقويمها ليست من الأمور السهلة، ذلك لأربعة عوامل،هي:

أولاً: عدم وجود أي مصدر رسمي يوثق المعلومات عن الأنشطة وطاقم العمل والميزانية فهنا لا مكان لتقارير سنوية أو دورية مقدمة للجمهور أو المختصين.

ثانياً: إن تشكيل المجالس المختصة بإدارة وإعداد الخطط والبرامج، كما اختيار المدير العام ومراقبة أدائه ومساعدته مثل مجلس الأمناء أو الاستشاريين في حال وجودها هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص الذين ينتدبون ويختارون بقرار من المدير الأول الذي يمتلك صلاحيات مطلقة في كل ما يتعلق بالمنظمة، كما في اختيار وتثبت أو نزع الثقة والصلاحية عن تلك المجالس أو أحد أعضائها، كذلك عن موظفيه الكبار والصغار على السواء. في معظم الحالات تشكل تلك

[٧٢] دليل الجمعيات الأهلية" ، مصدر سابق ص ٢٠ و ٣٩ .

المجالس والهيئات كما نائب المدير أو مساعده من الأهل والأقارب والمقربين[٧٣].

ثالثا: هناك الفوقية التي يمارسها مدراء هذه المؤسسات مع الباحثين أو طالبي المعلومات من المجتمع المحلي، إذ يعتبر هؤلاء أن الأمر تعدٍ على ممتلكاتهم و"مزارعهم"، ويشكل خطراً عليهم ولعل التعاطي مع معدّي "الدليل" خير مثال على ذلك، في حين أن التقارير التي يعدونها للجهات الأجنبية التي تطلب هكذا معلومات تعتبر سرية[٧٤].

رابعا: لا يعتبر "الدليل" مرجعا يعتمد عليه، كما لا يمكن الاعتماد على المعلومات التي أوردها لسببين: الأول النقص الحاد في المعلومات؛ والثاني عدم شفافيتها، هذا مع العلم أن ممولي ومعدّي التقرير يصنفون كمنظمات "نموذجية" في الوسط الفلسطيني[٧٥].

والواقع أن هناك أزمة حادة تعيشها هذه المنظمات غير الحكومية تتجلى مظاهرها في ما يلي:

١- **إنعدام التنسيق:** لا يخفي معظم مسئولي المنظمات المشاركة في هيئة التنسيق تذمرهم وخيبة أملهم من الطريقة التي تدار بها أعمال الهيئة، حيث يكون الطموح الشخصي والرغبة في الهيمنة المجال الرحب الأمر الذي يفضي إلى المزاحمة بأشكال التناحر البدائي بين "العمالقة

---

[٧٣] يعتقد وعلى نطاق واسع أن دخول الأهل والأقارب والمحسوبين على خط عمل م.غ.ح. محل البحث هو السبب الكامن وراء إدخال مصطلح "الأهلية" إلى تسمية الرسمية الذي يستخدم للدلالة على هذه المنظمات في لبنان وبعض بلدان التخلف.

[٧٤] لم يتسلم الباحث الحالي النص النهائي لدراسة أعدها في العام ١٩٩٨ بتكليف من الجمعية الأهلية للتأهيل المهني والخدمات الاجتماعية عن أوضاع خريجيها في سوق العمل، مع العلم بأن عمليات الحذف التي أجريت من قبل مدير الجمعية على الدراسة لم تعرض على الباحث وأخذ موافقته عليها.

[٧٥] تحدثت مصادر مقربة من معدي الدليل أنهم بصدد إدخال تعديلات على النص الإنجليزي.

الكبار" من زعماء المنظمات، في حين أن الصغار منهم ينتظرون فتات تقاسم الغنائم بين الكبار. تشبه بعض المصادر "هيئة التنسيق" بمجلس "الاخوة الأعداء" حيث يسعى "الأقوياء" من المشاركين فيه لاستخدامه كوسيلة لمعرفة ماذا يفكر به الآخرون، وما هي خططهم؟ كما لفرض تقاسم غير منصف لـــ "الهبات"، أو"البرامج" المقدمة من الجهات الأجنبية المانحة. ويمكن الادعاء بأن طبيعة عمل المسيطرين على المجلس تفرض على غالبية المنظمات لأنه مدخلها الرسمي إلى العلاقة مع المنظمات غ. ح. في البلدان الغربية وبالتالي الجهات المانحة والتنسيق مع المنظمات الأخرى المحلية مثل الاونروا أو م.ت.ف. لا مكان له في قاموس العلاقات والتنسيق إلا بشكل محدود.

٢- **غياب التخصصية:** غالباً ما تقدم أكثر من منظمة في المخيم الخدمات نفسها، ممّا يخلق نوعاً من الازدواجية، ويعود ذلك إلى تكرار الخدمات نفسها من قبل معظم المنظمات التي يتحكّم بأنشطتها وخدماتها الجهات المانحة. هذا إضافة إلى إقدام الكثير من المنظمات إلى الجمع بين اختصاصات وأنشطة متباعدة ولا جامع بينها من نمط التأهيل المهني ورياض الأطفال والخدمات الصحية في آن وبغياب الكفاءة أو بكفاءات متدنية المهارة لموظفيها.

هذا الواقع يؤكده "دليل المنظمات الأهلية" حيث يتبين أن عدد المنظمات التي تتماثل في التخصص بعينه لا يزيد على الثلاث منظمات، في حين أن المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني (بيت أطفال الصمود) تمكنت من جمع وفي آن واحد الخدمات التالية :

- التكفل الاجتماعي لـــ ١٤٠٠ طفل يتيم (رعاية أبناء الشهداء).
- التعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) لـــ ٦٦٠ طفلاً.
- التدريب المهني (دورات قصيرة) لـــ ٢٨٠ شاباً.

- الرعاية الصحية (أ) عيادات أسنان لـــ مئات الأطفال. (ب) الإرشاد الأسري والصحة النفسية لـــ ٤٧٠ طفلاً.
- إنتاج المطرزات ل ١٠٥ أسر.
- أنشطة فنية وثقافية وتربوية وكشفية ل ١٥٠٠ طفل وشاب.

أما الموازنة المخصصة لمجموع هذه الخدمات التي يقدمها ١١٠ موظفين و٨٣ متطوعاً فبقيت أقل من مليون دولار أمريكي سنوياً !!![٧٦].

٣- التوزيع العفوي للمراكز والأنشطة: إن التدقيق في خريطة أنشطة وخدمات هذه المنظمات كما وردت في "الدليل" يؤكد أن توزعها ليس عادلاً أو منصفاً، ولا ينبع من حاجات اللاجئين في هذا المخيم أو ذاك ، ويتبين أن هناك ١٣ منظمة، أو ٥٠% من المنظمات التي تتلقى مساعدات، لا تمتلك أكثر من مركز واحد في أحد المخيمات، ثلاث منظمات، وفي احسن الحالات تدير أقل من ثلاثة مراكز في المخيم نفسه.وتتوزع هذه المنظمات ومراكزها على الشكل التالي: مخيمات بيروت ٦ منظمات بـــ ٦ مراكز، مخيمات طرابلس منظمتان ب٣ مراكز، مخيم عين الحلوة ٣ منظمات بـــ ٣ مراكز. مخيمات صور ٣ منظمات بـــ ٣ مراكز، أما الميزانية السنوية لكل منها فلم تزد لسبعة منظمات من أصل الـــثلاثة عشرة على ٣٠،٠٠٠ دولار[٧٧]. أكثر من ذلك يلاحظ أن هناك عدداً من المنظمات غير المصنفة كمنظمة مانحة أو ممولة لا مراكز البتة لها[٧٨]. وميدانياً يعاني مخيم "مار الياس" في بيروت،الذي يصنف كواحد من أصغر المخيمات الفلسطينية على الإطلاق، من تخمة خدمات المنظمات غ.ح. في حين أن مخيم نهر البارد في طرابلس، أو مخيم الرشيدية في الجنوب كمثال يعانيان من نقص حاد في الخدمات على الرغم من كثرة المراكز الصغيرة.

---

[٧٦] دليل الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان ، مصدر سابق ص ٩
[٧٧] نفس المصدر السابق ص ١٢، ١٨، ٢١، ٢٠، ٣٤،٣٣،٣٢،٣٠،٢٧،٢٦،٢٥،٢٤،٢٣.
[٧٨] نفس المصدر السابق ص ١٢، ٢٠، ٢٨.

٤- **التمويل الخارجي:** تعتمد الموازنات السنوية لجميع هذه المنظمات على التمويل الخارجي وخصوصاً من جهات غربية، حيث تشكل "هباتها" نسبة تزيد على ٨٠% إلى إجمالي الواردات المالية أو العينية لمعظم م.غ.ح. بما في ذلك من تأثير سلبي لنوع الخدمات المقدمة وشكلها واستقلالية المنظمة في اتخاذ قرارها، ولا تسعى غالبية المنظمات إلى تأمين تمويل محلي مع إدراك صعوبة المهمة وتعقيداتها[٧٩].

٥- **عشوائية البرامج والخدمات:** تعمل الغالبية الساحقة من المنظمات بطريقة عشوائية بعيداً عن أي دراسات جدية لمعرفة مشاكل المجتمع الفلسطيني وبالتالي حاجاته. وإذا كانت مراكز رياض الأطفال تنمو وتتكاثر كالفطر في المخيمات فإن هموم ومعاناة المسنين والأيتام والفتيات ممن هن في سن الزواج كنماذج لم توضع على جدول أعمال أي من هذه المنظمات. أما المعاقون جسدياً أو عقلياً فالاهتمام بهم متدنٍ جداً، حيث يظهر "الدليل" أن هناك أربع منظمات تعنى بهؤلاء، تدير كل منها مركزاً واحداً لا تزيد موازنتها السنوية مجتمعة على ١٣٠,٠٠٠ دولا أمريكي، تنفق على ٥٤ موظفا و٢٨٧ معاقاً أو مستفيدا[٨٠].

تعاني الكثير من المنظمات نقصاً حاداً في المتخصصين وخصوصاً في أنشطة التدريب المهني ورياض الأطفال، وكثيراً ما يعمل فيها غير متخصص مؤهل أو كفؤ، في حين أن التدريب المهني، وبسبب عشوائيته وتدني مستواه يؤدي إلى نتائج عكسية. وأكدت دراسة واحدة على الأقل أجراها معد هذه الدراسة في العام ١٩٩٨، أن نسبة كبيرة من "خريجي" مراكز المنظمات غير الحكومية

---

[٧٩] جابر سليمان مصدر سابق، ص ٤٨ – ٥٤.

[٨٠] **"دليل المنظمات الأهلية"** مصدر سابق ص ٢٤ - ٢٧

يتحولون إلى عمال غير مهرة في قطاعي الزراعة والبناء، أي أنهم لا يمارسون المهنة التي تعلموها ليس بسبب قلة فرص العمل بل لأن كفاءاتهم ومهاراتهم التي اكتسبوها لا تؤهلهم لممارسة المهنة. الجدير ملاحظته أن بعض المنظمات لا تمنح شهادات، أو أن شهاداتها الممنوحة غير معترف بها من مؤسسات القطاع الخاص التي تمنح الفلسطينيين بعض فرص العمل.

٦- **الولاية الأبدية:** إضافة إلى ما تناولناه أعلاه عن السلطات المطلقة لأصحاب المنظمات (ملحق رقم ١٣)، فإن ولاية هؤلاء تعتبر أبدية، ويؤكد الواقع أن أياً من هؤلاء المدراء لم يغادر منصبه إلا في حال الموت.

٧- **الإثراء غير المشروع واستغلال العاملين** : كما أشرنا سابقا، فإن غالبية مدراء م.غ.ح. لم يكن أكثر من موظف صغير في المنظمة نفسها أو سواها من المؤسسات الفلسطينية أو الخاصة. فلو أجري تدقيق بسيط للممتلكات والحسابات المالية للقسم الأكبر من هؤلاء المدراء ونمط حياتهم، مقارناً بما يصرحون به عن رواتبهم لتبين أن هناك إثراء غير مشروع، في المقابل يتقاضى الموظفون أو العاملون في هذه المنظمات أجوراً لا تتناسب وكفاءاتهم. ففي كثير من الحالات لا تزيد أجور هؤلاء عن الحد الأدنى المعمول به في لبنان، أي ٣٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية أو ٢٠٠ دولار أمريكي. سلالم الأجور ومساعدات الأطفال والزوجات، كما المكافآت ومختلف أشكال الضمان الصحي والاجتماعي للموظفين أو أسرهم لا مكان لها في هذه المنظمات إلا في الحالات الاستثنائية النادرة[٨١]. يتجلى الإستغلال في أبشع أشكاله من خلال نظام التوظيف المعمول به في معظم م.غ.ح. والذي يقسم الموظفين والعاملين إلي "مفرغين" و"غير مفرغين"، ويبين "الدليل" أن عدد الموظفين "غير المفرغين"

---

[٨١] استند الباحث في هذا الاستخلاص إلى مجموعة من المقابلات الفردية مع عدد من الموظفين أو العاملين في منظمات أهلية تصنف نفسها على أنها كبيرة.

يزيد في بعض الحالات على ما نسبته ٤٠% من مجموع الموظفين الإجمالي. أما نظام "التطوع" الذي يشكل حجر الأساس في عمل بعض المنظمات فقد جرى تشويهه وقلبه رأساً على عقب، وتحول إلى أداة للاستغلال بجانبيه المادي والنفسي[٨٢].

٨- **تعميق الفقر والتخلف:** ويتم باتجاهين: **الأول**؛ يتمثل في عفوية البرامج والخدمات، **والثاني**؛ مصدره الاستغلال الذي يتعرض له العاملون موظفو تلك المنظمات والاستثناءات نادرة.

فتاة جامعية في مقتبل العمر وهي ابنة شهيد تعيل اخوتها الأربعة الأصغر منها وأمها تعمل في مخيم البرج الشمالي بدوام كامل يزيد على ٨ ساعات يوميا لدى منظمة تسمي "لاجئو العالم" براتب مائة دولار شهرياً، وهو الراتب الذي تعتمده هذه المنظمة لموظفيها في المخيمات. التبرير الذي تسوقه مسؤولة المنظمة التي تتقاضى راتبا خياليا بمقاييس ومعايير الكفاءة، في الوقت الذي يعمل جميع موظفي هذه المنظمة في المخيمات كـــ "متطوعين".
بالطبع ظاهرة "التطوع" أصبحت ابتكاراً جديداً وبراءة سجلتهما م.غ.ح العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان. الحقيقة الأكيدة أن "التطوع" في هذه الحالة محل البحث ليس أكثر من استنساخ مشوه لاستغلال شباب وفتيات متعلمين ومحتاجين لفرص عمل بطريقة تتجاهل أبسط القيم والمعايير الإنسانية، وتشكل هذه وغيرها من أنماط التوظيف المصدر الوحيد للحياة الهانئة والرغيدة التي يعيشها جميع "مسئولي" و"مالكي" هذا النمط من المنظمات .

٩- **التدخل في السياسة:**عمد بعض القائمين على م.غ.ح. على زج السياسة والمخابرات في عمله وجعلها محوراً لأنشطته، وهكذا مثلا وضع القائمون على "هيئة التنسيق" خطوطاً حزبية ضيقة لا يسمح بموجبها الانضمام إلى عضوية

---

[٨٢] لمزيد من المعلومات أنظر " **دليل الجمعيات الأهلية**" مصدر سابق ص ١٢ و٣٣.

الهيئة لمنظمات تمتلك كل شروط العضوية. فوضع هؤلاء "فيتو" على مشاركة "إتحاد المرأة الفلسطينية " في "هيئة التنسيق"[٨٣].

من الجهة الأخرى جعل الكثير من القائمين على هذه المنظمات من أنشطتهم وبرامجهم أداة لتنفيذ توجهات خارجية وأجنبية على وجه التحديد من خلال تدخل هذه الجهات التي تتلبس بثوب م.غ.ح. في خطط وتوجهات وبرامج هذه المنظمات. إذ يلاحظ أن العديد من م.غ.ح. الأجنبية تحمل في جعبتها برامج تزيد من تشويه البنية الاقتصادية والاجتماعية والفقر من خلال المشاريع التي لا تغني لكنها تزيد الجوع جوعاً، والمثلان التاليان يؤكدان هذا الواقع، الأول، المبالغة المفرطة في الاهتمام وتمويل مشاريع المهن والأعمال التي لها علاقة بالتراث وخصوصاً التطريز على القماش والحفر على الخشب والزجاج أو النقش على المعادن ورصد مبالغ لها تعتبر طائلة بالمقاييس المحلية. والثاني يتمثل في برامج "القروض" التي ترعاها وتمولها بعض هذه المنظمات لأفراد من أجل الانطلاق بمشاريعهم الخاصة. بعيدا عن التبريرات والمماحكات نطرح السؤال التالي: هل حقا أن مبلغ ثلاثة أو خمسة آلاف دولار كافية لانطلاق مشروع اقتصادي في لبنان؟

أخيراً يلاحظ أن معظم برامج م.غ.ح. المحلية تجتر مفاهيم "التنمية البشرية" ومفاهيم "التنمية المستدامة" وسواها من المفاهيم المستوردة دون أن تعلم معناها ولمجرد إرضاء "الممولين" الأجانب الذين كثيرا ما تكون مهامهم وزياراتهم مخصصة لأغراض سياسية مجردة[٨٤] . وليست الزيارات السنوية التي يقوم بها

---

[٨٣] تشير بعض المصادر إلى أن برنامج رعاية الأيتام الذي قامت بها المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني (بيت أطفال الصمود) خلال نهاية العقد الثامن ومطلع التاسع أخضعت لمعايير حزبية وسياسية لا علاقة للأيتام أو الأمهات الأرامل بها، وهكذا فإن أطفال شهداء حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح عوملوا بطريقة تتسم بالتميز والحرمان.

[٨٤] فوجئنا في لقاء نظمته خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٥ منظمة محلية غير حكومية لوفد من منظمة أوكسفام Oxfam البريطانية أن اهتمامات وأسئلة الوفد الزائر تركزت

اندرو روبنسون رئيس لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف وما نتج عنها من توزيع أموال وتشكيل لجان إلا مثالا صارخا على هذه الأغراض والخلفيات[٨٥].

العيوب التي تعانيها المنظمات غ.ح. لا يعني انتفاء الحاجة إليها، فالعكس هو الصحيح خصوصاً وأن تجربة الاستاذ.محمود دكور في مخيم المعشوق (منطقة صور) قد أكدت ذلك، إذ تحولت الفكرة التي بدأها هذا المربي الفاضل في عام ١٩٨٩ بصمت وتمويل شخصي متواضع لكن بتراكم مثابر إلى مركز ثقافي فلسطيني تديره" اللجنة الفلسطينية للثقافة والتراث" هو الأكبر من نوعه في لبنان، إذ تضم المكتبة ما يزيد على ١٠،٠٠٠ كتاب وعدة آلاف من وحدات التراث والتاريخ الفلسطيني، بدءاً بالنقود وسندات ملكية الأرض (الكوشان) ومفاتيح البيوت التي طرد منها أهلها في فلسطين ، مروراً بالأواني المنزلية النحاسية، وصولاً إلى الملابس التراثية، وهذه التجربة تؤكد أن نجاح م.غ.ح. في أدائها لدورها ليس بالعمل المستحيل أو الصعب إذا توافرت شروطه[٨٦].

معالجة وتصحيح وضع م.غ.ح. العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان تتطلب أولا وقف التدخلات الخارجية التي تتزعمها م.غ.ح. غربية وخصوصاً الأوروبية منها وكف أيدي "ممثليها" أو عملائها بتعبير أدق من اللاجئين

على قضايا ومواضيع سياسية مجردة تتعلق بموقف اللاجئين من عملية التسوية الشرق أوسطية.

[٨٥] نقلت بعض المصادر خلال العام ٢٠٠٠، أن روبنسون، شكل لجنة لمساعدة اللاجئين أعضاؤها من موظفي الاونروا غير الناجحين في عملهم ومسؤولي منظمات غير حكومية. وقبل ذلك قام روبنسون خلال زيارته إلى بيروت ربيع عام ١٩٩٨ بدعوة مجموعة مختارة من زعماء م.غ.ح. عاملة في الوسط الفلسطيني إلى حفل طعام في أحد المطاعم الفخمة في مدينة صيدا، حيث اختتم الحفل بتوزيع مبالغ مالية ضئيلة بالمقاييس الدولية على "المجتهدين" أو المرضي عنهم من زعماء تلك المنظمات، معلنا أن هناك المزيد من المساعدات والأموال بانتظار أصحاب الأداء الجيد.

[٨٦] على الرغم من أن اللجنة لا تحصل على أي تمويل إلا أنها نجحت في إصدار كتابها الأول عن ثلاثة قرى في فلسطين بعنوان " باقيات ما بقينا" كما أن هناك خمسة كتب أخرى تتحدث عن خمس قرى فلسطينية هدمها الاستيطان الصهيوني إضافة إلى كتاب للأمثال الفلسطينية وعدد من المصنفات عن فلسطين تنتظر التمويل لترى النور.

الفلسطينيين و"اللبنانيين". أما الأمر الآخر الذي هو غاية في الأهمية فيتمثل في جعل هذه المنظمات فلسطينية الشكل والجوهر، وعلى أن يكون مصدر قرارها وفعلها ترجمة أمينة للتوجهات العامة للقيادة الفلسطينية أي م.ت.ف. من خلال أنشطة وخدمات تلبي حاجات الفئات الأكثر فقراً والمجالات الأقل اهتماماً وتغطية من المؤسسات المعنية أو الملزمة بتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين.
توخيا للدقة والموضوعية توجهنا بتاريخ ٢١ آب / أغسطس ٢٠٠٠ إلى المنسق العام لـــ هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني بعدد من الأسئلة الاستيضاحية التي تضمنتها الرسالة التالية:

إلى: المنسق العام في هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني **قاسم عينا** المحترم.

من: **د. حسين شعبان**/ باحث مختص بالشأن الفلسطيني / لبنان

الموضوع: **دور هيئة التنسيق.**

عدد الصفحات : ٣

السيد عينا

في إطار توضيح دور ومكانة هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في مساعدة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وفي مسعى لكشف وتعميم بعض الحقائق ذات الصلة نود أن نستوضحكم الأمور الهامة التالية:

١- يلاحظ غياب التخصصية في عمل الجمعيات الأهلية محل البحث، ما هي بتقديركم أسباب ذلك وما هي الخطوات الفعلية التي اتخذتها هيئة التنسيق لتحقيق ذلك؟

٢- يسجل عفوية واضحة على صعيد البرامج ونوع الخدمات التي يقدمها الجزء الأكبر من الجمعيات الأهلية خصوصا لناحية الجمع بين تخصصات وخدمات متباعدة ولا يوجد قاسم مشترك بينها، ما هو برأيكم سبب ذلك، ما هي الخطوات العملية التي اتخذتها الهيئة أو هي بصدد اتخاذها على هذا الصعيد.

٣- يسجل عشوائية واضحة في توزع مراكز وبرامج الجمعيات الأهلية على المخيمات الفلسطينية، حيث تضع بعض الجمعيات الأولوية لبرامجها على حساب حاجات اللاجئين في المخيمات. كيف ترى هيئة التنسيق مخرجا لذلك.

٤- العديد إن لم نقل معظم الجمعيات الأهلية العضو في هيئة التنسيق لا تعطي العاملين فيها كامل حقوقهم كأجراء، إن لناحية الراتب الشهري الذي لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور أو لناحية الضمانات الاجتماعية والتأمين الصحي، وتشير بعض المعلومات الموثوقة إلى أن بعض

الجمعيات تستغل الظروف الصعبة للاجئين الفلسطينيين وخاصة الفتيات في المخيمات. ما مدى صحة ذلك؟ وما هي خطط وبرامج هيئة التنسيق على هذا الصعيد؟

٥- هناك من يقول بأن غالبية الجمعيات الأهلية أقرب إلى مؤسسات خاصة، ويستشهد أصحاب وجهة النظر هذه بحقيقة، أن مدراء هذه الجمعيات وإلى جانب سلطاتهم المطلقة لا يتخلون عن مناصبهم إلا في حالة عدم القدرة على الحركة بسبب المرض الشديد أو الوفاة، كيف تردون على ذلك؟

٦- يقال إن هناك إستغلالا للسلطة الوظيفية من قبل بعض مدراء الجمعيات الأهلية أدت إلى إثراء غير مشروع، ما مدى صحة ذلك وهل تتولى هيئة التنسيق الرقابة على الأداء المالي للمنظمات الأعضاء؟

٧- أكثر من نصف الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني ليست عضوا في هيئة التنسيق، كيف تفسرون ذلك؟

٨- هناك جمعيات أهلية فلسطينية تقدم خدمات معتبرة للاجئين الفلسطينيين في المخيمات، لكن هيئة التنسيق ترفض عضويتها (اتحاد المرأة الفلسطينية مثلا) كيف تفسرون ذلك؟

٩- ما سبب غياب العلاقة أو التعاون بين هيئة التنسيق وبرنامج اليونيسف في لبنان؟

١٠- هل هناك تنسيق بين هيئتكم والمؤسسات الفلسطينية وخاصة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وما هي أشكاله؟ في حال غياب التعاون نتمنى التوضيح.

أخيرا لا بد أن ألفت نظركم إلى أن ردكم سينشر كاملاً إلى جانب وجهات النظر الأخرى ذات الصلة بالموضوع، على أن يترك للمهتمين الحكم والاستنتاج.

ردكم في الوقت المناسب سيكون محل تقدير واحترام.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام.

نسخة إلى:

- مدير المساعدات الشعبية النروجية في لبنان السيدة وفاء اليسير.
- مدير مؤسسة غسان كنفاني، السيدة آني كنفاني.
- مدير جمعية النجدة الاجتماعية، السيدة هيفاء الجمال.
- مسؤول ملف اللاجئين الفلسطينيين /عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. الدكتور أسعد عبد الرحمن.

٣- اللـــجـــان الشـــــعبية في المـــخـــيمـــات

يعود تاريخ إنشاء اللجان الشعبية في المخيمات[٨٧] إلى القسم الأول من "اتفاق القاهرة" اللبناني- الفلسطيني، إذ نصت المادة الثانية من "الوجود الفلسطيني" على "إنشاء لجان محلية من فلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية"، وأكدت المادة الثالثة على حق الفلسطينيين داخل المخيمات إنشاء "مخافر للشرطة الفلسطينية"، والتي أصطلح على تسميتها بـــ "الكفاح المسلح"[٨٨].

تأثرت اللجان الشعبية في تركيبتها وأداء مهامها بالأحداث التي عاشها الفلسطينيون في لبنان، ولهذا يمكن التوقف أمام ثلاث مراحل رئيسية مرت بها اللجان الشعبية:

المرحلة الأولى: تمتد من مطلع سبعينيات القرن الماضي وحتى النصف الأول من العام ١٩٨٢: تشكلت ل.ش.م من ممثلين عن الفصائل الفلسطينية الرئيسية (ممثل قيادي عن كل منها بإستثناء حركة "فتح" التي كان لها على الدوام أكثر من مندوب) و"المستقلين" الذين كانوا في غالبيتهم من الوجهاء أو أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.كانت مهام ل.ش.م خلال هذه الحقبة تنحصر كالتالي:

١- تنظيم الأوضاع الداخلية والعلاقة بين المقيمين في المخيم والاطلاع على حاجاتهم الاجتماعية.

---

[٨٧] سنستخدم في الدراسة الحالية الاختصار ل.ش.م. للدلالة على اللجان الشعبية في المخيمات.

[٨٨] لمزيد من التفصيل أنظر الملحق رقم ١ في الفصل الأول.

٢- حل كافة المشاكل بين الأفراد أو العائلات أو المحيط بطرق الحوار وتقريب وجهات النظر قبل إحالتها إلى الكفاح المسلح أو الجهات اللبنانية المختصة في حال استعصائها وتعذر الحل.

٣- مساعدة وكالة الاونروا وتسهيل أدائها لأعمالها.

٤- تنظيم عمل مؤسسات الخدمات الفلسطينية المختلفة.

٥- تحديد حاجات المخيم العامة مثل نقص المياه، الكهرباء، أو البنية التحتية وغير ذلك ورفعها إلى القيادة الفلسطينية التي كانت تتولى بدورها حلها مباشرة أو رفعها إلى وكالة الاونروا في حال كان الأمر من اختصاصها.

٦- مساعدة الفقراء والمحتاجين من أبناء المخيم من خلال رفع معاناة ومشاكل هؤلاء إلى الجهات الفلسطينية المعنية.

لم يكن أعضاء اللجنة الشعبية يحترفون هذه المهمة، كما أنهم لم يجبوا أية رسوم مالية من سكان المخيمات، أي أنهم لم يكونوا موظفين مقابل أجور أو رواتب شهرية، بل كانت المهمة أقرب إلى التطوع والمبادرة الشخصية، خصوصاً بالنسبة للمستقلين، في حين أن ممثلي الفصائل الفلسطينية كانوا في بعض الحالات من المدرسين أو سواهم من العاملين في وكالة الاونروا أو القياديين محترفي العمل الحزبي والسياسي. بكلمات أدق كانت عضوية ل.ش.م. أقرب إلى مهمة الشرف أو التكريم لكل من ينتدب لهذه المهمة اعترافاً له بدوره ومكانته الاجتماعية. لهذا السبب لعب الوجهاء الذين كانوا غالباً ما ينتدبون لهذه المهمة على أساس دورهم الفاعل وقدرتهم على التدخل بطريقة ديمقراطية لدى أبناء قريتهم أولاً وأبناء أو وجهاء القرى الأخرى التي تقيم في المخيم نفسه.

أما رجال "الكفاح المسلح"، أو شرطة المخيم الذين تشكلوا من أبناء المخيم والذين كانوا يتقاضون رواتبهم من الصندوق القومي الفلسطيني، فغالباً ما كان دورهم ثانوياً بالمعنى الواسع للكلمة، أي أن دور ل.ش.م. جعل مهامهم تقتصر على المنحرفين أو الخارجين عن القانون، والذين كانوا بدورهم يحسبون ألف حساب لرجال الكفاح المسلح، لعدة أسباب إلى جانب الخوف من العقاب، أولها الردع المعنوي والخوف على الهيبة والسمعة الشخصية وقبل ذلك الجماعية لأبناء القرية الفلسطينية التي كان كل فلسطيني يسعى لزيادة نقاوتها وصفائها أمام أبناء القرى الأخرى التي تقيم في المخيم.

تجربة ل.ش.م. خلال هذه الحقبة من الزمن كانت رائدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ونعتقد أنه ليس بإمكان هذه الدراسة إيفاء تلك التجربة حقها. الدليل الذي لا يدحض على صحة هذا القول يتمثل في قدرة هذه اللجان على تنظيم الأوضاع الداخلية في المخيمات، على الرغم من انتشار المقيمين في المخيمات بطريقة يصعب إن لم نقل يستحيل وصفها، مع العلم أن الفصائل الفلسطينية كافة (المنضوية في م.ت.ف. أو المناوئة) وبكل اختلافاتها وتنوعها كانت توزع الأسلحة الفردية الخفيفة والحديثة على كل من يطلب الانتماء إليها.

أما على الصعيد الشعبي فقد حظي أعضاء اللجان الشعبية باحترام شعبي واسع من المقيمين في كل مخيم، وكانت اللجان وأعضاؤها تعتبر مرجعية شعبية في المسائل العامة والخاصة للمستضعفين أو المظلومين. ويمكن القول بأنه لم يكن أحد مهما علا شأنه أو مكانته في هذا التنظيم أو ذاك من أبناء المخيم، ليجرأ ويعتدي على جاره أو أي من المقيمين في المخيم مهما تضاءل موقعه الاجتماعي أو الاقتصادي.

المرحلة الثانية: وتمتد من النصف الثاني للعام ١٩٨٢ وحتى مطلع عقد التسعينيات؛ شهدت هذه المرحلة انهياراً للجان الشعبية ودورها، ولم يكن السبب

الوحيد وراء ذلك انسحاب القوات الفلسطينية من بيروت صيف عام ١٩٨٢، بل إن القوات الغازية هجرت أبناء المخيمات وأرسلت بكل من اشتبه بانتمائه إلى إحدى الفصائل فلسطينية إلى معسكر أنصار.

أما مخيمات بيروت فلم يكن نصيب سكانها أحسن حالا، حيث أتبعت المجازر التي ارتكبتها "القوات اللبنانية"[٨٩]، بعمليات اختطاف جماعي وقتل في كثير من الحالات على يد مسلحين يضعون شارات الجيش اللبناني. من جهة ثانية يعتبر عدد المراسيم التي أصدرها رئيس الجمهورية اللبنانية أمين الجميل لتقييد حركة وحرية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خير دليل على حرج ودقة هذه المرحلة كما أسلفنا في الفصل الثاني. وأخيراً جاءت حرب المخيمات في عام ١٩٨٥ والتي كان بنتيجتها التغيب المطلق لدور اللجان الشعبية.

المرحلة الثالثة: منذ ١٩٩٠ وحتى حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٠، فرضت خلالها الأحداث الدرامية التي عاشتها المخيمات الفلسطينية عام ١٩٨٨ نفسها على اللجان الشعبية التي أعيد إنشاؤها نتيجة "حرب تصفية الحسابات" الفلسطينية الداخلية. فأدت هذه الحرب إلى سيطرة فصائل مناوئة لـــ م.ت.ف. على مخيمات البقاع، طرابلس وبيروت ثم صيدا في وقت لاحق، مع العلم بأن هذه القيادة الجديدة لم تكن جماهيرية أو ذات شعبية واسعة، وتأثيراً محدودا على هذا الصعيد في المخيمات ذلك لأنها ذات طبيعة متطرفة ولم تكن في يوم من الأيام مؤهلة لإدارة المخيمات أو تشكيل لجانها الشعبية. وفي أحيان أخرى كانت بعض وجوهها غريبة عن سكان المخيم.

---

[٨٩] أكد جميع من قابلهم الباحث الحالي أثناء تحقيق ميداني في العام ١٩٩٧ أن القتلة مرتكبي المجازر كانوا يحملون شارات القوات اللبنانية على ملابسهم كما كانوا يتحدثون العربية باللكنة اللبنانية.

في الجانب الهيكلي والتنظيمي، إستبعدت فصائل م.ت.ف. وأكبرها على الإطلاق من تركيبة اللجان الشعبية في المخيمات كافة باستثناء مخيمات منطقة صور. فتقاسم ممثلو الحركة المنشقة عن حركة فتح "الانتفاضة" وطلائع حرب التحرير الشعبية الصاعقة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة رئاسة اللجان الشعبية في المخيمات. أما المستقلون والوجهاء فقد اختيروا في حال انتداب بعضهم أو قبول بعضهم الآخر من الموالين لهذه الفصائل والذين لا مكانة شعبية لهم[٩٠].

وبناء على هذا الواقع، وإضافة إلى أسباب أخرى، فقدت اللجان الشعبية دورها ومكانتها التقليدية. يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى:

١- اعتمدت اللجان الشعبية في إدارتها المخيمات على لجانها الأمنية التي حلت مكان "الكفاح المسلح" والتي تشكلت من عناصر هم في الغالب من غير أبناء المخيمات وفي حالات ليست قليلة من غير الفلسطينيين.

٢- فرض مسؤول اللجنة الشعبية في كل مخيم رسوماً على الفقراء من الفلسطينيين من نمط "حراسة وكناسة" التي تراوحت بين ٣,٠٠٠ – ٥,٠٠٠ ليرة لبنانية، وقام أعضاء من "اللجنة الأمنية" بجمع تلك الرسوم بطريقة غير لائقة، لا تخلو من التهديد والوعيد لكل من يمتنع عن الدفع.

---

[٩٠] أظهر إستطلاع للرأي أعده الباحث الحالي نهاية ١٩٩٣ لصالح التلفزيون الجديد N.T.Vاللبناني، ونشرت أجزاء واسعة من نتائجه في **مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد ١٩، عام ١٩٩٤، أن ما نسبته ٤٩,١ % ممن شملهم الإستطلاع اعتبروا أن وجود اللجان الشعبية وعدمه واحد. في حين أن ٤٠ % غيرهم اعتبروا أن أداءها أقل من المطلوب ٤,٣ % ممن شملهم الاستطلاع فقط إعتبروا أن أداء هذه اللجان جيد، في حين أن قادة فصيلين من الفصائل الثلاثة التي تتقاسم مسؤولية هذه اللجان بقيت نسبة مؤيديهم من اللاجئين أقل من ٥ بالمائة مجتمعين.

٣- وضع اليد على ما بقي من ممتلكات م.ت.ف. وغيرها من التبرعات التي تقدم لأبناء المخيمات من منظمات دولية وخصوصا مولدات الكهرباء وتقاضي مبلغ ٢٥ ألف ليرة لبنانية من كل بيت أو عن كل مشترك.

٤- تقاضي رسوم عن تأجير أو بيع المنازل داخل المخيمات وقد بلغت ٥٠ دولاراً في الحد الأدنى عن كل عملية و٢٥٠ دولاراً في حالات كثيرة، وتدفع الرسوم من طرفي العلاقة على السواء.

٥- منع المساعدات المالية والعينية من الدخول إلى المخيم إلا عبر اللجان الشعبية ومقابل رسوم عالية وفي كثير من الحالات اشترطت اللجان الشعبية أن تكون المساعدات من خلالها (اليونسيف مثلا)[٩١].

الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن أعضاء اللجان الشعبية من هذه الفصائل كانوا من غير المتعلمين، إن لم نقل أشباه أميين، كما أن هؤلاء كأفراد لم يكونوا في كثير من الأحيان من أصحاب السمعة الطيبة في المخيمات، وانغمس العديد من هؤلاء في أعمال غير أخلاقية بحثاً عن مصالحهم الفردية والخاصة، الأمر الذي عبر عن نفسه في رحيل عدد من هؤلاء للإقامة خارج المخيمات بعد أن تملكوا عقارات وشققاً خاصة، وتحول المخيم بالنسبة لهم إلى مركز عمل أو مصدر رزق[٩٢]. وقد اعتمد هؤلاء في سلطتهم على:

أولاً: إرهاب أبناء المخيمات عبر إيحاءاتهم بأنهم يستمدون سلطتهم من أجهزة مخابرات غير فلسطينية وخصوصاً المخابرات السورية.

---

[٩١] لمزيد من المعلومات أنظر مجموعة مقالات نشرناها في جريدة "السفير" تحت عنوان " **المشهد الحالي من داخل المخيمات**"، مصدر سابق بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٩٥. وجريدة "النهار" تحت عنوان " **اللجان الشعبية بلا شعبية**" بتاريخ ١٩٩٧/٦/٦، و" **فساد في المخيمات وخارجها**" جريدة "النهار" يومي ٤ - ٥ /١٩٩٨/٩، بيروت لبنان.

[٩٢] قام في عام ١٩٩٥ أحد مسؤولي حركة فتح "الانتفاضة" واللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا ببيع المنزل الذي بنته وكالة الاونروا لأخيه الموجود خارج لبنان بمبلغ ١٤،٠٠٠ دولار أمريكي لعائلة غير لاجئة.

ثانياً: الصمت غير المبرر أو المعلل لفصائل م.ت.ف.

ثالثاً: حالة الإحباط النفسي التي أصابت الفقراء من أبناء المخيمات الذين أصبح همهم الأول مغادرة المخيم.

وقد عبر هذا الواقع عن نفسه في بيان وكالة الاونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٩٣ (ملحق رقم ١٢) وفي المشهدين المعبرين التاليين:

١- "الكهرباء ماشي والمي ماشي وحقوق الشعب ماشي والحكي ماشي ولا يهمك يا شعب فلسطين؛ وإذا ما ضلّينا (بقينا) على هالحالة بإذن الله راجعين ... !!!" . بهذه الكلمات المعبرة احتج في عام ١٩٩٨ الطفل الفلسطيني جمال حمود، البالغ من العمر ١١ سنة عن الوضع في مخيمه. حيث بدا الطفل مع أحد أعضاء اللجنة الشعبية في المخيم حيث يقيم، ضمن برنامج "الأطفال الفلسطينيون في لبنان يسجلون حكاياتهم – صور وشهادات من المخيمات" الذي موله ونفذه بعض المختصين من جهات مختلفة والذي عرض خلال شهر آب/ أغسطس من العام نفسه في مركز المعلومات العربي في بيروت"[٩٣].

٢- التضييق ومضايقة الفلسطينيين لم يتوقفا عند حدود المخيمات بل تجاوزتها لتطال النقابات، حيث أصدر الكاتبان المعروفان صقر أبو فخر ومحمد شريدة بيان احتجاج على عمليات تدخل بعض ممثلي الفصائل الثلاثة في أعمال المثقفين والكتّاب الفلسطينيين حين كتبا: "نعلن، نحن الموقعين أدناه موت "اتحاد كتاب فلسطين وصحافييها في لبنان" بعد ثلاثين شهراً من قيامه .لقد كانت هذه التجربة المحدودة والبسيطة إحدى المحاولات الجادة

---

[٩٣] إثر مقالة نشرناها وتضمنت الاستشهاد أعلاه لاحظنا أن الملف الذي أعده الطفل قد إختفى من مكانه في المعرض ، وإتضح لاحقا أن مدير المركز المعلومات العربي معتز الدجاني كان منزعجاً من عملية الاقتباس التي إستوفت كل شروطها العلمية.

نسبياً، التي رغبت في تأسيس صيغة ديمقراطية تجمع في إطارها كتاباً وصحافيين عرباً من مختلف المشارب الفكرية، وتتوجه نحو فلسطين كقضية مركزية للعرب جميعاً، وينظمهم ميثاق شرف واضح وصريح. غير أن هذه التجربة فشلت في استقطاب الحد المعقول من الكتاب والصحافيين لأسباب شتى أقلها الانحناء أمام مؤثرات خفية وظاهرة لا تمت بصلة إلى العمل النقابي الراقي. لهذه الأسباب ولأسباب عديدة أخرى قررنا عدم المشاركة في هذا المؤتمر، ونعلن أن لا علاقة لنا البتة بالترتيبات التي سبقت هذا المؤتمر، ولا علاقة لنا بالتوافقات التي جرت أثناء التئام رهط المؤتمر، ولا بالقرارات التي اتخذها المؤتمرون ... وأننا غير مسؤولين حتى عن الكثير مما جرى امراره في السابق".[٩٤]

[٩٤] جريدة "**النهار**" ١٩٩٨/٧/٢١، بيروت، لبنان.

محتويات الفصل الرابع

مظاهر وانعكاسات الأزمة الاجتماعية

على اللاجئين الفلسطينيين

أولاً: مظاهر الفقر ونتائجه المباشرة ٢٢٢

- دورة الفقر ٢٢٢
- ظروف العمل القاسية والأجور المتدنية ٢٢٧
- النتائج الأولية المباشرة للفقر ٢٢٩

١-الأمية ٢٢٩

٢-انهيار المستوى التعليمي ٢٣١

٣-الأمراض الجسدية والنفسية ٢٣٥

ثانياً: الآثار الاجتماعية للفقر ٢٣٧

أولا: اللجوء ٢٣٧

أ-التراجع الحاد لمعدلات زواج الفتيات ٢٣٨

ب- الوحدة والعزلة ٢٣٩

ت- تراجع معدلات التكاثر والنمو ٢٣٩

ثانياً: الفساد ٢٣٩

ثالثاً: عمالة الأطفال ٢٤٠

رابعاً: الجريمة المنظمة ٢٤٠

١- سرقة ممتلكات المؤسسات العامة في المخيمات . ٢٤٠

٢- تجارة وتعاطي المخدرات ٢٤٢

٣- جرائم القتل ٢٤٣

الاستنتاجات ٢٤٤
أولاً: المجال الاقتصادي – الاجتماعي ٢٤٤
ثانياً: المجال السياسي – القانوني ٢٤٥

الفصل الرابع
مظاهر وانعكاسات الأزمة الاجتماعية
على اللاجئين الفلسطينيين

يعتبر الفقر المطلق[1] ظاهرة ملازمة للاجئين المقيمين في جميع المخيمات الفلسطينية في لبنان، هذا الواقع تؤكده حقيقتان: **الأولى**، إقدام رئاسة الأونروا على افتتاح مدارس ثانوية لتعليم الطلبة الفلسطينيين, **والثانية**، إن أكثر من ٨٥% من حالات "العسر الشديد" المسجلة لدى "برنامج الإغاثة والشؤون الاجتماعية" في الأونروا يصنفون ضمن الفئة الاستثنائية المعروفة بـــ (Category Z) ومرد ذلك أن الأُسر الأشد فقراً تتقدم بطلبات لتسجيلها كحالات "عسر شديد" لدى قسم الشؤون الإجتماعية. لكن معظم تلك الحالات وعلى الرغم من فقرها الشديد لا تنطبق عليها شروط ومعايير البرنامج. وبهدف إيجاد الحلول لمشكلة الفقر تُصنف معظم هذه الأسر ضمن الفئة المذكورة أعلاه، ويعتبر "قسم الشؤون الإجتماعية" أكبر وأهم أقسام "برنامج الإغاثة" لدى الأونروا في لبنان كما لناحية عدد الموظفين كذلك الميزانية.

على الرغم من كفاءتهم العالية وعطائهم وشفافيتهم التي لا مثيل لها في أي من برامج الأونروا في الأقطار الخمسة، إلا أن موظفي "برنامج الإغاثة والشؤون الإجتماعية" تعرضوا خلال السنوات الأخيرة وما زالوا لحملات مغرضة من منتفعين "حزبيين" و"سياسيين" يستغلون معاناة الفقراء لتحقيق مصالح خاصة[2].

---

[1] يعرف الفقر المطلق بعدم القدرة على تغطية الحاجات الغذائية الأساسية، في حين يعرف الفقر النسبي بعدم القدرة على تغطية الحاجات المعيشية الأساسية(الغذاء والملبس والتعليم).

[2] على مدار السنوات الماضية فشل جميع المخبرين المتسترين بأقنعة فصائل فلسطينية ولجان شعبية من الإقتراب من عتبات أبواب البرنامج في مكتب لبنان، ومرد ذلك الشفافية والشجاعة

أولاً: مظاهر الفقر ونتائجه المباشرة – دورة الفقر

الفقر في الحالة مدار البحث هو سبب ونتيجة، فعلى الجانب الأول تعتبر إجراءات كل من الحكومة المضيفة التي تحرم اللاجئ الفلسطيني من حق العمل حجر الأساس، والسبب الرئيسي والمباشر لحالة الفقر هذه، خصوصاً وأن هؤلاء يتمتعون بكفاءات ومهارات جسدية وذهنية تؤهلهم لشغل وظائف ذات دخل مرتفع، ويؤكد هذا الواقع أن عدداً من الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية في أوقات مختلفة يصنفون اليوم بين الشخصيات المرموقة وذات الوزن الاجتماعي في لبنان[٣].

الانطلاق من المقولة الاقتصادية القائلة "العمل هو مصدر كل دخل" يفضي إلى أن حرمان الإنسان من حق العمل يجعل من البطالة حتمية لا مفر منها، وهذه بدورها تعني إنعدام الدخل عبر أهم مصادره التي تشكل المصدر الرئيسي للحياة. من هنا يمكن القول أن الفقر بين الفلسطينيين في لبنان سببه الأول سياسي – قانوني.

إستنادا إلى ما تقدم ليست البطالة على أهميتها هي وحدها سبب الفقر بين الفلسطينيين، بل إن ظروف العمل التي تفرض على هؤلاء تساهم بدورها في جعل الفقر قدراً للاجئ مهما علا شأنه أو مهارته وكفاءته ما دام أنه فلسطيني، الأمر الذي يتطلب المعالجة الاقتصادية المجردة بشيء من التفصيل.

إلى جانب الكفاءة العالية والخبرة الطويلة للقائمين على "برنامج الإغاثة والشؤون الإجتماعية" هذا مع العلم أن المخبرين يعيثون فساداً ويتدخلون في جميع برامج الأونروا الأخرى وبرامج المنظمات الإنسانية العاملة في المخيمات.

[٣] في مقالة نشرتها جريدة السفير بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٣ تحت عنوان " النفايات البشرية": نماذج وأمثلة ردا على تصريحات وزير السياحة اللبناني السابق نقولا فتوش أورد صقر أبوفخر ما يزيد عن ١٠٠ شخصية من أصل فلسطيني لعبوا وما زالوا دوراً رياديا في مجالات المال ، الاقتصاد، السياسة ، الفن، الإعلام والعلوم في لبنان.

تتضارب المعلومات والدراسات في تحديدها لحجم البطالة بين الفلسطينيين في لبنان، ففي حين أكد المفوض العام لوكالة الاونروا في العديد من تقاريره السنوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن نسبة البطالة بين الفلسطينيين في لبنان تزيد على ٤٠% من حجم القوة العاملة[٤]، يرى معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية FAFO في أحدث دراسة ميدانية أعدها بالتعاون مع "المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطينية" أن هذه النسبة لا تزيد على ١٦% إلى حجم القوة العاملة. وكانت دراسة سابقة قد أعدها المكتب المذكور في عام ١٩٩٦ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال- اليونسيف - قد أكدت أن البطالة بين القادرين على العمل من الفلسطينيين محل البحث تساوي ١٣% فقط[٥].

إذا كانت أرقام ومعطيات وكالة الاونروا لا تستند إلى دراسات أو إحصاءات مباشرة لمعدلات البطالة إلا أن ما قدمته منظمة FAFO يستثير الشفقة لحال هذه المؤسسة التي أولت مهمة البحث في البطالة لمن ليس علم الاقتصاد من إختصاصهم[٦].

لوضع حد لحالة الالتباس كما حالة الهرج والتجاذب المتعلقة بموضوع العمل والبطالة في المجتمع الفلسطيني مدار البحث، لابد من التوقف وبشيء من الإسهاب أمام هذا الأمر. فلكي يكون الإنسان مشتغلا بالمعنى الاقتصادي المجرد لا بد له من أن يمارس عملاً نافعا وذا مردود شخصي يساهم في تجديد

---

[٤] الأمم المتحدة، تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ١ تموز/ يوليو ١٩٩٧- ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٨، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/٥٣/١٣) ، نيويورك ١٩٩٨، ص ١٠.

[٥] لا يجوز اعتبار من يعمل ساعة أسبوعيا مشتغلا، في حين أن الأجر الشهري لعامل أجير يعمل بنظام المياومة في القطاعات التقليدية المعروفة في لبنان لا تزيد عن ٣٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية أي ٢٠٠ دولار شهريا هذا في حال أن العامل اشتغل كل أيام الشهر بدون توقف.

[٦] لوحظ أن أيا من الباحثين المختصين بالشأن الفلسطيني في لبنان لم يشركوا في الدراسة التي أعدها باحثون معظمهم من غير الفلسطينيين في لبنان والذين لا صلات مباشرة لهم بهموم ومعاناة اللاجئين مدار البحث.

قوة عمله وأسرته، ومردود إجتماعي، أي أن يكون العمل مفيداً للمجتمع. يكون المشتغل واحداً من اثنين: صاحب عمل أي أنه يمتلك وسائل وأدوات العمل إلى جانب قوة عمله،أو أجيراً يمتلك قوة عمله وحسب. قبل هذا وذاك لا بد وأن يتمتع الإنسان المجرد بالمواصفات التالية:

أولا: حق العمل كما تشرعه الدساتير وتحميه القوانين الدولية والمحلية.

ثانيا: أن يكون للإنسان مطلق الحرية في اختيار المهنة وبالتالي الوظيفة (العمل) التي تناسب كفاءاته ومهاراته الجسدية والذهنية.

ثالثا: حق العامل في تشكيل النقابات التي ترعى مصالحه في العمل وتنظم العلاقة بينه وبين الأطراف المشاركين في العمل. أما شروط العمل التي يفترض أن تكتمل في الإنسان الأجير فتتمثل في:

١ – عقد عمل (جماعي أو فردي) يحدد طبيعة المهمة والأعمال التي يوافق الأجير على تأديتها لصاحب العمل خلال وقت محدد زمنياً، يومياً، أسبوعياً، شهرياً وسنوياً. وحيث أن الأمر في غاية التعقيد، لذلك عملت الحكومات والدول على تنظيم هذه العلاقة من خلال سن القوانين والتشريعات التي تحدد ظروف العمل ومدته وحدود الأجر في كل مجال من مجالاته .

٢ –أن يحصل العامل على مكافآت مالية وعينية تشمل، أي أجراً يأخذ بالاعتبار حاجاته وأفراد أسرته من ضمان صحي واجتماعي، ضمان شيخوخة، توفير مالي، وسواها من المكافآت والعلاوات. إضافة إلى ذلك يحق للعامل وبعد أن يستوفي شروط العقد وانقضاء مدة التجربة أن يحصل على إجازات سنوية وأخرى مرضية مدفوعة الأجر.

٣- بعد أن ينهي الأجير سنوات الخدمة، لناحية السن أو سواها من الأنظمة التي تحددها قوانين العمل، يحق له بشكل طبيعي الحصول على حق التقاعد، بتقاضيه نسبة محددة من راتبه ما دام حيا، أو أن يتقاضى مبلغاً مقطوعاً.

وجهات النظر المحلية القائلة إن كل من يشتغل ساعة في اليوم يعتبر عاملا، والتي يتلطى مروجوها وراء واقع العمل في لبنان أو البلدان الفقيرة لا يزيد إلا من سطحية أصحاب هذا التفكير. إن المعايير الدولية الأكثر إنصافاً وعدلاً للعمل والعاملين هي التي يجب أن تكون المقياس وليس العكس.

التوقف أمام الدراسات المحلية المتعلقة بوضع البطالة أو العمالة في الوسط اللبناني تؤكد بدورها أيضا جهل بعض الكتبة المتطاولين على البحث العلمي والفكر الاقتصادي. في عام ١٩٩٦ كشفت دراسة الباحث الاقتصادي المعروف أنطوان حداد في دراسة أعدها بناءاً على طلب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية غرب آسيا (الاسكوا)[٧] أن ٧٥% من الأسر اللبنانية التي يعمل معيلها الأول في الزراعة تعيش تحت خط الفقر المطلق، ويأتي موظفو الإدارة العامة في المرتبة الثانية ٣١%، ويليهم العمال الصناعيون ٢٦ %، والعاملون في قطاع الخدمات ١٦ %، والعاملون في قطاع التجارة ١٣ %، أي أن ما يقارب ٣٢ بالمائة من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر المطلق[٨].

---

[٧] أثارت الدراسة عصبيات مختلف مؤسسات الدولة وخاصة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الذين طعنوا كما في النتائج التي توصل إليها الباحث كذلك في صحة دور المنظمة الدولية التي طلبت إعدادها، الأمر الذي دفع ممثلي الإسكوا إلى توضيح الأمر والتأكيد أن الدراسة أعدت بناءا على طلبهم كما أيدوا النتائج التي توصل إليها البحث كونها إستندت إلى معايير علمية.

[٨] لمزيد من المعلومات أنظر: انطوان حداد،" الفقر في لبنان"، سلسلة مكافحة الفقر(٢)، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك ١٩٩٦ ص ٣.

أما معدلات البطالة السافرة كما أوردها "التقرير الوطني إلى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية،في عام ١٩٩٥ في مدينة كوبنهاغن/ الدانمارك فتؤكد أن نسبة البطالة السافرة بين اللبنانيين قد تراوحت بين ١٢ – ١٤ بالمائة[٩].

شهد لبنان في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ الكثير من الدراسات والتقارير التي أكدت أن معدلات البطالة تفاقمت بين اللبنانيين خلال السنوات الأخيرة، فبعضها مرتبط بتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات غير إنتاجية، وتسرب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد. لهذه الأسباب وغيرها طالت البطالة أصحاب الكفاءات والمهارات وخصوصاً المهندسين وحملة الشهادات الجامعية من مختلف التخصصات. في حين أن تدفق اليد العاملة العربية والأجنبية أدى إلى انتشار البطالة بشكل واسع بين العاملين المهرة وغير المهرة في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات.

إن أكثر التقارير اللبنانية والتي تحظى اهتماماً خاصاً إلى القمة العالمية للتنمية في جنيف– سويسرا هي البطالة والفقر، حيث أكد التقرير أن ٣٢,١ % من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر النسبي أي تحت عتبة إشباع الحاجات الأساسية، على الرغم من أن متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه الأجير اللبناني يبلغ نحو٦٨٩,٠٠٠ ليرة، في حين أن متوسط أجر الرجال بلغ ٧٣٢,٠٠٠ ليرة، والنساء ٥٦٨,٠٠٠ ليرة شهرياً، ولاحظ التقرير أن القدرة الشرائية للبنانيين قد تدهورت بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٠ – ١٩٩٨ ولا يزال التفاوت الحاد قائم على مستوى الدخل[١٠].

إن صورة الوضع اللبناني تبدو اكثر مأساوية من وجهة نظر ممثلي العمال والفئات التي تعمل بأجر، ففي دراسة أعدها "الاتحاد العمالي العام" اللبناني

---

[٩] المصدر السابق نفسه ص ١٦ .

[١٠] لمزيد من المعلومات أنظر،" النهار"، ٦/٢٧/ ٢٠٠٠، "ورقة عمل لبنان إلى القمة العالمية للتنمية".

بالتعاون مع منظمة العمل الدولية يظهر أن أوضاع العمال والأجور والقدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود أكثر مأساوية، حيث أكد الأمين العام للإتحاد العمالي الياس أبو رزق في معرض استعراضه الدراسة أن نحو٤٨% من الأسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر المدقع أو على حدوده[١١]. الأمر الذي يعني أن معدلات البطالة وحسب الدراسة أعلى بكثير من تلك التي تقدمها المؤسسات الرسمية والتي تبقى في حدود ١٦ بالمائة.

بالعودة إلى العمالة والبطالة بين من هم في سن العمل والقادرين عليه من اللاجئين الفلسطينيين، فإن كل الشروط الاقتصادية والقانونية للعمل مغيبة ولا وجود لها، إن حظر القوانين المعمول بها للعمال الفلسطينيين ذوي الكفاءات والمهارات، حملة الشهادات الجامعية العليا في الطب، الهندسة، الاقتصاد، الإعلام وغيرها بشكل مطلق، وبشكل شبه مطلق لذوي الكفاءات المتوسطة حيث يشترط الحصول على ترخيص عمل، تظهر أن البطالة هي العام والعمل استثناء.

إن اعتبار أو تصنيف العمل بنظام المياومة في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات التي تمارسها الغالبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين، وبشروط قاسية ومجحفة يفرضها صاحب العمل، هو ضرب من الجهل بأبسط قوانين العمل وحقوق الإنسان.

ظروف العمل القاسية والأجور المتدنية:

يتعرض اللاجئون الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨ وللأسباب المذكورة سابقاً إلى استغلال بشع، كنا قد توقفنا أمام بعض جوانبه في الفصول السابقة من غالبية أصحاب العمل الخاص والمنظمات المحلية والدولية على السواء. ويصعب أن

---

[١١] "النهار"، ١٣ /٤/ ٢٠٠٠، بيروت ، لبنان.

نجد منظمة أو مؤسسة واحدة تشغل اللاجئين الفلسطينيين وتعطيهم أجراً عادلاً، أو أنهم ينالون حقوقهم كعمال أجراء كما تنص عليها القوانين اللبنانية.

يشكل تعامل وكالة الغوث (الاونروا) مع مستخدميها النموذج الأفضل قياساً ببقية المنظمات المحلية اللبنانية والفلسطينية. فخلال العقد الحالي عدلت الوكالة نظام التوظيف فيها أكثر من مرة، حيث أصبحت أقل أجراً وأكثر إجحافاً واستغلالاً لموظفيها. هذا الواقع عبر عن نفسه بحركات الاحتجاج والاعتصام والتلويح باللجوء إلى الإضراب العام والتوقف عن العمل التي قادتها نقابة العاملين "إتحاد الموظفين" في الوكالة[١٢].

إن انهيار خدمات الوكالة يشكل بدوره عاملاً رئيسياً في تعميق الفقر، لأنها قد تخلت أيضاً عن التزامها تشغيل اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً في لبنان، في حين أن العمل العفوي للمنظمات غير الحكومية، يساهم في التقليل نظريا ويزيد عملياً من البطالة والفقر التي يعيشها اللاجئون مدار البحث. إن القول بأن ٩٣% من اللاجئين الفلسطينيين عاطلون عن العمل بالمعنى الاقتصادي والقانوني للكلمة، في حين أن ٣% من العاملين بشكل قانوني يتعرضون لمختلف أشكال الاستغلال، وأن أقل من ٠,٤% منهم يمثلون كبار الموظفين في المنظمات الدولية والمحلية اللبنانية والفلسطينية يعيشون في ظروف عمل نموذجية وأجور خيالية هي حقيقة لا ينفيها إلا من لا يريد أن يرى الحقيقة. أما البقية الباقية والتي تشكل أقل من ٤% فهم من العاملين لحسابهم أو في بلدان عربية. إذا كانت هذه نسبة العاطلين عن العمل فمن أين يعيش الفلسطينيون إذن؟ هنا لا بد من كشف حقيقة، وهي أنه ليس كل دخل للفرد الفلسطيني محل البحث مصدره العمل، ولعل مصدره بالدرجة الأولى المساعدات المالية الكبيرة

---

[١٢] وصلت حركة الاحتجاج ذروتها يومي ٢٢ أيار/ مايوحين تظاهر الموظفون والعاملون أمام مقر الوكالة في اللحظة نفسها التي كان المفوض العام يفتتح الاحتفالات بالذكرى الخمسين لبدء الوكالة أعمالها.

المرسلة من الأبناء والأزواج والأقارب المهاجرين واللاجئين إلى البلدان الأوروبية والأمريكية ومن العاملين في بلدان النفط العربية بالدرجة الرئيسية[١٣]، والمساعدات المقدمة من م.ت.ف كما يظهر في ميزانية هذه المؤسسات. وما تنفقه مختلف الفصائل الفلسطينية بالدرجة الثانية إضافة إلى مساعدات وكالة الغوث الأونروا والمنظمات غير الحكومية (على قلتها) تشكل مجتمعة مصدراً حيوياً للدخل لنسبة تقارب ٨٥% من العائلات الفلسطينية في لبنان.

النتائج الأولية المباشرة للفقر:

إذا كانت البطالة مصدر كل العلل والأمراض الاقتصادية والاجتماعية،إلا أن الخطر الأهم فيها يتمثل في أن هذه تعيد إنتاج نفسها بأشكال أخرى أهمها الأمية، الأمراض الجسدية والنفسية والإحباط :

١- **الأمية:** أظهرت الدراسة التي أعدتها ونشرت نتائجها خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠ مؤسسة فافو FAFO النرويجية، أن ٢١% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٧ – ١٨ سنة غير مسجلين في المدارس[١٤].

بدأت ظاهرة الأمية بالانتشار منذ مطلع عقد التسعينيات بشكل مفاجئ ومخيف في المجتمع الفلسطيني وخصوصاً المخيمات، عبرت هذه الظاهرة عن نفسها من خلال معدلات التسرب المرتفعة من مدارس وكالة الغوث الابتدائية حيث فاقت ٧% والمرحلة

---

[١٣] يعتبر هذا الشكل من المساعدات الأكثر حيوية لأنه يصل إلى أصحابه كاملا غير منقوص ودون أن يمر بحلقات وسيطة تلتهم الكثير منه قبل أن يصل إلى أصحابه.

[١٤] اعتمدنا هذا المصدر على اعتبار أنه "محايد"!!!، لأن بعض القائمين على المنظمات غير الحكومية المحلية كما بعض الكتبة المحلين من "سياسيين" وحزبين طعنوا في نتائج مماثلة وصلت إليها دراسة أعدها الباحث الحالي في العام ١٩٩٧ . ففي بحث ميداني أعده حسين شعبان لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، أصرت مديرة البرنامج الفلسطيني في الصندوق على حذف كل ما يمس أداء القائمين على "برنامج التعليم" في الأونروا، الأمر الذي دفع الباحث إلى نشر تلك الأجزاء في صحيفة "السفير" البيروتية.

المتوسطة ١٢%. ارتفع عدد المتسربين من مدارس الوكالة من المدارس أعلاه من ٥٤ طفلا في عام١٩٨٩ إلى ٨٢٧ طفلا في العام ١٩٩٥. [١٥]

في خطوة غير مبررة أقدم برنامج التعليم خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات على استبدال طريقة تحديد حجم التسرب بأخرى لا تساعد الباحث على معرفة الحجم الحقيقي للتسرب. أما في لبنان فقد عمد برنامج التعليم إلى تبرير التسرب من المدارس على اعتبار أنه توجه الأطفال إلى التعليم المهني، وهذا التعريف يشوه الحقيقة[١٦]. أكثر من ذلك يؤكد العديد من مدرسي المرحلة الابتدائية في مدارس الاونروا أن من لا يستطيعون القراءة أو الكتابة من تلامذة الصفين الرابع والخامس الابتدائي في تزايد وارتفاع.

تنفي إحصائيات "برنامج التعليم" في الاونروا النتائج التي توصلت إليها دراسة الفافو FAFO حول انتشار الأمية في صفوف الفتيات، إذ تظهر أرقام هذه مدارس أن عدد الفتيات اللواتي يتابعن دراستهن في المرحلة المتوسطة والصف الأخير فيها على وجه الخصوص يفوق وبشكل ملحوظ عدد الصبيان، الأمر الذي يعني أن معدلات التسرب بين الصبيان الذي يبقى عددهم أعلى من عدد الفتيات في الصفوف الابتدائية الأولى تبدأ بالارتفاع والاختلال لصالح الفتيات من نصف المرحلة الابتدائية. النتيجة المنطقية التي تفرض نفسها تؤكد أن الأمية متفشية أكثر في وسط الذكور[١٧].

---

[١٥] منظمة الأمم المتحدة للطفولة / اليونسيف ، شعبان، حسين، **الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل اللبنانية** ، ١٩٩٧ بيروت،لبنان ص ١٠.

[١٦] هذا ما أكده مدير التعليم في منطقة بيروت للباحث الحالي بتاريخ ٢٩ أيار / مايو١٩٩٨ خلال حلقة نقاش في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت حول مشاكل تعليم أطفال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في حين أن زملاءه تعصبوا لبرنامجهم متجاهلين كل الحقائق.

[١٧] تؤكد جميع إحصاءات برنامج التعليم في الأونروا أن عدد الفتيات في المرحلة المتوسطة وخصوصاً الصف الرابع المتوسط أن عدد البنات يفوق عدد الصبيا بشكل ملحوظ. اما في المرحلة الثانوية فقد كانت الصورة في مدارس "برنامج التعليم" في الأونروا خلال النصف

تشكل حالة البطالة الواسعة والأجور المتدنية التي يتقاضاها المتعلمون الفلسطينيون من حملة الشهادات العليا وخصوصاً الأطباء والمهندسون أحد الأسباب والعوامل لتراجع الاهتمام بالتعليم، فالاستغلال المادي والاضطهاد النفسي الذي يتعرض له هؤلاء في المؤسسات الفلسطينية أو المنظمات غير الحكومية اللبنانية العاملة في الوسط الفلسطيني ولّد لديهم حالة الإحباط النفسي والمعنوي وتركت أثرها في المحيط الأسري والاجتماعي من حولهم. على الجهة الأخرى فإن الانهيار في مستوى التعليم في مدارس وكالة الاونروا في لبنان وما يرافقه من غياب للعلاقة بين أطراف العملية التعليمية (لا يصح أن نستخدم مفهوم التربية في هذه الحالة) بسبب العلاقة الفوقية التي يفرضها المشرفون على العملية التعليمية على أولياء أمور الأطفال. يشكل هذان العاملان السبب الرئيسي لانتشار الأمية.

٢- **انهيار المستوى التعليمي:** إن أحد الأسباب الرئيسة لارتفاع معدلات التسرب من مدارس الوكالة في لبنان، مردها انهيار العملية التربوية بمعناها العلمي وتشويه العملية التعليمية من خلال ما يعرف بنظام "الترفيع الآلي أو التلقائي"، وآثاره السلبية على كل من المدرس والتلميذ على السواء. فنتائج امتحانات الشهادة الرسمية المتوسطة لتلاميذ مدارس الوكالة جاءت لتؤكد هذا الواقع، فمعدلات النجاح تراجعت إلى حدودها الدنيا وكانت خلال السنوات الخمس الأخيرة على الشكل التالي: ٦٤,٥١ % للعام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥، ٥٨,٥٠ % للعام ١٩٩٥/١٩٩٦، ٥١,٧٩% للعام ١٩٩٦/١٩٩٧، ٥٤,٥٩ % للعام ١٩٩٧/١٩٩٨، ٥٤,٣٤% للعام ١٩٩٨/١٩٩٩، مع تسجيل ملاحظة غاية في الأهمية تتمثل في أن معدلات النجاح هذه بقيت أقل بكثير من معدلات

الأول من العام ٢٠٠١ على الشكل: مدرسة "الأقصى" في مخيم الرشيدية بلغ عدد الفتيات٣١٥ فتاة يقابلهن ٢٣٨ شاباً مدرسة "بيسان" في مخيم عين الحلوة ٥٢٦ فتاة مقابل ٣٦٠ شاباً، وفي مدرسة "الجليل" في بيروت ٤١٣ فتاة مقابل ٢٧٨ شاباً.

المدارس نفسها في الجمهورية العربية السورية حيث بقيت هذه النسبة تلامس عتبة ٩٥ في المائة، وفي قطاع غزة حيث سجلت معدلات النجاح هناك ما يقارب ٨٥ في المائة. اكثر من ذلك فإن معدلات الزيادة السنوية في مدارس الوكالة في لبنان بقيت أقل من مثيلاتها أعلاه وبنسبة تقل عن ١% سنوياً.

لفهم وتفسير الظواهر أعلاه وبهدف إيجاد الحلول المناسبة توجهنا بتـــاريخ ٢١ آب /أغسطس ٢٠٠٠ إلى مدير برنامج التعليم في وكالة الاونـــروا بالرســـالة التالية:

إلى: مدير برنامج التعليم لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى /اونروا في لبنان **السيدة عفاف مكية المحترمة.**

من: **د. حسين شعبان** / باحث مختص بالشأن الفلسطيني/ لبنان.

الموضوع: **تردي أوضاع التعليم في الوكالة.**

عدد الصفحات: ٢

السيدة مكية،

بهدف الوصول إلى حقيقة دوركم ومسئوليتكم حول ما يتردد وبشكل واسع عن تردي أوضاع التعليم الابتدائي والمتوسط في مدارس الوكالة، نتمنى عليكم ومن منطلق تمسكنا بالأمانة العلمية وحرصاً على انجلاء الحقيقة حول كل ما يتعلق بهذا الموضوع توضيح القضايا والأمور التالية:

١- هل حقا أن عدد تلامذة المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في مدارس الوكالة في لبنان سجل خلال أيار ٢٠٠٠ تراجعا سلبيا مقارنة بالعدد نفسه في السنوات السابقة. وإذا كان الأمر صحيحا فما هي برأيكم أسباب ذلك؟

٢- تؤكد معطيات برنامجكم أن معدلات النجاح في الشهادة الرسمية المتوسطة كانت متدنية جدا مقارنة بالنتائج التي حققتها مدارس الوكالة في الجمهورية العربية السورية، وتشير بعض المصادر إلى أن معدلات النجاح نفسها كانت في كثير من السنوات أقل من تلك المحققة في مدارس البلد المضيف (اللبنانية). ما تفسيركم لذلك؟

٣- تشير بعض الجهات إلى أنكم تخرقون معايير الوكالة أو الأمم المتحدة في اختيار الموظفين الجدد في البرنامج ما ردكم على ذلك؟

٤- تتهمكم بعض الجهات باستخدام أساليب غير إنسانية مع موظفيكم، إن لناحية العلاقة اليومية المباشرة أو لأسلوب معاقبة المخالفين. وتؤكد هذه الجهات أن أكثر من موظف كبير في برنامجكم طرد من منصبه أو خفضت مرتبته بغير وجه حق. كيف تردون على ذلك؟

٥- هل صحيح أنكم ملاحقون قضائياً من قبل الأجهزة اللبنانية المختصة من قبل موظف سابق في برنامجكم ولأسباب مهنية ووظيفية ؟

لعله من المفيد التأكيد بأننا سنحترم ونعرض وجهة نظركم كاملة كما ترد إلينا إلى جانب وجهات النظر الأخرى ضمن ما تسمح به قوانين الكتابة والنشر في الجمهورية اللبنانية.

أن ردكم في الوقت المناسب سيقدر عالياً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

نسخة إلى:

- مدير عام الوكالة في لبنان السيد ألفيردوميتشو
- مدير إدارة الوكالة في لبنان السيد دانيل ديزي.
- مسؤول ملف اللاجئين الفلسطينيين / عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د.أسعد عبد الرحمن.

٣- **الأمراض الجسدية والنفسية:** الانتشار الواسع للأمراض الجسدية والنفسية بين الفلسطينيين في لبنان مرده عاملان رئيسيان: الأول؛ سوء التغذية ورداءة السكن والبيئة المحيطة. والثاني؛ الإجهاد الجسدي والنفسي. في الحالة الأولى تظهر الأمراض وتتفشى بين الأطفال والنساء بدرجة اكبر مما لدى الرجال، أما في الحالة الثانية فإن هذه تتفشى بين كبار السن من الرجال والنساء.

أحصي الباحث الحالي عام ١٩٩٨ عشر حالات (معظمها من الرجال) قضوا بمرض السرطان، الذي يعتبر واحداً من الأمراض المنتشرة بشكل واسع بين الفلسطينيين في لبنان وبين كبار السن من الرجال بالدرجة الأولى ثم الشباب بين ١٨ –٣٥ سنة في الدرجة الثانية. أمراض القلب، الكلى، السكري، الأعصاب، القرحة المعوية مألوفة لدى الفلسطينيين في المخيمات، وعلى الرغم من أن تلمسها المباشر من المعنيين والمختصين، خصوصاً وأن الأحاديث اليومية في المجالس العامة للفلسطينيين في المخيمات تولي هذه الأمراض وطريقة علاجها بالطرق العلمية أو الشعبية اهتماما خاصا[١٨]، إلا أن أي إحصائية دقيقة لم تتم على هذا الصعيد.

أمراض الإسهال، التفوئيد، التهابات الرئة، فقر الدم الوراثي كلها من الأمراض التي تلازم أطفال المخيمات، بسبب سوء التغذية في الغالب وتلوث المياه أحياناً أخرى ومرة بسبب العدوى المباشرة من الأم أو من أطفال المحيط أحيانا كثيرة[١٩].

تشير إحصاءات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني للعام ١٩٩٩ إلى أن العمليات الجراحية التي أجريت في مستشفياتها قد توزعت على الشكل التالي: ١,٣٧٣

---

[١٨] أنشئ اللاجئون في بعض المخيمات "مشروع الـ ١٠٠٠ ليرة"، من اجل مساعدة المحتاجين لعمليات جراحية معقدة ومكلفة، كعمليات القلب مثلا.

[١٩] تؤكد مصادر موثوقة أن بئرا ارتوازيا حفرت في مقبرة مخيم نهر البارد.

عملية كبرى، و ٢,٥٠٠ عملية متوسطة، أي أن هذين النوعين من العمليات شكلتا ما نسبته ٧٢% إلى إجمالي العمليات. وقد بلغ عدد من أجري لهم تخطيط قلب في عيادات الجمعية ٤,٩٧٧ حالة و٣,٨٥٦ عملية غسيل كلى. أما عدد حالات الوفاة في مختلف المستشفيات فبلغ ١٢٦ حالة، وهذه نسبة متدنية مقارنة بعدد الذين يقضون في بيوتهم[٢٠].

كان نصيب المرضى من النساء ملحوظاً في مستشفيات الجمعية، إذ إن نسبة الأجنّة الذين ولدوا أمواتاً أثناء الولادة في إحدى مستشفيات الجمعية قد بلغ ٣٠ جنيناً، أي ما يشكل ١,١٨ % إلى مجموع الولادات، في حين أن معدلات الولادة القيصرية قد بلغت٣٧٤ ولادة أي ١٤,٧١ %، وهذه بالطبع نسب مرتفعة خصوصاً إذا ما أخذنا بالاعتبار أن هناك عدداً كبيراً من النساء في المخيمات يلدن في منازلهن على أيدي قابلات بسبب العجز عن تغطية نفقات العملية [٢١]. أكثر من ذلك فقد أجريت في العام نفسه ٤٨١ عملية كورتاج (التخلص من الجنين)،و١٤ عملية سحب لأجنة، إضافة إلى ١٤٤ عملية جراحة نسائية[٢٢].

تنتشر الأمراض النفسية بدورها بشكل واسع بين الشباب الذين تقل أعمارهم عن الـ ٢٥ عاماً،في أكثر من حالة وفي مخيمات مختلفة لاحظ الباحث أن أكثر من شخص في عائلة واحدة يعانون أعراضاً وأمراضاً نفسية، وخصوصاً انفصام الشخصية. إذ يمثل الفقر المدقع الناتج عنه سوء التغذية يمثل قاسما مشتركا بين تلك العائلات التي سجل فيها أيضا وفاة الوالد.

---

[٢٠] جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني فرع لبنان، تقرير الخدمات الطبية السنوي ١٩٩٩ ، بدون تاريخ أومكان إصدار)، ص ٣٦.

[٢١] أكد دراسة علمية نشرتها "النهار" بتاريخ ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ إن تردي الظروف المادية والاجتماعية هي من العوامل الرئيسية للولادة القيصرية.

[٢٢] المصدر رقم ١٧، ص ٣٠

لعل العدد الكبير من النساء اللاتي يتوجهن يومياً إلى مخيم الرشيدية لغرض مقابلة سلطان أبو العينين أمين سر حركة فتح في لبنان للحصول على مساعدات مالية لإجراء عملية جراحية (أغلبها في القلب) أو شراء دواء لعلاج عزيز من مرض عضال يشير إلى حجم معاناة اللاجئين الفلسطينيين الصحية بعد أن أصبحت خدمات الاونروا الصحية لا تستحق عناء الانتظار.

انهيار خدمات الاستشفاء التي كان يوفرها برنامج الصحة في الوكالة للاجئين في المستشفيات الخاصة، زاد من معدلات الوفيات بين اللاجئين على وجه الخصوص الأطفال. خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٠ توفيت الطفلة آية الهندي قبل أن تكمل ربيعها الأول في مستشفى حيفا في مخيم برج البراجنة، لأن برنامج الصحة في الاونروا رفض دفع تكاليف عملية في القلب كان قد أوصى بها تقرير صادر عن مستشفى الجامعة الأمريكية. الأمثلة عن حالات المرض وغياب العلاج والوفاة المبكرة بين اللاجئين الفلسطينيين ارتفعت في زمن "السلام" بشكل لم يعهده اللاجئون من قبل.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للفقر

اللجوء غير القانوني[٢٣]، الوحدة، الفساد، الجريمة والانحراف بكل أشكاله هي النتيجة الطبيعية للفقر المنتشر بين الفلسطينيين مدار البحث.

أولا: اللجوء

شهد العقد التاسع من القرن الماضي والنصف الأول من العام ٢٠٠٠ على وجه التحديد حركة لجوء جديدة لم تشهد مثلها أقسى سنوات الحرب في لبنان.

---

[٢٣] نقصد باللجوء غير القانوني كل عمليات السفر إلى البلدان الغربية بقصد طلب اللجوء بطريقة غير قانونية والتي تتم عبر سماسرة يحترفون هذه المهنة أو إستخدام جوازات أو وثائق سفر أوروبية مزورة، والتي تختصر في التعريف العلمي "Irregular moviers".

المملكة المتحدة كانت وما زالت البلد الذي يسعى اللاجئون من الشباب الفلسطيني للوصول إليه وبتكاليف تصل في كثير من الحالات إلى ٥,٠٠٠ دولار أمريكي.
سجل اللجوء غير القانوني خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٠، ارتفاعا ملحوظا ووصل عدد الشباب الذين غادروا مخيمات صور إلى ١٢٠ شابا، في حين أن عدد شباب أبناء قرية فلسطينية صغيرة يسكنون في مختلف المخيمات قد زاد عن ١٥ شابا خلال أقل من شهرين في الفترة نفسها.

تشكلت نتيجة موجات اللجوء المتتالية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي جاليات فلسطينية في كل من ألمانيا، الدانمارك، السويد والمملكة المتحدة، ويمكن القول وبشيء من الثقة انه يندر أن نجد عائلة فلسطينية واحدة في لبنان ليس لها ابن أو أخ أو قريب في تلك البلدان. الكثير من العائلات تشتت شملها من جديد وتوزع أفرادها على مختلف القارات والبلدان، في حالات يصعب حصرها توزع أفراد العائلة على ما يزيد عن خمس دول. والقول بأن ٦٠ بالمائة من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث (الاونروا) قد غادروا لبنان إلى غير رجعة فيه الكثير من الواقعية. وبلغة الأرقام يمكن القول إن ما يقارب ١٧٥,٠٠٠ فلسطيني قد غادروا لبنان خلال العقود الماضية ،وأكثر من ٢٥ بالمائة منهم غادروا لبنان خلال العقد الأخير من القرن الماضي. أما الآثار السلبية الناتجة من اللجوء بمعناها المباشر فتتمثل في:

أ- التراجع الحاد لمعدلات زواج الفتيات:

إذا كان اللجوء إلى البلدان الغربية يحمل من الناحية الاقتصادية الكثير من الإيجابيات كونه ساهم ولا يزال في حل المعضلة المعيشية لمن تبقى من الأهل في لبنان، إلا أن النتائج السلبية المترتبة عنه ليس أقل أهمية، وأولها التراجع الدرامي في معدلات الزواج بشكل عام والفتيات بشكل

خاص. إن ظاهرة عدم زواج الفتيات وبقائهن في المنزل يترتب عليه مشاكل إنسانية واجتماعية.

ب- الوحدة والعزلة:

"هجرة" الشباب أبقت الكثير من الآباء والأمهات، الأجداد المتقدمين في السن والذين رفضوا في حالات كثيرة الالتحاق بأبنائهم أو العيش في الغرب، مع العلم أنهم تمكنوا من الوصول إلى تلك البلدان، وحيدين يعيشون عزلة قاتلة لا تخلو في كثير من الحالات خطر الاعتداء عليهم خصوصاً وأن دور الرعاية لكبار السن معدومة في المخيمات.

ت- تراجع معدلات التكاثر والنمو:

الأزمة الاقتصادية الخانقة من جهة والهجرة من جهة ثانية إضافة إلى عوامل أخرى (الحصار ومنع دخول مواد البناء إلى المخيمات) أديا إلى تراجع معدلات الزواج في المخيمات، وهذا بدوره كان له شديد الأثر في معدلات التكاثر والنمو التي تراجعت من ٤% في الستينيات إلى ٣% خلال النصف الثاني للتسعينيات.

ثانيا: الفساد

يعتبر الفساد واحداً من اكثر المخاطر التي يواجهها المجتمع الفلسطيني في لبنان، فحالة الإحباط التي يعيشها اللاجئون والتي تترافق مع خطط المجتمع الدولي لوقف مساعدة مجتمع اللاجئين أو التخلص منه دفعت بالكثير من كبار موظفي تلك المنظمات إلى استغلال ربع الساعة الأخيرة من عمر هذه المنظمات، في حين أن مسئولي المنظمات غير الحكومية وما يسمي اللجان الشعبية وجدت حافزاً ومشجعاً من الوضع أعلاه. ويمكن القول أن سياسة الهيمنة والابتزاز التي تفرضها جهات فلسطينية في مخيمات بيروت كمثال لا

للحصر تشكل مظلة واقية لكل المفسدين، وفي كل المنظمات طالما أن فتاتاً يصلهم من أولئك المسؤولين. أكثر من ذلك فإن أعضاء "اللجان الشعبية" في المخيمات يجبون "ضرائب" إلزامية من أبناء الكثير من المخيمات، وعلى مرأى وصمت مسئولي الأونروا والمنظمات المحلية.

ثالثاً: عمالة الأطفال

إن معدلات التسرب العالية للأطفال من المدارس يدفعهم وفي سن مبكرة باتجاه سوق العمل، أو ما يعرف شعبياً "اكتساب مهنة"، في هذه الحالة يتحول الأطفال إلى خدم وعبيد، فهم أطفال صغار يتحكم بحياتهم ومستقبلهم أرباب عملهم، الذين يخضعونهم لاضطهاد واستغلال يحرمهم طفولتهم وإنسانيتهم، وغالباً ما يؤدي بهم إلى الانحراف[٢٤].

رابعاً: الجريمة المنظمة

أصبحت الجريمة المنظمة واحدة من الأخطار التي تهدد الكثير من المخيمات الفلسطينية في مناطق صيدا وبيروت وطرابلس، أما أهم مظاهر هذه العملية فتتمثل في :

١- **سرقة ممتلكات المؤسسات العامة في المخيمات:** شهد النصف الثاني من أعوام عقد التسعينيات، تحولاً في سرقة ممتلكات مراكز المنظمات والمؤسسات التي تقدم الخدمات للفقراء والمحتاجين من اللاجئين في المخيمات، إلى ظاهرة تتكرر بشكل دوري وفي جميع مخيمات بيروت والشمال على وجه التحديد، والتي كان آخرها سرقة مركز الشباب

---

[٢٤] لمزيد من المعلومات انظر منظمة الأمم المتحدة للطفولة / اليونسيف، حسين شعبان، **"الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل اللبناتية"**، ١٩٩٧ بيروت ، لبنان.

والمعاقين التابع لوكالة الاونروا في مخيم نهر البارد خلال شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٠.

لا تستثني عمليات السرقة لهذه المراكز عينها خارج المخيمات وبدون اللجوء إلى الكسر والخلع الأمر الذي يعني أن مرتكبي السرقة هم من العاملين في تلك المؤسسات نفسها أو الذين على صلة بها، وهكذا مثلاً تعرّض أحد مراكز "المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني" (بيت أطفال الصمود) لسرقة مخططة طالت خمس أجهزة كمبيوتر كانت قد وصلت إلى المركز حديثا. وخلال شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ سرق ١٣ حاسوب (كومبيوتر) مخصصة لتدريب الطلاب من مدرسة وكالة الاونروا الثانوية وبدون اللجوء إلى الكسر أو الخلع أيضاً. وبعد أقل من عام وفي ليلة ١١ – ١٢ نيسان أقدم مجهولون على تكرار فعلتهم وسرقة ٢١ حاسوب من نفس المدرسة. الملفت للنظر أن اللصوص هذه المرة لم يكونوا على عجلة من أمرهم، حيث عمدوا إلى فتح العدد الأكبر من الأجهزة لسرقة القطع الثمينة حاملين معهم عدد قليل من الأجهزة. هذا الأمر يعني أن من أقدموا على السرقة هم لصوص محترفون وجدوا من يساعدهم من العاملين في المدرسة.

مراكز جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لم تنج بدورها من عمليات السرقة فخلال عام ١٩٩٨ تعرضت عيادة الجمعية في مخيم شاتيلا للسرقة بطريقة أثارت الاستغراب والاستهجان خاصة وأن مرتكبي الجريمة لجأوا إلى الكسر والخلع بطريقة يستحيل أن لا يشعر بها أحد من الجيران الملاصقين للمبنى.

٢- تجارة وتعاطي المخدرات:

مطلع العام ١٩٩٥ جاءت لاجئة فلسطينية قاصدة كاتب هذه السطور الذي كان يعمل باحثا اجتماعيا في وكالة الاونروا حينذاك، طالبة مساعدتها في إيجاد مأوى لها ولأطفالها في مكان آخر غير مستشفى غزة حيث تقيم. وأكدت أن سبب طلبها هذا هو وجود مدمني مخدرات في المبنى يرمون بقايا إبر الوخز على سطح المبنى، وأكدت السيدة أنها ما كانت لتعرف بالأمر لولا أنها وجدت بقايا تلك الإبر في أيدي أطفالها.

صبيحة يوم الثامن من أيار / مايو عام ١٩٩٩ وقبل لحظات من مقتل القضاة الأربعة تحت قوس محكمة مدينة صيدا، رد المتهم أحمد الخطيب الذي كان يحاكم بتهمة الاتجار بالمخدرات على القاضي أحمد عثمان قائلا: " أنتم ظالمون، كل المخيم (مخيم عين الحلوة) يبيع المخدرات فلماذا تريدون محاكمتي لوحدي ... أنت تظلمني أنا لدي خمسة أولاد"[٢٥].

٣- جرائم القتل:

إذا كانت جرائم القتل المتعمد نادرة الوقوع في المخيمات الفلسطينية؛ إلا أنها أصبحت رائجة في مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين، وهكذا مثلا سجل خلال مطلع عام ٢٠٠٠ اكثر من جريمة كان ضحاياها من كبار السن والتي كان آخرها الجريمة التي روعت سكان مخيم شاتيلا ظهر يوم ٢ شباط /فبراير من العام نفسه، إذ أن هذه لم تكتشف إلا بعد ما يقارب الأسبوع على ارتكابها في حين أن الجيران فضلوا الصمت ورفضوا تقديم شهاداتهم للأجهزة الأمنية اللبنانية المختصة وما زال المجرمون أحراراً.

في مقالة له تحت عنوان "ما عاد الصمت ممكناً... إنهم يطفئون الحلم ويمسحون الذاكرة" كتب صقر أبو فخر واصفا الأوضاع المأساوية للفلسطينيين

---

[٢٥] "السفير"، ٩ /١٩٩٩/٦، بيروت، لبنان.

في المخيمات قائلاً: "ما دامت بعض المنظمات انصرفت عن قتال إسرائيل واستنكفت عن خدمة شعبها، وإنبرت إلى العبث بحياة الناس وأجسادهم وأرزاقهم، وراحت تؤسس هيئات وجمعيات لا هم لها إلا الجباية، وما دامت بعض هذه المنظمات لا نشاط لها إلا إعاقة أي نشاط مستقل في صفوف أبناء فلسطين، ولأن عدداً من هذه الفصائل بات سلطة غبية لا تعرف من السياسة إلا الاستبداد. ولهذا صارت المخيمات بيئة نشطة للهمجية المتخفية بجلابيب الشعارات السياسية العالية النبرة، وأطبق الإرهاب على أعناق البشر ورقابهم"[٢٦].

[٢٦] جريدة السفير، ١٩٩٩/٥/٢٦، بيروت، لبنان.

الاستنتاجات

ما تقدم في الفصول الماضية من الدراسة الحالية يقود إلى الاستنتاجات الرئيسية التالية:

أولا: الاقتصادية – الاجتماعية: حيث يمكن تأكيد التالي:

١- لم يعرف اللاجئون الفلسطينيون في لبنان الحياة الطبيعية أو الاستقرار على مدى الأعوام الثلاثة والخمسين الماضية، وبقيت الدونية والحرمان من أبسط الحقوق تلازمهم في كل المراحل، حيث كانت الدولة ومؤسساتها قوية. لقد أخضعت الحياة المعيشية لهؤلاء لتحليلات وتصورات سياسية كان محركها على الدوام مصالح طائفية وفردية .

٢- تحول الفقر والبؤس إلى ظاهرة عضوية تلازم حياة اللاجئين الفلسطينيين وبفعل قرارات سياسية.

٣- لا يوجد أي أساس علمي لحالة الفقر والبؤس التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون، فهم وإلى جانب جدهم وحبهم للعمل، تمكنوا من تجاوز محنة اللجوء نفسياً واقتصادياً خلال وقت قياسي قصير، إذ تحولوا إلى شعب متعلم، يمتلك من الكفاءات والمهارات العلمية التي لم تساهم في بناء لبنان وحسب بل والكثير من البلدان العربية والنفطية على وجه الخصوص.

٤- على الرغم من مرور خمسة عقود ونيف على اللجوء إلى لبنان ما زال اللاجئون الفلسطينيون يحافظون ويتمسكون بهويتهم الوطنية وتراثهم وتقاليدهم ولهجة قراهم الفلسطينية، ولم تنل منهم كل أشكال التمييز

والاضطهاد وهم يصرون على التمسك بحقهم في العودة إلى وطنهم ورفض كل أشكال التوطين، حتى أولئك الذين قبلوا بالجنسية اللبنانية ومن مختلف الطوائف والديانات تؤكد غالبيتهم أن قبولهم بالجنسية اللبنانية لا هدف له أكثر من تحسين أوضاعهم المعيشية. في حين أن غالبية من "هاجروا" إلى بلدان الغرب ما زالت تربطهم بلبنان وأهلها علاقات حميمة.

٥- كانت معاملة السلطات اللبنانية المختصة المتشددة في المطارات ونقاط الحدود البرية والبحرية في الكثير من الحالات سبباً لقبول اللاجئين الفلسطينيين العيش في البلدان الغربية وقبول جنسيات تلك الدول وذلك تسهيلاً لتنقلاتهم. إن السياسة الرسمية اللبنانية دفعت وأجبرت العديد من اللاجئين إلى قبول جنسية البلدان الغربية التي هاجروا إليها.

ثانياً: في المجال السياسي – القانوني يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:

أ- حالة البؤس والفقر المدقع وما يرافقها من حصار لسكان المخيمات الفلسطينية هي النتيجة الطبيعية لسياسة "التمييز" المفروضة على هؤلاء بسبب انتمائهم لفلسطين.

ب- مقولة "الأجنبي" التي فرضت وما زالت على اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون منذ عقود عدة أو ولدوا في هذا البلد ولا يعرفون مكانا للحياة غيره وإلى جانب تقادمها فإنها لا تمتلك الأساس القانوني أو الأخلاقي. فكافة التبريرات لحرمان الفلسطينيين حياة طبيعية، وعدا عن كونها تسير عكس التاريخ وتخالف أبسط القيم الإنسانية، فإنها ساهمت في قتل "حق عودة" اللاجئين إلى وطنهم وجعلت من التوطين حقيقة تتقدم كل يوم بالتهامها أعداداً جديدة من الفلسطينيين، مرة بمنحهم الجنسية

اللبنانية ومرة بدفعهم للبحث عن مستقبل وحياة أفضل في الغرب. وتشكل هذه السياسة ومثيلاتها العربية حجر الأساس للموقف الرسمي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتهرب والمتنكر لقرار "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ومستمداً عناصر قوته من نقاط الضعف هذه بعد أن جعل من "إنقاذ" اللاجئين الفلسطينيين من براثن الجوع والموت المحتم مدخلاً لأهدافه. مقولات الغرب الأحدث زمن "السلام" عن "حقوق الإنسان"، "تحسين الأوضاع المعيشية"، "إعادة تأهيل" اللاجئين الفلسطينيين وسواها من المقولات ليست إلا الثمرة الطبيعية لما زرعته مقولة "أجنبي" فجاء حصاده تمييزاً وظلماً واضطهاداً ما زال اللاجئون الفلسطينيون يعيشونه حتى اللحظة. بزوال سياسة التمييز "الرسمي" و"القانوني" ضد اللاجئين الفلسطينيين، تزول مبررات التدخل الالتفافي للغرب كما تزول معها مقدمات التوطين.

ج- مستفيدة من الوضع العام تُقدم وكالة الغوث في لبنان على تقليص حاد ومتواصل للخدمات، خدمة لبرنامج التوطين الدولي من خلال "برامج السلام"، في حين أن القائمين على الكثير من المنظمات اللبنانية غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني يساهمون عن جهل وسذاجة مفرطة، كما تشوه البنية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين كذلك في تحول منظماتها وأنشطتها إلى مراكز "خدمات" لمنظمات شبه رسمية أو رسمية دولية وخصوصاً "لجنة اللاجئين" ورئيسها الكندي اندرو روبنسون.

د- إغلاق الحكومة اللبنانية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ورفض التنسيق مع ممثلها وما يقابلها من "تنسيق ميداني" واستقبالات رسمية لزعماء وناطقين باسم الفصائل الخارجة عن المنظمة يشكل خرقاً صريحاً من جانب الحكومة اللبنانية لالتزاماتها العربية والدولية وتدخلاً

فظاً في الشأن الفلسطيني الداخلي وخدمة للساعين إلى تعميق وتكريس حالة الفوضى والفساد التي يمارسها ممثلو هذه الفصائل في المخيمات.

إن اتهام قادة اكبر فصائل م.ت.ف. في لبنان بتشكيل عصابات مسلحة وسجنهم وإصدار أحكام قضائية قاسية بحقهم استناداً إلى هذه الاتهامات لا يعدو أكثر من تناقض رسمي ناتج من قصر نظر وتخبط أمام استحقاقات جدية أقلها رفع الحصار عن المخيمات كمدخل لإعادة النظر بالسياسة الرسمية تجاه هذه الكتلة البشرية.

أخيرا لا بد من القول إن المجتمع الفلسطيني وفي حال استمرار هذا الوضع سيكون مقبلاً على انهيار اقتصادي اجتماعي قريب، وهذا بدوره مفتوح على أكثر من احتمال وسيكون له في كل الحالات نتائج وخيمة لن تكون مؤسسات الدولة قادرة على مواجهته ومنع انتقال عدواه إلى المجتمع اللبناني، فسياسة التجاهل وإدارة الظهر والسلبية السياسة لمؤسسات وحكومات البلد المضيف هي التي أودت بالفلسطينيين إلى هذا الحال.

أما إذا غادر الفلسطينيون لبنان إلى وطنهم ومدنهم وقراهم التي طردوا منها في فلسطين، فسيكون لبنان وشعبه أول المتضررين، لأن التعايش مع الصهيونية لا يبدو ممكناً على الأقل في المدى المنظور. هل يعتقد عاقل بأن الإنسان العربي بشكل عام واللبناني على وجه التحديد قادر على العيش بسلام وخلف الشريط "الأزرق" في الجنوب اللبناني "مستوطنات اسرائيلية" ينضم إليها كل يوم المزيد من الهاربين من المجتمع الروسي والأثيوبي والبولندي وسواهم ممن لا قاسم مشترك بينهم إلا العداء للعرب وحلم السيطرة على ثروات المنطقة وشعوبها؟

مـلـحـق وثـائـق الفـصـل الـثـانـي

١- نص "إتفاق القاهرة" المُوقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية في العام ١٩٦٩.

٢- نص الإلغاء المزدوج /٦٢١ تاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٩٥ .

٥- الأوراق الثبوتية لاتفاق القاهرة وإجازة إبرام "إتفاق ١٧ أيار".

٣- قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٣٨/١ للعام ١٩٨٣.

٤- قرار وزير العمل رقم ١ والمستندات الشخصية المطلوبة لحصول اللاجئ الفلسطيني على إذن عمل (إجازة).

٦- الأوراق الثبوتية والمستندات الشخصية المطلوبة لحصول اللاجئ الفلسطيني على وثيقة سفر لبنانية.

٧- قرار وزير الداخلية رقم ٤٧٨ للعام ١٩٩٥، الذي اشترط حصول اللاجئ الفلسطيني على سمة مغادرة وعودة (التأشيرة).

٨- محضر لقاء ممثلي "تحالف القوى الفلسطينية في لبنان" مع رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢١.

٩- نص المذكرة التي رفعها" تحالف القوى الفلسطينية" في لبنان إلى دولة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري ورئيس المجلس اللبناني نبيه بري في العام ١٩٩٥.

١٠- محضر لقاء ممثلي "تحالف القوى الفلسطينية " في لبنان مع رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢١.

١١- نص وقف العمل بقرار وزير الداخلية اللبنانية كما نشرته "الوكالة الوطني للإعلام" ووكالة "رويترز" بتاريخ ١٩٩٩/١/١٢

١٢- نص التوضيح الصادرة عن الأمن العام اللبناني كما أورده "تلفزيون لبنان" مساء ١٩٩٩/١/١٢ في ما يتعلق بما نسبته إليه " الوكالة الوطنية للإعلام و"رويترز".

١٣- نص قانون "تملك الأجانب" كما صدقه مجلس النواب بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠١ .

وثيقة رقم ا

نص اتفاق القاهرة الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية في العام ١٩٦٩

في يوم الثالث من نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٦٩ اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش اميل البستانين، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والفريق أول محمود فوزي وزير الحربية.

انطلاقاً من روابط الاخوة والمصير المشترك فان علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد أن تتسم دوما بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني

تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١- حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين في لبنان.

٢- إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣- وجود نقاط للكفاح المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤- السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته".

العمل الفدائي

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

١- تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢- تامين الطريق إلى منطقة العرقوب على سفوح جبل الشيخ.

٣- تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلها بالشؤون اللبنانية.

٤- إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥- إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

٦- القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها.

٧- تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

٨- دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٩- تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

١٠- إلغاء قاعدة جيرون.

١١- يسهل الجيش اللبناني عمل مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

١٢- الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣- ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

١٤- يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو في مصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥- يبقى هذا الاتفاق سريا للغاية ولا يجوز الإطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط".

المصدر: الفلسطينيون في لبنان، معلومات، ملف يهتم بنشر الدراسات والمعلومات والوثائق، يصدر عن مركز المعلومات العربي، بيروت لبنان، العدد ١٥، شباط ١٩٩٥، بيروت لبنان ص ٧٨-٧٩.

وثيقة رقم ٢

نشر الإلغاء المزدوج لاتفاق القاهرة وإجازة إبرام اتفاق ١٧ أيار.

صدر في العدد ٢٥ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٨٧/٦/١٨، القانون الرقم ٨٧/٢٥ الخاص بإلغاء الإجازة للحكومة بإبرام اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ واعتبار اتفاق القاهرة لاغيا وكأنه لم يكن. وهذا نصه:

أقر مجلس النواب، وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه: مادة وحيدة

١- يلغى القانون الصادر عن مجلس النواب في تاريخ ١٩٨٣/٦/١٤ والذي أجاز للحكومة إبرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة إسرائيل بتاريخ ١٧ايار١٩٨٣.

٢- يعتبر الاتفاق الموقع في تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين رئيس الوفد اللبناني العماد اميل البستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية المعروف باتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن وساقطا. كما تعتبر جميع الاتفاقيات والملاحق المرتبطة باتفاق القاهرة والإجراءات المتعلقة فيه لاغية وكأنها لم تكن وساقطة.

٣- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعبدا في ١٥ حزيران ١٩٨٧

الامضاء: أمين الجميل

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء بالوكالة

الامضاء: سليم الحص

وزير الخارجية والمغتربين بالوكالة

الامضاء: سليم الحص"

المصدر : نفس المصدر السابق ص ٨٠.

وثيقة رقم ٣

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١/١٣٨ للعام ١٩٨٣.

مروة يحصر باللبنانيين ممارسة بعض الأعمال والمهن

أصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور عدنان مروة قراره رقم ١/١٣٨ تاريخ ٥ نيسان /أبريل ١٩٨٣ حصر بموجبه بعض الأعمال والمهن باللبنانيين. وهنا نص القرار:

المادة الأولى: يحصر حق ممارسة الأعمال والمهن الآتية باللبنانيين دون سواهم:

أ – الاجراء:
الأعمال الإدارية والمصرفية خصوصاً عمل المدير، نائب المدير، رئيس الموظفين، أمين الصندوق، المحاسب، السكرتير الموثق، أمين المحفوظات، الكمبيوتر، البائع، الصيرفة، الصياغة، المختبر، الحلاقة، الحارس، أمين المستودع ، الحاجب، الناطور، التمديدات الكهربائية، الأدوات الصحية، تركيب الزجاج، الميكانيك والصيانة.

ب – أرباب العمل:
الأعمال التجارية خصوصاً التجارة العامة، الإستيراد والتصدير، الكومسيون، التمثيل التجاري، النوفوتية، الألبسة الجاهزة، الصيرفة، الصياغة، تجارة الذهب والمجوهرات الثمينة، تجارة السيارات ومشتقاتها وتجارة الأبنية.

ج – يمكن للوزارة أن تستثني من أحكام المادة الأولى من القرار رقم ١/٢٨٩ تاريخ ١٩٨٢/١٢/١٧ الأجنبي المتزوج من لبنانية، أو المولود من أم لبنانية أو

وثيقة رقم ٣

نص المؤتمر الصحفي الذي عقده مدير عام "الاونروا" الاقليمي السابق في لبنان جلبير سيرفيرا عام ١٩٩٣ .

"اعتبر أن واجبي في التحفظ والمراعاة قد سقط منذ أن تبنت الوكالة موقفا غير مقبول تجاهي خلافا للقواعد البديهية للآداب ولاحترام الحقوق الأساسية للفرد. ولا يمكن للمرء أن يتصور ما تبع هذا الموقف من دسائس وانقلاب، والواضح أن المفوض العام تلقى بشأني معلومات مسيئة غير صحيحة هدفها زعزعة وضعي ومن ثم إبعادي. وكنت، وقد أنهكتني الدسائس، استعد لتقديم استقالتي، إلا أن معاوني عارضوا هذه الخطوة.

وهنا نص الرسالة التي كنت انوي توجيهها إلى المفوض العام تعبيرا عن أسفي وقلقي بشأن موقف الوكالة مني، وقلقي بصورة خاصة بشأن المهمة العامة المتوجبة على هذه الوكالة تجاه اللاجئين الفلسطينيين:

٢٦ أيار ١٩٩٣

"سيدي المفوض العام،

إن محاولة زعزعة وضعي وإبعادي التي تستهدفني منذ أسابيع، تدفعني إلى توجيه هذه الرسالة. واحب في الدرجة الأولى، تذكيركم أنكم كنتم قد اخترتموني لهذا المنصب شخصيا من خارج ملاك الوكالة لتمتعي بصفات حسن التنظيم ومحبة الخدمات العامة والمصلحة العامة والعمل الإنساني، وهي صفات كان يصعب عليكم إيجادها لدى موظفي الوكالة الذين قد يمكن تصنيف العديد منهم في خانة "امراء الفقر" الذين تحدث عنهم بريان هانكوك.

١- لقد استطعت إحلال النظام وتنظيم سير عمل الوكالة بإقراري سلسلة إجراءات فعالة، قليلة ولكن نموذجية، مثل نقل رئيس قسم التدريس أو نقل

مسئولي القسم التقني وتحولت مدارسنا إلى أماكن نظيفة يكرس فيها الأساتذة أنفسهم لتعليم تلامذتهم بتفان وكانت النتيجة ان نسبة النجاح في "شهادة البريفية البيضاء" فاقت نسبة العام الماضي مائة في المائة، وان القسم التقني تعامل مع أسعار صحيحة وعادلة أدني بنسبة ٢٥ إلى ٥٠ % من نسبة العام الماضي, ولقد استطعت أن ارسخ لدى الجميع حسن الاقتصاد والتوفير بحيث أننا استطعنا وفي خلال فترة خمسة اشهر في العام الماضي من ادخار ما يقارب مليون دولار أعدنا توظيفها في مشاريع ملحقة. كما أن الخدمات التي قدمت للشعب الفلسطيني والتي هي أساس مهمتنا، تحسنت بدرجة كبيرة لا سيما في مجال الصحة حيث أننا انهينا في ٩٢/١٢/٣١، كل حالات الاستشفاء المسجلة على لوائح الانتظار وذلك للمرة الأولى منذ سنوات عدة.

إن هذه الوقائع المتعذر دحضها لا تحتاج لأي تفسير أو تعليق وتشكل أساسا برهانا على نوعية متميزة في حسن الإدارة والتنظيم، ولو كانت قد أعاقت إلى حد ما العادات البيروقراطية الروتينية السائدة.

٢- أما في مجال العلاقات فاعتبر أني أدخلت في الوكالة خطوة إصلاحية لا سابق لها: وهي المساواة بين الموظفين المحليين والموظفين الدوليين. ويبلغ عدد الموظفين المحليين ٢٤٠٠ موظف في حين أن عدد الموظفين الدوليين لا يتعدى العشرة، ويخالون أنفسهم مديرين فينادون الموظفين المحليين بأسمائهم أو بأسماء عائلاتهم، في حين أن هؤلاء لا يخاطبون الموظفين الدوليين إلا بلقب "السيد" غير أن الجميع بالنسبة لي، في خدمة قضية واحدة قضية اللاجئين الفلسطينيين التي هي مبرر وجود الوكالة، إلا أن للمرء أن يتساءل ما إذا كان هذا الحافز موجود حقا لدى بعض الموظفين الدوليين الذين يمنحون إجازات منتظمة متكررة، لم اعترض يوما على تكررها برغم تحفظي على هذا الأمر. وارى أن علي هنا أن أضيف أن علاقاتي مع الجميع اتسمت باللطف والأدب،

إلا أنها بلا شك اكثر من ودية وسهولة مع ملاك الموظفين المحليين لوجود صلات مميزة واللفة ولسبب معرفتي بالعالم العربي وحضارته ولغته. واني الوحيد بين المديرين في هذا الوضع. وأسجل ثنائي على الموظفين المحليين الفلسطينيين واللبنانيين لضميرهم المهني وتفانيهم في خدمة الوكالة.

٣- لقد استطعت، وبفضل اتباعي إدارة جدية وشديدة، أن انجح خلال العام الماضي ليس فقط في الحفاظ على مستوى الخدمات للاجئين الفلسطينيين كما كانت عليه في السنوات السابقة، بل إني حسّنت في هذه الخدمات ولا أستطيع تصور ان تقرر الوكالة تقليص خدمات الاستشفاء للعام ١٩٩٤ بثمانية آلاف حالة فقط في وقت ما نزال فيه في حالة عجز ضخمة في هذا المجال. كما انه من الصعب جدا أن نتصور أن يستطيع الفلسطينيون، غير القادرين على دخول سوق العمل في لبنان، دفع نسبة ٢% من تكاليف الاستشفاء أو الطبابة.

وحين تثار إجراءات التقشف التي يفرضها العجز في الموازنة والبالغ ٢٨,٥ مليون دولار، فان هذه الإجراءات يجب ان تطال اولا نفقات نشاط سير عمل الوكالة وملاكها، وبالفعل فان نسبة اكثر من ٧٠% من موازنة الوكالة مخصصة لتغطية هذه التكاليف. وبرأي انه يجب على الوكالة ان تسرع بنقل مقرها إلى الشرق الأوسط. وهذا لن يؤدي فقط إلى إزالة العجز في الموازنة بل انه سيتيح للوكالة تخصيص وسائل وإمكانيات اكثر لتحسين مصير اللاجئين الفلسطينيين الذين هم مبرر وجودها، ولا سيما في الوقت الحاضر، حيث أن هناك ٦ آلاف عائلة مهجرة مهددة بالطرد. هذه المأساة المحتمة لا يبدوا أنها تثير في فيينا أي اهتمام جدي.

ولأنني لا أستطيع أن أوافق على بعض النقاط في سياسة الوكالة وهي: استعلاء (او إيراز) الموظفين الدوليين على حساب الموظفين المحليين، تقليص

الخدمات، محاولة زعزعة موقعي التي تستهدفني كفرنسي بالتحديد وبسبب غيرة بعض بيروقراطيي المقر العام. . .

ولان واجبي الأولي الذي لا يتقدم عليه واجب آخر، الحفاظ على كرامتي وشرفي ومن اجل عائلتي وأصدقائي ومعاوني الأوفياء المخلصين، ومن اجل اللاجئين الفلسطينيين الذين وضعوا ثقتهم بي، جل كل ذلك، اسمح لنفسي بان اشير عليكم أنصحكم، بتبني إجراءات تقويمية مصححة من شأنها ان تعيد الأهمية والاحترام لوكالة يبدو انها باتت مجرد ساحة مغلقة لكل أنواع الدسائس. وتفضلوا أخيرا سيدي بقبول فائق الاحترام والتقدير.

جيلبير سرفيرا

ملحوظة على هامش الرسالة:

* الواضح أني أشارك كل اللاجئين الفلسطينيين همومهم، وإني لم اكف يوما عن مقاومة المقر العام لصالحهم. واعتبر ان السيد صلاح صلاح على حق إلى حد ما في إثارة قضية تقليص وتخفيض خدمات الوكالة. وارى ان مسؤولية هذا التقليص تقع على المقر العام وحده الذي يقسم الموازنة. من جانبي، فلقد سعيت جهدي لان أحقق أقصى ما يمكن بالموازنة المخصصة للبنان حيث أننا وفرنا مبلغ مليون ومائتي ألف دولار في بضعة اشهر، واعدنا توظيفه لصالح اللاجئين وهو أمر لم نشهد له مثيلا حتى حينه".

المصدر :جريدة "السفير" تاريخ ١٩٩٣/٧/١٥، بيروت لبنان.

وثيقة رقم ٤

نص رسالة مفوض عام "الاونروا" إلى موظفيه تاريخ ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٦.

أعزائي الزملاء

لقد عدت لتوي من عمان، حيث ترأست اجتماعاً غير رسمي مع ممثلي كبار المتبرعين والحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية، وبعد هذه المناقشات عقدت اجتماعاً عاماً لمجلس الإدارة العليا. وبعد بضعة أشهر على كوني مفوضاً عاما، أود أن أشارككم جميعاً عددا من أفكاري حولّ الأونروا والمستقبل، فمع الانتقال الوشيك لرئاسة الأونروا الى غزه، يولجه الكثيرون منكم درجات متفاوتة من القلق، وخلال هذه الفترة من عدم الارتياح، أريد أن أعطيكم مؤشراً عن الكيفية التي اقترحت لادارة الوكالة.

أولا: وقبل كل شيء ينبغي لي أن أذكر مدى تأثري بالأونروا، فالوكالة بحد ذاتها رمز للنجاح، كما أن قيادتها امتياز، فالسجل المؤثر لإنجازات الأونروا كان تكراراً موضع تقدير في تصريحات المتبرعين خلال الاجتماع الأخير، وفي أجواء دولية من خيبة الأمل الواسعة مع التعددية، تبرز قصة الأونروا كحكاية ينبغي أن تروى.

ويمكن للوكالة أن تكون فخورة بولايتها وموظفيها وهيكليتها التي أتاحت للأونروا مساعدة اللاجئين الفلسطينيين طوال عقود من الاضطراب، وعبر تعديلات برامجية وإدارية، واجهت الوكالة بنجاح التحديات المفروضة عليها نتيجة سلسلة من الأحداث، كالصراعات العسكرية الإسرائيلية العربية المختلفة، والحرب الأهلية في لبنان والانتفاضة، وقد شملت الاستجابات المتجددة للوكالة "الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة"، و"البرنامج الموسع

للمساعدة"، واستحداث برنامج "مسئولي شؤون اللاجئين"، و"برنامج تطبيق السلام".

وإنني أشعر الآن، فيما عملية السلام تتطور ومفاوضات الوضع الدائم – بما فيها مسألة اللاجئين– جارية، إننا نولجه وضعاً جديداً ومختلفا، فالمواجهات قد تحولت من آفاق العنف إلى آفاق الحوار السياسي والدبلوماسي، واستجابة لهذا التحول، ينبغي للوكالة تطوير دورها في مساعدة اللاجئين، بينما هم يتولون المزيد من المسؤولية عن مستقبلهم الاجتماعي والاقتصادي، بانتظار حل عادل لمشكلتهم.

وهذا التحول الجوهري يعني تحدياً جديداً للأونروا، وجدة هذا التحدي وأهميته تتطلبان هيكلية ملائمة للأونروا، تقول على موظفين حيويين ومسؤولين أخلاقيا وملتزمين وراشدين.

ويسعدني أنني رأيت الكثيرين من مثل هؤلاء المتفانين في الأونروا، لكنني أزمع بمساعدتكم إجراء المزيد من التغيير في الأونروا لتمكينها من إتمام ولايتها بشكل أفضل، ومن خدمة ودعم اللاجئين الفلسطينيين – مبرر وجودنا– بصورة أكثر فعالية، وإنني ملتزم تشكيل فريق متناغم وفعال من الموظفين الدوليين والمحليين، وأود في المستقبل القريب تعزيز ثقافة للتنظيم الإداري تقوم على المشاركة، فمثل هذه الثقافة ضرورية للوكالة لكي تواجه التحديات المقبلة بفعالية.

وأريد ان أشجع التفاعل الإيجابي بين الهيكليات، والتبادل المطلق للمعلومات وللحوار المفتوح داخل الأونروا، وينبغي لنا أن لا ندع المواقف غير المواتية أو الدفاعية والوقائية تسيطر على أفكارنا وأفعالنا، وإنني أؤكد لكم أن الموظفين لي يحاسبوا يوماً على التعبير عن آرائهم، ولا على اقتراف أخطاء نزيهة، وقد سبق لي أن قلت تكراراً أنني اعتمد سياسة الباب المفتوح، وها أنا أكرر التأكيد

على أن مساعدي المقربين موجودون لتسهيل التفاعل بينكم وبيني، وإنني أشجعكم على الإفادة من خدماتهم

ولدي أيضاً خطة لإدخال دم جديد، للإسهام في التفاعل الفكري وتعزيز العمل الابداعي، فأنا على وشك استقطاب عدد قليل من الأشخاص "المجربين" والمعروفين لدي، أو الموصى بهم استناداً إلى سجلهم المشهود له، وسيقوم هؤلاء الأشخاص بتعزيز أعمال الأونروا، كتفصيل سياسة العمل وتحليلها، والبحث والتقييم، والعمليات الميدانية، وبرامج الإغاثة، والعلاقات العامة والإعلام، ولن يكون دور الوافدين الجدد انتزاع المسؤوليات من الموظفين الموجودين، بل المساعدة في عملة شاملة لاعادة تنظيم الهيكليات وتفعيلها.

وقد منحت نفسي مهلة سنة لبدء تنفيذ التغييرات الضرورية بفعالية، وخلال هذه المهلة، لن أتراجع عن فصل بعض الأفراد غير القادرين على العمل في هذه الأجواء الجديدة، ولن أتردد عن ترقية الأكفّاء والراشدين والمتفانين من الموظفين الذين يثبتون قدرتهم على المساهمة الإيجابية في مهمات الوكالة وتحولاتها، وقد لقيت تشجيعا من المناقشات التي اجريتها حول الرواتب مع الموظفين في الأردن، فقد أثبتوا التزامهم نحو الوكالة وامسكوا اليد التي مددتها إليهم.

وإنني أمل لروح التعاون نفسها أن تسود جميع علاقاتنا خلال هذه الفترة من التغييرات الخارجية والتحولات الداخلية.

المصدر : جمعها الباحث الحالي.

وثيقة رقم ٥

نص رسالة مفوض عام الوكالة بيتر هانسن إلى موظفيه تاريخ ٢٠ آب / أغسطس ١٩٩٧.

زملائي الأعزاء،

في الأيام القادمة ستسمعون وتقرؤون عن تدابير ستعلن عنها الأونروا بينما نواصل جهودنا لتخفيض ما تبقى من عجز الموازنة لعام ١٩٩٧. ولذلك فإنني أوجه هذه الرسالة الى كل واحد منكم لإدراكي بأنكم تشاطروونني القلق حول مصالح اللاجئين الفلسطينيين، خاصة وأن ٩٩ بالمائة منكم من اللاجئين..

وأود أن أؤكد لكم، أيها الموظفين الأعزاء، أنكم محور اهتمامنا ونحن نواجه هذه القضايا الصعبة.

إنكم تدركون المصاعب المالية التي تواجه الأونروا، وقد فعلت الوكالة كل ما بوسعها أن تفعله لسدّ الفجوة بين الإيرادات والنفقات المتوقعة لعام ١٩٩٧، بما في ذلك القيام بمبادرات لجمع الأموال لكسب متبرعين جدد وجمع الأموال من مؤسسات القطاع الخاص، فضلاً عن توجيه النداءات طلباً للمساعدة والقيام بتدابير داخلية من أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة العملية.

ومنذ أيلول / سبتمبر ١٩٩٦ لم أتوقف عن تحذير الحكومات المانحة والسلطات المضيفة من خطورة الوضع الذي تواجهه الأونروا ومن الإنعكاسات الناجمة عن أي اقتطاعات مستقبلية مباشرة في الخدمات، وأثر ذلك على اللاجئين وعلى الاستقرار في المنطقة.

وقد تم توضيح ذلك عبر الاتصالات الثنائية وفي مؤتمر كبار المانحين والحكومات المضيفة الذي عقد في عمان في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وعبر قنوات دولية وأخرى متعددة، ومن خلال جامعة الدول العربية. وقد حظيت هذه

المناشدات بالمساندة الكاملة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية.

لقد أصبحت الآن مضطراً لأن أبلّغ السلطات المضيفة وحكومات كبار الدول المانحة أن العجز الذي تواجهه الأونروا لعام ١٩٩٧ ما زال يبلغ عشرين مليون دولار رغم أنه لا يفصلنا عن نهاية العام الحالي سوى أربعة أشهر. وحيث أن الأونروا استنفذت كل الإمكانات المتاحة للقيام بتدابير تقشفية وتجميد بعض النفقات، فإنني في ظل هذه الظروف أصبحت مضطراً، وللمرة الأولى، لاتخاذ تدابير جذرية أشدّ، بما في ذلك إجراء بعض الإقتطاعات والتخفيضات. فالوكالة لا تستطيع الإنفاق على النشاطات إلاّ بقدر ما تتيحه لها الأموال المتوفرة.

إنني لا أخفي عنكم أن هذه التدابير ستزيد من الأعباء التي يتحملها مجتمع اللاجئين، وأشاطركم الأسى أنه أصبح لا مفر من إتخاذها. وأؤكد لكم أنها ستؤثر على كافة المناطق دون استثناء، حيث لن تكون هناك معاملة خاصة أو مختلفة لأي إقليم منها. والوكالة مضطرة لاتخاذ خطوات معينة بما في ذلك تخفيض ما نسبته ١٥ بالمائة من الموظفين الدوليين، وتجميد توظيف ٢٤٩ معلماً إضافيا تحتاجهم الوكالة في مناطق عملياتها لمواكبة الزيادة في أعداد التلاميذ. إلا أن الوكالة، وفي محاولة منها لتخفيف الاكتظاظ في الصفوف المدرسية الى حدّ ما، قررت بصفة استثنائية توظيف عدد من المعلمين البدلاء في قطاع غزة والضفة الغربية يبلغ ضعف العدد المقرر أصلاً في الموازنة.

وشملت التدابير الأخرى وقف مساهمة الوكالة في المنح الجامعية، وتجميد الإحالة الى المستشفيات وتعويضات الإستشفاء لشهري تشرين ثاني/نوفمبر وكانون أول/ديسمبر ١٩٩٧، مع إعناء حالات العسر الشديد من هذا التجميد. وستواصل الوكالة بالطبع تقديم مساعدتها لإنقاذ الحالات الطارئة حيث تكون الحياة في خطر. وتدرس الوكالة امكانية فرض رسوم مدرسية كتلك التي

تفرضها السلطات المضيفة. ومن غير هذه التدابير لن تتمكن الوكالة من اجتياز عام ١٩٩٧. فعلى الأقل ستؤدي هذه الإقتطاعات والتخفيضات إلى إنقاذ خدمات الأونروا الأساسية من الإنهيار. غير أن هذه التدابير قد تؤدي في أحسن الأحوال إلى تخفيض العجز المتوقع لعام ١٩٩٧ بمقدار الثلث تقريباً.

ولذلك فإننا سنواصل لفت انتباه المتبرعين الى الانعكاسات الإنسانية والسياسية لمثل هذه التدابير الصارمة. لقد قمت بتذكير المانحين بعبارات واضحة بأن أنظار اللاجئين لن تتجه فقط إلى الناحية الكميّة المترتبة على أي اقتطاعات أو تخفيضات في الخدمات، بل سيعتبرونها تراجعاً في الاعتراف الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين. ما نحن بحاجة إليه الآن هو التعامل مع جذور المشكلة وجعل الوكالة قادرة مالياً على الاستمرار، وهذا سيجنب تقليص نوعية ومستويات الخدمات المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين وكذلك يضمن للوكالة مرة أخرى أداء عملها بشكل مناسب.

إنني فخور بالعمل الذي يؤديه موظفو الأونروا في ظلّ ظروف صعبة، وسأواصل توضيح ذلك للمتبرعين، وسأبين لهم مدى ما يقدمه كل موظف من الموظفين من إسهامات كبيرة في تحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين. كما أنني سأواصل تذكيرهم بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم وآمل أنهم سيتفهمون حقيقة الوضع. وكلي أمل بأنكم ستواصلون وقوفكم إلى جانب الأونروا بينما نجتاز معاً هذه الأوقات العصيبة.

المخلص،

بيتر هانسن

المفوض العام

المصدر: جمعها الباحث الحالي.

وثيقة رقم ٦

نص رد مدير الإدارة والموارد البشرية السابق في "الاونروا" جوزيف عكر على رسالة اتحاد عام موظفي الوكالة في لبنان تاريخ ٧ نيسان / إبريل ١٩٩٤.

إلى: رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي لاتحاد الموظفين المحليين، لبنان

أيها الزملاء الأعزاء:

إن مضمون ولهجة بيانكم غير المؤرخ (طيه نسخه) والموجه إلى زملائكم، يبعثان على القلق العميق.

فأنتم أولاً، أسأتم تفسير الحقائق المتصلة بالدراسة الاستطلاعية الشاملة الأخيرة للرواتب التي أجريت في لبنان في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، والتزمت تماماً سياسة الرواتب المرعية لدى الوكالة، وفي برقيتي بتاريخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣، أوضح لكم أن "دراسة أيلول / سبتمبر الاستطلاعية لم تثبت ابداً أي مبرر لأية زيادة، وأننا سنراجع الموضوع أواخر شباط / فبراير في ضوء الوضع المالي للوكالة والمبالغ المرصودة للرواتب في الميزانية، إذا تم إصدار المرسوم الجمهوري في ذلك الحين، وأن رواتب الأونروا أفضل بشكل ملحوظ من رواتب الحكومة في لبنان، والمكتسبات النقدية وغير النقدية التي يحصل عليها موظفو الحكومة تؤخذ في الحسبان في المقارنات التي تجري في كل دراسة استطلاعية للرواتب". وكما تعلمون جيداً، فإن الوكالة لا تجري أية تعديلات في مستويات الرواتب على أساس مؤشرات غلاء المعيشة، وإنما على أساس التغير في مستويات الرواتب المقارنة، أي مستويات رواتب الحكومة المضيفة.

وثانيا: إنه من المؤسف والمحزن أنكم بلغتم حد استخدام مثل هذه اللغة المثيرة للخواطر والتهديدية والاستفزازية في التعبير عن آرائكم حول قضايا الموظفين والإدارة، وادعائكم أن "الوكالة تقوم بتجويع الموظفين الفلسطينيين فيما هي تهدر مبالغ ضخمة بسبب الفساد الإداري والإنفاق المفرط على الموظفين الجانب"، ليس بلا أساس ولا مثيرا للسخرية فحسب، بل إنه أشبه بالافتراء، فالأونروا كمنظمة تابعة للأمم المتحدة، وينبغي لها أن تحافظ على صفتها الدولية، لديها نحو ١٨٠ موظفاً فنياً دولياً مقابل أكثر من ٢٠٠٠٠ موظف فلسطيني.

ولا بد لي من القول إنه من بواعث الإزعاج ذلك التشابه بين بيانكم والبيان الذي زعم أنه صدر مؤخراً عن "اللجان الشعبية الفلسطينية ولجنة موظفي الأونروا"، فقد بات من المزعج والمؤسف أن قيادة اتحاد الموظفين المحليين تتجاوز الآن دورها التقليدي في الدفاع عن مصالح الموظفين لتجعل من نفسها محاوراً سياسياً بقولها "إن عدم اهتمام المسؤول الأكبر بموظفيه، دليل واضح على التواطؤ في اللعبة السياسية الرامية إلى تصفية الحقوق الوطنية للاجئين الفلسطينيين وقضيتهم على الرغم من اعترافه بمأساتهم". فمثل هذه العبارات لم تسمع من قل، ولم يسبق لها مثيل في التواصل بين الموظفين والإدارة في الأونروا.

إن هذا النوع من المواقف والبيانات لا يمكن إلا أن ينعكس سلباً على أعمال الأونروا. وليس هناك ما يمنع ممثلي الموظفين من التعبير بصراحة عن مصالح زملائهم، طالما أنهم يعبرون عن آرائهم بنزاهة وموضوعية، وبأسلوب ينسجم مع اللياقة والمسؤولية القانونية المطلوبة منهم كعاملين في الخدمة المدنية لدى الأونروا والأمم المتحدة، فتسييس موضوع الرواتب والادعاء بأن الأونروا تقوم بأنشطة ضد الشعب الفلسطيني، يتناقض تماما مع وضعكم كموظفين لدى الأنروا والأمم المتحدة، وباعتباركم أعضاء في اتحاد الموظفين، لا يمكنكم ان تتجاهلوا قوانين وأنظمة موظفي الأونروا بشأن التصرف والسلوك، ولا أن

تغفلوا التبعات المترتبة على خرق تلك القوانين والأنظمة، وهناك أيضا الجانب المعنوي والأخلاقي الذي يطرح تساؤلاً حول إمكانية استمراركم في العمل لدى الأونروا ما دمتم تعتقدون أنها تعتمد على سياسات مؤذية للشعب الفلسطيني، وعلى أية حال، فإنني أود أن آمل بأنكم من الآن فصاعدا، ستتمتعون بالقدرة على إصدار أحكام لائقة ومنضبطة في جميع الآراء التي تعبرون عنها.

وكما وعدنا، فإن الإدارة ملتزمة بإجراء مراجعة وافية للرواتب في لبنان، حالما تصدر الحكومة اللبنانية مرسومها حول تعديل الأجور للقطاع العام، فبعد تسلمنا المرسوم، سيزول لبنان فريق استطلاعي برئاسة رئيس قسم التعويضات وخدمات التنظيم الإداري لكي يستعرض مع المقارن المعياري تفاصيل تطبيق ذلك المرسوم، ويقرر ما اذا كانت له أية انعكاسات على رواتب الوكالة وتقديماتها، وستتم هذه المراجعة في ضوء سياسة الرواتب المعتمدة لدى الوكالة، ووضعها المالي والمبالغ المرصودة للرواتب في ميزانيتها لجميع مناطق عملياتها، إلا أن مثل هذه المراجعة لا يمكن إجراؤها إذا أصر اتحاد الموظفين على تسييس موضوع الرواتب وإثارة المشاعر.

وفي هذا السياق، يهمني إبلاغكم أننا لا نستطيع توجيه رسالتكم المؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤ إلى الأمين العام للأمم المتحدة، لأن صبغتها السياسية مفرطة وغير لائقة، وقد ترغبون في أرساغها مباشرة الى الأمين العام للأمم المتحدة.

جوزيف عمر

مدير الإدارة والموارد البشرية

نسخة الى: المفوض العام

مدير شؤون الأونروا/ لبنان

المصدر: جمعها الباحث الحالي.

وثيقة رقم ٧

نص البيان التوضيحي الذي أصدرته رئاسة "الاونروا" حول التنحية المفاجئة لمديرها الإقليمي في لبنان ولفغانغ بلازا، كما نشرته جريدة النهار" بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٥.

شاهدت رئاسة "الاونروا" في غزة في الأسابيع القليلة الماضية في وسائل الإعلام الإقليمية ادعاءات بالفساد وسوء استخدام الأموال في ما يتعلق بعمليات الوكالة في لبنان. في حين ان التقارير غير صحيحة والشائعات نفسها غير جديدة، فان هذه الجولة الأخيرة من الهجمات ضد "الاونروا" بدأت بعدما تم إبلاغ المدير السابق لشؤون الوكالة في لبنان ولفغانغ بلازا انه لن يتم تجديد عقده الحالي الذي ينتهي في تشرين الأول.

لقد كتبت وسائل الإعلام المحلية ان بلازا "طرد" بعدما باشر تحقيقا في سوء استخدام الأموال المتعلقة بمشاريع الإنشاءات.

أولا: ان بلازا لم يطرد، لكن على أساس الأداء لم يقدم له عقد جديد.

ثانيا: لم يقدم بلازا لرئاسة "الاونروا" في اي وقت تقريرا عن شكوكه المتعلقة بالأخطاء المدعاة، رغم طلب الرئاسة معلومات عن الاتهامات المنسوبة اليه. ومع ان رئاسة "الاونروا" لم تتلق اي دليل في ما يتعلق بالاتهامات الواردة والادعاءات التي ظهرت في الصحافة، الا ان المفوض العام أرسل احد كبار مدققي الحسابات إلى بيروت ليحدد الاتهامات التي ستتم متابعتها عبر تحقيق مستقل. وستستمر "الاونروا" في بذل كل جهودها لحماية صدقيتها وعلاقتها بالمتبرعين والسلطات المضيفة ومجتمع اللاجئين الفلسطينيين الذي يخدمه".

المصدر: جريدة "النهار" بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٥، بيروت ، لبنان.

وثيقة رقم ٨

نص التعميم (قرار) حول شروط التوظيف الخارجي في "الاونروا" ٢٨ آذار مارس ١٩٩٧.

UNITED NATIONS RELIEF AND WORKS AGENCY
FOR PALESTINE REFUGEES IN THE NEAR EAST

LEBANON FIELD OFFICE BEIRUT: 28 March 1997

STAFF CIRCULAR NO. 04/97

Subject: Outside Employment

1. Outside employment is by definition any continuous or recurring outside occupation on a daily, weekly, monthly contract including self employment.
2. The approving authority for requests of outside employment for Area staff is the Field Office Director as provided under paragraph 1 of Part IV of Personnel Directive A/I.
3. The following conditions governing outside employment should be fully adhered to:

a. The Field Director's prior approval must he obtained.
b. The staff member's services after normal duty hours shall continue to be at the disposal of the Agency, without let or hindrance, as and when required.
c. The authority given shall have no impact on any possible future transfer to another post.
d. The authority granted is restrictive in that a staff member is not permitted to engage in any outside activity beyond the authorized one without further authority.

e. Under no circumstances shall a medical officer be allowed to engage in outside employment or private practice within the vicinity of his official duty station (e.g. in the same camp or neighborhood as the clinic to which he is assigned).

f. A declaration signed by a staff member and approved/disapproved by the Director of UNRWA Affairs, Lebanon should always be part of an outside employment request.

4. Any violations of the above may result in disciplinary measures, up to and including termination.

Lionel BRISSON
Director of UNRWA Affairs,
Lebanon

المصدر : جمعها الباحث الحالي.

وثيقة رقم ٩

نص الرسالة المفتوحة التي وجهها المفوض العام "للاونروا" بيتر هانسن حول التعديلات في نظام التوظيف تاريخ ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٩.

رسالة مفتوحة إلى العاملين من المفوض العام للأنروا

أود، ومع قرب ابتداء العام الدراسي الجديد، أن أخاطب معلمي وكالة الغوث الدولية الذين يشكلون أغلبية مطلقة من مجموع العاملين، والمؤتمنين على إحدى أهم المهام المناطة بالوكالة ألا وهي تربية وتعليم أطفال لاجئي فلسطين.
قد يفكر البعض منكم أنه في عام ١٩٩٤، تجاوبت الوكالة مع ضغوطات ومتطلبات إضافية كان لها اثر ملموس على خدماتها التعليمية وذلك على ضوء دخول أعدادا متزايدة من العائدين الى قطاع غزة.وبالرغم من العديد من الصعوبات فقد اتخذت الوكالة في حينه قراراً يقضي باستيعاب وتسجيل كافة الأطفال المؤهلين، مما تطلب توظيف أساتذة جدد ضمن نظام التعاقد الخاص، الزيادة الملحوظة في إعداد الطلبة والناتجة عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان، مقرونة مع أزمة مالية متكررة في الميزانية العامة فرض على الوكالة الابقاء على نظام العمل بالعقود الخاصة، لا بل توسيع نطاق العمل بها لتشمل كذلك عدا المعلمين، الفئات المهنية الأخرى العاملة لدى الأونروا.

ومع بقاء الوضع على ما هو عليه فقد بدأ يساورني القلق حول النتائج السلبية المترتبة على موظفي الوكالة بسبب العمل بنظام التعاقد الخاص وأثره على معنوياتهم وكفاءاتهم، والذي بات يهدد وبالتالي خدمات الوكالة، وبالرغم من أن الوكالة كانت قد أدخلت في العام المنصرم بعض الإجراءات للتخفيف من أثر بعض من هذه الصعوبات، إلا أنني كنت على قناعة تامة بأن على الوكالة التعامل والتجاوب مع الوضع القائم بطريقة شمولية والتي لها أن تضع نهاية

للوضع غير المستقر لموظفي الوكالة الجدد، بناءاً عليه يسرني أن أعرض عليكم شروط التوظيف الجديدة والتي ستطبق بادئ ذي بدء على فئة المعلمين الجدد، ولاحقا على العاملين في الفئات المهنية الأخرى.

إن نظام التعاقد الجديد يشكل تحصناً واضحا في الامتيازات إذا ما قورن بالترتيبات السابقة والمؤقتة:

- يتم تمديد العقد الوظيفي إلى سنتين، مع إمكانية التجديد الدوري للعقد.
- الزيادات السنوية وكذلك الزيادات التي تمنح كل سنتين سيتم إدراجها ضمن نظام الدرجات الوظيفية لسلم الرواتب
- سيشمل العقد الجديد بنداً يؤكد أن مقابل إسهام الموظف بما نسبته ٧,٥% من راتبه/ راتبها لصندوق التوفير سيقابله إسهام الوكالة بما نسبته ١٥%.

البنود الثلاثة أعلاه تم إعدادها بهدف توفير الاستقرار والأمان لوضعكم كموظفين وعاملين، رزمة التعاقد الجديدة هذه تشمل أيضا على:

-تأمين صحي - تعويض عن حالة وفاة أو إعاقة - اجازة سنوية

- علاوة عائله -اجازة خاصة - اجازة مرضية - اجازة ولادة وأمومة

ان شروط (امتيازات) العمل الجديدة هذه سيتم تطبيقها بداية على الموظفون الجدد والذين ستوظفهم الوكالة وستشمل كذلك العاملين الذين تم توظيفهم سابقاً ضمن نظام التعاقد المؤقت وذلك حال انتهاء مدة تعاقدهم السنوي، بإمكانكم مراجعة مسئولي التوظيف في أماكن عملكم لمزيد من المعلومات التفصيلية.

موظفي الوكالة، والذين تم توظيفهم ضمن أنظمة العمل القديمة، لن يتأثروا بشروط التوظيف الجديدة، وضمن نفس السياق فإن الموظفين الجدد والذين سينضموا لجسم العاملين لن يتم التعامل معهم كعاملين مؤقتين لدى الأونروا كما كان الوضع عليه سابقاً بل سيتم استيعابهم بالكامل ضمن الموارد البشرية العاملة لدى الوكالة لخدمة مجتمعات اللاجئين.

ولكن الأونروا من جهة ثانية تؤكد أنها لن تدخر جهدا في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني ضمن إمكاناتها المتوفرة.

المصدر: جمعها الباحث الحالي.

وثيقة رقم ١٣

شهادة حية عن أداء المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان

"المساعدة التي تقدمها المؤسسات الأهلية محدودة جدا. هذا ما أشار إليه والد الطفل ج.ع. الذي كان طالب في الروضة في مؤسسة بيت أطفال الصمود في مخيم شاتيلا منذ ٤ سنوات، حيث تعرض لحادث في مرجوحة الأطفال في المؤسسة أدى إلى تحطم إصبع يده اليمنى مما قد يؤدي إلى تفاقم وضعه وعدم العناية إلى بتر الإصبع، وكانت ردت فعل المؤسسة أنها طردته بسبب عدم قدرة أهله على دفع القسط المتوجب عليهم ١٥٠,٠٠٠ ل.ل. وبالتالي كان مصيره الشارع وذلك في فصل الشتاء ١٩٩٦ وبعدها تم إجراء عمليه له في مستشفى حيفا على حساب أهله. والملفت للنظر أن المؤسسة أخذت جميع الفواتير من الأهل ولدى الأهل معلومات تفيد بأن المؤسسة قبضت مبالغ الفواتير ورفضوا أن يعيدوها إلى أصحابها.

لم يرحموا طفولتها

الاسم: ن. غ. (عدم التكلم ، عدم المشي) [المقصود أن البنت تعاني من إعاقة]
العمر: ١١ سنة.

ولدت في الكويت وكانت تأخذ دواء منذ ستة اشهر. ولما حضرت إلى لبنان بالإضافة إلى معاناة الهجرة الثانية كانت معاناة صعوبة علاجها هنا.
رفضت المؤسسات اللبنانية استقبالها والمساعدات النرويجية اعتذرت عن استقبالها لصعوبة حالتها والاونروا والمؤسسات الأخرى (بحنس، مؤسسات د.محمد خالد، الهلال) لا مكان عندهم لمثل هذه الحالة (حالها حال المسنين)

ومريضي الـ AIDS وحالها حال مرضى الأمراض العصبية. رحلة المعانة كانت صعبة لعائلة مؤلفة من ١٠ أفراد اثنين منهم بحالة الإعاقة التامة.

المصدر: تقرير الواقع الصحي للاجئين الفلسطينيين في لبنان " **بعضهم قضى . . . وجميعنا ينتظر**"، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، بيروت آذار /مارس ٢٠٠٠.

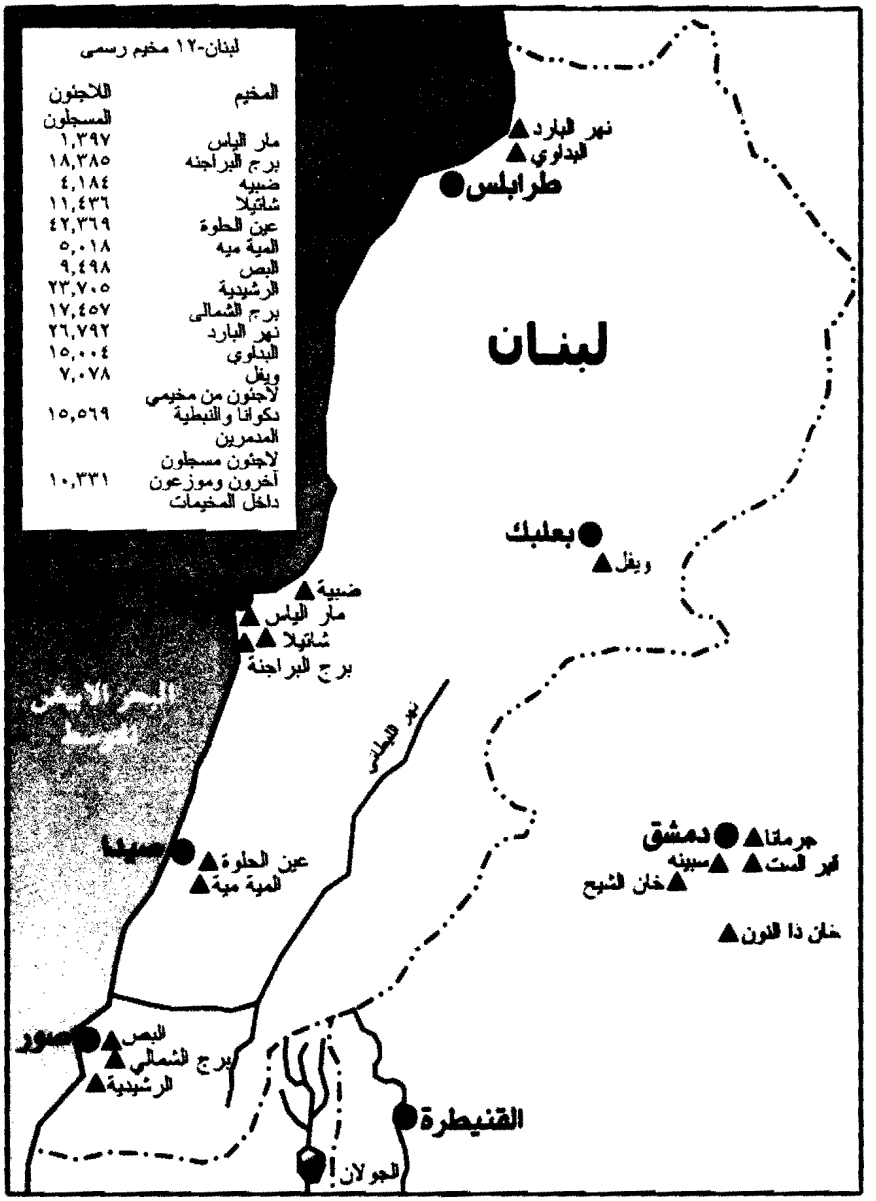
لبنان-١٢ مخيم رسمى
المخيم
اللاجئون المسجلون
مار الياس ١,٣٩٧
برج البراجنه ١٨,٣٨٥
ضبيه ٤,١٨٤
شاتيلا ١١,٤٣٦
عين الحلوة ٤٢,٣٦٩
المية ميه ٥,٠١٨
البص ٩,٤٩٨
الرشيدية ٢٣,٧٠٥
برج الشمالى ١٧,٤٥٧
نهر البارد ٢٦,٧٩٢
البداوى ١٥,٠٠٤
ويفل ٧,٠٧٨
لاجئون من مخيمى نكوانا والنبطية المدمرين ١٥,٥٦٩
لاجئون مسجلون آخرون وموزعون داخل المخيمات ١٠,٣٣١
نهر البارد
البداوي
طرابلس
لبنان
بعلبك
ويفل
ضبية
مار الياس
شاتيلا
برج البراجنة
البحر الابيض المتوسط
نهر الليطاني
دمشق
جرمانا
قبر الست
سبينه
خان الشيح
خان ذا النون
صيدا
عين الحلوة
المية مية
صور
البص
برج الشمالي
الرشيدية
القنيطرة
الجولان

من أصل لبناني، على أن يثبت ذلك بإفادة تعطى له من المديرة العامة للأحوال الشخصية أو من إحدى دوائرها في الملحقات أو بموجب حكم قضائي أكتسب الدرجة القطعية.

المادة الثانية: يسري مفعول هذا القرار على طلبات إجازة العمل التي تقدم اعتبارا من تاريخ صدوره.

المصدر: جريدة النهار، تاريخ ١٩٨٣/٤/٨، بيروت، لبنان.

وثيقة رقم ٤

قرار وزير العمل رقم ٦٢١/١ كانون الثاني ١٩٩٥

وزارة العمل تحدد مهناً يمنع على الأجانب ممارستها

أصدر وزير العمل أسعد حردان قراراً يحمل الرقم ٦٢١/١، بشأن الأعمال والمهن الواجب حصرها باللبنانيين دون سواهم.وجاء في القرار:

١- يحصر حق ممارسة الأعمال والمهن الآتية باللبنانيين دون سواهم:

أ – الأجراء: الأعمال الإدارية والمصرفية على اختلاف أنواعها، مراقب أشغال، أمين مستودع، بائع، الصيرفة، الصاغة، المختبر، الصيدلة، التمديدات الكهربائية، والأعمال الإلكترونية، أعمال الدهان، تركيب الزجاج، الميكانيكا والصيانة، الحاجب، الناطور، الحارس، السائق والطاهي والسفرجي والحلاق، والتدريس، الأعمال الهندسية، أعمال الكيل والمساحة . . . وبصورة عامة الأعمال والمهن التي يتوفر لبنانيون لإشغالها.

ب – أصحاب العمل: الأعمال التجارية على اختلاف أنواعها، أعمال الصرافة والمحاسبة والسمسرة، الأعمال الهندسية، التعهدات وتجارة البناء، الصياغة، صناعة الأحذية والملبوسات، المفروشات على أنواعها، صناعة الحلويات، الطباعة والنشر والتوزيع، الحلاقة والكوي والصباغة، تصليح السيارات بكل فروعها، وبصورة عامة كل عمل يشكل مزاحمة للبنانيين.

٢- يمكن إستثناء بعض الأجانب من أحكام هذا القرار خاصة الذين يتوفر فيهم أحد الشروط الواردة في المادة الثامنة من المرسوم الرقم ١٧٥٦١ تاريخ ١٩٦٨/٩/١٨ المتعلق بتنظيم عمل الأجانب ومنها بصوره خاصة إذا كان الأجنبي:

١- مقيماً في لبنان منذ الولادة.

٢- من أصل لبناني أو مولود من ام لبنانية.

٣- متأهلاً من لبنانية منذ اكثر من سنة.

وقد جاء هذا القرار تطبيقاً لأحكام المادة التاسعة من المرسوم المتعلق بتنظيم عمل الأجانب والتي تتيح لوزير العمل تحديد الأعمال والمهن التي ترى الوزارة ضرورة حصرها باللبنانيين فقط.

المصدر : جريدة السفير، تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٩ ، بيروت، لبنان.

وثيقة رقم ٥

الأوراق الثبوتية والمستندات الشخصية المطلوبة لحصول اللاجئ الفلسطيني على إذن عمل (إجازة).

١- عقد عمل بين رب العمل والأجير مصدق من كاتب العدل مقابل رسم مالي بقيمة ١٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية يسددها الأجير.
٢- صورة عن جواز سفر رب العمل، وصورة عن إقامته في حال كان أجنبيا.
٣- سجل تجاري للمؤسسة.
٤- براءة ذمة مالية للمؤسسة.
٥- صورة عن بطاقة هوية الأجير.
٦- صورة عن بطاقة التسجيل الصادرة عن وكالة الاونروا للأجير.
٧- صورة شمسية للأجير عدد ٢.
٨- تسليم الأجير بطاقة إذن العمل السابق في حال توفر ذلك.
٩- طابع مالي بقيمة ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.
١٠- تعبئة نموذج طلب إذن العمل معبأ وممهور بتوقيع رب العمل والعامل .
١١- إفادة بعدد الأجانب العاملين في المؤسسة أو الشركة وقيمة الراتب الشهري للأجير.
١٢- رسوم بقيمة ١٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في حال الموافقة.
١٣- دفع غرامية مالية قيمتها ٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في حال التأخر عن تجديد إذن العمل القديم.

المصدر: قام الباحث الحالي بجمعها ميدانيا في العام ١٩٩٨، إستنادا إلى تجربة لاجئ فلسطيني تقدم بطلب إلى القسم المختص في وزارة العمل اللبنانية للحصول على إذن عمل.

وثيقة رقم ٦

الأوراق والمستندات الشخصية والرسوم المطلوبة لحصول اللاجئ الفلسطيني على وثيقة سفر لبنانية.

١- بطاقة هوية جديدة صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين لدى وزارة الداخلية. (ويشترط للحصول عليها تعبئة طلب خاص من مختار المحلة مرفقة جميعها بطوابع أميرية بقيمة ١٠٠٠ ليرة لبنانية للواحد منها وصورتين شمسيتين) .

٢- إخراج قيد شخصي يصدر عن الجهة أعلاه (يشترط الحصول عليه نفس معاملة ورسوم بطاقة الهوية) .

٣- بطاقة التسجيل (الإعاشة) الصادرة عن الاونروا .

٤- بطاقة إقامة من مختار المحلة وهذه تحتاج إلى شاهدين يتولى صاحب العلاقة إحضارهما لتأكيد شهادتهما أمام المختار مع صورة عن إخراج قيد كل منهما .

٥- أربع صور شمسية ممهورة بخاتم مختار المحلة .

٦- تعبئة طلب لوثيقة السفر في أحد مراكز الأمن العام.

٧- رسوم مالية بقيمة ٢٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية .

٨- حضور صاحب العلاقة شخصيا وطبع بصمة إبهامه مرتين على نموذج الطلب.

المصدر: المديرية العامة للأمن اللبناني دائرة الفئات الخاصة كما في العام ٢٠٠٠ .

وثيقة رقم٧

قرار وزير الداخلية رقم ٤٧٨ للعام ١٩٩٥

أصدر وزير الداخلية ميشال المر قراراً بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٩٥ يحمل الرقم ٤٧٨ وينص على الآتي:

- **المادة الأولى:** على الفلسطينيين اللاجئين إلى لبنان عام ١٩٤٨ الراغبين في مغادرته، الحصول على سمة خروج مع عودة لسفرة واحدة، أو أكثر تعطى لهم من دوائر الأمن العام المختصة بعد تسديد الرسم المحدد قانوناً، وذلك وفقاً لمذكرة خدمة تصدر عن المدير العام للأمن العام تحدد أصول تقديم طلب هذه السمات ومنحها.
- **المادة الثانية:** على هذه الفئة من الفلسطينيين الموجودين خارج الأراضي اللبنانية الحصول على تأشيرة دخول إلى لبنان عبر البعثات اللبنانية في البلدان الموجودين فيها. وتعطى هذه التأشيرة بعد موافقة المديرية العامة للأمن العام عبر وزارة الخارجية. ويستثنى من طلب هذه التأشيرة الفلسطينيون اللاجئون إلى لبنان عام ١٩٤٨ المقيمون في الجمهورية العربية السورية بموجب إقامات سورية دائمة أو سنوية. ويسمح لهم بالدخول بموجب هذه الإقامة على أن يبلغوا عند دخولهم وجوب الحصول على وثائق سفر أو جوازات مرور جديدة بالسمة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار، بعد دفع الرسم المحدد قانوناً، أما من يحملون هذه المستندات فيبلغون وجوب الحصول على هذه السمة وفقاً للأصول.
- **المادة الثالثة:** على الفلسطينيين اللاجئين إلى لبنان عام ١٩٤٨ إستعمال وثيقة سفر أو جواز مرور لمغادرته بعد الحصول على السمات المطلوبة وفقاً لما ورد في المادة الأولى من هذا القرار مهما يكن البلد الذي يقصدونه.

- **المادة الرابعة:** يعفى الفلسطينيون الذين غادروا لبنان بعد ١٩٩٥/٦/١ من طلب التأشيرة للدخول ويتقدمون أمام دوائر الأمن العام ومراكزه الحدودية التي توشح وثائقهم وفقاً للإجراءات العادية.
- **المادة الخامسة:** يحق لرؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية تجديد الوثائق وجوازات المرور التي يحملها الفلسطينيون والتي يعود تاريخ صدورها إلى ما بعد ١٩٩٠/١/١ لسنة واحدة، من دون أخذ موافقة المديرية العامة للأمن العام مسبقاً، على أن ترسل هذه البعثات بطاقات التعريف التي تنظمها والتي جرى التجديد على أساسها، إلى المديرية العامة للأمن العام للتدقيق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة. أما طلبات تجديد الوثائق أو جوازات المرور الصادرة قبل ١٩٩٠/١/١ فيجب إرسالها إلى المديرية العامة للأمن العام لأخذ موافقتها المسبقة.
- **المادة السادسة:** تبقى جميع الإجراءات المعمول بها سارية المفعول من دون أي تعديل في ما يخص طلبات الحصول على وثائق سفر أو جوازات مرور جديدة أو تجديدها.
- **المادة السابعة:** يعمل بهذا القرار فور صدوره ويبلغ إلى من يلزم.

المصدر: جريدة النهار تاريخ ٢٣ أيلول ١٩٩٥.

وثيقة رقم ٨

نص المذكرة التي رفعها" تحالف القوى الفلسطينية" في لبنان إلى دولة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري ورئيس المجلس اللبناني نبيه بري في العام ١٩٩٥

السيد رفيق الحريري المحترم ١٩٩٤/٢/١٤
رئيس مجلس الوزراء اللبناني

تحيه

الموضوع: مذكرة بالاحتياجات الملحة للفلسطينيين في لبنان

انطلاقاً من دعم الشعب الفلسطيني في لبنان لمسيرة الوفاق والإعمار، وحق لبنان في طرد الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط، ومن مواقع التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا في وطنه وحقه في التحرير والعودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني الكامل ورفضنا لوثيقة الاعتراف واتفاق غزه-أريحا أولاً، نؤكد على تمسكنا الحازم بميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضنا لمحاولات التوطين أو التهجير لشعبنا بكل أشكالها.

لقد أظهرت مقاومة شعبنا الفلسطيني لاتفاق اوسلو- واشنطن، وكشفت اندفاع بعض القوى المعادية في محاولتها دفع الفلسطينيين إلى اليأس والاحباط واستغلال كل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية لكسر إرادته، ولما كان لبنان يجتهد لتجاوز محنته والنهوض مجدداً، فإن شعبنا الفلسطيني يرنو أيضاً للاندفاع في علاج معضلاته ووضع الحلول المناسبة لحياة كريمة لأسرة حتى يأتي أوان العودة إلى فلسطين، من المعلوم أن عوامل كثيرة تداخلت مؤدية إلى البروز الحاد للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بالشعب الفلسطيني، وكذلك في أجهزة م.ت.ف الأخرى وغير ذلك.

وكالة الغوث (الأونروا) لم تشكل حالاً أفضل، فقد أنقصت موازنتها في لبنان رغم عدم مقدرتها أصلا على الوفاء بالمطلوب. بدلاً من تنمية الإمكانات لخدمة شعبنا، وعلى وجه الخصوص في موازنة الاستشفاء مما أدى عملياً لوفاة عدد من الأطفال مؤخراً.

١- الأوضاع المدنية والاجتماعية وحقوق الفلسطينيين فيها:

إن معاناة الشعب الفلسطيني في لبنان في ظل مشكلات اجتماعية حادة، وحرمانه من تحديد واضح لحقوقه المدنية والاجتماعية والسياسية، تتجلى في معضلات حق العمل والضمان الاجتماعي، مشكلة المهجرين لستة آلاف عائلة، ومسألة إعادة إعمار المخيمات المدمرة وغيره العديد من القضايا التي تحتاج لحلول، كان قد بدأ بالحوار

فيها بين اللجنة الوزارية والقيادة الفلسطينية، منذ تموز ٩١ والتي استهلت عملها بأنها تنطلق من مبدأ معاملة الفلسطيني كاللبناني، فيما عدا الجنسية والوظائف العامة، لكنها لم تستمر الا لفترة محدودة، وقد تقدمت القوى والفصائل الفلسطينية بمذكرة موحدة للجنة الوزارية تحدد الرؤية الفلسطينية للحقوق المدنية والاجتماعية، تابعت مجمل الأطراف الفلسطينية اتصالاتها مع الجهات الرسمية اللبنانية ومع الحكومات المتعاقبة لاستئناف الحوار والوصول إلى النتائج الإيجابية المرجوة، إلا أن انعقاد مؤتمر مدريد – واشنطن وشروع العملية التفاوضية كان له تأثير سلبي على استئناف الحوار، ويأتي الآن اتفاق غزة – أريحا ليجعلنا في مواجهة خطر التوطين المعادي للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والمرفوض منه.

لقد أعلنتم أن برنامج حكومتكم يقوم على دفع مسيرة الاعمار قدما إلى الأمام، مع الوفاق وتحرير الجنوب، وتجاوز الأزمة الاقتصادية، علماً أنها تنعكس على الشعب الفلسطيني بأشكال مضاعفة لإحباطه ودفعه للقبول بالحلول التصفوية، الأمر الذي يضعه تحت مطرقة التوطين وسندان التهجير، وشطب حقه في العودة إلى ارض فلسطين. على ضوء هذا، فإننا نتوق فعلاً للاتفاق على سياسة توحد الجهد اللبناني–الفلسطيني المشترك في سبيل منع التوطين وأيضا وقف مخاطر التهجير، وإذا كان الشعب الفلسطيني بأغلبيته الساحقة يناضل بكل ما يملك لإسقاط الحل الجزئي والمنفرد، اتفاق ١٩٩٣/٩/١٣، فإن الوجه الآخر الذي يدعم صموده، هو صيانة هويته الوطنية من التبديد وتوفير مقومات صموده الاجتماعي، بما يحفظ حقه في العودة ويمنع التوطين، وذلك بتوفير حق العمل والإقامة والتنقل لشعبنا في لبنان وغيرها من الحقوق عبر إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية. إننا ندعو ومن موقع الرغبة والحرص على افضل وأمتن العلاقات بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين في لبنان إلى حوار اخوي، ينتج اقرارا للحقوق المدنية والاجتماعية مع الحرص على الحفاظ على الهوية الوطنية للفلسطينيين ورفض التوطين.

٢- المهجرون الفلسطينيون وضرورة مساواتهم بالمهجرين اللبنانيين

هناك اكثر من ستة آلاف عائلة فلسطينية مهجرة، بسبب التدمير الكامل لعدد من المخيمات (تل الزعتر، جسر الباشا، النبطية) كما والتدمير الجزئي لعدد من المخيمات في بيروت والجنوب نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية وأحداث الحرب الأهلية، وقد تابعنا بارتياح كبير الخطوات الهادفة لحل مشكلة المهجرين اللبنانيين والجهود الكبيرة المبذولة على هذا

الصعيد ووفق قواعد عامة سليمة تقضي بعودة المهجرين إلى مكان سكنهن الأصلي ومساعدتهم ضمن خطة طموحة ومديدة على إعادة اعمار بيوتهم مع المرافق الحياتية المختلفة على هذا الصعيد. ومع إدراكنا للفوارق بين وضع المهجر الفلسطيني والمهجر اللبناني والمرجعيات المختلفة لكل منهما على صعيد إعادة الاعمار، إلا أن القواعد العامة لحل مشكلة المهجرين تشمل الفلسطينيين أيضاً، وعيه فإن مطلبهم هو عودتهم إلى مخيماتهم الأصلية والحفاظ على نسيجهم الاجتماعي الموحد لابقاء قضيتهم الوطنية وحقهم في العودة شاخصا أمام العالم، وليس هذا من أي منطلق قطري، بل على العكس فإن المنطق القومي في حرصه على حقوق الشعب الفلسطيني يتطلب إبراز شخصيته والحفاظ عليها بأشكالها المتعددة ومن ضمنها المخيمات، مع اعتبار تطوير وتحسين البنية التحتية لها، وانطلاقا من حرصنا على اقصى درجات التعاون خاصة مع وزارة المهجرين، فان منظورنا لمشكلة المهجرين الذي نأمل من حكومتكم اتخاذ القرارات التنفيذية به، يندرج عموماً كالتالي:

١- إعادة المهجرين الفلسطينيين إلى أماكن سكنهم الأصلية في المخيمات المدمرة بعد إعمارها، خاصة في تل الزعتر وجسر الباشا، النبطية، وفي حال تعذر ذلك، توفير الحكومة اللبنانية قطع أرض بديلة، بما يساهم بتأمين شروط الحياة الكريمة بالعمل وتحصيل لقمة العيش الشريفة للفلسطينيين.

٢- وقف الانذارات للمهجرين الفلسطينيين بالإخلاء القسري إلى أن يتأمن البديل، أي توفير منزل بديل للمهجر في مخيمه الأصلي.

٣- إيجاد تنسيق ثلاثي لبناني فلسطيني مع الأونروا، وبما يلزمها بتحمل مسؤولياتها في حل مشكلة المهجرين

٤- اقتراحات لقضايا ملحة:

أ- أن تعمل الحكومة على إعادة أكثر من مائتي عائلة فلسطينية مهجرة من مخيم ضبية إلى بيوتهم القائمة بعد إخلائها من الأخوة اللبنانيين الذين يحتلونها.

ب- السماح باستئناف الإعمار في مخيم شاتيلا لاستيعاب مهجريه وما يمكن من الحالات الطارئة والملحة من المهجرين الآخرين، وفي هذا الاطار نأمل إلغاء القرار القاضي بوقف الإعمار في مخيم شاتيلا.

ت- السماح باعادة اعمار مخيم الميه وميه، وايجاد حل عادل لمشكلة ٧١٦ عائلة تقطن في مخيم العودة (السكة) الملاصق لمخيم عين الحلوه.

٣- حق العمل:

نأمل استثناء الفلسطيني المقيم رسمياً في لبنان من قائمة العمال الأجانب ومبدأ المعاملة بالمثل، واقرار حق العمل للفلسطينيين في جميع المجالات باستثناء أجهزة الدولة المختلفة. إن إقرار حق العمل هو المفتاح الأساسي بما فيه أيضاً حق الفلسطينيين من أصحاب المهن الحرة بالعمل مثل الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين إلى جانب حل قضية المهجرين في توفير مقومات الصمود الاجتماعي لشعبنا في لبنان في مواجهة التوطين والتهجير.

٤- وقف مذكرات الجلب:

على ضوء مذكرات الجلب لمئات الفلسطينيين ممن ينطبق عليهم قانون العفو، وكذلك ممن اعتقلوا إبان أحداث شرق صيدا المؤسفة في تموز ١٩٩١ وأطلق سراحهم بعد ذلك، فإننا نأمل التأكيد على الجهات والمرجعيات المعنية بما كنا قد تبلغنا به سابقاً، بأن قانون العفو العام رقم ٩١/٨٤ والصادر بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٩١ مقراً من مجلس النواب، ينطبق على الفلسطينيين أسوة بإخوانهم اللبنانيين.

٥- المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية:

نأمل إصدار مرسوم يجيز إقامة المؤسسات والجمعيات الفلسطينية الثقافية والتعليمية والرياضية والاقتصادية والخيرية والهيئات الضرورية لتنظيم الشؤون الحياتية والمعيشية للفلسطينيين في لبنان.

٦- مرجعية لبنانية رسمية لشؤون الفلسطينيين

تزداد الحاجة لمتابعة كافة شؤون الفلسطينيين العملية مع الهيئات الرسمية المختصة، ولما كانت المديرية العامة لشؤون اللاجئين، وفقاً لمرسوم تشكيلها لا تستطيع الايفاء بهذه المهمة المتشعبة، فإن أملنا أن تقرر الحكومة اللبنانية إنشاء مرجعية خاصة للفلسطينيين، أو تطوير صلاحيات المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين، لتحقيق خدمة الشعبين، خاصة لتنظيم وتطوير العلاقة مع الدارة الاونروا والقيادة الفلسطينية في لبنان

واثقين من حرصكم وحكومتكم على إيجاد الحلول العادلة للمعضلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأبناء الشعب الفلسطيني اللاجئين في لبنان، لما فيه خير الشعبين الشقيق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحالف القوى الفلسطينية

في لبنان

المصدر: جمعها الباحث الحالي.

وثيقة رقم ٩

محضر لقاء ممثلي "تحالف القوى الفلسطينية " في لبنان مع رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢١

الحضور: إلى جانب السيد رفيق الحريري-انطوان اندراوس (نذير الصندوق الوطني للمهجرين)

الحضور: فلسطينيا: صالح زيدان – صلاح صلاح- ابو حسن (الصاعقة)- ابو فادي حماد (الانتفاضة) ابو خالد الشمال (النضال) – محمد ياسين (ج.ت.ف) – ابو رشدي (القيادة العامة) تيسير شقير (الحزب الشيوعي الثوري) وغاب عن اللقاء مندوبي حماس والجهاد.

-تم تقديم مذكرة باسم تحالف القوى الفلسطينية حول ابرز احتياجات الشعب الفلسطيني (مرفقة)، إضافة لملاحق حول: مذكرة الحقوق المدنية والاجتماعية – المهجرون- الأوضاع الصحية- مذكرات الجلب.

- أبرز ما قاله الرئيس الحريري

١- حول الحقوق المدنية والاجتماعية:

أنا عندما أتناول موضوع التوطين، أرفض التجنيس، ولكني مع إعطاء الحقوق المدنية والاجتماعية ومساواة الفلسطيني باللبناني، باستثناء الجنسية، والوظائف العامة، ولكن لا إمكانية الآن لإقرار الحقوق المدنية والاجتماعية لأسباب سياسية ومالية (الحقوق السياسية لي رأي آخر فيها). والأسباب السياسية أنه في ظل المفاوضات الحالية قد يفسر إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية بأنه توطين، وتستفيد إسرائيل من ذلك، وأسباب مالية أن الوضع الاقتصادي اللبناني لا يتحمل الآن إقرار الحقوق، وعندما قيل له أنه يبدو أن المسألة طويلة الأمد، أجاب؛ لا، فيمكن إقرار الحقوق

المدنية والاجتماعية خلال هذا العام، وبعد وضوح المفاوضات أنا مع إعطاء الفلسطينيين كامل حقوقهم باستثناء الجنسية.

٢- حق العمل

بالنسبة لأصحاب المهن الحرب مثل الأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين ...الخ، فإن عدم إعطاءهم حق العمل يضر بلبنان، أما بالنسبة للعمال الفلسطينيين، فلا أحد يضايقهم، أما الخريجين، فاللبنانيين لا يجدوا عمل، (يعني لا شيء بالنسبة لهذا الموضوع يحسن ما هو قائم حالياً).

٣- حول المهجرين

لا توجد إمكانية للعودة إلى تل الزعتر، جسر الباشا، والنبطية، فاللبنانيين الذين قاتلوكم لا يسمحوا بالعودة وحتى المسيحيون في الجبل لا يستطيعوا العودة حتى الآن، (في إشارة لمطالبنا بإعادة إعمار مخيمات تل الزعتر وجسر الباشا والنبطية، وإعادة مهجري ضبية، واستكمال إعمار مخيم الميه وميه) السنة يقبلوكم، نحن نقبلكم في صيدا.

-عليكم البحث عن قطعة أرض في الشمال أو الجنوب، لبناء مخيم جديد عليها.

- عدم تأمين الكهرباء لشاتيلا مقصود، وانتم تلاحظوا كذلك عدم تزفيت الطرقات في صبرا وشاتيلا، لأن في هذا إعادة لمخيمي صبرا وشاتيلا، والذي يزيل الأحياء في بئر حسن والجناح، لا يسمح بإعادة بناء بيوت من التنك في هذين المخيمين.
- مخيم العودة (السكة) من التنك ولا مجال لبقائه، فقيل له ما هو مصير المخيمات إذا فأجاب نعمل على تحسين بنيتها.

- ولى عهد تشكيل لجان مشتركة بينكم وبين الدولة أو ثلاثية مع الأونروا، أنتم تروا الأونروا ونحن نراجعهم كذلك، يعني كل طرف لوحده.
- أنا طرحت على الأونروا إعطاء كل عائلة مهجرة مبلغ ٢٥ ألف دولار لشراء شقة لها، فالمبلغ الحالي المقدم من الاونروا لاعمار بين المهجر والبالغ ثلاثة آلاف دولار لا يساوي شيئاً ولا يحل المشكلة، وعندما قيل له نحن مع حل يحافظ على المخيمات والتجمعات الفلسطينية لمخاطر ذلك على خدمات الاونروا والتي لا تقدم خدمات سوى للتجمعات والمخيمات، قال خدمات الأونروا متدنية ومعظمها أجور موظفين. فقيل له بغض النظر عن أهمية الخدمات، فالمسألة سياسية كذلك، لأن إنهاء خدمات الأونروا يعني تحلل المجتمع الدولي من مسؤولياته اتجاه الفلسطينيين، فقال هذا صحيح.
- وعندما سئل أليست الإنذارات لاخلاء المهجرين في شهر حزيران لعام ١٩٩٤، أجاب؛ أنطوان اندرواس مباشرة: لا مجال لأي مهجر في بيروت بعد شهر حزيران هذا العام. وهنا سئل الرئيس الحريري ما هو الحل، فقال التفتيش عن أرض لبناء مخيم جديد.
- قيل للرئيس الحريري: هذا الضغط يهدف إلى تهجير الشعب الفلسطيني إلى خارج لبنان، فأجاب، صحيح أن المخطط يهدف إلى الضغط على الفلسطينيين ودفعهم نحو الهجرة، وهذا مخطط له وسنتعاون بقدر ما نستطيع للتخفيف من هذا. ونحن ضد غزة-أريحا، أجبناه ونحن كذلك ضد غزه – أريحا.

٤- مذكرات الجلب: سأتابعها مع الجهات المعنية الأمنية.

٥- حول السماح بتأسيس الأندية والجمعيات الاجتماعية والاتحادات. قال في السابق عملتم الكثير ومن يمنعكم من ذلك؟

ملاحظه: لقد كان النقاش مع الحريري جاداً، وتناوب على طرح القضايا معه وبشكل اشتباكي كلا من الرفاق: صالح زيدان – صلاح صلاح– أبو فادي حماد – ابو حسن.

خلاصة المحضر:

- موضوع الحقوق المدنية والاجتماعية لا خلاف عليه، ولكن إقراره يتطلب ظروف سياسية ومالية مؤاتية، بمعنى على ضوء نتائج المفاوضات من ناحية، والدعم الذي سيحصل عليه لبنان لقاء ذلك.
- مشكلة المهجرين، لا قاعدة سليمة لحلها، فإذا كان طرح بناء مخيم جديد إيجابي من حيث المبدأ. فهو مثل السمك في البحر، غير محدد، وبالمقابل هناك تلويح جدي بإبقاء الضغط قائماً على مخيمي شاتيلا وصبرا ووقف الاعمار فيهما، انتظاراً لمعطيات قد تمكن من إزالة مخيم شاتيلا، بينما لا عودة لمهجري ضبية أو اعادة لاعمار الحي الغربي من الميه وميه، في حين أن مخيم العودة مهدد بالإزالة.

  إن في هذا قضم تدريجي للمخيمات، وتهديد لمخيمي شاتيلا وصبرا، في ذات الوقت فإن الانذارات نهائية بإخلاء مهدري بيروت من أماكن سكنهم الحالية دون إيجاد بديل فعلي، وهو ما يعني تراجع عن مبدأ بيت مقابل بيت وفي المخيمات، وكذلك يبرز اتجاه لتذويب المهجرين في المجتمع اللبناني تحت شعار الضغط على الأونروا لدفع مبالغ لشراء شقق لهم (أوهام)، وبالتالي تسريع وتيرة الهجرة إلى الخارج.
- لا حل لمشكلة حق العمل راهنا.
- الإقرار بأن هذا الوضع يدفع الفلسطينيين نحو الهجرة إلى الخارج وهذا مخطط واضح.

تقدير نتائج اللقاء والمهمات المترتبة على ذلك:

واضح الخط السلبي اتجاه الوضع الفلسطيني في لبنان، وهو خط تعترضه عقبات كبيرة، اذا استثمرت تحول دون تطبيقه، وتجربة إزالة الأوزاعي وتراجعه عنها عندما تمت مقاومة شديدة من الأهالي ماثلة للعيان. وإذا كان مجمل ما دار في هذا اللقاء بالغ الأهمية، فإن الأولوية القصوى هي معالجة مشكلة المهجرين والحفاظ على مخيم شاتيلا إضافة لمنع إزالة مخيم العودة، إن هذا يتطلب مرة أخرى خطة للعمل ترتكز على محاور نشاط وأعمال سياسية واجتماعية عملية وجماهيرية، تتوحد كل فصائل المقاومة عليها وتضغط على الأونروا للاستجابة لتبني مواقفها، ولا تمكن الخط السلبي الرسمي من المرور.

وفي هذا السياق تندرج الخطوات والمهام التالية:

ضرورة توحيد الموقف الثنائي مع الشعبية وفي إطار تحالف القوى الفلسطينية ومجمل المقاومة في لبنان، وراء حماية المخيمات وحق إعادة اعمارها وحماية حق المهجرين الفلسطينيين في بيت مقابل بيت وفي المخيمات، وعلى طريق النضال لاقرار كامل حقوقنا المدنية والاجتماعية بما فيها حق العمل وإلغاء مذكرات الجلب وذلك وفق خطة التحرك التالية:

١- التحركات السياسية:

- القيام بحملة واسعة من الاتصالات في المركز تشمل رئاسة المجلس النيابي والكتل النيابية والوزراء والأحزاب والمراجع الروحية...الخ، وكذلك في المناطق، وتشجيع مبادرات المناطق وتحركاتها.
- رفع رسالة للقيادة المركزية لتحالف القوى الفلسطينية لمناقشة الموضوع مع الأخوة السوريين.
- اللقاء مع الأونروا وحثها على دعم موقفنا وتجسيد ذلك عملياً عبر استكمال الاعمار.

٢- الخطوات العملية

- شاتيلا: - العمل عبر الجهود الذاتية لحل مشكلة الكهرباء في شاتيلا
  - دفع الجمعيات الاجتماعية لتبين الاعمار في شاتيلا
  - تشجيع المقاومة لنقل مقراتها الرئيسة إلى شاتيلا.
  - العمل للاتصال بمسئولين فلسطينيين من أجل اعمار شاتيلا.
- مخيم العودة والميه وميه:
  - التمسك بالبقاء في المخيم والبديل واضح بيت مقابل بيت وفي المخيمات
  - استمرار الحل لاستكمال اعمار مخيم الميه وميه

٣- العمل على تنظيم لجان المهجرين والاتجاه لعقد مؤتمر للمهجرين والدفاع عن حقوقهم، وتنشيط تحركاتهم، وفي ذات الوقت العمل لتقديم مقترحات حول بناء مخيم جديد.

- مواكبة مجمل هذه التحركات إعلامياً.
- إن إمكانيات النجاح في تحركاتنا ممكنة، وهذا ينبع من طبيعة العصبية الفلسطينية اتجاه المخيمات، وكذلك من طبيعة الوضع اللبناني نفسه، ومن العديد من التوجهات الحكومية التي لم تنجح عندما تصطدم بمعوقات جدية: الأوزاعي- جريدة السفير-الاتحاد العمالي العام.... الخ

مع التحية

صالح زيدان
١٩٩٤/٢/٢١

- مرفق: المذكرة المقدمة لرئيس الوزراء
- المحضر المرفوع لقيادة تحالف القوى الفلسطينية في دمشق.

وثيقة رقم ١٠

محضر لقاء ممثلي "تحالف القوى الفلسطينية " في لبنان مع رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢

الحضور: سهيل الناطور (الديمقراطية) صلاح صلاح (الشعبية) أبو فادي حماد (الانتفاضة) ابو حسن (الصاعقة) أبو خالد الشمال (النضال) أبو رشدي (القيادة العامة) تيسير شقير (الشيوعي الثوري).

الغياب: حماس، الجهاد الإسلامي، الفلسطينية

تم تقديم مذكرة باسم تحالف القوى الفلسطينية حول أبرز احتياجات الشعب الفلسطيني: الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية، المهجرون، مذكرات الجلب..

وأبرز ما ذكره الرئيس بري بعد التقديم من الوفد لعرض لأخر المستجدات، ولخلاصة اللقاء السابق مع رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري واستخلاصاتنا:

الحقوق المدنية: موقفي معلن ومعروف بأنني مع إعطاء الشعب الفلسطيني في لبنان هذه الحقوق، وسجلوا ذلك لديكم عندما تصرخون للصحافة على لساني باستثناء الجنسية والوظائف العامة، فرفضي للجنسية ينبع من التمسك بحق العودة لشعبنا الفلسطيني، ورفض الوظيفة العامة ينبع من معضلات التركيبة الطائفية اللبنانية.

سوف ابلغ قادة حركة أمل بأن يعلنوا في مواقفهم بشكل دائم علانية دعم مطالبكم بالحقوق المدنية والاجتماعية، خاصة بعد ما سمعته منكم من موقف رئيس الوزراء، ومن جهة أخرى سأتلو في اجتماع كتلة التحرير النيابية نص مذكرتكم، ونبحث في صياغة للعمل بها.

- سأبلغ الوزراء الذين نمون عليهم: عسيران، الأمين ، الخليل وأبو حمدان لتشكيل لجنة متابعة، عليها أن تتقدم باقتراح مشروع قانون الى مجلس الوزراء يحال بعدها الى مجلس النواب لدراسته واصداره.
- ما طرحه الحريري يمثل رأيه الخاص، لم يطرح أي شيء عن أوضاع الفلسطينيين في لبنان لا في مجلس الوزراء، ولا في المجلس النيابي.وما كان طرحه جنبلاط حول المهجرين الفلسطينيين كان خلال تقديم عرض عام.
- حول المهجرين واعمار المخيمات: لا يقبل بأي مساس بوضع المخيمات مطلقاً، وكل مهجر سواء أكان فلسطينياً أم لبنانياً، والذين يطلب منهم مغادرة مواقعهم الحالية، يجب أن يوفر لهم منازل بديلة إذا لم يكن بالإمكان إعادتهم الى المنازل الأصلية، وعليه فاما أن يتم البناء عامودياً في المخيمات لاستيعاب الأعداد غير الممكن اعادتها الى مخيماتها السابقة، أو أن توفر الدولة قطعة أرض لبناء مخيم لهم.
- طلبت من الوزير جنبلاط أن يقدم موازنته لوزارة المهجرين مقرونة بالتفاصيل، أي حصة كل منطقة أو مدينة أبو بلدة، وسأزيد الطلب بأن يحدد حصص المخيمات أيضاً، وبذلك لا تصرف إلا لأصحابها بموجب القانون.
- حول لقائه مع نائب وزير الخارجية الكندي المكلف برئاسة لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة، لدى زيارة الأخير لبيروت، حيث طلب من بري توضيح لماذا يشارك في لبنان في هذه المفاوضات، ولماذا لا يتم توطين الفلسطينيين الموجودين فيه، قال بري أن رده أوضح رفض لبنان للمفاوضات المتعددة، لدى زيارة الأخير لبيروت، حيث طلب من بري توضيح لماذا لا يشارك لبنان في هذه المفاوضات، ولماذا لا يتم توطين الفلسطينيين الموجودين فيه، قال بري ان رده اوضح رفض لبنان للمفاوضات المتعددة، وزاد أنهم كحركة أمل أيضاً ضد مبدأ المفاوضات بالأساس، وثانياً شرح له

ظروف وأوضاع لبنان، مؤكداً على رفض التوطين، وأضاف أنه فقط يكرر دعمه لمنح الحقوق المدنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في لبنان.

بناءً لطلباتنا:

- وعد بالتدخل لدى مدير الأونروا لحمله على توفير الخدمات للمخيمات.
- وعد بترتيب لقاء موسع بين تحالف القوى الفلسطينية مع نواب ووزراء كتلة التحرير لمناقشة موضوع الحقوق الصيغ القانونية المناسبة.
- وعد بترتيب لقاء مع رئيس الجمهورية الياس الهراوي.

تحالف القوى الفلسطينية
في لبنان

المصدر: وزع "تحالف القوى الفلسطينية" نص المحضر بشكل محدود.

وثيقة رقم ١١

قرار وقف العمل بقرار التأشيرة للاجئين الفلسطينيين حملة وثائق السفر اللبنانية.

وزع المكتب الإعلامي في رئاسة الحكومة بتاريخ ١٩٩٩/١/١٢ معلومات نشرتها "الوكالة الوطنية للإعلام" و"رويتر" وجاء فيها الآتي: " نتيجة للتشاور الذي تم بين رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ورئيس مجلس الوزراء – وزير الخارجية الدكتور سليم الحص قررت المديرية العامة للأمن العام إعتبار وثائق السفر اللبنانية المعطاة منها للفلسطينيين المقيمين في لبنان بمثابة جوازات سفر والتعامل مع حامليها على هذا الأساس ووفق ما هو حاصل مع حاملي جوازات السفر من اللبنانيين".

المصدر : جريدة السفير تاريخ ١٩٩٩/١/١٣.

وثيقة رقم ١٢

نص البيان التوضيحي الصادر عن المديرية العامة للأمن العام اللبناني وملحقاته.

"صدر عن المديرية العامة للأمن العام البيان الآتي: "توضيحاً لما نشرته وكالة "رويتر" بتاريخ ١٩٩٩/١/١٢ عن صدور بيان عن المديرية العامة للأمن العام أوضحت هذه المديرية ما يلي:

أولا: لم يصدر عن المديرية العامة للأمن العام أي بيان بهذا الخصوص وأشارت إلى أن حصول الفلسطينيين على وثيقة سفر لبنانية يستوجب ان يكون مسجلاً لدى المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين ومسجلاً لدى المديرية العامة للأمن العام. وأشار التوضيح إلى أنه يشترط على حامل الوثيقة أن يحصل على سمة عودة صالحة لستة أشهر من المديرية العامة للأمن العام تخوله الدخول والخروج طيلة صلاحية مدة السمة.

كما أوضحت بأن القوانين والأنظمة الأخرى لا تزال سارية المفعول مع التأكيد على منح التسهيلات المناسبة لجهة تسريع المعاملات".

وبعد حوالي ثلاث ساعات، أي قرابة العاشرة والنصف ليلاً، عممت "الوكالة الوطنية للإعلام" التوضيح الذي بثه "تلفزيون لبنان"مضافة إليه الفقرة الجديدة الآتية:

"ثانياً: ستقوم المديرية العامة للأمن العام وفور إنتهاء الترتيبات الإدارية اللازمة في المديرية ولدى البعثات الدبلوماسية في الخارج بالإعلان عن التواريخ الفعلية لبدء العمل بالصيغة الجديدة وفقاً لقرار دولة رئيس الحكومة القاضي بتسهيل تنقل اللاجئين الفلسطينيين من وإلى الخارج بموجب وثائق السفر الممنوحة لهم على غرار حاملي جوازات السفر اللبنانية"

المصدر: نفس المصدر السابق.

وثيقة رقم ١٣

نص قانون تملك الأجانب كما صدقه مجلس النواب اللبناني

بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠١

المادة الأولى: تلغى المواد ١ و٣ و٥ و٦ و٧ و٨ و١١ و١٣ و١٩ من القانون المنفذ بالمرسوم ١١٦١٤ تاريخ ١٩٦٩/١/٤ (اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان) ويستعاض عنها بما يأتي:

المادة ١ الجديدة: لا يجوز لأي شخص غير لبناني، طبيعياً كان أم معنوياً، كما لا يجوز لأي شخص معنوي لبناني يعتبره هذا القانون بحكم الأجنبي، أن يكتسب بعقد أو عمل قانوني آخر بين الأحياء، أي حق عيني عقاري في الأراضي اللبنانية أو اي حق عيني من الحقوق الأخرى التي يعينها هذا القانون إلا بعد الحصول على ترخيص يعطى بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية. ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة في هذا القانون أو في نص خاص.

لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دول معترف بها أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين.

المادة ٣ الجديدة: مع مراعاة المادة (١) الجديدة يستثنى ويعفى من الترخيص:

١- تملك الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين غير اللبنانيين أو المعتبرين بحكم غير اللبنانيين عقارات مبنية أو مخصصة للبناء لا تزيد مساحتها في جميع الأراضي اللبنانية على ثلاثة آلاف متر مربع.

٢- اكتساب الحقوق العينية العقارية بموجب أحكام المادتين ٣٣ و٤٠ من القانون رقم ٥٨ تاريخ ١٩٩١/٦/٦ (قانون الاستملاك).

٣- اكتساب الحقوق العينية العقارية تنفيذا لقوانين خاصة تفرض اكتسابها على سبيل الضمانة أو تسمح به لسبب آخر وضمن الحدود التي تفرضها هذه القوانين والشروط التي تعينها.

٤- اكتساب الحقوق العينية التالية:

أ - حق الارث للورثة.

ب - الحق الناشئ عن وصية أو هبة معقودة بين غير اللبنانيين الذين يدخلون في عداد ورثتهم عند وفاتهم وخاصة الفروع والأصول والأزواج.

ج - الحقوق الناشئة عن عقود الانتفاع والرهن والبيع بالوفاء أو بالاستغلال والتامين والإجارة المنصوص عليها في القرار رقم ١٢ الصادر بتاريخ ١٩٣٤/١/١٦ (نظام المساقاة Bail emphyteotique) على أن تراعى في اكتساب هذه الحقوق أحكام المادتين الرابعة والخامسة.

المادة ٥ الجديدة: ان الرهن أو البيع بالوفاء أو بالاستغلال المحددة فيه مدة للاستغلال تزيد على العشر سنوات يخضع اكتسابه إلى الترخيص. أما التأمين أو الامتياز فلا يحتاج ترخيصا.على انه لا يحق للدائن غير اللبناني بدين ناشئ عن رهن أو بيع بالوفاء أو بالاستغلال أو تأمين أو امتياز أن يشتري الحق العيني بالرضا أو بالمزايدة بواسطة القضاء دون ترخيص سابق ما لم يتقدم مزايد لبناني لشرائه ببدل الطرح المحدد لأول مزايدة أو ببدل يزيد على الدين المؤمن وملحقاته. وفي هذه الحالة يحق للدائن غير اللبناني ان يشتري ذلك الحق بالمزايدة على ان يعلق شراؤه على شرط بيعه من لبناني في مهلة لا تتجاوز السنتين من تاريخ انبرام قرار الإحالة تحت طائلة بيع هذا الحق وفقا

للأصول المحددة في المادة (١١) الجديدة. إذا كان الدائن مصرفا فتطبق على شرائه أحكام المادة ١٥٤ من قانون النقد والتسليف.

المادة ٦ الجديدة: – الغيت–

المادة ٧ الجديدة: لا يجوز أن يتجاوز ما يتملكه الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين غير اللبنانيين أو المعتبرين بحكم غير اللبنانيين، بعد العمل بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ١١٦١٤ تاريخ ١٩٦٩/١/٤، في جميع الأراضي اللبنانية لثلاثة ٣٠% من مجموع مساحتها، على ان لا تتعد ٣% في كل قضاء من مجموع مساحته ولا تتعدى في محافظة بيروت ١٠% من مجموع مساحتها.

ب – يعتمد في حساب النسب المذكورة أعلاه تملك الشركات اللبنانية المعتبرة بحكم غير اللبنانية حسب أحكام المادة الثانية من القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١١٦١٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/٤ باستثناء:

١ – شركات الأشخاص والشركات المحدودة المسؤولية التي يملك الأكثرية فيها، اي ما يزيد عن ٥٠% من الحصص، شركاء لبنانيون طبيعيون أو شركات لبنانية صرف يحظر نظامها التفرغ عن هذه الحصص لغير اللبنانيين، عندها يحتسب نسبة ٥٠% فقط من المساحات التي تتملكها من ضمن النسب الواردة في هذه المادة.

٢ – الشركات المغفلة أو شركات التوصية بالأسهم التي يملك أكثرية الأسهم فيها، اي ما يزيد عن ٥٠% من الأسهم، أشخاص طبيعيين لبنانيون أو شركات لبنانية صرف يحظر نظامها التفرغ عن هذه الأسهم لغير اللبنانيين، عندها يحتسب نسبة ٥٠% فقط من المساحات التي تتملكها من ضمن النسب الواردة في هذه المادة.

يعلن عن بلوغ نسب التملك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ويعلق اكتساب غير اللبنانيين أو المعتبرين بحكم غير اللبنانيين حسب أحكام المادة الثانية من القانون المنفذ بالمرسوم ١١٦١٤ تاريخ ١٩٦٩/١/٤ الحقوق العينية العقارية إلا إذا كان هذا الاكتساب جاريا بين الأشخاص غير اللبنانيين أو المعتبرين بحكم غير اللبنانيين.
يتول المركز الآلي في وزارة المالية – مديرية الشؤون العقارية – تنظيم البيانات والإحصاءات اللازمة لبيان النسب المذكورة. وعند بلوغ النسب القانونية تتخذ مديرية الشؤون العقارية الإجراءات اللازمة لتوقيف عمليات تسجيل الحقوق العينية لغير اللبنانيين، على ان تنشر هذه البيانات في الجريدة الرسمية كل ستة اشهر.

المادة ٨ الجديدة: لأجل تعيين المساحات التي يجوز للأشخاص الطبيعيين غير اللبنانيين تملكها بترخيص أو بدونه بحسب أحكام هذا القانون يعتبر الأزواج والزوجات والأولاد القاصرين بحكم الشخص الواحد. يعتبر قاصرا لتطبيق هذه المادة الولد الذي لا يبلغ ثماني عشر سنة كاملة.

المادة ١١ الجديدة: على كل شخص طبيعي اكتسب حقا عينيا عقاريا، وفاقا لأحكام القانون، ان ينجز تشييد بناء على الحق موضوع التملك في مهلة أقصاها خمس سنوات من تاريخ التسجيل في السجل العقاري قابلة للتمديد مرة واحدة بقرار من مجلس الوزراء، وكذلك على كل شخص معنوي أن يخصص العقارات موضوع التملك في الغاية التي من أجلها تملك أو منح الترخيص خلال المهلة المذكورة. كل ذلك تحت طائلة سقوط أو إلغاء الحق وبيعه من قبل وزارة المالية مع ما أحدث عليه لحساب المخالف وعلى نفقته ومسئوليته وفاقا لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٧ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (أصول تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها) .و يصادر لمصلحة الخزينة كامل الربح الناتج عن البيع بعد ان يعاد إلى صاحب الحق كامل

الثمن والنفقات القانونية.و تكون المحاكم العدلية هي الصالحة للنظر في المنازعات الناتجة عن تطبيق احكام هذه المادة.

ـــ تعتبر مهل الترخيص السابقة لنفاذ هذا القانون، المنتهية منها وغير المنتهية ممدة حكما ودون الحاجة لاصدار نص خاص بها على ان لا تتجاوز مدة التمديد الخمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

المادة ١٣ الجديدة: لدى حل الشركات والمؤسسات والجمعيات المرخص لها أو المعفاة من الترخيص بتملك حقوق عينية عقارية في لبنان يحظر قسمة هذه الحقوق وتوزيعها عينيا على الشركاء غير اللبنانيين الا بشرط مراعاة أحكام هذا القانون.

المادة ١٩ الجديدة: يُعتد لأجل حساب نسب التملك المنصوص عليها بالفقرة "أ" من المادة السابعة الجديدة بالمساحات التي رخص باكتسابها أو اكتسبت بدون ترخيص بعد تاريخ العمل بالقانون المنفذ بالمرسوم ١١٦١٤ تاريخ ١/٤/ ١٩٦٩ والتي يرخص باكتسابها أو تكتسب دون ترخيص بعد العمل بهذا القانون مع الأخذ بالإعتبار أحكام المادة السابعة الجديدة وأحكام الفقرة الأخيرة من المادة /١١/ الجديدة.

المادة الثانية: تلغى المادة ١٤ من القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١١٦١٤ تاريخ ١٩٦٩/١/٤.

المادة الثالثة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

ملحق وثائق الفصل الثالث

١ــ نص المقابلة الصحفية الذي تحدث فيها مفوض عام الاونروا السابق التر تركمان مع جريدة السفير في بيروت تاريخ ١٠ شباط / فبراير ٢٠٠٠ .

٢ــ تقرير طبي صادر عن مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت حول الوضع الصحي للطفلة الفلسطينية آية الهندي من مخيم برج البراجنة.

٣ــ نص المؤتمر الصحفي الذي عقده مدير عام الوكالة السابق في لبنان جلبير سيرفيرا ١٥/٧/١٩٩٣ .

٤ــ نص رسالة مفوض عام الوكالة إلى موظفيه تاريخ ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٦.

٥ــ نص رسالة مفوض عام الوكالة بيتر هانسن إلى موظفيه تاريخ ٢٠ آب / أغسطس ١٩٩٧.

٦ــ نص رد مدير الإدارة والموارد البشرية السابق في الوكالة جوزيف عكر على رسالة اتحاد عام موظفي الوكالة في لبنان تاريخ ٧ نيسان / ابريل ١٩٩٤.

٧ــ نص المؤتمر الصحفي الذي عقده مدير عام وكالة الاونروا في لبنان ولفغانغ بلازا بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨.

٨ــ نص التعميم (قرار) حول شروط التوظيف الخارجي في الوكالة ٢٨ آذار مارس ١٩٩٧.

٩– نص الرسالة المفتوحة التي وجهها المفوض العام للوكالة بيتر هانسن حول التعديلات في نظام التوظيف تاريخ ١١ آب ١٩٩٩.

١٠– نص رسالة لفت نظر تذكر موظفاً في الوكالة بشروط توظيفه التي تحظر علية الاتصال بوسائل الإعلام.

١١- نص رسالة الإتحاد الدولي لجمعيات الخدمات إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول أوضاع موظفي الوكالة في لبنان.

١٢- بيان من الاونروا إلى الشعب الفلسطيني تاريخ ٦ آذار /مارس ١٩٩٣.

١٣- شهادات عن تصرفات بعض مسئولي م.غ.ح. كما أوردها تقرير "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان" (حقوق).

وثيقة رقم ١

نص المقابلة الصحفية التي أجرتها جريدة "السفير" مع مفوض عام "الاونروا" السابق التر تركما

بتاريخ ٩ شباط ١٩٩٥

طرحت في الآونة الأخيرة، تساؤلات عدة حول دور "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" (الاونروا) في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، وحول مدى جدواها وعمرها الافتراضي، كما أثيرت سلسلة من الفضائح المالية، اتهمت الوكالة بالتورط فيها.

المفوض العام للوكالة التر تركما أجاب على الأسئلة المتعلقة بمستقبل "الاونروا" نافيا تورطها في فضائح مالية من أي نوع وذلك في حديث أجرته معه "السفير" أمس، قبيل مغادرته بيروت في ختام زيارة دورية استمرت أربعة أيام.

- نبدأ بالسؤال التقليدي عن الهدف من الزيارة، هل هي زيارة توديعية؟
- ما زال من المبكر القيام بزيارة توديعية. انا فعلا سأترك منصبي قريبا ولكن لن يتم ذلك قبل نهاية العام، عندما تنتهي مدة عقدي. اعتقد أني سأعود إلى لبنان مرة أخرى قبل ذلك. ما زال من المبكر توديعي. أما في ما يتعلق بالزيارة، فهي تندرج في إطار الزيارات الدورية التي أقوم بها إلى لبنان كل ثلاثة أو أربعة اشهر. لدينا برامج كبيرة هنا ونصرف ما قيمته خمسة وثلاثين مليون إلى أربعين مليون دولار سنويا، ولدينا أيضا حوالي ألفين وخمسمائة موظف. إنها منظمة كبيرة ولديها برامج مهمة ولذلك من المنطقي أن يأتي رئيس المنظمة كل فترة ليرى كيفية تنفيذ وتطبيق المشروعات، ومعرفة ما هي المتطلبات. ومن الطبيعي أيضا أن يكون له لدى مجيئه اتصالات مع الحكومة اللبنانية.

- لكن يبدو أن الفلسطينيين في المخيمات لم يكونوا متحمسين كثيرا لهذه الزيارة؟
- أنا لا اعتقد ذلك، لقد ذهبت إلى مخيم نهر البارد ولم يكونوا . . بالطبع، لديهم الكثير من المطالب، وهو أمر طبيعي. إذا ذهبت إلى نهر البارد وعاينت الوضع الذين يعيشون فيه، والحالة في بعض أجزاء المخيم، حالة الصرف الصحي، المدارس. . هذا بالطبع لا يسر احدا.
- ما الذي تقومون به حاليا؟
- ما الذي نقوم به؟ نحن نرغب بالقيام بأشياء كثيرة ولكن أمامنا عقبات مالية. هذه مشكلة يجب أن نناقشها تفصيليا مع الدول المانحة. لدينا اجتماع مع الدول المانحة في عمان يومي الثامن والتاسع من آذار المقبل، وخلال هذا الاجتماع سنقوم بتحديد مطالبنا، وهذه المرة لن نطلب فقط ما نحتاجه للعام الحالي ولكننا سنقدم ايضا عرضا بما نحتاجه للسنوات الخمس المقبلة.
- هل ستبقى "الاونروا" قائمة وموجودة لمدة خمس أعوام إضافية؟
- نحن نفترض ذلك. إذا حل السياسيون قضية اللاجئين قبل ذلك فـــ "خلص"، ولكن اذا لم يقوموا بذلك، سنبقى.
- ماذا تعني بحل قضية اللاجئين؟
- عليهم إيجاد حل.
- هل لديكم انتم حل؟
- كلا ليس لدينا حلول. مهمة "الاونروا" لم تكن يوما إيجاد حل سياسي للاجئين. منذ إنشاء "الاونروا" تم أيضاً تأسيس " لجنة التوفيق"، وهي مكلفة بتطبيق القرار الدولي رقم ١٩٤.
- وبعد توقيع اتفاق "أوسلو"؟

- "اتفاق أوسلو" هو اتفاق بين الفلسطينيين وبين إسرائيل وهو ينص على، فترة حكم ذاتي انتقالي على امتداد خمس سنوات. في خلال هذه الفترة، ستتاح مناقشة القضايا الكبرى: القدس، المستوطنات، الأمن، الوضع النهائي واللاجئين ــ نحن لم نصل إلى تلك المرحلة بعد. لقد طلبت الإدارة الفلسطينية من "الاونروا" الاستمرار في مهامها حتى يتم التوصل إلى حل، بين الفلسطينيين وبين الإسرائيليين وبين الإسرائيليين والسوريين وبين الإسرائيليين والأردنيين وبين الإسرائيليين واللبنانيين. ليس "للاونروا" علاقة بهذا الأمر.
- هل تغيرت طبيعة دور "الاونروا" ومهامها ؟
- كلا ما زال دور "الاونروا" نفسه، لان السلطة الفلسطينية أيضا رأت ان اللاجئين في غزة ما زالوا لاجئين. في غزة، مجموع السكان ٨٥٠ ألف نسمة، من بينهم ٢٥٠ ألف شخص هم سكان غزة الأصليين و٦٥٠ ألف شخص هم من اللاجئين. هم يعيشون في المخيمات وفي القرى، ولكنهم لاجئون. والسلطة الفلسطينية تطالب بإبقاء وضعهم على ما هو عليه إلى حين التوصل إلى حل سياسي إذا اختفت "الاونروا" الآن، سيعني ذلك ان مشكلة اللاجئين قد حلت وهم لا يريدون إرسال رسالة سياسية من هذا النوع. والأمر نفسه يسري على الحكومة اللبنانية. هل ستسر الحكومة اللبنانية برحيلنا؟ لا اعتقد ذلك.
- هناك أنباء صحافية تتحدث عن رغبة الولايات المتحدة إقفال "الاونروا" بحلول العام ١٩٩٦، ورغبة أوروبية (يابانية ، كندية) باستمرارها حتى العام ١٩٩٨.
- إذا كنت تصدقين كل ما ينشر في الصحف . .
- أنا اعمل في صحيفة! ماذا عن التوجه إلى تقسيم عمل الوكالة إلى جزأين، جزء يعنى بشؤون اللاجئين في غزة والضفة الغربية المحتلة على رأسه

السفيرة الأمريكية السابقة إبريل غلاسبي وجزء آخر يهتم بشؤون اللاجئين في كل من لبنان وسوريا والأردن؟

- المقر الرئيسي موجود حاليا في فينا. لماذا؟ لأنه كان في بيروت أساسا، وكان من بيروت يدير جميع العمليات، في غزة، في القدس، في سوريا وفي الأردن. يجب ان يكون المقر في مكان ما. والمقر هو الجزء الأصغر من الوكالة لأن عملنا الأساسي يتم على الأرض. بعد الحرب اللبنانية، في اعتقادي انه كان يتوجب نقل المقر إلى عمان ولكنه نقل إلى فيينا، فهي خارج المنطقة. والرأي السائد هو انه يتوجب على " الاونروا" العودة إلى مقرها الرئيسي، اي بيروت. في البداية، كان لبنان يصر على ضرورة عودتنا ولكنه الآن لم يعد راغبا في ذلك وليس لدينا ما نقوم به حيال ذلك. ولم تبق أمامنا سوى عمان. ورأى الأمين العام (للأمم المتحدة بطرس غالي) انه سيكون من المفيد نقل المقر إلى غزة لأن غزة بحاجة لكل مساعدة ممكنة وسيخلق وجود المقر فيها فرص عمل وقد يساهم في تطوير الجانبين الاقتصادي والاجتماعي فيها، كما ان نقل المقر إلى غزة سيكون رسالة تبرز مدى دعم الأمم المتحدة للسلطة الفلسطينية. ولكن مسؤولية "الاونروا" ستبقى شاملة، وطبيعة مهامها لن تتغير، كما لو انها ما زالت في فيينا. الآن، السيدة غلاسبي هي منسقة العمليات في غزة والضفة الغربية، فهي تدير العمليات في الضفة وتشرف على العمليات في غزة، في الوقت الحالي سنرى كيف سيتحول دورها مع التغيير.
- ليس غالي هو الوحيد الذي طلب نقل المقر إلى غزة، رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات طلب ذلك أيضا.
- هو دعم هذا القرار ولكن الأمين العام هو من اتخذ القرار وسننتقل إلى غزة نهاية العام الحالي.
- لماذا أثيرت فجأة كل هذه الفضائح المالية المتعلقة "بالاونروا"؟

- اي فضائح مالية ؟ عندما نتحدث عن فضائح ، فلنكن محددين.

- هناك أولا كلام عن خسارة مبلغ تسعمائة مليون دولار من دفاتر توظيف الموظفين بسبب المضاربة في البورصة.
- فلنبدأ بهذا. لدينا عشرون ألف موظف، يقوم كل منهم شهريا بإيداع سبعة في المائة من راتبه ومن ثم نحن نودع ١٤ في المائة وفي النهاية نحن (بعد التقاعد) لا ندفع "معاشا" لموظفينا، بل نعطيهم تعويضا. إذا عمل أحدهم في "الاونروا" في بيروت على امتداد ٣٥ سنة مثلا، يحصل في النهاية على مبلغ قدره ما بين الثمانين ألف دولار والمائة ألف دولار. النسبة الإجمالية لهذه الايداعات تقدر بحولي سبعمائة مليون دولار. نحن نقوم باستثمار هذا المبلغ سعيا للحصول على اكبر نسبة من الربح تسعون في المائة من هذا المبلغ تحول إلى سندات خزينة في مختلف الدول، فنحن لا نستثمر بشكل مباشر، بل عبر مصارف كبرى والجهات الأخرى المختصة. ما حصل هو انه خلال السنة الماضية، انخفضت أسعار سندات الخزينة. انا شخصيا خسرت الكثير من المال. وهكذا انخفضت قيمة السندات، ولو كنا قد بعناها في نهاية العام ١٩٩٤ لكنا حصلنا على مبلغ ٦٩٠ مليون دولار عوضا عن سبعمائة مليون دولار وهي قيمتها الفعلية. وفي النهاية تمكنا من استرجاع سبعة ملايين دولار وكانت خسارتنا ثلاثة ملايين دولار فقط وليس تسعمائة مليون.

- ماذا عن المنحة التي أقرتها لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة للفلسطينيين في لبنان ومن ثم تم تحويلها إلى غزة؟
- أنت تتحدثين ربما عن مشروع في غزة أثار بعض المشكلات. في بعض الأحيان ما يحدث هو أن الدول المانحة تحدد المشروعات التي ترغب في صرف أموالها فيها، ونحن نقوم بمناقشة ذلك مع الدولة المضيفة، فإذا

رفضت الدولة المضيفة تنفيذ المشروع، لا يمكننا استعمال المنحة في اي مشروع آخر.

- في هذه الحالة ما هو مصير المنحة؟
- نعاود التفاوض مع الدولة المانحة.
- هل هذا ما حدث هذه المرة؟
- كلا، كان هناك منحة اسكندنافية موجهة لغزة وحصلت مشكلات بسبب أحد موظفينا ونحن اتخذنا الإجراءات التأديبية اللازمة بحقه.
- هناك أيضا خطأ كبيراً بسبب التقديرات التي قدمت لتغطية تكاليف اللجنة المعنية بنقل مقر الوكالة من فيينا إلى غزة.تقديراتكم كانت ٢٢ مليون دولار فيما كانت تقديرات الأمانة العامة ١٢ مليون دولار.
- أولا، هذا المبلغ ليس موجودا بالأساس. علينا جمعه من الدول المانحة ــ هذا تقدير للكلفة. التقدير الأولي للوكالة كان أننا نحتاج إلى ٢٢ مليون دولار. عندما ناقشنا ذلك مع الأمم المتحدة، رأوا انه يتوجب خفض المبلغ ليصل إلى ١٢ مليون دولار ونحن رأينا انه يمكن خفضه إلى ١٥ مليون. هذا المبلغ الذي نحتاجه لنقل المقر ولكن المال ليس موجودا بعد.
- في النهاية رسا الأمر على مبلغ ١٥ مليون دولار؟
- حوالي ١٥ مليون دولار وسنرى لدى انتقالنا إلى غزة.
- هل من ارتباط بين توقيت زيارتك للبنان وزيارة وزير خارجية كندا الأخيرة إليه؟
- كلا، ليس هناك أي رابط، أنا لا احتاج لأي حجة للمجيء إلى هنا، انه عملي.
- هل مات مشروع " القريعة" تماما ؟
- لا اعرف، هذا ليس من اختصاصي.

- ليس من اختصاصك؟
- كلا.
- ولكن "الاونروا" كانت ضمن المشروع.
- الفكرة الأساسية كانت أن "الاونروا" مطالبة بإيجاد مأوى للاجئين. أما فكرة إيجاد ارض محددة ونقل الفلسطينيين إليها فليست من اختصاصنا.
- ألم تعودوا مطالبين بإيجاد مأوى للاجئين؟
- **كلا.**
- هناك أنباء عن نية الوكالة إحصاء عدد الفلسطينيين في لبنان.
- كلا، نحن لا ننوي ذلك.
- ولكن هناك الكثير من الالتباس حول عدد الفلسطينيين الفعلي في لبنان.
- طبعا، لا نعرف كم منهم غادر.
- تعني انه ليس لديكم إحصاء عن عددهم اليوم؟
- لدينا، طبعا لدينا. لدينا عدد التلامذة في مدارسنا وعدد المرضى الخ . . لدينا عدد اللاجئين المسجلين وهو ٣٥٠ ألف نسمة ولكن كيف نعرف من منهم ما زال في لبنان؟ نحن لا نقوم بمراقبة جوازاتهم في المطار.
- يشكو ممثلو المنظمات الفلسطينية في لبنان من انهم طلبوا مقابلتك ولكن طلبهم رفض؟
- كلا، نحن لم نرفض طلبهم ولكنهم هم من اختلفوا حول تكوين الوفد الذي سيحضر اللقاء.

المصدر: جريدة " السفير" تاريخ ١٠ /١٩٩٥/٢، بيروت، لبنان.

وثيقة رقم ٢

تقرير طبي صادر عن مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت حول الوضع الصحي للطفلة الفلسطينية آية الهندي من مخيم برج البراجنة.

المركز الطبي الجامعة الأميركية في بيروت
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT MEDICAL CENTER

SERVICE OF PEDIATRIC CARDIOLOGY
ECHOCARDIOGRAPHY REPORT

Name: Aya Hindi **Tape No.:** Ped.# 158
Age: 7 months **Date:** 30-12-99

Referring Physician: Dr. Siblini
This is a non sedated study, crying child. There is levocardia and atrial situs solitus. The relationship of the cardiac chambers to each other and to the great vessels is normal. Segmental classification {S.D.S}. There is severe RV hypertrophy , with small RV cavity. The tricuspid valve is in a normal position, but with limited excursion. The pulmonary valve is hypoplastic and atreisa, 4-5 mm in dimension. The ventricular septum is intact. The ventricular systolic function is normal. Some pulmonary venous return to the left atrium is seen. There is a non restrictive patent foreman ovale. The pulmonary arteries are confluent and severely hypoplastic (MPA= 4.5cm, LPA= 4.5mm and RPA =6 mm).The aortic arch is left sided and there is no coarctation.

The color Doppler study demonstrates no significant valvar insufficiency.. There is a right to left shunt across the patent foreman ovale. There is a small left to right shunt

across a small PDA. No other valvar stenosis was noted. No definite sinusoids
seen

IMPRESSION:

1. Pulmonary atresia , with intact ventricular septum , confluent and severely hypoplastic pulmonary arteries .
2. Patent foreman ovale, non restrictive.
3. PDA. small.
4. RVH. severe with small RV cavity, limited excursion of the tricuspid valve.
5. Saturation of 57 % in room air.

NB: Needs a complete sedated echo before surgery. Needs BT shunt with RV to PA patch

Fadi F. Bitar. MD. DABPC

المصدر : حصل عليها الباحث من مصادر طبية كانت على صلة بالموضوع.

وثيقة رقم ١٠

نص رسالة لفت نظر تذكر موظفاً في "الاونروا" بشروط توظيفه التي تحظر عليه الاتصال بوسائل الإعلام.

06.1.267.1

UNITED NATIONS RELIEF AND WORKS AGENCY FOR PALESTINE REFUGEES IN THE NEAR EAST

NATIONS UNIES OFFICE DE SECOURS ET DE TRAVAUX POUR LES REFUGIES DE PALESTINE DANS LE PROCHE-ORIENT

وكالة الأمم المتحدة
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

Tel. { 832404 - 832407 - 832409
832812 - 832814/5
Telex { 21430 UNRWA LE
20624 ADIL LE
Cables : UNRWA B

Lebanon Field Office
Ain El Hilding
san, Ghoberi
... dox 947
Beirut - Lebanon

REFERENCE: X 7110 M
PRIVATE & OFFICIAL 07 April 1995

Dear Mr.

You are hereby informed that complaints have been received concerning your official conduct. In particular, you have violated the Agency's standing rules by issuing an article to As-Safir daily Newspaper that appeared on Friday 24 February 1995.

May I advise you that in accordance with your Letter of Appointment dated 02 August 1994 under the General Provisions Para 22(b) and I quote:

"You shall neither seek nor accept instructions from any Government or other authority external to the Agency, and shall discharge your functions with the interests of the Agency only in view and shall so regulate your conduct as not to reflect adversely on the Agency or on the integrity independence and impartiality which are required by that status". unquote.

ارحب وبحرارة بالمعلمين والمعلمات الجدد إلى عائلة الاونروا الواحدة مع إدراكي وقناعتي التامة بأنني سأبقى معتمداً ومرتكزاً على جهودكم وتفانيكم في خدمة مجتمع اللاجئين.

بيتر هانسن

المفوض العام

١١ اغسطس ١٩٩٩

المصدر: جمعها الباحث الحالي.

and in accordance with Para 23, I quote that:

"You shall not accept gratuities or favours of any kind from commercial firms or individuals or other outside bodies doing or seeking business with the Agency, and neither shall you communicate to any person any unpublished information made known to you by the Agency in the course of performing your obligations under the terms of this Letter of Appointment except with the prior authorization of the Agency" unquote.

In view of the foregoing this letter is a written censure.

Yours sincerely,

John Carolan
Field Administration Officer

المصدر: جمعها الباحث الحالي.

وثيقة رقم ١١

نص رسالة الاتحاد الدولي لجمعيات الخدمات إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول أوضاع موظفي الوكالة في لبنان.

Sir,

On 16 June 2000, the staff of UNRWA/Lebanon wrote a petition to you (copy attached) to draw your attention to the deteriorating living conditions and to the gross imbalance between salary scales, both within UNRWA and in relation to the outside comparator (the Lebanese civil service).

The staff of UNRWA Lebanon also requested your immediate intervention, in particular, to include UNRWA staff in the forthcoming UN salary survey scheduled to take place in August 2000, i.e. very shortly. They requested that "in order to fulfill the declared principles of justice and equality which are basic and honored objectives of the United Nations".

FICSA is monitoring with great concern the evolution of the situation at UNRWA, characterized by a very serious deterioration of the labor relations, and also of the image and credibility of UNRWA's management. We would therefore appreciate it if we could be provided with a description of the follow-up to the request.

Accept, Sir, the assurances of my highest consideration.

André J. Heitz
General Secretary

Mr. Kofi Annan
Secretary-General
United Nations
New York, NY 10017, USA